



المفكر العربي

خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية

ناجي علوش



الطبعة الثانية

فَطِ الْفِضَالِ وَالْقِنَالِ
وَفَطِ التَّسْوِيَةِ وَالْقَصْفَةِ

مَنَاجِيْ عُلُوْشُ

فَطْرِ الْفِضَالِ وَالْفَقَالِ وَفَطْرِ التَّسْوِيَةِ وَالْصَّفِيَةِ

دَارُ الطَّبَاعَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ
بِكَيْرُوتَ

حقوق الطبع محفوظة
لدار الطليعة للطباعة والنشر
ص.ب ١١١٨١٣
بيروت - لبنان

الطبعة الاولى
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧

الطبعة الثانية
كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢

مقدمة

هذه الدراسات مجموعة مترابطة ، نشرها باسم واحدة منها ، وهي «خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية» لأنها عمليا تجسيد للصراع ما بين الخطين . ولقد كتبت في اوقات مختلفة منذ سنة ١٩٧٣ . ولقد جاءت ضمن اطار هذا الصراع . وهي بالتالي استمرار لكتاب «نحو ثورة فلسطينية جديدة» خاصة .

انني اذ اقدمها ، فلأن الصراع ما بين الخطين ما زال محتدما، ولأنها ما زالت تطرح موضوعاته وقضاياها . ثم لاننا ما زلنا بحاجة الى خوض المزيد من الصراع ضد خط التسوية والتصفية ، خط الاستسلام الوطني والطبقي .

ولما كانت هذه الدراسات مفقودة ، لكون بعضها نشر في مجلات ، وبعضها لم ينشر ، ركنت حريصا على أن أشارك في هذا الصراع الذي نخوضه وفي التأريخ له ، فقد رأيت نشرها ، كما هي دون تغيير .

وقد أثبت الى جانب عنوان كل دراسة مكان نشرها ، وتاريخه ، اذا كانت قد نشرت، كما أثبت اشارة الى جانب عنوان كل دراسة لم تنشر .

ولا بد لي أن أشير الى أن هذه الدراسات ينقصها جانب هام، وهو أحداث لبنان★. وقد رأيت أن أنشر ما يتعلق بهذا الجانب وحده لأسباب عديدة . ليس هنا مكان ذكرها .

ناجي علوش

بيروت ١٩٧٦/١١/١٨

(★) صدر القسم الخاص بلبنان في كتاب بعنوان « حول الحرب الاهلية في لبنان » دون ان يكون له ناشر . ن.ع.

مقدمة الطبعة الثانية

يسرني ان اقدم هذا الكتاب للقارئ العربي مرة ثانية . لاني ارى ان المعركة مع خط التسوية والتصفية ما زالت مستمرة . واذا كان الكتاب قد ادى دورا في شرح حدود المعركة وابعادها . وكشف بعض خباياها ، فان دوره يزداد أهمية بعد ان اتضحت طبيعة المعركة ، وبان جوهر مخطط التسوية ، وانكشفت خفاياه .

والكتاب يعاد طبعه بنصه ، دون اي تغيير يذكر ، مع انني كنت اود لو استطعت ان اغير بعض المصطلحات ، لاني توصلت الى صيغ غيرها . ولكني لم افعل ذلك ، لان استبدال الصيغ القديمة يخلق الكثير من الارباقات عند الطباعة . ولان الصيغ الجديدة لا تضيف معاني مختلفة .

لقد اصررت ان يعاد طبع الكتاب الذي نفذ منذ اكثر من عام . لاني ايضا ، ارى ضرورة مواصلة الحرب ضد التسوية والاستسلام ، بكل الوسائل ، ومنها الفكر ، لاني ارى ان الحرب السياسية اقنعتنا بالهزيمة والاستسلام ، تحت اسماء مختلفة . اكثر من الهزائم العسكرية في ميادين القتال . ومن الطبيعي ان يكون كتاب « خط النضال والقتال ، وخط التسوية والتصفية » بعضا من نشاط متعدد الاشكال . دائم ومتواصل . لمواجهة سياسات التسوية والاستسلام ، ولتعبئة الجماهير الشعبية بخط النضال والقتال . وخاصة بعد ان طرح رسميا مشروع استسلام تام . لتبناه الدول العربية رسميا . وما زال الامر مطروحا . . . وعلى الرغم من تردي الاوضاع الرسمية العربية . فاني اطلق النفير . وادعو كل قوى الثورة الى رفع راية المقاومة .

والنصر حتما للجماهير الشعبية وللثورة القومية الديمقراطية الشعبية .

من معركة حزيران الى معركة تشرين

دراسة نشرت في مجلة «دراسات عربية»،
العدد (٢) السنة العاشرة ، كانون الاول
سنة ١٩٧٣

١ - من معركة حزيران الى معركة تشرين

انقضت منذ حرب حزيران وحتى معركة تشرين ست سنوات
واربعة اشهر ويوم واحد . ولقد كانت هذه الفترة زاخرة
بالاحداث ، فلسطينيا وعربيا ودوليا على الرغم من قصرها . ولا
بد لنا ونحن الان نعيش مرحلة ما بعد تشرين ان نستعيد احداث
المرحلة السابقة ، وان نستجلي قسمااتها ، لنرى صورة الحاضر
والمستقبل على ضوء الماضي ، ولنستفيد من السنوات الماضية
وخبراتها في صنع قرارنا المقبل .

اننا لم نتعلم من تجربة حرب حزيران كثيرا ، مع انها حرب

زاخرة بالعبر ، ولذلك جاءت حرب تشرين ، وبعد ست سنوات ، كما جاءت عليه ، وبما جاءت به . ونحن لم نتعلم من الحرب الاولى (٤٧ - ٤٩) كثيرا ، ولذلك جاءت حرب حزيران ، بما جاءت به ، وكما جاءت عليه .

اننا الان مطالبون ان نتعلم جيدا . واذا كان سقراط يقول بأن العاقل من اتعظ بتجربة غيره ، والجاهل من اتعظ بتجربة نفسه ، فاننا نستطيع ان نقول بأننا لم نتعظ حتى الان بتجربتنا او بتجربة غيرنا . وعلينا ان نتعلم الكثير من تجربتنا وتجربة غيرنا . والحرب خير المعلمين ، اذا كانت انتصارات او كانت هزائم .

وما بين حرب حزيران وحرب تشرين علاقات تداخل وتكامل . انهما اولا نتاج قضية واحدة . ولقد ترتبت الثانية على الاولى ، كما ترتبت الاولى على حرب (٤٧ - ٤٩) وقيام الكيان الصهيوني . واذا كانت الحرب قد قامت سنة ١٩٦٧ لان عبد الناصر اراد ان يغير من نتائج حرب سنة ١٩٥٦ ، باغلاق خليج العقبة ، فان حرب سنة ١٩٧٣ قد قامت لان مصر وسورية ارادتا ان تغيرا نتائج حرب سنة ١٩٦٧ .

ولقد فشل عبد الناصر ان يحدث تغييرا طفيفا في نتائج حرب سنة ١٩٥٦ ، لاسباب اهمها :

اولا : لان عبد الناصر اراد ان يفرض على دولة الاحتلال تراجعاً جزئياً ، من خلال المناورة بالقوى ، ودون صدام . ولكنه لم يحسن تقدير رد فعل العدو ، ولم يحسن المناورة بقواه .

ثانياً : لان عبد الناصر لم يستعد للحرب استعداداً كافياً ، ولا هياً قواته للقتال انطلاقاً من دراسة قوات العدو وقدراتها . ولذلك لم تتوافر لديه قوات قادرة على مواجهة العدو .

ثالثاً : لان عبد الناصر لم يقدر طبيعة المعركة مع العدو حق قدرها ، وطبيعة العلاقات بين العدو الصهيوني والامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة .

رابعاً : لان عبد الناصر الذي قرر ان يناور بالقوى لم يعرف متى يستخدم قواه وكيف ...! ان الذي يقرر المناورة بالقوى لا بد له من ان يعرف متى يستخدمها وكيف . ذلك ان المناورة بالقوى قد تقود الى الصدام ، وقيمتها الحاسمة اما ان تجبر العدو على الخضوع دون قتال ، او ان تقوده الى قتال لا يريده . ولكن ما حدث سنة ١٩٦٧ ان المناورة قادتنا الى قتال في الارض غير المؤاتية من جهة ، ولا قبل لنا به من جهة اخرى .

خامساً : لان عبد الناصر قاتل دون ان يحشد حوله القوى العربية كلها ، ودون ان يشركها في مخطط القتال . ولم يكن الجو السائد بين البلاد العربية في ايار سنة ١٩٦٧ جوا ملائماً للوفاق والاتحاد والقتال المنسق المدروس .

وجاءت حرب حزيران ، فعجزت القوات المصرية عن حماية السيادة المصرية على مضائق تيران ، واحتلت القوات المعتدية سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة . ولقد كانت الهزيمة مؤلمة ، لا لاننا فقدنا فيها كل ما فقدنا ، بل لان جبهاتنا الثلاث تهاوت بلا قتال يستحق الذكر . واذا كانت الحرب قد سميت حرب الايام الستة ، فليس ذلك الا تجاوزا . فلقد تحددت النتيجة من اليوم الاول ، ومن الساعات الاولى .

ولقد اثبتت حرب حزيران ما يلي :

- ١ - الجماهير لم تكن معدة للقتال .
 - ٢ - ان القوات العسكرية كانت غير معدة سياسيا وعسكريا ، تكوينا وتدريباً وتأهيلاً .
 - ٣ - ان سياسة استعراض القوى لا تأتي بالنتائج المرجوة ، بل ترتد على فاعلها .
 - ٤ - ان العدو الصهيوني متحفز ومستعد ، وانه يضرب بحزم وشراسة ، وينفذ مخططات مدروسة .
- وجاءت المبادرات الدولية بعد حرب حزيران ، فنتج عنها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ولقد ألفى هذا القرار قرارات

مجلس الامن والامم المتحدة لسنة ١٩٤٧ ، لان حرب حزيران «خلقت» واقعا جديدا . والخريطة العسكرية هي التي تقرر الوقائع السياسية . واخذت الدول العربية تطالب بتنفيذ القرار . ولكن لا حياة لمن تنادي ، لان دولة الاحتلال لا تلتزم بالقرارات الدولية ولا تحترم المؤسسات الدولية . انها تحترم «الجرائط» العسكرية فقط .

وحاولت مصر والدول العربية ان تستخدم وسائل الضغط الدبلوماسي فلم تفلح . ان العدو لا يتراجع . وهو يحتل ويقرر ، ولا يعنيه من القرارات الدولية شيء .

ولما بات واضحا ان الضغط السياسي والدبلوماسي لا يجدي فتىلا ، بدأت الجبهة المصرية تشاهد بوادر حرب الاستنزاف التي ظلت تتسع وتمتد حتى وافقت مصر على مشروع روجرز في تموز سنة ١٩٧٠ .

وجاءت حرب الاستنزاف هذه المرة بهدف محدود ايضا : الضغط لتنفيذ قرارات مجلس الامن . وصعد العدو حرب استنزاف مضادة اكثر عنفا وشراسة . فما كان من مصر الا ان وافقت على وقف اطلاق النار ، فيما سمي مبادرة روجرز . ولكن مبادرة روجرز الخداعة لم تأت بجديد . انها اوقفت الحرب دون ان تقود الى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وظلت القضية قائمة . وظلت مصر وبعض الدول العربية تضغط دبلوماسيا ، بينما كان الاحتلال يواصل سياسته الاستيطانية في بلادنا ، ويضرب عرض الحائط بكل المبادرات «السلمية» ، وبكل قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن .

واخذ الجمود يرين على المنطقة ، بعد ان اخمدت مبادرة روجرز حرب الاستنزاف . وبدأت الولايات المتحدة مناوراتها ، هادفة الى تحقيق مكاسب سياسية في بلادنا ، ورامية الى اخضاع المنطقة لسيطرتها . وبدا واضحا ان الولايات المتحدة لا

تريد شيئاً غير تكريس الانتصار الذي حققته قوات الاحتلال
واخضاع الدول العربية . ومن هنا لم تثمر مبادرة روجرز غير
طرد الخبراء السوفيات ، وانفتاح مصر على المملكة العربية
السعودية ، وبعض الاجراءات الخاصة باستثمار رؤوس الاموال
الاميركية في مصر .

وكان هذا ما ارادته الولايات المتحدة الاميركية : ان تدفع
مصر رويدا رويدا على طريق الارتقاء في «أحضانها» ، والتنازل
عن فكرة الحرب ومعاداة الاحتلال والجلوس على مائدة واحدة مع
ممثليه . ولقد صرح اكثر من مسؤول اميركي ، في اكثر من
مناسبة ، بان هدف السياسة الاميركية ان تجمع الطرفين
المتحاربين على مائدة المفاوضات المباشرة .

وبدأت السلطات الحاكمة في مصر تفكر بحرب محدودة
«تحرك الجو» و«تكسر الركود» المحيط بقرار الامم المتحدة
ومجلس الامن . ثم اندلع القتال الذي ما لبث ان توقف بعد سبعة
عشر يوما . واذا بقوات الاحتلال تقفز من شرق القناة الى غربها
مهددة ، باختراقها ، لا الجيشين المصريين شرق القناة فحسب ،
ولا المدن والتحصينات الواقعة غرب القناة فقط ، بل قلب مصر
ايضا . وكان الاختراق قد حصر في سورية ، وان اعطى العدو
مجالا لتحسين وضعه العسكري في بعض النقاط .

وعادت الدول العربية الى قاعات مجلس الامن ، وعاد العالم
معها . لقد «انكسر» الجمود الملقى بثقله على قرار مجلس الامن
رقم ٢٤٢ ، فعادنا الى القرار بقرار جديد رقم ٣٣٨ ، هدفه
إحياء القرار الاول . ثم قبلنا ان تفتح خيمة التفاوض عند
الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهرة السويس ، وأن نجلس الى
المفاوضين الممثلين لقوات الاحتلال ، ضمن خطة كيسنجر لتنفيذ
قرار مجلس الامن .

وماذا نريد من هذه المفاوضات ؟ اننا نريد :

١ - انسحاب القوات الغازية الى حدود ١٩٦٧ .

ب - ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ولكن هل يتراجع العدو ؟

ولماذا يتراجع اذا كانت جيوشنا لم تغير الخرائط العسكرية ، ولم تمنع قوات الاحتلال من فرض اوضاع عسكرية جديدة لمصلحتها . ان اية حرب تحدد نتائجها العسكرية نتائجها السياسية . والذين لم يغيروا الخرائط بالقتال ليس سهلا ان يغيروها بالسياسة . فاذا ما تراجع العدو فانه سيقرر كيف يتراجع ، والى اية حدود ضمن تسوية يقبض ثمنها السياسي غالبا . وهنا قد يحدث انسحاب جزئي ، ولكن مقابل نتائج اكثر منه خطرا وابعد منه اثرا .

وهكذا تعود الدول العربية الى الدوامه ذاتها . انها تبحث عن الحل في اروقة مجلس الامن . وبعد معركة عسكرية لم تحقق اهدافها ، كما انها اتاحت للعدو احتلال المزيد من الارض والانتقال الى اوضاع عسكرية جديدة ، تخدم اهدافه السياسية والعسكرية .

هل يعني هذا ان المعركة لم يكن فيها جوانب ايجابية ؟ لقد كان فيها الكثير ، ولعل الافاضة فيها لا تجدي الان ، بعد ان افاض فيها المتحدثون . ويمكن ان يكون حديث احمد اسماعيل مع حسنين هيكل وافيا بالغرض المذكور اعلاه (الاهرام ١٨ - ١١ - ٧٣) .

واذا ما عدنا الى حرب تشرين اكتشفنا ان الدول العربية ، ومصر خاصة ، وقعت هذه المرة في اخطاء مماثلة لخطائها في حرب حزيران ، وان كانت هنالك اختلافات كمية وكيفية في بعض الجوانب . واهم الملاحظات على هذه الحرب هي :

١ - ان هدف المعركة كان هدفا سياسيا محدودا : كسر طوق الجمود وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

٢ - ان الاستعداد للمعركة كان محدودا على مختلف

المستويات : فلم يكن هنالك تعبئة عسكرية شاملة . والقوات العسكرية لم تكن من حيث العدد والسلاح قادرة على أكثر من المعركة المحدودة . والحشد العربي العسكري لم يكن موجودا... الخ . والجماهير لم تكن معدة ، والمدن والقرى كانت تعيش حياة عادية بعيدة عن الاستعداد للحرب .

٣ - أن دروس حروبنا مع العدو لم تستوعب جيدا . فالعدو يرفض الهزيمة الجزئية ، ويرفض التعادل ما دام قادرا على ذلك ، كما أنه يقرر دائما حجم رده على ضوء قدراته العسكرية وحاجاته السياسية . وكان علينا أن ندرك أن العدو ، حتى لو اختار حربا جزئية ردا على الحرب المحدودة ، فإنه سيختار إيقاف القتال في الوقت المناسب له ، وليس لنا ، وأنه سيعمل على أن يخرج من المعركة «ظافرا» .

٤ - أن الدروس ، المستخلصة من تجارب العمل في الأمم المتحدة ، لم تكن كافية لاقتناعنا بأن قرارات مجلس الأمن والمنظمة الدولية غير فعالة ، ولا قادرة على حل النزاع العربي - الصهيوني . مع أن هذا هو شأن هذه القرارات بالنسبة لكل القضايا العالمية التي لا تحسمها القوات المسلحة المعنية وموازن القوى الداخلية .

٥ - أن تجارب الشعوب في مجال تحريرها ، وفي القرن العشرين خاصة ، لم تستوعب جيدا ، لأن الحقائق التي عجزت القوى السياسية والمسلحة عن فرضها لم تستطع أن تفرضها القرارات الدولية .

٦ - أن المفاوض الجيد هو المحارب الجيد . والذي لا يحارب جيدا لا يفاوض جيدا . والمفاوض الأقوى هو الذي يستند إلى جبهة أقوى . وإذا كانت الحرب امتدادا للسياسة بأشكال أخرى ، فإن المفاوضات امتدادا للحرب بأشكال أخرى . وتكرس المفاوضات عادة نتائج معركة الميدان ، أو تكون خلال الهدنة وسيلة من وسائل المناورة والتمويه والالهاء . فماذا نريد من المفاوضات ؟ هل نريد تكريس نتائج الميدان ؟ أنها تكرر الاحتلال إذا كان هذا

ما تريده . هل نريد المناورة ؟ نأمل ان يكون الامر كذلك : لان
مفاوضنا ليس امامه الا ان يناور استعدادا لحرب اخرى .

٧ - ان اية حرب لا تكون طويلة وقاسية مع عدونا ، وتصل
الى مدنه وقراه ، مصانعه ومزارعه ، لا تقود الى نتائج مؤثرة
وفعالة . لان عدونا مستعد وقادر على تحمل معركة قصيرة عددا
وعدة . ولذلك فان استنزاف عدده وعدته في حرب طويلة هو
الوسيلة الوحيدة لضرب قواه الضاربة اساسا ، ولاستنزاف
امكانياته القتالية ، ولتحويله من الهجوم الى الدفاع ، ومن الغزو
والفتح الى التراجع والانكفاء . وما لم نعتمد هذا الاسلوب فاننا
نكون كمن يبدأ بالضربة الاولى ليعطي خصمه فرصة الانقضاض
والسيطرة .

وهكذا نبدو ... اننا من معركة حزيران الى معركة تشرين
لم نتعلم كثيرا . ولذلك لم نحقق النتائج المرجوة ، مع ان وقائع
معركة تشرين مشرفة .

فهل كان ممكنا ان تكون معركة تشرين غير ما كانت عليه ؟
وهل يستطيع الواقع الدولي ان يغير الحقائق الراهنة فسي
منطقتنا ؟ هذا ما يستدعي مناقشة الواقع الفلسطيني والاسرائيلي
والعربي والدولي . وسوف نقوم بهذه المناقشة بايجاز شديد .

أ - الواقع الفلسطيني : المعطيات والامكانيات

عندما وقعت حرب حزيران كانت الثورة الفلسطينية ابنة
سنتين ونصف . ولقد ادعى العدو الصهيوني ان تصفية أوكار
التخريب في دمشق من اهداف الحرب . ولكن الثورة الفلسطينية
كانت حتى حرب حزيران محدودة القوة والفعالية ، ولم تستطع
ان تتسع وتنتشر وتفرض نفسها على الواقع الفلسطيني

والعربي . وقدمت حرب حزيران للثورة فرصة نادرة . لقد انهارت الجيوش النظامية ، وتحطمت الطائرات في مطاراتها ، مما جعل فكرة الفداء طريق الخلاص بالنسبة للجماهير واسعة من شعبنا . كما ان الظروف الخاصة التي عاشتها المنطقة بعد الحرب مهدت الطريق امام بروز المقاومة المسلحة ونموها . وتتلخص هذه الظروف بما يلي :

١ - لقد أدت الهزيمة الى ردة فعل عفوية عند كثير من أبناء شعبنا ، ممن شعروا ان طريق الثورة المسلحة هو الطريق الوحيد .

٢ - لقد قاد احتلال فلسطين كاملة مع سيناء والجولان الى تفجر حماسة الشباب الفلسطيني ، والى اندفاعه على طريق الثورة .

٣ - لقد أدت الهزيمة الى انفتاح الجبهة الاردنية امام قوات الثورة ، والى البدء بانشاء القواعد الارتكازية شرقي النهر .

٤ - وكانت السياسة العربية ترى في هذه الاعمال البطولية شاغلا للجماهير عن الهزيمة ، وضاغطا داخليا على العدو الصهيوني ، ومحركا للحلول «السلمية» على الصعيد الدولي . هذا بالإضافة الى ما كانت تمثله هذه الاعمال البطولية امام الجماهير ، لتعبيرها عن نقمة الجماهير امام الاحتلال ، وتمردتها على محاولات فرض السيطرة الصهيونية الامبريالية على بلادنا .

ولقد نمت المقاومة واتسعت بعد معركة الكرامة خاصة ، وتمثل نموها واتساعها في المجالات التالية :

١ - نمو قواها العسكرية .

٢ - نمو تنظيماتها السياسية ومنظماتها الجماهيرية .

٣ - نمو التفاف الجماهير حولها .

وعلى الرغم من كل الوسائل التي اتبعتها قوات الاحتلال ، فان المقاومة استطاعت ان توسع قواعدها في الداخل والخارج ، وأن تمارس نوعا من السيطرة على غزة في الداخل ، ونوعا من

السيطرة في الاردن وفي مخيمات لبنان .
ولكن المقاومة ظلت وعلى الرغم من ذلك ايضا تعاني نقائص
اساسية .

١ - انها لم تستطع ان تبني التنظيم الصلب المتماسك الفعال
القادر على تحمل مسؤوليات النضال بكل اشكاله ، وفي كل
الظروف ، ولذلك ظلت العلاقات التنظيمية عشائرية وعفوية
وفوقية .

٢ - انها لم تستطع ان تبني قوات ثورية من نمط ثوري
قادر على الاضطلاع بمسؤولية القتال ضد عدو متفوق تكنولوجيا،
يملك الاصرار السياسي والشراسة البالغة والقدرة على القتال .
وقادر ايضا على مواجهة احتمالات الحروب الاهلية . ولذلك فان
روح العسكرتاريا النظامية المتخلفة هي التي تحكممت بتكوين
القوات وبالعلاقاتها . ولكن لما كانت القوات قوات عصابات وقوات
ثورية كان صعبا عليها ان تكون قوات نظامية . ومن هنا ضاعت
قسمات القوات وملامحها بين روح نظامية متخلفة وليبرالية
عصابية متسببة . وهكذا اضطربت القيم والمفاهيم في القوات ،
في علاقاتها وقاتالها وممارساتها .

٣ - لم تستطع ان تبني جبهة وطنية موحدة ، تضم كل
القوى الوطنية ، المعادية للصهيونية ، المستعدة لمحاربتها . وظلت
محاولات بناء الجبهة تصطدم بضيق الافق والنظرة الذاتية
ومحاولات الكسب الرخيصة . كما اصطدمت بالعقلية الفردية
وبالتكتلات والارتباطات العربية الخ . . . وعندما ولدت منظمة
التحرير ظلت تحمل كل نقائص تكوينها السابق ، بالاضافة الى
النقائص التكوينية في المنظمات التي اصبحت تشكل اعمدة
المنظمة .

٤ - ولم تستطع المقاومة ان تعبئ الجماهير الفلسطينية وأن
توحيدها . وظلت المحاولات عابرة وسطحية وفوقية . وحين

أنشئت المنظمات الجماهيرية أسندت الى قيادات غير قادرة ،
واحيطت بكل الوسائل المعرقلة لنموها ، المانعة تقدمها وبنساء
قواها .

٥ - ولم تستطع المقاومة ان تضرب جذورها في الارض
العربية ، وان تخلق شبكة من العلاقات التنظيمية القادرة على
تحويل الثورة الفلسطينية الى ثورة عربية . كانت تتلقى كل
مساندة وتأييد بحماسة لا حدود لها ، ولكن النزعات العفوية
والعشائرية والارتجالية التي تحكمت بالعمل التنظيمي الفلسطيني
تحكمت بعلاقاته العربية . كما ان العقلية المتخلفة عجزت عن رؤية
العلاقة بين تحرير فلسطين والثورة القومية الديمقراطية العربية ،
ولذلك ظلت النظرة الى قضية التحرير تبدو معزولة عن مجموعة
قضايا التحرر القومي والديمقراطي في بلادنا ، وظلت المقاومة
أسيرة الواقع العربي المجزا التابع للامبريالية .

ولهذه الاسباب جميعا : لانها كانت تمثل ارادة التحرير ،
ولانها كانت قاصرة من حيث التكوين ، عانت ما عانت على ارضنا
العربية . كانت المقاومة تتحول الى قوة سياسية وعسكرية ،
متناقضة مع واقع العجز والاستسلام والخضوع ، وكان الواقع
العربي مشدودا الى عجزه واستسلامه وخضوعه ، والى مصالح
حكامه المتعديدين واقطاره المبعثرة . ولذلك كان محتما ان تخوض
المقاومة معارك على الارض العربية ، ولهذا كانت المعارك الدامية
في لبنان والاردن منذ ٤-١١-٦٨ الى ايار سنة ١٩٧٣ .

وكان العدو الصهيوني ، يرمي بشقل ضغطه العسكري ، من
خلال العمليات المختلفة الاشكال ، والسياسي من خلال ضغطه
المباشر او ضغط الولايات المتحدة الاميركية ، يدفع باتجاه الصدام
مع المقاومة ، او محاصرتها وتجميد فعاليتها .

ولقد خاضت المقاومة معارك مشرّفة وبطولية ، وقاتلت
بشجاعة دفاعا عن مواقعها . ولكن اوضاعها السياسية والتنظيمية

كانت تقودها الى المآزق من جهة ، والى العجز عن استغلال الانتصارات من جهة اخرى .

وكان ان خسرت المقاومة الاردن ، بسبب ذلك كله . وكان الاردن قاعدتها الاساسية ومنطلق عملها . ولقد خسرت ، بخسارة الاردن ، قاعدتها الارتكازية الاساسية ، وموقع الاتصال الاساسي مع جماهيرها في الداخل .

وحين خسرت المقاومة الاردن عمل العدو الصهيوني على سحق وجودها في الارض المحتلة ، وعملت القوى المعادية (الولايات المتحدة اميركية . الاردن . العدو الصهيوني ، القوى الرجعية العربية) على إضعاف وجودها في الخارج . وكانت المراهنات تجري على ضرب المقاومة وتفتيتها وانهارها بعد سقوط مواقعها في الاردن . ولكن كل هذه المراهنات باءت بالفشل ، لان المقاومة ضعفت في الداخل ولكنها لم تنته ، واحتفظت بقوتها السياسية في الداخل ، على الرغم من توجيه ضربات قاصمة لقواها في غزة والداخل وانهاء سيطرتها شبه التامة على القطاع . اما في الخارج فان المقاومة استطاعت ان تلمم اشتاتها ، بعد ايلول ، وتوسع قواعدها في لبنان والحدود اللبنانية - السورية . وتنمو عسكريا وسياسيا ، حيث قدّر لها ان تنتهي .

وجاء بروز ظاهرة ايلول الاسود ، بعضا من هذا المآزق ، ومحاولة للخروج منه بأي شكل . الا ان ظاهرة ايلول الاسود لم تستطع الاجابة على المشاكل المطروحة ، ولا استطاعت ان تحل ايا منها . ولقد احدثت عمليات ايلول الاسود ردود فعل مختلفة على مختلف الاصعدة ، سلبية وايجابية ، وساهمت في زيادة الاهتمام الدولي بمشكلة الفلسطينيين . ومع ذلك اصبحت جزءا من المشكلة واحد عوامل البلبلة والضياع .

ولكن المقاومة كانت ما تزال تعاني مآزقها الخاص . وكان هذا المآزق يتجلى فيما يلي : العجز عن حل مجموع المعضلات التي تواجهها : قضية التنظيم الثوري . العمل المسلح في ظل

تفوق العدو تكنولوجيا ، الجبهة الوطنية ، العلاقة مع الجماهير العربية وتحويل الثورة الفلسطينية من طليعة عربية الى ثورة عربية النخ .

ولقد جاءت حرب السادس من تشرين فزادت هذا المأزق عمقا ، ذلك ان المهمات الجديدة التي طرحتها نتائج الحرب اكبر من ان تنجزها المنظمات الفلسطينية بوضعها الحالي وتركيبها الحالي وعلاقاتها الحالية .

واذا كان واقع المقاومة يبدو صعبا ومعقدا في الوضع الجديد ، فان امكانياتها وطاقاتها اكبر من اي وقت مضى ، وهي مختلفة كما وكيفا عما كانت عليه في اي وقت مضى . واذا كان المأزق يتلخص في :

١ - زيادة ثقل السياسة العربية عموما ومصر والمملكة العربية السعودية خصوصا في تقرير امر فلسطين ، وزيادة فعاليتها بعد حرب السادس من تشرين ، بسبب زيادة وزن قوات الدول العربية ونفطها في القرار السياسي الفلسطيني والعربي والدولي . لقد انتهى الدور السلبي والضعيف الذي لعبته الدول العربية بعد حزيران ، وجاء الان الدور الفعال .

٢ - زيادة فعالية التدخل السوفياتي - الاميركي من اجل ما يسمى حل النزاع .

٣ - بروز وجهات نظر فلسطينية تبدي الاستعداد لقبول اي حل يعطي الفلسطينيين شيئا .

٤ - بروز عوامل العجز الذاتي الداخلي .
فان في الجانب الآخر عوامل اخرى مقابلة ، وهي تتلخص بما يلي :

١ - تراكم امكانيات وخبرات فلسطينية لم تتوافر في اي وقت مضى : كوادر مجربة ، عناصر مدربة ، منظمات جماهيرية ، اسلحة ، اموال ، تأييد جماهيري فلسطيني النخ .

٢ - اختمار وعي سياسي وتنظيمي ثوري في اوساط الثورة الفلسطينية وجماهيرها ، وانتشار الوعي الثوري والثقافة الثورية ، واتساع قطاع المناضلين المصممين على مواصلة المسيرة ...

٣ - زيادة وعي الجماهير العربية وزيادة اصرارها على تحرير فلسطين وتحرير الوطن العربي من كل اشكال السيطرة الاجنبية ، واتساع نطاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية افقا وعمقا في البلاد العربية .

٤ - اتساع نطاق التأييد العالمي للقضية الفلسطينية واتساع نطاق تجاوب الراي العام العالمي مع مطامح الشعب الفلسطيني . وبهذا فان امكانيات استمرار النضال وتضاعفه موجودة وقائمة . على الرغم من كل المعطيات السلبية . الا ان هذا السم يمنع بروز بعض مظاهر البلبلة والضياع التي تسربت الى المقاومة ذاتها .

ولقد تغلفت بعض هذه المظاهر باغلفة «الواقعية» والمرحلية . ومن هنا جاء الطرح الذي سبق معركة تشرين بأشهر ، والذي اخذ يتحدث عن المهمات الراهنة او المرحلية للثورة ، رابطا هذه المهمات بالضفة الغربية وغزة . ولم يكن هذا الطرح مغايرا لتأييد قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ في روحه ، ولا كان بعيدا عن المناداة بقبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في جوهره .

وجاء قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ، فاذا «بالواقعية» والمرحلية ، ومن ورائها علمية بعض «المتعالمين» ، مجرد اسانيد له .

ان هذا الضياع وهذه البلبلة ناتجان في الاساس عن عوامل القصور الذاتي ، ولكنهما اخذا يبرزان بعد ايلول بسبب صعوبة الظروف الموضوعية .

واذا كانت المقاومة تبدو ضائعة حائرة في هذا الخضم ، فان الشعب الفلسطيني يكاد يضيع ايضا . انه يتحمس لربانه ، ولكنه

يحس بعوامل ضعفه في هذه الظروف الصعبة . ان الشعب الفلسطيني عموما ، وبسبب تجربة السنين الطويلة ، يعرف انه لا يريد النظام الاردني ، يمقته ، يكرهه ، يحقد عليه . ويحس انه بحاجة الى هوية والى استقلال . ولكن كيف ؟ هل بالصلح مع العدو الصهيوني والاعتراف به ؟ لا بالطبع . هذا ما لا يقبله احد ، الا بعض دعاة الاممية «الادعياء» ، وهم قلة قليلة .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من كل ما حدث بعد ايلول ، ما زالت الجبهة الفلسطينية موحدة حتى الان . ولو لم تجيء حرب تشرين وتبث الرياح المبللة ، لكانت الجبهة الفلسطينية اقوى من الدسائس والمناورات على الرغم من هشاشة بناء منظمة التحرير . فهل ستقود حرب تشرين الى انهيار الجبهة الفلسطينية ؟

ان هذا يعتمد على مجموعة من العوامل ، التي سندرسها فيما بعد ، ولكن العامل الذاتي يبقى اساسيا علينا ان نعرف كيف نواجه الدوامه الجديدة .

يبقى علينا ان نذكر في هذا المجال حقيقتين :

الاولى : ان المقاومة لم تستطع ان تجعل من تعبئة الشعب الفلسطيني نموذجا لتعبئة الامة العربية . لقد ظلت الجماهير الفلسطينية غير معبأة ، وان كانت قد جرت بعض محاولات التعبئة .

الثانية : ان المقاومة لم تستطع ان تقود الى تعبئة الجماهير العربية ، الا التعبئة العفوية والمؤقتة .

ب - الواقع في دولة الاحتلال : محركاته وآفاقه :

استهدفت دولة الاحتلال من حرب حزيران :

١ - تدمير القوى المسلحة العربية ، وخاصة قوات مصر وسورية .

٢ - انتهاء المقاومة الفلسطينية التي بدأت منذ الاول من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ .

٣ - ضرب ارادة المقاومة لدى الجماهير العربية ، وفرض «التعايش» عليها بالعصا الفليضة .

٤ - التوسع في اراض جديدة .

٥ - ابتزاز مكاسب سياسية جديدة وكبيرة : الاعتراف ، فتح الممرات ، تبادل العلاقات الخ .

ولقد ظن قادة الاحتلال ان هزيمة حزيران المذهلة سوف تقود الى هذا كله . وكانوا يعتبرون المسألة مسألة وقت . الا ان الامور اخذت تسير في الاتجاه المعاكس . فمن جهة رفض الشعب الفلسطيني ان يخضع واشتعلت ثورته من جديد ، ومن جهة اخرى رفضت الجماهير العربية مذلة «التعايش» المفروض بالعصا الفليضة ، ورفضت الحكومات العربية ان تخضع للشروط الاسرائيلية - الاميركية .

كانت دولة الاحتلال تريد فرض واقع جديد ، خارج اطار قرار مجلس الامن ، رقم ٢٤٢ ، يخضع المنطقة لشروط الاحتلال واهدافه . ولذلك اخذت دولة احتلال تتملص من تنفيذ القرار ، متعللة بحجج شتى ، اهمها ضرورة المفاوضات المباشرة الثنائية . وكانت دولة الاحتلال تعمل في اطار محاولة خلق الواقع الجديد على محاور اربعة :

اولها : ضم الاراضي المحتلة واستيعابها .

ثانيها : خلق واقع جديد فيها (مستعمرات ، مدن ، مصانع الخ) .

ثالثها : سحق ارادة المقاومة ومحاولة استئصال جذورها .

رابعها : بناء القوة الذاتية القادرة عسكريا ، والتحرك سياسيا على نطاق واسع ، والسعي لضمان تحالف دائم مع

الولايات المتحدة بشروط مرضية للطرفين .
وكانت من نتيجة السياسة الصهيونية هذه ان كانت حرب
الاستنزاف محاولة لاجبار دولة الاحتلال على قبول تنفيذ قرار
مجلس الامن . الا ان دولة الاحتلال واجهت العنف بعنف اشد ،
وانتقلت الى الهجوم في حرب استنزاف شرسة .

وهنا تدخلت الولايات المتحدة ، وتوقف اطلاق النار من
خلال ما سمي مشروع روجرز . وعاد الوضع الى ما كان . ولقد
ظلت دولة الاحتلال متمسكة بسياستها ذات المحاور الاربعة ،
ومصرة على سياسة استيعاب الاراضي المحتلة استراتيجيا ،
وعلى سياسة المفاوضات المباشرة تكتيكيا .

وكان قادة الاحتلال يعرفون صعوبة قيام مفاوضات مباشرة
مع العرب . ولذلك اصرروا على المفاوضات المباشرة . وكانوا
يستهدفون من ذلك اخضاع الدول العربية اولا وقبل كل شيء .
ذاك ان الدولة التي تجلس على مائدة مفاوضات مع دولة الاحتلال
تكون قد صرمت العلاقة مع جماهيرها . وتكون في الوقت عينه
قد مثلت دور التيس الذي يسير في اول القطيع . كما ان اقدام
اية دولة على خطوة من هذا القبيل سيقود الى خروجها على
الصف العربي ، والى ارتماؤها نهائيا في «أحضان» دولة الاحتلال
والولايات المتحدة الاميركية .

وكان قادة الاحتلال يعرفون ايضا ان الرفض العربي للجلوس
على مائدة المفاوضات سيعطيهم المبرر لاستمرار الوضع كما هو ،
ولاحاق الاراضي المحتلة وضمها . فاذا ما وافقت الدول العربية ،
او اية دولة عربية ، على الجلوس الى مائدة المفاوضات تكون قد
سلمت ، ولذلك فالمفاوضات معها لن تهدد امن «اسرائيل» ، لان
قائمة مطالبها طويلة ومتجددة .

وعملت دولة الاحتلال ايضا على سياسة تقوم على اربعة
محاور ازاء الدول العربية :

الاول : محاولة اغراء الدول العربية بتنازلات اذا ما جنحت الدول العربية «للسلام» .

الثاني : دفع الدول العربية ، وخاصة دول المواجهة ، الى محاصرة المقاومة وضربها ، من خلال التهديد بالحرب ، والضغط الدبلوماسي والعمليات الانتقامية .

الثالث : ممارسة سياسة ردع ازاء الدول العربية ، سواء عن طريق التهديد بالاحتلال والتوسع ، او عن طريق القيام بغارات وشن معارك وتدمير المنشآت الاقتصادية .

الرابع : استشارة الدول العربية واحدة على الاخرى عن طريق التلويح بسياسة المفاوضة الثنائية المباشرة .

واذا كنا نستطيع القول الان بان سياسة الاحتلال لم تنجح في ثلاثة من هذه المحاور ، فاننا نستطيع ان نقول بان هذه السياسة نجحت في «محاصرة» المقاومة ، وفي التسبب بعدد من الصدامات معها ، اهمها معارك الاردن : ايلول ١٩٧٠ - تموز ١٩٧١ ، ومعارك لبنان : نيسان - تشرين ١٩٦٩ ، ايار ١٩٧٣ .

اما على الصعيد العالمي فكانت سياستها تقوم على محورين : **اولهما** : التوافق السياسي مع الولايات المتحدة الاميركية ، باعتبارها القوة الاعظم في العالم ، والمزود الرئيسي لدولة الاحتلال بالسلاح ، ولوجود مصالح متبادلة ونظرات متقاربة ، ان لم تكن متماثلة ، الى الوضع في «الشرق الاوسط» .

ثانيهما : الضغط على الاتحاد السوفياتي في الاتجاهين التاليين :

- أ - ايقاف تزويد الدول العربية بالسلاح او الحد منه .
- وافساد العلاقات بين الدول العربية والاتحاد السوفياتي .
- ب - السماح بهجرة اليهود السوفيات .

ويعتمد قادة الاحتلال اعتمادا اساسيا على الخدمات التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية لهم في هذين المجالين . فلقد شارك حكام الولايات المتحدة مشاركة فعالة في الضغط على

الاتحاد السوفياتي من اجل وقف شحن الاسلحة الى الدول العربية ، والسماح بهجرة اليهود السوفيات ، كما قاموا بضغط متواصل ، ومتعدد الاشكال ، على الدول العربية من اجل ما اسموه : انتهاء الوجود السوفياتي في المنطقة .

وهكذا تبدو مكونات السياسة المعادية واضحة جلية . انها تستهدف بناء قوة ذاتية متقدمة متماسكة من جهة ، وتستهدف من الجهة الاخرى ابقاء البلاد العربية متخلفة مفككة ، وان تزيد من تفككها وانحلالها . وبهذا تبقى دولة الاحتلال قوية ومهيمنة ، وبهذا تستطيع ان تؤدي دورها لمصلحة الامبريالية .

ودولة الاحتلال في هذا كله لا تريد ان «تعايش» مع الفلسطينيين ، ولا ان «تفاهم» مع العرب . ان ما تريده بالضبط هو الغاء الفلسطينيين الغاء تاما . فالارض ارض اسرائيل ، ومن واجب كل «يهودي» ان يأتي ، وبالمقابل فان على كل عربي ان يرحل . والنقاش الذي دار في دولة الاحتلال حول مصير الاراضي المحتلة يكشف مجموعة من الحقائق . واهم هذه الحقائق :

اولا : ان الارض ارض «اسرائيل» ، وانها بالتالي غير قابلة للقسمة ، ولا للتوزيع .

ثانيا : ان الدولة اليهودية يجب ان تحافظ على نقاوتها . ولكن كيف يحدث ذلك مع وجود اقلية عربية ، واحتمال تزايد هذه الاقلية تزايدا يهدد الاكثريّة اليهودية . هذا ما يدرسه حكام دولة الاحتلال ويناقشونه .

ثالثا : ان اي حل للفلسطينيين يجب ان يكون على ارض شرق الاردن . وهناك دولتان يجب ان تقوما بين البحر والصحراء . واذا كان آلون ، مثلا ، يرى انه بالامكان الموافقة على اتفاق سلام دون ان يكون مشروطا «بانقلاب نفسي كامل لدى الشعوب العربية» ، لان «الانقلاب» سيأتي تدريجيا ، فان هناك من يشترط

حدوث انقلاب اولاً (١) . ولذلك فان دايان مثلاً يقول : «انني أقدر اننا سنضطر ، خلال فترة طويلة جداً ، الى العيش في تسويات مؤقتة ، لان من يريد ان يعمل تسوية نهائية الان ، يجب ان يعرف ان معنى ذلك هو الذهاب الى الخط الاخضر» (٢) .

ولقد جابهت دولة الاحتلال حرب السادس من تشرين مجابهة الذي يعرف ما يريد . انتقلت من الدفاع الى الهجوم ، وعلى الرغم من حرمانها من التفوق الجوي ، بسبب فعالية الصواريخ الارضية المضادة للطائرات ، انتقلت الى خطوط جديدة . ثم وافقت على وقف اطلاق النار ، واعادت القضية الى سالف عهدها : قرار امم متحدة ، رسل ، وفود ، بيانات ، ثم حديث عن المفاوضات المباشرة وعن تجدد القتال .

ولكن قادة دولة الاحتلال ، لا بد مشغولون بعدد من القضايا الهامة . وهذه القضايا :

- ١ - مبادرة القوات العربية الى الهجوم ، ولو كان محدوداً .
- ٢ - استعداد دول عربية غير دول المواجهة كالعراق والجزائر للمشاركة الفعالة في القتال ، واستعداد دول عربية اخرى للمشاركة مالياً ، وبالضغط السياسي مشاركة مؤثرة .
- ٣ - تزايد الضغط الدبلوماسي الخارجي على دولة الاحتلال من اجل الانسحاب (المقاطعة الافريقية ، التوجه الاوروبي الجديد ، مواقف بعض الدول الآسيوية كاليابان) .
- ٤ - مدى استعداد الولايات المتحدة لمجابهة التحديات العربية في قضية النفط خاصة .
- ٥ - مدى استعداد الولايات المتحدة الاميركية لتقديم تنازلات

١ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ملحق العدد (١٨) ١٦ ايلول ١٩٧٣ ص ٥٨٧ .

٢ - المرجع السابق ، ملحق العدد (٨) ١٦ نيسان ١٩٧٣ ، ص ٢٥١ .

للاتحاد السوفياتي .

ولكن دولة الاحتلال ، وعلى الرغم من اهمية الخسائر التي أصابتها ، والضغط العالمي الذي تتعرض له ، ما زالت تتصرف بعقليتها عينها وأسلوبها عينه : العنجهية والعصا الفليضة . وستحاول الان ان تناور لتفتيت وحدة المجهود العربي ، وأن توظف امكانيات الولايات المتحدة الاميركية لضمان عودة ضخ النفط . وهي في الوقت عينه ستواصل الاستعداد العسكري لمجابهة كل الاحتمالات .

وستبقى تتحدى قرارات الامم المتحدة . ولكن بسبب عزلتها والمخاطر التي تواجهها ستكون مضطرة اكثر من اي وقت مضى للاعتماد على الولايات المتحدة الاميركية .

ولقد خرجت دولة الاحتلال من كل الحروب التي خاضتها منذ سنة ١٩٤٧ بأكبر المكاسب وأقل الخسائر . والآن قدمت دولة الاحتلال ما لم تقدمه سابقاً من الخسائر ، وحولت المعركة العسكرية لمصلحتها عند وقف اطلاق النار ، فهل تستطيع تحويل المعركة السياسية لمصلحتها ؟..

هذا ما سنحدده نحن العرب ، ولا احد سوانا .

ج - الواقع العربي بعد حرب حزيران :

جمعت هزيمة حزيران الدول العربية على حد ادنى من التنسيق ، جسده «لاءات» مؤتمر الخرطوم واتفاقات المساعدة التي أقرها . الا ان التفكك ما لبث ان عاد سريعاً . ولقد صرح دايان بعد اختتام المؤتمر المذكور قائلاً : ان ما اظهره مؤتمر الخرطوم من وحدة العرب سوف لا يبقى طويلاً . وعاد الشقاق فعلاً الى سالف عهده . ولكن «لاءات» الخرطوم ظلت مرعية على

الرغم من الخلافات .

كان عبد الناصر قد اتجه الى تجميد خلافاته العربية من اجل مجابهة التحدي الصهيوني ، ضمن اطار تنفيذ قرار مجلس الامن . وكانت سورية قد فقدت الجولان ، واحست بالحاجة الى تجميد صراعاتها «السياسية» على الصعيد العربي .

كانت مصر وسورية في هذه الآونة ما زالتا تبنيان قواتهما بعد هزيمة حزيران . وما لبثت حرب الاستنزاف ان بدأت على جبهة القناة . وكانت القوات الاردنية قد بدأت تشتبك مع العدو ، نتيجة غارات قواته على قواعد الثورة الفلسطينية شرق النهر . وكانت المقاومة الفلسطينية في هذه الآونة تتصاعد وتستقطب حولها جماهير واسعة في فلسطين وبقية الاقطار العربية .

وحين زاد ضغط الطيران المعادي على مصر ، تدخلت الولايات المتحدة ، من اجل وقف اطلاق النار ، طارحة مشروع روجرز . ووافقت مصر ، فقادت موافقتها الى صراعات حادة داخل الجبهة العربية . وكان من نتائج ذلك اتجاه السلطات الاردنية الى سحق المقاومة الفلسطينية .

ومات عبد الناصر والجبهة العربية تتصدع وتتمزق . وبموت عبد الناصر ، وانتقال السلطات الى السادات ، أمسكت الاتجاهات الاكثر محافظة بأزمة الامور ، واخذت تعمل من اجل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة . وكان هذا الاتجاه يبرز من خلال توثيق العلاقات مع المملكة العربية السعودية والكويت وامارات الخليج من جهة ، ومن خلال التقرب المباشر الى الولايات المتحدة الاميركية من جهة اخرى .

وكانت المملكة العربية السعودية قد بدأت تلعب دورا اكثر أهمية في السياسة العربية منذ وفاة عبد الناصر . واستهدفت السياسة السعودية تكريس زعامة الملك فيصل على الاقطار العربية والاسلامية ، وفرض خطه السياسي فيها .

ولم يثمر مشروع روجرز شيئا . وظلت مصر تعيش ازمة

الاحتلال . وكانت الدوائر الاميركية تصرح علنا بأن هدفها منحصر في التخلص من الوجود السوفياتي في مصر . وما لبثت ان بدأت بعض الاصوات داخل مصر وخارجها تطالب «بطرد» السوفيات من مصر والبلاد العربية .

وما لبث السوفيات ان «أخرجوا» من مصر . كانت حركة الجماهير العربية في هذا الوقت تشهد انحسارا وتراجعا . فلقد قام الملك حسين بالمجازر المتتالية التي صفت مواقع المقاومة في الاردن . وواصل الملك الحسن حملاته ضد القوى الوطنية . وتابعت المملكة العربية السعودية حملاتها السياسية والعسكرية على اليمن الديمقراطية ، كما استمرت في مخططها الرامي الى اسقاط النظام في سورية وتفتيت جبهته الداخلية .

ولقد قاطعت سورية النظام الاردني ، بعد مجازر جرش وعجلون ، كما قاطعته مصر بعد اعلان المملكة العربية المتحدة . وقطعت الكويت معونتها عنه منذ ايلول . وحاولت المملكة العربية السعودية ومصر ان تعيدا العلاقات بين النظام الاردني والمقاومة ، من خلال محادثات جدة ، ولكن الصيغة التي ارادتها لم يكن ممكنا ان يقبلها النظام الاردني . فالنظام الاردني كان لا يريد مقاومة مستقلة عنه ، مهما كان حجمها . ولذلك كان يريد ان يحبط اية محاولة لعودة قوات لا تتبع له ، وتمثل قوة سياسية ، مختلفة عن النظام ، ومهددة له ، ولو في تمثيل الفلسطينيين فقط . ولذلك فشلت محاولة التوفيق .

واتجهت دولة الاحتلال ، بعد ان تمكنت من ايقاف انطلاق النار على جبهة القناة ، بفضل مشروع روجرز ، ومن ايقافها على الجبهة الاردنية ، بفضل معارك ايلول وما تلاها ، ان تتفرغ للجبهة السورية - اللبنانية . ولذلك قامت قوات الاحتلال بغارات انتقامية واسعة على الجبهة ، واستهدفت القواعد والمعسكرات

والمنشآت في كل مكان من الاراضي السورية - اللبنانية . ولقد استطاعت بذلك ان تفرض على المقاومة قيودا، وأن تلجم تحركاتها وأن تجمد اطلاق النار على كل الجبهات .

وظلت الدول العربية تجد ابواب «الحل السياسي» مغلقة ، مهما كانت استعداداتها للتنازل . ولذلك كانت مساعي الحل السياسي تقترن بالتهديد بالحرب ، وبمحاولات اقناع الولايات المتحدة بالتدخل . الا ان هذه المساعي كلها لم تقنع الولايات المتحدة الاميركية بوقف شحنة واحدة من شحنات الاسلحة الى دولة الاحتلال ، او بدفعها الى ممارسة اي ضغط مهما كان وزنه عليها . واستمرت الولايات المتحدة الاميركية تراوغ من اجل دفع العرب الى الجلوس على مائدة المفاوضات مع ممثلي دولة الاحتلال والتفاوض معهم مباشرة .

وكان العراق في هذا الوقت يعزز علاقاته مع الاتحاد السوفياتي . ولقد بدأ معركة الاستيلاء على الثروة النفطية . وكانت ليبيا ايضا تتجه الى السيطرة على ثرواتها النفطية ايضا، وان كانت قد اختطت لنفسها سياسة «النظرية الثالثة» . وقامت وحدة ثلاثية بين مصر وسورية وليبيا ، كما قامت بعد ذلك جبهة عربية مشاركة تضم معظم القوى الوطنية العربية المنظمة .

ولما وجدت الدول العربية نفسها امام المأزق ، بعد ست سنوات من الاحتلال ، وبعد ثلاث سنوات من مشروع روجرز ، فكرت بالقتال من اجل تحريك الجو . ولقد تحدث حسنين هيكل كثيرا عن المعركة المحدودة التي تخلص القضية من الجمود الذي تعانيه .

وكان الدافع الى هذا القتال يأس مصر والدول العربية عموما من اي تراجع «اسرائيلي» نتيجة تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، او نتيجة الضغط الاميركي .

وجاء القتال يوم السادس من تشرين، كما جاء عليه : محاولة

لتحريك الجمود المحيط بالقضية ، وفرض تنفيذ قرار مجلس الامن ، لا من خلال القتال ، بل من خلال الامم المتحدة . ولذلك قامت قوات محدودة بعمل محدود ، وقبلت وقف اطلاق النار قبل ان تحدث تغييرا في الخريطة العسكرية . وهذا يعني :

١ - ان مصر ما زالت تعتقد بإمكان ان ينفذ قرار مجلس الامن من خلال الامم المتحدة .

٢ - ان مصر ما زالت غير مستعدة للحرب الشاملة .

٣ - ان ما تطلبه مصر هو تنفيذ قرار مجلس الامن ، وليس تحرير الاراضي المحتلة .

ولذلك غادت مصر الان الى اروقة الامم المتحدة ومفاوضاتها ومبعوثيها وقواتها الدولية ، ولكن من خلال واقع جديد . ويتلخص هذا الواقع فيما يلي :

١ - قدرة على اتخاذ القرار السياسي بالحرب . وهذا لم يكن متوافرا من قبل .

٢ - قدرة على ممارسة القتال وايقاع الخسائر الكبيرة بالعدو : انهاء تفوقه الجوي وتدمير تحصيناته ، وهزيمة قواته على الارض .

٣ - قدرة على حشد قوى عسكرية عربية لم تكن لتحشد من قبل : قوات كويتية - سودانية - جزائرية في مصر ، وقوات كويتية - مغربية في سورية . مع استعداد القوات العراقية للتدخل الفعال في القتال .

٤ - قدرة على حشد قوى سياسية عربية دبلوماسية واقتصادية لم يكن ممكنا حشدتها من قبل .

٥ - قدرة على حشد قوى دولية لم يحدث ان احتشدت من قبل ايضا .

الا ان الجماهير العربية ، وعلى الرغم من ذلك كله ، ما زالت غير معدة للحرب ، كما يجب ان تعد . ولذلك فان الدول

العربية ما زالت تبحث عن تسوية ، وان كانت تلوح بالحرب ، فمن اجل خدمة اهداف التسوية . ولكن التسوية بالمنطق الاميركي - الصهيوني تحتاج الى تكيف عربي مع متطلبات السياسة الاميركية - الصهيونية . واول هذه المتطلبات الابتعاد عن طريق الحرب والتلويح بالحرب . والا فليس هنالك الا الحرب . فهل نقبل هذا التحدي !..

د - الواقع الدولي : تناقضاته وواقعه :

شهد الواقع الدولي ، خلال السنوات الماضية ، عدة ظواهر جديدة ، يتداخل فيها التناقض بالتوافق والتواطؤ بالنزاع . وكان من اهم هذه الظواهر :

اولا : تصاعد الحرب في فياتنام والهند الصينية وازدياد عنف المواجهة المباشرة بين حركات التحرر الوطني في جنوب شرق آسيا والعالم وبين الامبريالية العالمية والمواجهة غير المباشرة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي من جهة اخرى . ولقد بلغت الحرب التي خاضتها فياتنام وشعوب الهند الصينية مستوى لم تبلغه من قبل مواجهة الشعوب للامبريالية ، كما ان المساعدات التي قدمتها الدول الاشتراكية لفياتنام بلغت حدا لم تبلغه اية مساعدات من قبل .

ثانيا : تصدع المعسكر الامبريالي ، بسبب سقوط الاستعمار القديم الذي كانت تمثله اوروبا وبروز الامبريالية الجديدة التي تمثلها الولايات المتحدة . ولقد كونت اوروبا السوق الاوروبية المشتركة لتوحيد قواها ، امام العملاق الاميركي ، ولحماية مصالحها السياسية والاقتصادية . ولقد قاد هذا التصدع الى بروز تناقضات الامبريالية العالمية ، والى استعداد بعض اطرافها ان تبحث عن علاقات جديدة في ظل الواقع الجديد . ومثلت

فرنسا طليعة في هذا الاتجاه ، ما لبثت بريطانيا ان اخذت تتبعها
بتحفظ ، ثم المانيا الاتحادية الخ ...

وقد فتح هذا التصدع آفاقا جديدة للصراع مع الولايات
المتحدة الاميركية من جهة ، وللتعاون مع القوى الامبريالية
الاوروبية من جهة اخرى .

ثالثا : تصدع المجموعة الاشتراكية ، بتفاقم الخلاف الصيني
- السوفياتي ، وبظهور خلافات داخل حلف وارسو : تكرر
انفصال البانيا ، خروج رومانيا على اجماع دول حلف وارسو ،
ومحاولات تشيكوسلوفاكيا انتهاج سياسة مختلفة عن جاراتها .

رابعا : تفاقم الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
داخل الدول الامبريالية وبروز تيارات واسعة تعادي سياسة
القوة والسيطرة وتؤيد قضايا العدالة والسلام والتحرر . وقد
نما مثل هذا الاتجاه في الولايات المتحدة الاميركية ، كما نما
واتسع في اوروبا .

خامسا : اتجهت الولايات المتحدة الاميركية في السنوات
الاخيرة الى تجميد صراعاتها الخارجية ، لمواجهة مشاكلها
الداخلية . ولذلك بدأت تعمل من اجل الانسحاب من فياتنام
وتكريس وجود دولتين كوريتين ودولتين المانيتين وتسوية عدد
آخر من المشاكل المتفجرة ، ومنها قضية العلاقة مع الصين .

سادسا : وكان الاتحاد السوفياتي يبحث هو الآخر في
وسيلة للوفاق الدولي يجري فيها تجنب المواجهة العالمية النووية
والاتفاق على حل عدد من القضايا المتفجرة . ومثل هذا الوفاق
يفسح للاتحاد السوفياتي فرصة اكبر لتنمية اقتصاده ، وينقل
سياسة التعاون العالمية التي ينتهجها الى مرحلة جديدة . ولذلك
رحبت موسكو «باتجاهات» واشنطن الجديدة ، وبادرت الى
التقدم خطوتين الى الامام .

سابعا : وكانت الصين قد انتهت مرحلة من ثورتها الثقافية ،

واستعدت لبدء حياة عالمية جديدة ، تخرج فيها من عزلتها الطويلة . وجاءت المبادرة الاميركية في هذا الوقت الذي تتطلع فيه الصين الى دور جديد تلعبه على الصعيد الدولي . وكانت الصين ، قبل ذلك ، قد احرزت انتصارا باهرا ، عندما قبلت عضوا في الاسم المتحدة بفضل اصوات الجمعية العامة ، ورغم محاولات الولايات المتحدة الاميركية لحرمانها من حقها في مقعدها الذي تحتله جمهورية الصين الوطنية .

ثامنا : وكانت الساحة العالمية تشهد الى جانب سياسة الوفاق والتعايش والانفتاح والتبادل الاقتصادي سياسة الصراع والقوة . ذلك ان سياسة الوفاق التي فتحت آفاقا جديدة لتعاون الدولتين العظميين لم تنه مشاكل العالم ، ولا حلت قضاياها الاساسية . ولذلك كانت الاتفاقات توقع ، والصراع يظل جاريا . فالصراع ناتج عن قضايا الاستقلال القومي والطبقي والبحث عن مناطق النفوذ . وهذه لا يمكن ان ينهيها اتفاق . ومن هنا ظلت قوى التحرر والتقدم تتحرك دفاعا عن وجودها ، وانتصارا لقضاياها ، وظلت القوتان العظميان تتدخلان هنا او هناك ، ضمن رؤيتهما الخاصة ، وبما تريانه يكفل لكل منهما وضعها افضل . ومن هنا اصبحت سمة الاتفاق - الصراع من السمات البارزة في الوضع العالمي الراهن .

تاسعا : وكانت قوة الراي العام العالمي ، المؤيد لقضايا العدالة والسلام تزداد بروزا واتساحا وتأثيرا .

وضمن هذه الآفات كانت الولايات المتحدة الاميركية ترمي بكل ثقلها في الشرق الاوسط ، من اجل توطيد السيطرة «الاسرائيلية» وتكريس الانتصار «الاسرائيلي» . وذلك لانها لا تستطيع ان تهزم في الشرق الاوسط والشرق الاقصى مرة واحدة . واذا كانت قد تراجعت في الشرق الاقصى ، فعليها ان تعزز مواقعها في «الشرق الاوسط» . ثم ان الولايات المتحدة تنظر الى «الشرق الاوسط» من زوايا عدة :

أولها : ان الشرق الاوسط موقع استراتيجي هام يربط بين القارات الثلاث ، ويتحكم بمدخل آسيا وأفريقيا ، وسيطر على نصف شواطئ البحر الابيض المتوسط تقريبا .

ثانيها : ان منطقة الشرق الاوسط هي منطقة النفط ، والولايات المتحدة تملك فيها ثروات هائلة وأسواقا واسعة ، كما ان الولايات المتحدة بحاجة ماسة الى النفط ، خلال السنوات العشر المقبلة .

ثالثها : ان خروج الولايات المتحدة الاميركية من هذه المنطقة ، يعني بالمنظار الاميركي دخول الاتحاد السوفياتي .

ولهذا فان الولايات المتحدة الاميركية حريصة على ان تبقى دولة الاحتلال الصهيوني القوة المسيطرة ، وعلى ان تكون اية تسوية تتم في المنطقة في اتجاه التكيف مع متطلبات السيطرة الاسرائيلية - الاميركية . ولقد تعلمت الولايات المتحدة الاميركية كثيرا من تجربة سنة ١٩٥٧ . ذلك ان الضغط من اجل انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني من سيناء ، لم يضمن عودة الاميركي القبيح الى بلادنا . كما انه لم يقد الى تراجع الخطوات السائرة على طريق التحرر والتقدم . واليوم تفهم الولايات المتحدة الاميركية اكثر من اي وقت مضى ان لجم حركة الوحدة والتحرر والتقدم في الوطن العربي بحاجة الى قوة مثل دولة الاحتلال . وهذا ما لا يخفيه قادة دولة الاحتلال انفسهم .

ويقف الاتحاد السوفياتي في الجهة الاخرى ، عارفا بأهمية منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ولذلك فهو يدعم حركة تحررها ضمن اهداف استراتيجيته العالمية . وهو اذا كان مستعدا لاتباع سياسة وفاق وتفاهم مع الامبريالية ، فانه يسعى للاستفادة من زخم حركة التحرر العربية ، ومن تقديم المساعدة لها ، في تحقيق مصالح سياسية واقتصادية . انه هنا يتناقض مع الامبريالية ، وهو يتوافق معها .

وهكذا تتجسد سياسة الوفاق - التناقض في التطبيق . فهناك قضايا من الضروري الاتفاق عليها بين الدولتين العظميين ، وهناك قضايا لا يمكن الا الاختلاف حولها . وبين هذا الاتفاق وهذا الاختلاف صراعات ونزاعات ليس لها حدود الا الحرب العالمية الثالثة .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فانه يرى ان حركة التاريخ هي باتجاه اهدافه . فالبلاذ العربية تتجه نحو التحرر والتقدم ، وحركتها هذه تضرب مواقع الامبريالية وتفتح المجالات رحيبة للعلاقات العربية السوفياتية ، وللتبادل الاقتصادي العربي - السوفياتي . والسوفيات في هذا ليسوا مستعجلين ، فلقد حققوا منذ سنة ١٩٥٥ وحتى الان مكاسب كبيرة جدا ، بينما خسر الامبرياليون كثيرا وما زالوا يخسرون ، على الرغم من الذبذبات والتعرجات والنكسات .

ثم ان قضية الشرق الاوسط واحدة من القضايا التي تشغل بال الاتحاد السوفياتي . وهم مستعدون لان يرموا بثقل فيها لا يمس المخطط الذي وضعوه لسيادتهم العالمية ، ولا يخلق انعكاسات وملاسات تضر بهم في مواقع اخرى . ولذلك فهم يساندون الى الحدود التي ارتضوها لانفسهم . وهم لا ينظرون الى تطلعات امتنا وشعبنا والى مطامحنا ، بل الى امكانيات الواقع الفلسطيني والعربي والدولي . ومن هنا فهم مستعدون لقبول وقف اطلاق النار، وللسمعي من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

وتحاول الدول العظمى ان تدول القضايا ايضا . لانها بذلك تؤكد سيطرتها ، وتضمن مصالحها ، وتفرض هيمنتها . وهكذا يكون تدويل القضايا لمصلحة القردة الدوليين الذين يمسون الميزان بين ايديهم . وهم يقضون من هنا ويقضون من هناك . وما على الجالسين حول الموائد الدولية كالايتام على مائدة اللثام الا ان يقبلوا القسمة الظالمة .

x وقد علمتنا تجارب القرنين التاسع عشر والعشرين ما يلي :

١ - ان التسويات التي تقرها الدول العظمى تأخذ مصالح هذه الدول بعين الاعتبار ، ولا تأخذ مصالح الشعوب المعنية .

٢ - ان هذه التسويات تخلق مشاكل جديدة للدول المعنية اكثر تعقيدا من المشاكل التي كانت قائمة ، لانها لا تحل المشاكل القائمة ، ومع ذلك تضيف اليها تدخلات جديدة وعوامل سيطرة اجنبية وانعكاسات الصراعات الخارجية على الوضع الداخلي . //

الا ان هذا كله لا يعني عدم الاستفادة من الصراعات العالمية والقوى العالمية المختلفة لمصلحة قضيتنا . فهناك امكانيات متزايدة لعزل العدو خارجيا ، ولاستقطاب الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو والصين ومعظم دول العالم الثالث ، ودول اوروبا ضد الاحتلال الاسرائيلي ، ومن اجل الانسحاب . وحشد هذا العدد من دول العالم ، تحت شعار الحد الادنى ، سيكون مدخلا جيدا لتصعيد الهجوم المضاد على الاحتلال الاسرائيلي . وسيكون تعنت دولة الاحتلال واستمرار نضالنا من العوامل الفاعلة في تفاقم عزلة العدو وزيادة مشاكله .

وعلى ان نرى حدود سياسة الوفاق الدولي ، وطبيعة الصراعات القائمة والمتفاقمة في العالم ، لان هذا وحده هو الذي ينير لنا الطريق ، ويعطينا الامل والتشجيع والسداد . ان سياسة الوفاق الدولي ذاتها ستخلق تناقضات جديدة ، اضافة الى التناقضات القائمة المتفاقمة .

٢ - معركة تشرين سياسيا وعسكريا

ان معركة تشرين معركة «محدودة» سياسيا وعسكريا . وهي محدودة سياسيا لانها اختارت تحريك الجمود المحيط بالقضية بدلا عن تنفيذ قرار مجلس الامن بالقوة ، واختارت قرار مجلس

الامن بديلا عن التحرير . وهي باعتبارها معركة محدودة سياسيا اتجهت الى هدف محدود ، وغير مفيد عمليا ، هو تحريك الجمود المحيط بالقضية ، ومطالبة القوى الدولية والدول العظمى بحل . وهي محدودة عسكريا لانها قصرت اهدافها العسكرية على عمليات محددة ، ليست الا جزءا من الهدف الكبير . ٥٠

ولان المخططين لهذه الحرب اختاروا لها اهدافا محدودة من الناحيتين السياسية والعسكرية ، فانهم سلكوا طرق المعركة المحدودة . وتجلت هذه الطرق فيما يلي :

اولا : الاعتماد على العامل العالمي (مجلس الامن ، الامم المتحدة ، الدولتين العظميين ، الرأي العام العالمي) اساسا ، واعتماد العامل الذاتي مستثيرا فقط . ودليل ذلك اننا القينا بقوى محدودة في الحرب ، وقبلنا وقف اطلاق النار ، بعد سبعة عشر يوما من القتال ، وقبل ان تحسم قواتنا العربية المعركة في الميدان . ولقد عدنا الى خيمة الامم المتحدة آمليين خيرا . والاعتماد على العوامل الخارجية دون الذاتية ، لا يأتي بنصر ولا يحسم مشكلة ، كما علمتنا التجارب . ان الذي يسلك طريق الامم المتحدة يبحث عن المصالحة . والمصالحة بالنسبة لنا هي تسوية مؤقتة وليست حلا . ولقد اثبتت المنظمة العالمية والدول العظمى انها عاجزة عن ان تعالج مشكلتنا منذ سنة ١٩١٧ . واذا كانت الامم المتحدة قد قررت التقسيم سنة ١٩٤٧ ، فانها لم تستطع ان تنفذه ، ولا استطاعت ان تنفذ القرارات التالية له منذ ذلك الحين حتى الان .

وان زيادة التدخل الدولي المباشر في قضية تصفية الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية ، يخرج القضية من شمولها وعمقها ، من كونها قضية تحرير ، ويجعلها قضية خلاف محدود ، كما يجعلها واحدة من قضايا متعددة تشغل الدول العظمى والامم المتحدة والرأي العام العالمي . وهذا التدخل العالمي الذي نطالب به نحن يفرض على اي تحرك عربي قيودا جديدة .

وهكذا نرى ان النظرة المحدودة الى المعركة قادت الى معركة محدودة سياسيا وعسكريا ، وانها ستقود الى زيادة التدخل العالمي وتدخل الدول العظمى تحديدا ، والى الوقوع في شبكة التدخلات العالمية التي تقودها الدول العظمى .

وحين نتوجه الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لحل القضية ، فانما نحن نوثق ايدينا وارجلنا بوثق اخترناه ، لن يكون الخروج منه سهلا . كما اننا عندما نأتي بقوات دولية نضع قيودا معنوية ومادية على تحركاتنا .

ولقد كانت قضيتنا بحاجة منذ البدء الى تزايد فعالية العامل الذاتي . ولقد هزمنا سنة ١٩٤٧ وفي كل الحروب التي تلتها ، لاننا افتقدنا فعالية هذا العامل . ونحن اليوم ، نزيد من فعالية هذا العامل قليلا ، ولكننا ما نلبث ان نطالب بزيادة العامل الآخر: العامل الخارجي ، زيادة تفوق الاولى كثيرا .

ان زيادة دور العامل الذاتي والفعالية الذاتية وتخفيف مفعول العوامل الخارجية ، وتدخل الدول العظمى خاصة ، هو الطريق الوحيد للخلاص .

ثانيا : الاعتماد على قوى سياسية وعسكرية محدودة يقود الى نتائج محدودة ايضا . والقتال ليس لعبة حتى يجرب الانسان فيها حظه ، او يوقفها متى شاء . ففي الحرب طرفان ، لكل منهما قواه ومصالحه واهدافه . واذا لمس احد الطرفين ضعفا في الآخر ، فانه لا يقف حتى يحقق ما يريد . وعليه فان الذي يريد حربا محدودة عليه ان يستعد لحرب شاملة، حتى لا يواصل العدو الحرب فيعجز هو عن مواصلتها ، وحتى لا يحدد هدفا صغيرا ، فلا يستطيع تحقيقه، او يحقق العدو في المقابل انتصارا كبيرا وتقف الحرب . ومن هنا جاءت حكمة الآية : «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ...» . فالذي يدخل الحرب يجب ان يدخلها بكل قواه ، حتى ولو كانت نزاعا صغيرا .

فكيف الحال اذا كانت صراعا مصيريا كالصراع الذي نعيشه ؟
ومع ذلك فان الدول العربية لم تستعد للحرب . ذلك ان
هذا الاستعداد كان يقتضي :

أ - اعداد جماهير الشعب العربي اعدادا سياسيا ملائما .
كان من الواجب ان تعبأ الجماهير لتحمل تبعات القتال المرهق
الطويل ، وان تخلق جبهة وطنية مترابطة تضم كل القوى الوطنية
المعادية للصهيونية والاحتلال الصهيوني والامبريالية وسيطرتها
على بلادنا .

ب - تنظيم الجماهير لتحمل عبء القتال ، منظمة ، عارفة
واجباتها ومهماتها . وهنا يأتي دور المنظمات الجماهيرية ،
 واتحادات العمال والنساء والطلاب والفلاحين والشبيبة .

ج - اعداد المدن والقرى لمواجهة الغارات الجوية والهجمات
الارضية ، وذلك ببناء الملاجئ والدشم وتهيئة المستشفيات
والمستوصفات ومخازن الغذاء وتخزين المؤن اللازمة والوقود
اللازم الخ ...

د - حشد الحد الاقصى من القوى العسكرية في كل بلد ،
وذلك بتدريب كل الجماهير القادرة على حمل السلاح واعدادها
للقتال ، وبتعبئة الحد الاقصى من الجنود القادرين على الانتقال
الى الجبهات . وبلد مثل مصر يبلغ عدد سكانه خمسة وثلاثين
مليوناً يستطيع ان يستنفر للميادين حوالي مليونين من الجنود ،
عدا الجيش الشعبي المرابط في المدن والقرى .

هـ - حشد كل الطاقات العسكرية الممكن حشدها من القوات
العربية . ويجب ان يكون هنالك خطة ، وأن تطلب من كل بلد
عربي قوات بحدود امكانياته البشرية والمادية .

و - وضع كل الامكانيات الاقتصادية في خدمة المعركة .
ولان مثل هذه الاستعدادات لم تتوفر ، كان طبيعيا ان تظل
المعركة محدودة ، وأن تقف دون ان تحقق اي هدف ، غير تحريك
الجو السياسي مؤقتا .

ثالثا : الاعتماد على المعركة القصيرة الامد ، بدلا من المعركة الطويلة الامد . والمعركة القصيرة الامد لا تجدي نفعا الا عندما يكون الهدف محدودا ، او تكون احدى القوتين لا يتناسب حجمها وحجم القوة الاخرى . او عندما تستطيع احدى القوتين ان تسحق القوة الاخرى في معركة سريعة . وحرينا مع دولسة الاحتلال الصهيوني معركة مصيرية ، يجب ان يسحق احد الطرفين فيها الآخر سحقا تاما . ولما كان من المستحيل ان تسحق دولة الاحتلال ذات الثلاثة ملايين مائة وخمسين مليوناً من العرب ، فانها ستحاول ان تفعل ما يلي :

أ - سحق القوات العسكرية العربية المحاذية لحدودها بلا رحمة .

ب - تفتيت وحدة الإرادة العربية ووحدة الأمة العربية ، وخلق دول وكيانات هزيلة والمحافظة على التخلف في بلادنا .

ج - خلق قوة رادعة ، هي الان قوة عسكرية متقدمة ومتطورة ، وهي في المستقبل قوة الاسلحة الرادعة .

فماذا على العرب ان يفعلوا ؟ ان عليهم :

أ - حشد كل قواهم للمعركة الطويلة الاجل ، لتدمير قوى الخصم وبناء قوتهم واتمام حشدهم خلال القتال .

ب - امتلاك الاسلحة الرادعة ايضا .

ويجب ان يلجأ العرب الى بناء جيش شعبي جرار ، قادر على الحرب الطويلة وتعبئة كل الجماهير العربية . ولا بد لهم من ان يكوّنوا قوتهم الشعبية الجبارة من خلال الاستفادة الكبرى من امكانيات التكنولوجيا العسكرية الحديثة من جهة ، والاستفادة الى الحد الاقصى من الامكانيات البدائية والبسيطة والمتيسرة . وهذا يعني ان عليهم ان يوظفوا كل امكانياتهم المادية والسياسية في الحصول على آخر مبتكرات التكنولوجيا العسكرية ، وعليهم ايضا ان يعدّوا الجماهير لحرب تستخدم فيها كل امكانياتها

وطاقتها .

ولكن لماذا الحرب الطويلة المدى ؟ هنالك عدة اسباب :
أ - لان تدمير القوات العسكرية الاسرائيلية يحتاج الى معركة طويلة .

ب - لان اجتياح المواقع المحصنة المعادية والقرى الحدودية وتجمعات السكان واسقاط مقومات المجتمع الصهيوني تحتاج الى معركة طويلة ايضا .

ج - ولان امكانيات تدخل الامبريالية الاميركية ، مباشرة او عن طريق ارسال الاسلحة والمساعدات والخبراء ستجعل المعركة طويلة .

د - ولان استمرار المعركة يحد من الهجرة الى دولـة الاحتلال ، ويدمر الاقتصاد الصهيوني .

هـ - ولان استمرار المعركة يساعد على اتمام الحشد العربي وتكوين الجيوش العربية الجرارة القادرة على سحق قـوات الاحتلال .

وهكذا تكون المعركة الطويلة - الاجل هي الوسيلة الوحيدة لتحرير الارض وسحق القوى المعادية . ولا تنجز المعركة القصيرة - الاملد الا مهمات محدودة لا تحل من الاشكالات التي نواجهها شيئا ، ان لم تزد من تعقيداتها بما تضيفه من تداخلات دولية .

رابعا : سلوك طريق الضغط والمصالحة مع الولايات المتحدة ، لا طريق ضرب مواقعها والاستيلاء على مصالحها . وطريق المصالحة هي طريق المعركة المحدودة ، لان الذي يريد حربا شاملة لا يسلك طريق مصالحة القوى المعادية . والولايات المتحدة ليست اليابان حتى نطن اننا بالضغط السياسي والاقتصادي نستميلها ، ولا بريطانيا او فرنسا لنعتقد اننا نستطيع «التقرب» منهما بسياسة مرنة . ان الولايات المتحدة الاميركية هي القوة الضاربة للامبريالية العالمية ، وهي القوة العظمى ذات المصلحة سياسيا

واقتصاديا باستمرار سيطرة قوات الاحتلال على المنطقة . ولذلك
فلا مجال للمصالحة معها ، ولا فائدة من الضغط عليها اذا اردنا
تحرير فلسطين ، او حتى اذا اردنا انسحاب القوات المعادية من
الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ . ان الولايات المتحدة الاميركية ،
تعتبر امن دولة الاحتلال الصهيوني في رأس سلم اولويات السلم
والحرب ، وهذا ما قاله نيكسون لوزراء الخارجية العرب عندما
زاروه . وهي تعتبر الضغط بالنفط بادرة خطيرة ، لانه يعلم
الدول المنتجة كيف تناور بإمكانياتها المادية . ولذلك فان طريق
الضغط والمصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية ستقود حتما الى
ردود فعل اميركية معادية ، ولن تقود الى المصالحة . لان الولايات
المتحدة الاميركية لن تقبل اللعب بأحد اهم مصادر ثروتها
وطاقتها . وسوف يرى الذين قرروا ان يقحموا النفط في المعركة
ان عليهم ان «يسلموا» لسادتهم الامبرياليين خاضعين نادمين او
يشقوا عصا الطاعة وينتفضوا ثائرين . فهل هم على ذلك
قادرون ؟ اننا ، ونحن نثق بأنهم غير مؤهلين ، نطالبهم بمزيد من
الخطوات والمبادرات .

٣ - القضية الفلسطينية بعد معركة تشرين

وضعت حرب تشرين القضية الفلسطينية ضمن اطار جديد .
ويتكون هذا الاطار الجديد مما يلي :

اولا : لقد قاتلت القوات العربية ، لأول مرة ، قتالا يستحق
ان يسمى حربا منذ سنة ١٩٤٩ . وهذا القتال على الرغم من انه
لم يحقق النتائج المرجوة ، زاد من أهمية دور الجيوش العربية .
واذا كانت أهمية المقاومة تنبع فيما مضى من انها تلعب دورا
قتاليا ، فان الجيوش الكبيرة قد مارست هذا الدور على نطاق

أوسع كثيرا ، وبأعداد لا تقارن مع أعداد المقاومة . وبما ان الذين يقررون هم الذين يقاتلون ، فان قيادات هذه القوات أصبحت أكثر قدرة على التقرير فيما يتعلق بمصير الحرب والسلام في بلادنا ، لانها دخلت حربا ، ولانها تضع قوات كبيرة الان على الجبهتين ، وتلوح بالحرب ، وتملك بعض مفاتيح الحرب والسلام .

ولقد اقنعت المعركة قطاعات واسعة من جماهيرنا ان هذه هي الحرب ، وان ما فعلته القوات العربية في سبعة عشر يوما ، يفوق ما فعلته المقاومة منذ اوائل سنة ١٩٦٥ . ولذلك فان هذه القطاعات الواسعة تتطلع الى هذه الجيوش من اجل معركة جديدة ، وهي تنظر اليها بنوع من الاحترام والتقدير .

واذا كانت المقاومة قد كسبت ما كسبته من تأييد لانها كانت الوحيدة التي تقاتل فانها اليوم لا تقاتل وحدها ، وليست القوة المقاتلة الاساسية .

ان هذه الموضوعات ستضع المقاومة ضمن اطار جديد ، وستطرح عليها مهمات جديدة .

ثانيا : ان المبادرة العسكرية التي قامت بها مصر وسوريا ، اتبعتها بمبادرة سياسية ، ولقد كانت المبادرة العسكرية في الاصل استمرارا للمبادرة السياسية . وهذه المبادرة السياسية تحشد وراءها قوى ليست قليلة : هناك امكانيات الدول العربية والنفط والارصدة الخ . وتستهدف هذه المبادرة العمل على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وعلينا ان نتذكر هنا ما حدث عند الموافقة على مشروع روجرز . لقد وجهت الى المقاومة ضربات قاصمة . وطلب منها في الوقت عينه ان تبارك خطوات الذين وافقوا على المشروع ، وان كان لها الحق في الا توافق .

وهكذا تكون المبادرة السياسية العربية مبادرة خطيرة . ذلك انها تطرح مهمة غير التحرير ، في هذه المرحلة التاريخية ، دون

ان تضع التحرير في برنامجها . وهي لذلك سوف تتناقض مع المقاومة التي اتخذت التحرير منطلقا ومبدأ وشعارا . وستكون المقاومة مطالبة بأن تتكيف مع المبادرة السياسية العربية او تعمل لاحباطها . ولن يكون امامها خيار ثالث .

واذا ما عدنا الى سنة ١٩٤٩ وجدنا ان قبول الدول العربية بالهدنة ، ألزم الشعب الفلسطيني بها ، وجرد المناضلين الفلسطينيين من بنادقهم . ولقد احتلت القوات الاردنية مقرر قيادة الجهاد المقدس في بير زيت .

وهذا يعني ان استمرار المساعي لتحقيق التسوية سوف يفرض على المقاومة الفلسطينية وضعا جديدا ، أحلى ما تختاره فيه مر . وعليها ان تختار مواصلة النضال او الاستسلام والتكيف .

ثالثا : ان توجه دولة او اكثر من دول المواجهة نحو التسوية، سيقودها الى البحث عن شريك فلسطيني ، سياتى كان هنالك تسوية فعلية او لم يكن . ذلك ان الشريك الفلسطيني ضروري لتبرير التوجه نحو التسوية عربيا ، ولضمان مشاركة طرف فلسطيني في خلق توجه فلسطيني نحو التسوية ايضا . ثم ان الاطراف الاخرى المعنية بالتسوية ، ودولة الاحتلال والولايات المتحدة الاميركية خاصة ، لا تقبل تسوية لا تمس الفلسطينيين، ولا يشاركون فيها بشكل من الاشكال . ومن هنا فان التوجه العربي - الدولي نحو التسوية يتطلب «مشاركة» فلسطينية . وعلى الرغم من حذر دولة الاحتلال ، فيما يتعلق بالفلسطينيين وتمثيلهم ، فانها حريصة على ان يتجه قسم منهم الى موائد المفاوضات لا ذلك ان تعاملها معهم على موائد المفاوضات أسهل من تعاملها معهم في الميدان . ثم ان بروز اي توجه فلسطيني مؤيد للتسوية ، في اي شكل من أشكالها ، سيقود الى خلافات ونزاعات داخل الجبهة الفلسطينية ، وهذا ما يريده العدو . ولقد

بدا التوجه الفلسطيني الطامح الى المشاركة في التسوية يبرز من خلال المناقشات وعناوين الصحف وتعليقاتها والاتصالات السياسية ، ومن خلال بعض المقالات هنا وهناك . وهذا التوجه يهدد الان بتمزيق الجبهة الفلسطينية ، قبل ان يتضح ماذا وراء الاكمة .

رابعا : ان تبلور الاتجاهات الدولية لتسوية القضية الفلسطينية ، يدفع الى خلق توجه تصفوي داخل المقاومة الفلسطينية ، ويقود الى الدفع باتجاه التسوية . ويلعب السوفييات في هذا المجال دور اقناع قطاعات واسعة وطنية بأن هناك امكانية لفرض تسوية مرحلية لمصلحة الشعب الفلسطيني وحركة التحرر الوطني العربية . كما يلعب التوجه الافريقي - الاسيوي - الاوروبي الجديد دورا في اقناع قطاعات واسعة اخرى ان التسوية ممكنة . وتلعب الولايات المتحدة الاميركية لعبتها مع الحكومات ، مقنعة اياها انها ستبذل كل جهد ممكن من اجل السلام . وهكذا تتجمع «الضغوط» الدولية لخلق قناعات بأن «السلام» ممكن وقريب ، وبأنه لمصلحة اكثر من طرف من الاطراف المعنية . ان هذه الحالة تفرض اجواء جديدة على حركة المقاومة والشعب الفلسطيني والجماهير العربية ، كما انها تكرر حالة من المشاعر المتناقضة ، المتراوحة بين الامل والخيبة ، بين اليأس والرجاء ، ولكنها تقود باتجاه الاستسلام والفجعة .

ان هذا كله يواجه المقاومة الفلسطينية بمهمات جديدة . وما دام هنالك توجه نحو «السلام» ، فسوف تعاني المقاومة صعوبات جمة . فاذا خطت التسوية خطوة نحو الحلول الجزئية ، كان على المقاومة ان تدافع عن وجودها بكل قوتها ضد الاتجاهات الاستسلامية والمؤامرات والمناورات . واذا خطت الاطراف المعنية خطوات نحو تسوية اشمل كان على المقاومة ان تقاوم بضراوة وشراسة حتى لا تقع في المازق القاتل .

لقد «عربت» حرب تشرين القضية و«دولتها» كما لم يحدث

من قبل . واذا كان «تعريبها» واجبا ثوريا ، فانه يجب ان يكون تعريبا حقيقيا : اي خوض المعركة عريبا من اجل التحرير ، لا المناورة بالقوة من اجل التسوية . والتعريب الثوري الحقيقي هو الذي يزيد من دور الطليعة الفلسطينية نضاليا لا الذي يلغي هذا الدور . ذلك ان الدور الفلسطيني الطليعي النضالي هو ضمان استمرار النضال حتى التحرير ، وهو ضمان عدم التفريط بالقضية . وهذا ما يجعل كل محاولة للتصفية تتجه فورا الى تعطيل هذا الدور

اما تدويلها فمطلوب شريطة ان يبتعد عن ان يكون اسير قاعات الامم المتحدة وكواليس مجلس الامن ! ان «التدويل» الحقيقي هو الذي يجعلها قضية كل العالم ، ويشرك قطاعات واسعة من الراي العام العالمي في مساندة القضية وتأييدها بمختلف الاشكال ، ضمن المخطط الوطني الهادف الى التحرير . ان التدويل الذي يعني تسليم القضية الى الدولتين العظميين من اجل التسوية ، ويضعها في ايدي القردة الدوليين يضعف دور العامل الذاتي ويقود الى التضحية بالقضية .

ونحن اليوم مطالبون ان نخرج من خطة التعريب والتدويل الاستسلاميين ، وذلك لا يكون الا بزيادة دورنا الذاتي ، دور الطلائع المنظمة الواعية والجماهير الثورية المسلحة .
بعد ذلك كله ماذا هنالك ؟

كل ما يمكن ان يقال في هذا المجال هو ان هنالك مساعي من اجل التسوية . وهذه المساعي تقوم بها قوى مختلفة ، تضغط باتجاهات مختلفة ايضا . هناك الدول العربية ، وهناك دولة الاحتلال الصهيوني . هناك الولايات المتحدة الاميركية وهناك الاتحاد السوفياتي . هناك الدول الافريقية والاسيوية وهناك دول اوروبا الغربية الخ . ولكن هل تحدث تسوية مع ذلك كله ؟
١٨ ان امام التسوية عقبات ثلاث كبرى :

« الأولى : موقف الجماهير العربية من التسوية ، اية تسوية ، وعدم جراءة احد من الحكام العرب على الخروج على مفهوم التخوين الجماهيري لاية تسوية . ولذلك فالدول العربية تضغط من اجل الانسحاب ، ولكنها تعلن انها ضد الاعتراف بالكيان الصهيوني او الصلح معه ، وانها لا يمكن ان تتخلى عن الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني . والثبات في مثل هذا الموقف جدير بأن يحبط كل تسوية دائمة ، وأن يضع العراقيل الكبيرة امام التسويات الجزئية . »

لقد كان موقف الجماهير العربية ، وعلى رأسها موقف شعب فلسطين ، موقفا ثابتا صلبا لا يتردد ولا يتراجع خلال خمسة وسبعين عاما . ولقد حال هذا الموقف دون اية تسوية مؤقتة او دائمة ، جزئية او شاملة . وهذا الموقف ليس اضعف اليوم منه في اي وقت مضى . ولو فرضنا ان دولة عربية او اكثر وافقت على التسوية ، اية تسوية ، وان طرفا فلسطينيا وافق على المشاركة ، فهناك اطراف عربية اخرى ستعارض ، واطراف فلسطينية اخرى ستقاتل . ولذلك تبقى قضية الموقف العربي من التسوية قائمة .

« الثانية : موقف دولة الاحتلال . ان دولة الاحتلال بايديولوجيتها الصهيونية المفرقة ، وعنجهية حكامها الصهيونيين وانفلاقية الراي العام فيها لا تقف من التسويات موقفا مرنا معقولا . انها تتجه دائما الى مزيد من التوسع ومزيد من الابتزاز . وهي تستخدم في ذلك سياسة العصا الفليضة ، وبما ان المطالب التي تطالب بها «مستنكرة» عربيا ، فان قضية التسوية تتعثر دائما . ان دولة الاحتلال تصر على فرض شروطها على العرب . وهذه الشروط هي :

- ١ - ان يعترف العرب بدولة الاحتلال وحقها في الحياة والبقاء ، وان يعتبروها حقيقة واقعة ، غير قابلة للتغيير .
- ٢ - ان ينزعوا فكرة الحرب من اذهانهم ، وأن يوقفوا بناء

الجيش وتكديس الاسلحة ، وأن يحلوا ما تراكم منها ، لان «السلام» لا يقوم واكداس الاسلحة تتزايد واعداد الجنود تتراكم .
٣ - ان يقدموا لدولة الاحتلال تنازلات في الارض ، وأن يوفروا لها حدودا آمنة .

٤ - ان يكونوا مستعدين لتعيش حقيقي وتبادل اقتصادي الخ ...

ولكن قادة دولة الاحتلال انفسهم ليسوا مستعدين حتى الان ان يرسموا خريطة لدولتهم ، او ان يحددوا لها حدودا . كما انهم ليسوا مستعدين للاعتراف بشعب فلسطين ، الا ضمن دولة عربية مجاورة ، هي الاردن ، وعلى اراضيها .

ولذلك فإن الموقف الاسرائيلي يعقد احتمالات التسوية الجزئية ، وليس هناك مجال للحديث عن تسوية شاملة .

الثالثة : الموقف الاميركي . ان الولايات المتحدة الاميركية تريد تسوية جزئية ، ولكنها تريدها ضمن اطار خطة اميركية تستهدف تكريس الانتصار الاسرائيلي واقامة حقائق واقعية في المنطقة لمصلحة الاميركي البشع ، وتتحرك الولايات المتحدة الاميركية على اساس «طرد» النفوذ السوفياتي من المنطقة ، وتوجيهها بعيدا عن مطامحها ومصالحها نحو «زربية» الامبريالية . وهذا يعني ان الولايات المتحدة الاميركية تريد القضية وسيلة اخضاع واذلال اكثر مما تهتم بحلها جزئيا او كليا .

وما دامت دولة الاحتلال قوة «اميركية» في المنطقة ، فلماذا تعمل الولايات المتحدة الاميركية لاضعافها ؟ ولماذا لا تعمل من اجل تعزيز مواقعها في كل المجالات ؟

ان هذا هو الذي يحدث في هذه الايام ، وهذا الذي يجعلنا نعتقد ان الدور الاميركي يستهدف تكريس حقائق لمصلحته ومصالحه دولة الاحتلال لا اي شيء آخر .

ان دراسة الواقع ومعطياته تكشف لنا الصعوبات التي تقف

في طريق التسوية ، اي نوع من التسوية ، وان كانت لا تنفي
امكانيات تطبيق نوع من التسوية الاسرائيلية - الاميركية الرامية
الى تخدير المشكلة مؤقتا ووضعها ضمن اطار جديد .
وستكون التسوية اذا تمت ضمن ميزان القوى الحالي ،
تسوية اميركية - اسرائيلية . وسيكون اشتراك اي طرف
فلسطيني في اية مفاوضات تسوية خروجاً على ارادة الشعب
الفلسطيني والامة العربية ، وعلى تاريخ المقاومة العربية الطويل
في فلسطين .

٤ - مهمات عاجلة ومهمات آجلة

ان المعركة المقبلة حتمية ، سيان حدثت تسوية او لم تحدث
ومهما كان شكل هذه التسوية . ان الصراع المصيري بين العرب
ودولة الاحتلال الصهيوني لم ينته بعد . لقد بدا ولن ينتهي الا
بدمار احدي القوتين . قد يهدأ الصراع احيانا ، نتيجة عوامل
داخلية او خارجية ، وقد تفرض هدنة اليوم او غدا ، ولكن حيوية
الصراع ستبقى قائمة ما دامت هنالك قوة احتلال غازية ، تحتل
جزءاً من ارض الوطن ، وتعمل على سحق ارادة جماهيرنا في
تطلعها نحو الوحدة والتحرر والتقدم ، وتتطلع الى احتلال ارض
جديدة .

ان حتمية المعركة تفرض علينا ان نفكر جدياً في المهمات
العاجلة والآجلة ، حتى لا نفاجأ بوثبة اسرائيلية جديدة ، او خلق
وقائع جديدة ، يكون من الصعب التصدي لها . وهذا يفرض
علينا ان نحدد المهمات العاجلة والآجلة تحديداً يمكننا من الخروج
من المازق المرسوم لنا .

أ - المهمات العاجلة :

تتلخص المهمات العاجلة فيما يلي :

اولا : كشف المؤامرة الاستسلامية التي تدبر الان ، وتعريضها وفضح متطقيها الانهزامي الانتهازي . من هنا المنطلق . الذهاب الى جذور المشكلة . يجب ان تتضح الحقيقة وأن يفضح الانحراف وأن يعري ، من الواجب ان نعرف جميعا اذا كانت هنالك امكانيات للتسوية او لم تكن ، واذا كانت فضمن اي مفهوم ولمصلحة من ...

ثانيا : حشد القوى الفلسطينية جميعا وراء هدف التحرير ، ولاحياط مؤامرات التسوية ، لان وحدة القوى الفلسطينية ضرورية الان اكثر من اي وقت مضى ، ولا بد من النضال لمنع الانقسام ، وللحيلولة دون التشرذم ، ولمواجهة اسباب البلبلة والضياع .

ثالثا : حشد القوى الوطنية العربية والمعادية للحلول التصفوية والاستسلامية في جبهة واحدة ، تضم القوى الفلسطينية المصرية على استمرار القتال .

رابعا : تعبئة القواعد والكوادر وال جماهير من اجل استمرار القتال ، وعلى اساس توافر كل الامكانيات اللازمة لاستمراره . ان حماية استمرار القتال هي اكثر المهمات استعجالا والحاحا ، لان استمرار القتال هو المهدد ، بالخطر الان ، وليس الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني .

خامسا : النضال لحشد كل الامكانيات العسكرية العربية ، وبأسرع ما يمكن لمنع العدو من فرض ارادته، وللحيلولة بينه وبين توجيه ضربة الى قواتنا المرابطة في الجبهات .

سادسا : النضال وبمختلف الوسائل لاسقاط نظام الحكم العميل في الاردن ، لانه عقبة في سبيل محاربة العدو ، ولانه قوة من اكثر قوى القمع شراسة في مواجهة المقاومة .

ان مهمة تعرية الاتجاهات الاستسلامية وفضحها واحباط مؤامرات التسوية الاميركية - الاسرائيلية هي المهمة العاجلة الاكثر الحاحا . انها تتطلب حشد كل القوى وتنظيمها وتعبئتها لمواصلة القتال ، ولخوض المعارك الشرسة .

وصحيح ان طبيعة الحركات الوطنية العربية في كسل الساحات ، بما في ذلك الساحة الفلسطينية ، وغياب قوة طليعية مؤهلة وقادرة سيجعل الوضع صعبا ومعقدا ، ولكن علينا ان نبدا اليوم لا غدا ، ومن خلال الامكانيات المتوافرة ، لا الامكانيات التي نحلم بها .

ب - المهمات الآجلة :

ان العمل من اجل المهمات العاجلة يجب ان يكون ضمن رؤيتنا للمهمات الآجلة . وذلك حتى يستمر النضال ويتواصل ، وحتى لا يذهب نضالنا سدى ، وحتى يكون لبنات يقف عليها المناضلون الآتون ..

وتتلخص المهمات الآجلة بما يلي :

اولا : بناء القوة الطليعية ، القادرة على ان تكون عقل الثورة ومحركها وقيادتها والقوة الاكثر صلابة وتصميما فيها ، والمعبرة حقا عن مطامح الجماهير ومصالحها بشجاعة وحماسة وقوة . ان وجود هذه القوة هو العامل الاساسي من عوامل النصر . وهذا ما علمتنا ايام وقائع التاريخ الحديث ، الصين ، كورية ، كوبا ، فيتنام ، كمبوديا . وبدون التنظيم الطليعي الثوري لا توجد قيادة واعية وصلبة للثورة ، ولا تستطيع الثورة ان تخوض معاركها وتحقيق النصر .

من يبني هذه القوة ؟

ممثلو الطبقة الاكثر انسحاقا في بلادنا العربية ، وحاملو
راية الفكر العلمي الجذري الطبيعي القادرون على ان يجعلوا منه
قوة طبيعية من حيث الوعي والممارسة .

كيف ؟

هذا ما لا تدعي هذه المقالة حق بحثه .

ثانيا : بناء الجبهة العربية المناضلة ضمن آفاق ثورة قومية
ديمقراطية شعبية عربية تستهدف :

١ - تحرير فلسطين والاراضي العربية المحتلة .

٢ - انهاء كل اشكال السيطرة المباشرة وغير المباشرة على
الوطن العربي .

٣ - تحرير الوطن من بقايا القرون الوسطى ومن الانظمة
العشائرية وشبه العشائر وبقايا الاقطاع والكمبرادور .

٤ - توحيد الامة العربية ، ضمن اطار وحدة كاملة : اي
وحدة الشعب والارض والدولة ، على ان تطبق القوة الطبيعية
مفهوم المركزية الديمقراطية ، وتطبق السلطة نظاما ديمقراطيا ،
يكفل الحريات الديمقراطية للأفراد، والصلاحيات الادارية الكافية
للاقطار والمناطق ، والحكم الذاتي للاقليات القومية .

٥ - بناء قوات عربية جرارة ، قادرة على خوض المعارك
الكبرى وتحقيق الانتصارات .

٦ - اعداد الجماهير العربية والمدن والقرى العربية للحرب
الطويلة المدى حرب الشعب .

ان التحرير سيبقى هدفنا الى ان نحرر فلسطين، والصراع
سيبقى السمة الاساسية الغالبة على حياتنا حتى تسقط دولة
الاحتلال ، وتنتهي كل اشكال اللاحاق والسيطرة على بلادنا .

وسيزل النضال ، كل اشكال النضال السياسي والمسلح ،
وسيلتنا الى تحقيق اهدافنا .

٥ - عود على بدء

لقد هزمنا مرارا لاننا لم نتعلم من تجاربنا . وعلينا الان ان نتعلم . ان العصر يقفز بسرعة من ثورة الى ثورة ، والمنجزات العلمية تبهر الابصار . ولسنا نحن اقل قدرة من غيرنا على ان نفهم ونتعلم ونعمل . فلماذا لا نمسح عن عيوننا ما علق بها من قذى عصور الذل والاستسلام ؟ ولماذا لا نندفع قدما على طريق الثورة ، طريق الحياة الجديدة ؟

ان جماهيرنا مستعدة ، ولقد قدمت من التضحيات ما لا يستطيع احد نكرانه . وهي ما زالت مستعدة للبذل والعطاء . ويملك وطننا امكانيات وطاقات بلا حدود . ومع ذلك يبقى الاحتلال الصهيوني احتلالا والتجزئة تجزئة والتخلف تخلفا ...! ونحن الان نملك امكانيات نضالية لم نملكها من قبل : تجارب وخبرات طويلة واعداد كبيرة من الكوادر واعداد لا تحصى من المناضلين والمستعدين للنضال ، وجماهير تفرح للنضال والقتال كما لا تفرح لشيء ..

وتملك دولنا جيوشا واسلحة لم تكن تملكها من قبل : من حيث العدد والنوع ، ومن حيث الكمية والكيفية . وهذه الجيوش والاسلحة لماذا تتراكم ان لم يكن هدفها تحرير فلسطين والاراضي العربية كلها !

وتملك ارضنا العربية ثروات نفطية ومعدنية ليس لها حدود ، فلماذا لا توضع في خدمة المعركة ، وخدمة التنمية وتكسرس للخلاص ...!

اننا بحاجة الى القوة الطليعية التي تقودنا ، تهدينا الى صواب السبيل ، تضع كل امكانياتنا في خدمتنا ، وتتيح للجماهير التي تفرح للنضال كما لا تفرح لشيء ان تفرح بنتائج نضالها .

واذا كان علينا ان نناضل اليوم فمن اجل ان تستمر المعركة

مع العدو الصهيوني والامبريالية الاميركية ، ومن اجل ان تحشد الجهود وترص الصفوف ، ولكي تولد هذه القوة وتتفولد في الميادين ..

أتكون الجبهة اولا ؟ ام تكون القوة الطبيعية اولا ؟ لتكن الجبهة من خلال حركة الجماهير ، ولتكن القوة الطبيعية من خلال الجبهة وحركة الجماهير . ولتكن حربنا مع عدونا ، ومن اجل بناء وحدتنا وتحررنا وتقدمنا حربا طويلة المدى .. وستزيد كل خطوة الخطوة الاخرى قوة وتأثيرا وفعالية .

وهكذا يتراكم النضال ويتعاضم ، وتتواصل الخطى وتتفاعل . ان حربنا مع عدونا ، ومن اجل بناء وحدتنا وتحررنا وتقدمنا ، حرب طويلة المدى ... فلنستعد لهذه الحرب استعداد من لا يتردد ولا يلين . لان هذه الحرب هي التي ستحررنا وستبني وطننا العظيم .

خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية

دراسة نشرت في مجلة « دراسات
عربية » ، العدد ٣ ، كانون الثاني ١٩٧٤ .

مرت بالشعب الفلسطيني مؤامرات تصفية كثيرة . ولقد جرت اكثر من محاولة «لتسوية» القضية . ولكن تجربة سنة (٤٦ - ٤٩) كانت ابعد هذه التجارب اثرا ، واقربها الى ما يجري في هذه الايام . واني لاعتقد بأن استعادة ما جرى باختصار ما بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٤٩ ، يساعدنا على فهم ما يجري اليوم ، وعلى استيعاب ما تخبئه لنا كواليس اللعبة الدولية . كما ان استيعاب دروس سنوات ٤٦ - ٤٩ يساعدنا نحن المؤمنين بالقضية ، المدافعين عنها على تحديد الدور الذي يجب ان نقوم به .

• ومن هنا سأحاول ان اناقش مشاريع «تسوية» اليوم ، من خلال مناقشة التسوية الاولى ، ذلك ان ما يحدث اليوم ليس الا محاولة منا ، نحن المؤمنين بالقضية المدافعين عنها ، لاستمرار مقاومتنا التي اخمدتها التسوية الاولى من جهة ، وهو في الجهة المقابلة محاولة او محاولات من القوى الاخرى التي شاركت في اقرار التسوية الاولى ، وعملت على فرضها بطريقة او اخرى لتثبيتها ، او لاجراء تغييرات طفيفة ضمن منطق التسوية ، تساعد على تثبيت التسوية في المنطقة .

وعلينا ان نوضح بادية ذي بدء ان المنطق الذي يوجه التسوية واحد في الحالتين : التسوية الاولى التي «نفذت» من قبل ، والتسوية التي يراد تنفيذها في هذه الايام . ويتسم هذا المنطق بما يلي :

١ - انه لا يقر بمطامح الشعوب ومصالحها الحقيقية الا اسما ، ومن خلال منظار «امبراطوري» .

٢ - انه يكرس موازين القوى العسكرية القائمة ، الموازين التي تمثل الواقع ولا يعطي الموازين التي تمثل المطامح والامكانيات اي اهتمام .

٣ - انه يكرس حق الدول العظمى والقوى الخارجية في فرض «الوقائع» .

٤ - انه يعطي الدول العظمى والقوى القادرة حق الاستفادة من التسويات ، كل حسب قدرته و«شطارته» .

٥ - انه يخضع اية قضية لموازين العلاقات العالمية والواقع الدولي ، ويجعلها واحدة من سلسلة قضايا ، ويعطيها من الاهتمام لا ما تستحق بل ما تريد القوى العظمى القادرة ان تعطيه في مرحلة تاريخية معينة ، وفي ظل موازين قوى معينة .

ومنطق التسوية هذا ليس حديثا . لقد عرفه تاريخ العالم ، منذ كانت قوى عظمى وصراعات من اجل الاستقلال من جهة والسيطرة من جهة اخرى . ولكنه تبلور واتضح مع اطلالة

القرن التاسع عشر ، حيث بدأت حركات التحرر الوطني تواجه القوى الامبريالية ، وحيث كان صراع القوى العظمى يقود الى اتفاقات تحاول ان تقسم مناطق النفوذ مؤقتا . وكانت هذه الاتفاقات دائما تضحي بمطامح الشعوب ومصالحها ، وتقرر واقعا جديدا تستفيد منه القوى العظمى عموما ، والقوى الاكثر قدرة وسطوة خصوصا . وما دامت الدول العظمى تسعى دائما لرسم خرائط العالم حسب مصالحها ، فان منطق التسويات الدولية يتأثر بهذه الحقيقة دائما .

واذا كان منطق التسوية هذا جزءا من حياة البشر الحديثة ، وظاهرة بارزة من الظواهر السياسية الهامة في العصر الحديث ، وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين خاصة . فلقد كان من ظواهر السياسة الهامة في العصر الحديث ايضا ظاهرة الثورات وحركات التحرر الوطني . واذا كانت موازين القوى الدولية ترسم خرائط للعالم ، في كل عقدين او ثلاثة ، فان ثورات الشعوب كانت تمزق هذه الخرائط وتعيد كتابتها بالدماء .

ما نريد ان نذكره هنا هو ان الوطن العربي قد اخذ يخضع لمنطق التسويات الدولية منذ بداية هذا القرن ، وفرضت عليه اول تسوية بعد الحرب العالمية الاولى . وكانت الدول الاوروبية العظمى قد قررت اقتسام ارث الرجل المريض ، اي الامبراطورية العثمانية ، منذ اوائل القرن الماضي . وجاءت اتفاقية سيكس - بيكو السرية بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٩١٦ ، تجسيدا لرغبة الدولتين الاستعمارييتين في اقتسام مناطق النفوذ ، ووقعت بعد الحرب العالمية الاولى اتفاقية سان ريمو التي رسمت خارطة ما بعد الحرب ، وكرست الوقائع التي جاءت بها .

ولقد اوجدت اتفاقية سان ريمو اوضاعا لمصلحة بقاء الامبريالية وسيطرتها ، ولمصلحة تنفيذ وعد بلفور . وعلى الرغم من ان اتفاقية سان ريمو قد أبرمت في اوائل العشرينات ، فان

الواقع الذي فرضته لم يبدأ بالتزحزح الا بعد الحرب العالمية الثانية . وبعد ان اخذت الظروف الداخلية والخارجية تتغير ، واخذ النضال الوطني ، على ضوء الظروف العالمية الجديدة يتصاعد .

وجاءت ، مع بداية تصاعد هذا المد ، مؤامرة تقسيم فلسطين ، وما تلاها من فرض التسوية التي ما زالت قائمة حتى الان . وما زالت تثقل بوطأتها على كاهل الوطن العربي عموما والشعب الفلسطيني خصوصا . ولم تكن هذه المؤامرة منفصلة عن استعداد الاستعمار الجديد ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لمواجهة الثورات القومية وحركات التحرر الوطني في عصر انتصار الاشتراكية وانتشارها . ولهذا فان التسوية التي فرضت سنة ١٩٤٩ لم تكن بعيدة عن هذا المناخ . والواقع الذي كان من نتيجتها لم يكن الا تكريسا لواقع منسجم مع مصالح القوى الامبريالية والرجعية العالمية والعربية .

ما الذي حدث سنة ١٩٤٧ ؟

الذي حدث هو ان الدول العظمى رسمت مصير فلسطين من خلال الامم المتحدة ، فقسمتها الى دولتين عربية ويهودية ، وكان هذا تكريسا لقرار الاغلبية الذي وصلت اليه «لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين» تقريبا . ورفض شعب فلسطين هذا القرار ، كما رفضته الجماهير العربية ، والدول العربية ايضا ، وبينما كانت الدول العربية ترفضه وترسل قواتها للقتال كان بعضها يرفضه علنيا ويؤيد تنفيذه عمليا ، مثل المملكة الاردنية الهاشمية . اما الجماهير العربية ، بما فيها شعب فلسطين ، فكانت ترفض القرار ، لانها ترفض قيام دولة الاحتلال ، كما ترفض الاعتراف بحق الدول العظمى في تقرير مصيرها .

ودعمت الدول العظمى تنفيذ القرار ، وقدمت للعصابات الصهيونية كل امكانيات الشرعية والمساندة السياسية والعسكرية التي تجعلها قادرة على اقامة دولة . وكان من مصلحة الولايات

المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى خاصة والدول الامبريالية عامة ان تدعم وجود دولة الاحتلال الصهيوني في المنطقة امام حركة الوحدة والتقدم المتصاعدة في الوطن العربي . اما الاتحاد السوفياتي فقد تنطح لتأييد القرار والمساعدة على تنفيذه . ولم يكن الاتحاد السوفياتي عدوا ، ولا كانت له مصالح حقيقية متعارضة مع تنامي حركة تحررنا الوطني ، ولكن حسابات السياسة السوفياتية اخطأت . وعلى الرغم من عدم وضوح الاعتبارات التي املت على السياسة السوفيات هذا الموقف ، فاننا نستطيع ان نقول انه جاء في وجه من وجوهه منسجما مع سياسة التسويات التي انتهجها الكرملين بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر يالطا ، خلال الحرب العالمية الثانية .

وحاول مجاهدو فلسطين ووراءهم شعب فلسطين والجماهير العربية ان يحبطوا قرار الامم المتحدة . ولكنهم فشلوا . ويعود ذلك في رأبي الى عوامل ثلاثة :

الاول : عجز الشعب الفلسطيني ان يعبى قواه جيدا ، وان يشن نضالا واسعا لا هوادة فيه ضد المؤامرات الصهيونية - الامبريالية ، وضد مؤامرات الدول العربية المتآمرة . لقد كانت الحماسة واسعة ، ولكنها كانت عفوية . ولم تستطع القيادات التي خرجت من البلاد مع نهاية ثورة ١٩٣٥ ان تعبى البلاد للجهاد ، ولا استطاعت البلاد ان تخرج قيادات قادرة على تنظيم الجماهير وقيادتها . ولذلك واجهت البلاد احداث التقسيم مواجهة عفوية مرتجلة تفتقد كل عوامل النجاح ، ومع ان التأييد العربي للمقاومة الفلسطينية كان واسعا وعميقا ، الا انه افتقد التنظيم ، ولذلك اقتصرت المشاركة على مساهمات محدودة (١) .

١ - يمكن ان يراجع في هذا المجال كتابي : المقاومة العربية في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨) ، دار الطليعة - بيروت .

الثاني : خضعت مشاركة الجيوش العربية لعوامل عدة
اهمها :

أ - تأمر القيادات السياسية وخضوع معظمها للمؤامرات
الاستعمارية ، وخاصة الملك عبدالله .

ب - عجز الجيوش العربية عن دخول الحرب جديا ، لاسباب
تتعلق بقياداتها السياسية ، وقياداتها العسكرية ، وتركيبها
وحشدتها وتعبئتها .

ولهذا جاءت مشاركة الجيوش العربية لمصلحة التسوية بدلا
من ان تكون لمصلحة احباط مخططاتها . ولقد عمدت الدول العربية
آنذاك الى «الغاء» دور الفلسطينيين ، فحاصرتهم سياسيا ،
ورفضت ان تمدهم بالاسلحة والاموال (٢) ، وأخذت تخفف من
حدة يقظتهم باقناعهم ان الجيوش العربية ستدخل ، وستحسم
المعركة في ايام معدودات . وكان الملك عبدالله يحلم بأن يصبح
ملكا على الجزء الباقي من فلسطين ، ولذلك كان يهمل ان ينتهي
دور الفلسطينيين ليحكم سعيدا .

الثالث : بذلت الدول الامبريالية ، وعلى رأسها الولايات
المتحدة الاميركية كل امكانياتها لاقامة دولة الاحتلال الصهيوني ،
ولفرض تسوية بعد ذلك تضمن «هدوء» المنطقة و«استقرارها»
في ظل الحراب والبنادق .

وجاءت التسوية بعد ذلك ، فسقطت قرارات الامم المتحدة
كلها وقام واقع جديد مغاير . لقد استخدمت قرارات الامم
المتحدة مبررا شرعيا لاقامة دولة صهيونية ، اما فيما عدا ذلك فان
كل شيء اختلف . لقد قامت دولة الاحتلال الصهيوني على حوالي
ثمانين بالمائة من ارض فلسطين ، وضمت الضفة الغربية الى

٢ - صالح بوسير : جهاد شعب فلسطين ، دار الفتح ، ط - ٤ ، ص ٢١٢ .

الأردن وغزة الى الإدارة المصرية .

وظلت الجماهير العربية ، ومن بينها شعب فلسطين ترفض قرارات الأمم المتحدة ، كما ترفض الواقع الجديد . أما الشيوعيون العرب ، ومن بينهم الفلسطينيون ، فقد ظلوا يطالبون بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، ويدافعون عن موقف الاتحاد السوفياتي . وكان الواقع الجديد واقع التسوية يفرض نفسه ، ويلقي بثقل وطاته على صدر جماهيرنا .

« ان تجربة سنوات ٤٦ - ٤٩ تؤكد لنا ما يلي :

١ - ان قرارات الأمم المتحدة لا يمكن الا ان تكون على حساب شعبنا ، لانها تعامل المستعمرات الصهيونية كما تعامل اصحاب الارض الحقيقيين ، ولانها تعطي للاحتلال شرعية دولية في هذا العصر الذي تزيد فيه اهمية شرعية القرارات الدولية .

٢ - ان قرارات الأمم المتحدة لا تحسم الصراعات ، ولا تنفذ الا ضمن موازين القوى المحلية والدولية ، ولهذا فان الشرعية الدولية التي يكتسبها قرار ما تعطي بعض الدول العظمى وبعض القوى المحلية حق ان تفرض ما تريد ، وتلغي مطامع الشعوب او تحد منها .

٣ - ان العامل الذاتي عامل حاسم اذا كان مستعدا للقيام بالدور المطلوب منه . وان العامل الذاتي وحده هو الذي يستطيع ان يحبط التسويات الدولية ، وان يحول القرارات الدولية وغير الدولية لمصلحته .

٤ - ان تأثير العوامل الخارجية يزداد او يضعف بمقدار ما تزداد قوة العامل الذاتي او تضعف .»

وعليه كانت نتائج قرارات الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ضد مصلحة شعب فلسطين . وكان دوره وحده ودور الجماهير العربية هو الذي ينقذ القضية . الا ان شعبنا لم يستطع ان يلعب الدور الكفيل باحباط التسوية وكذلك الجماهير . لقد حاول ان يدافع عن بلاده ، ولكنها كانت محاولة بدائية ، قدم الكثير من

التضحيات فيها ، الا ان التضحيات وحدها لا تكفي لهزيمة
الاعداء .

وسلمت قيادتنا ، كما سلم شعبنا سنة ١٩٤٨ ، امره الى
الدول العربية والجيش العربية على مضض . وعلى الرغم من ان
الحكومات العربية تحدثت عن القتال ، ولم تتحدث عن التسوية ،
الا انها قادتنا الى التسوية .

ومنذ اللحظة التي قبلت القيادة الوطنية الفلسطينية فيها ان
ينتقل امر الهجوم والدفاع الى القيادات العربية اصبح امرنا في
أيدي هذه القيادات . ولذلك ضمت الضفة الغربية الى السلطات
الاردنية بعد ان احتلت القوات الاردنية مقر الجهاد
المقدس في بير زيت . وكان هذا المقرر قد
تحوّل بعد قرار الهدنة الثانية الى مقر قيادة بلا عمل . كما
ضمت غزة الى الادارة المصرية ، بعد ان ماتت حكومة عموم
فلسطين التي استدعى النقراشي ، رئيس وزراء مصر ، رئيسها
بالتليفون الى القاهرة (٣) . وكان لا بد من ان تسقط الضفة
الغربية بأيدي السلطات الاردنية ، لان قوى الجماهير فيها لم تعد
للمقاومة وللقتال . كما ان حكومة عموم فلسطين ما لبثت ان
سقطت قبل ان تعيش الشهر الاول من العمر . ولم يكن هذا
عجبا ، فحكومة عموم فلسطين قامت ضمن مناخ الهزيمة والتسوية .
والقيادة التي اقامتها ظنت انها تأتي بحكومة من القاهرة او
دمشق ، ولكنها لم تفكر يوما بأن تقيم حكومة على اكتاف الجماهير
وفي قلوبها . وظنت ايضا انها تستطيع ان تقيم حكومة على جزء
من فلسطين ، ضمن التسوية العربية والدولية ، وعندما كان
مطلوبا تصفية القضية الفلسطينية .

٣ - الحاج امين الحسيني : حقائق عن قضية فلسطين : الطبعة الثانية -

القاهرة ، يروي الحاج امين في كتابه تفاصيل خروجه المؤلمة ص (٨٨ - ٨٩) .

ثم ان القيادة الوطنية ظنت آنذاك انها تستطيع ان تنفرد
بفلسطين والنظام الاردني يتطلع من ضفة النهر الاخرى . ولكن
القوات الاردنية التي دخلت «محررة» ، والتي اسقطت قيادة
الجهاد المقدس ، هل كان يمكن ان تخرج بغير القوة ؟ والقوة
قوة من ؟؟

وبدأت ، بانتهاء تجربة (٤٦ - ٤٩) ، مرحلة جديدة . لقد
بدا القمع وخنق الانفاس وشراء الضمائر الخ . . . وباتت وظيفة
قوات الامن العربية ، وخاصة في الاردن ، ملاحقة الوطنيين ،
ومنع الناقمين على التسوية من التعبير عن نقيمتهم .
وظلت دولة الاحتلال تنمو وراء حدود الهدنة ، ولم تتحول
حدود الهدنة الى صلح . ومع ذلك فقد كان من واجب الانظمة
العربية ان تحافظ على امن دولة الاحتلال .

ان تجربة ٤٦ - ٤٩ يجب ان تعلمنا كثيرا ، ويجب ان تعلمنا
دروسا هامة للحاضر والمستقبل . ولعل اهم هذه الدروس ما يلي:
اولا : ان قوتنا الذاتية هي عمادنا الاساسي الذي يجب
التعويل عليه ، وبدونها لا نستطيع ان نحافظ على حقوقنا القومية
او نمنع المؤامرات عن شعبنا ، واننا ان عجزنا عن بناء قواتنا
الذاتية خسرنا كل شيء .

ثانيا : ان الدول العربية العاجزة والطامحة الى تسوية
ستعمل كل جهودها لتخضع الفلسطينيين للتسوية . انها لن
تسمح لهم بأن يظلوا خارج التسويات .

ثالثا : ان القوى العظمى تأخذ حقائق الواقع والعلاقات
الدولية بعين الاعتبار ، ولذلك فان وجود دولة الاحتلال سيظل
«محترما» في اعتباراتها . وزيادة وزن مساهمة الدول العظمى
في اية تسوية سيجعل وجود دولة الاحتلال اساسا فيها .

ان هذا كله يقدم لنا خلفية تنير لنا الواقع القائم امامنا .
ولكن ما علاقة هذا كله بالواقع الحالي ؟ وما وجه الشبه
واوجه الخلاف ؟

ان الصراع الدائر اليوم هو استمرار للصراع الذي دار في سنوات ١٩٤٦ - ١٩٤٩ ، وللصراع الذي دار قبل ذلك وبعده .
واطراف الصراع المباشرين ما زالوا اطرافه . ولقد حدثت تطورات مختلفة وفي كل الميادين تقريبا ، ولكنها حصلت لدى مختلف الاطراف ، وفي اوضاعهم الداخلية وعلاقاتهم العالمية . وقبل ان نخوض في هذا كله علينا ان نبدأ من فلسطين :

١ - كان عدد سكان فلسطين سنة ١٩٤٧ حوالي مليون وثمانمائة وخمسين الفا، لا يزيد عدد اليهود منهم عن ٦٥٠ الفا (٤) اما اليوم فعدد اليهود وحدهم قرابة ثلاثة ملايين وهم يكوّنون الاغلبية الساحقة في كل مناطق فلسطين ما عدا الضفة الغربية وغزة .

٢ - وكان اليهود يملكون سنة ١٩٤٧ ما يقارب ستة بالمائة من الاراضي ، وهم يملكون اليوم نسبة اعلى كثيرا ، وان كان ما تملكوه ناتجا عن وسائل لا نعترف بها .

٣ - وكان الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٧ موجودا على ارض فلسطين ، يدافع عن مدنه وقراه من على ارضه ، ويقاقل اعداءه من خنادقه . وهو اليوم «مشرّد» فيما يقارب ثلثين ، وقواته المسلحة موجودة في سورية ولبنان ، وليس على ارض فلسطين، ومعزولة عن فلسطين بحواجز ثلاثة :

١ - عوامل القصور الذاتي .

ب - النظام الاردني .

ج - قرارات وقف القتال .

٤ - وكان وضع الوجود الصهيوني في فلسطين حرجا ، لانه

4 — Robert John and Sami Hadawi. The Palestine Diary, Volume two 1945 - 1948 p.p. 359.

يعيش وسط اكثرية عربية ، حتى فلسطينيا ، ولان ما اعده من امكانيات القوة كان محدودا من حيث الكم والكيف .

اما على صعيد الوجود الصهيوني في فلسطين ، فكان اقصى ما يحلم به آنذاك ان يعطى شرعية دولية تمكنه من اقامة دولة على جزء من فلسطين . ولذلك قبلت قيادة العصابات الصهيونية قرار الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، ولكنها قاتلت حتى الفته عمليا ، واقامت دولة تتجاوزها ، ورفضت ان تطبقه منذ ذلك الحين حتى الان .

وعلى الصعيد العربي :

١ - كانت الدول العربية خاضعة للامبريالية بدرجات متفاوتة . وكانت تنفذ مخططاتها . وقد دخلت قواتها فلسطين باسم تحريرها ، فلم تستطع ان تصون حتى ما اعطاه قرار مجلس الامن للعرب .

٢ - الفت الدول العربية دور الفلسطينيين ، واخضعتهم لقراراتها وقواتها .

٣ - احتفظت مصر بغزة والاردن بالضفة الغربية ضمن اطار التسوية ، واسقطت كل المؤسسات التي تمثل الفلسطينيين بما في ذلك حكومة عموم فلسطين .

٤ - والآن لا تحتل القوات الصهيونية الغازية فلسطين كلها فحسب ، بل تحتل ايضا اراضي عربية في جنوب سورية : الجولان ، وتحتل سيناء ومناطق غربي قناة السويس* ، مع ان الدول العربية قطعت خطوات على طريق التحرر من النفوذ الامبريالي ، وعلى طريق التقدم ، وبنت جيوشا كبيرة وحديثة نسبيا .

وعلى الصعيد الدولي :

(★) عادت اجزاء من سيناء بموجب اتفاقية كمب ديفيد ، ومن المفروض ان تعود كلها مع نهاية نيسان سنة ١٩٨٢ ، وقد عاد جزء صغير من الجولان بموجب اتفاقية فك الارتباط .

١ - كانت القوى الامبريالية سنة ١٩٤٧ تقف مع قيام الدولة الصهيونية ، وقد قدمت كل الخدمات اللازمة لذلك ، وان كانت الولايات المتحدة قد ترددت قليلا ، خوفا على مصالحها فأعلنت في مجلس الامن يوم ١٩-٣-٤٨ «.. عدولها عن التقسيم ..» ولكنها ما لبثت ان اندفعت على طريق تأييد قيام «دولة اسرائيل» (٥) .

٢ - وكان الاتحاد السوفياتي مع قيام «دولة اسرائيل» ضمن قرار الامم المتحدة .

٣ - وكان اكثر القوى الاشتراكية والديمقراطية الاوروبية يقف الى جانب قيام «دولة اسرائيل» ضد العرب المتخلفين الرجعيين .

٤ - وما زالت الامبريالية الاميركية تقف بشراسة ليس لها حدود الى جانب دولة الاحتلال ، ولكن دول المعسكر الامبريالي الاخرى اخذت تتراجع عن مواقفها السابقة ، لاسباب متعددة ، اهمها مصالحها وصراعها مع الولايات المتحدة الاميركية .

٥ - ويقف الاتحاد السوفياتي اليوم الى جانب قرارات الامم المتحدة ، بشأن فلسطين ، ولكنه مع العرب هذه المرة ضد الصهيونيين ، وليس كما كان سنة (١٩٤٧ - ١٩٤٩) .

٦ - وتقف معظم القوى الاشتراكية والديمقراطية في العالم الى جانب العرب بدرجات متفاوتة من القوة والوضوح وابتداء من التحرير الكامل وانتهاء بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

ولم تستطع القوى الفلسطينية سنة ٤٦ - ٤٩ ان تمنع اقامة دولة الاحتلال ، ولا استطاعت ان تصون سيادتها على الاراضي التي لم يشردها عرب فلسطين منها .

ولم تستطع الدول العربية ان تحمي اراضي فلسطين ، او ان تفرض تنفيذ قرار التقسيم .

٥ - فرانك مانويل : بين امريكا وفلسطين ، منشورات دائرة الثقافة والفنون - عمان ١٩٦٧ ص (١٩٤ - ١٩٧) .

كما ان القوى العربية والدولية لم تستطع ان تفرض تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن . وحين صدر قرار الهدنة الثانية في ١٨ تموز ١٩٤٨ ، اوقفت العصابات الصهيونية القتال على الجبهة الشرقية وارتدت الى الجنوب واتخذت تحتل اراضي ومواقع . وحين اصدر مجلس الامن قرارا في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) لوقف القتال والعودة الى خطوط الهدنة الثانية لم تستجب قوات الاحتلال ، واصدر مجلس الامن قرارا آخر، ولكن قوات الاحتلال ظلت تبحث عن مواقع جديدة تحتلها . ولم تتوقف الا في الثامن من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ . وجاءت الهدنة في رودوس لتكرس نتائج الاحتلال وليس نتائج القرارات الدولية . وتحولت القوى الرسمية العربية الى المطالبة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ، منذ سنة ١٩٤٩ ، وحتى سنة ١٩٦٧ ، ولكن دون جدوى .

لقد قتلت العصابات الصهيونية برنادوت ، ودفنت مشاريع التوفيق ، وحولت القضية الى قضية لاجئين ، وداست كل القرارات الدولية .

ومع ذلك ظلت الامم المتحدة عاجزة عن عمل شيء ، ولم تفد صرخات الدول العربية وتحذيراتها شروى نكير .

وحين وقع عدوان حزيران ، سنة ١٩٦٧ ، تحركت القوى الدولية عامة ، والعظمى خاصة ، واصدرت القرار رقم ٢٤٢ ووافقت الدولتان العظميان على هذا القرار . كما وافقت دولة الاحتلال والدول العربية . واذكر ان بعض الاحزاب الشيوعية العربية دافع عن القرار بحماسة وطالب بتنفيذه ، وكان قبل ذلك قد اعتبر ان الحديث عن الحرب والحرب الشعبية تطرف ان لم يكن سخفا ، وان طريق الامم المتحدة هي طريق اعادة

الاراضي المحتلة (١) .

ولكن الجماهير العربية ، ومنها جماهير الشعب الفلسطيني ، لم تثق بقرار الامم المتحدة ، ولا صدقته ، ولذلك انطلقت المقاومة . ووجد الدين استبشروا خيرا بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ انهم كانوا واهمين . ولقد تعاظمت موجات الكفاح المسلح الى درجة اسقطت كل احاديث مجلس الامن والامم المتحدة ، وفرضت حضور الشعب الفلسطيني . وحدثت حرب الاستنزاف للضغط باتجاه تحريك الجو السياسي الدولي ، وفرض تنفيذ قرار مجلس الامن .

وهنا عاد روجرز بمشروعه ، فزعزع المنطقة العربية ، وقادها الى المجازر الداخلية وحين اكلت النار العربية بعضها ، اخذ المحتلون يزدادون شراسة في قمع جماهيرنا داخل الارض المحتلة ، ويزدادون عنجهية امام الدول العربية ، وفي المحافل الدولية .

وهناك الان قرار جديد ، هو القرار رقم ٣٣٨ ، فهل ستقوم دولة الاحتلال بتنفيذه ؟
ولكن لماذا تنفذه ؟

١ - ان الحرب استهدفت تحريك الجو السياسي الراكد والضغط من اجل فرض التسوية من مركز القوة . ولكن الدول العربية لم تستطع ان تحرر الاراضي المحتلة ، وانتقلت القوات المعادية الى مواقع جديدة .

٢ - ان الولايات المتحدة التي كانت تساند العدو ، ولكنها

٦ - الاخبار اللبنانية ، العدد ٦٨٥ ، تاريخ ٢٤-٩-١٩٦٧ ، مقال نقولا شاوي ومقال ابراهيم مصطفى (نقولا شاوي ايضا) .

تحدث عن مراعاة موازين القوى في الشرق الاوسط ، تركت لدولة العدو حقها في ان تحدد ميزان القوى ، وزودتها لذلك بكميات من السلاح ليس من السهل حصرها كما وكيفا .
٣ - ان الدول العربية التي توحدت ، خلال القتال ، اخذت علاقاتها تتفكك عند توقف اطلاق النار .

٤ - ان دولة الاحتلال ترفض دائما ان تخضع لما تسميه الابتزاز السياسي والعسكري ، وهي تعتبر ان اي تراجع امام القوة سيقود الى سلسلة من التراجعات القاتلة . ولذلك لم يعرف تاريخ علاقتنا معها التراجعات ، الا الانسحاب من سيناء وغزة سنة ١٩٥٧ ، بعد العدوان على مصر . ولقد علمتها تجربة الانسحاب ، تحت الضغط ، درسا قاسيا لا ينسى ، ولا يمكن ان يعاد مع انها قبضت ثمننا باهظا لذلك : (فتح مضائق تيران امام الملاحه الاسرائيلية ووضع القوات الدولية على الحدود المصرية - الفلسطينية) .

٥ - ان الولايات المتحدة الاميركية معنية في هذه الايام بتكريس الانتصار «الاسرائيلي» والتفوق «الاسرائيلي» اكثر من اي وقت مضى ، لان القوة الاسرائيلية هي الضمان الوحيد للدفاع عن المصالح الاميركية في هذه المنطقة من العالم .
وهكذا فاننا نرى :

اولا : ان التمسك بقرارات الامم المتحدة ، ومنها القرار رقم ٣٣٨ ، وسلفه قرار رقم ٢٤٢ ، ليس الا هديانا وخداعا للنفس . لان قرارات الامم المتحدة ليست لها قوة في ذاتها . انها تكرر وقائع قائمة ، وتعطي الاقوياء حرية ان يمارسوا قوتهم ، ولكنها لا تنقذ الضعفاء والمفلوبين على امرهم .

ثانيا : ان العمل السياسي دوليا ضروري كالعمل السياسي في الداخل ، ولكن لا قيمة لأي عمل سياسي داخلي او خارجي ليس له قوته الذاتية . والعمل السياسي الخارجي المجدي هو الذي ينجح في تكريس وقائع صنعتها القوى المحلية ، او يساعد

على صنعها ، بارباك العدو وعزله وضربه في مواقع قوته الخارجية . وما دامت القوى الداخلية ، اي العوامل الذاتية ، قاصرة ، يظل العمل السياسي الخارجي كالبناء على الرمال .
خاتمة :

ان الذين حاولوا ان يدافعوا عن فلسطين من القيادات الفلسطينية ، بقوى غير معدة ، ولا قادرة على تلبية متطلبات المرحلة قادوا الى قيام دولة الاحتلال الصهيوني ، انهم لم يعدوا انفسهم ، ولا اعدوا شعبهم لمواجهة المؤامرة واحباطها .

والذين حاولوا من الفلسطينيين ان يقيموا دولة في غزة . ضمن اطار وقف اطلاق النار والتسوية العربية والدولية ، اضاعوا غزة وتحولوا الى مشردين ومنفيين .

والذين ارادوا من الدول العربية ان تحافظ على فلسطين ضمن اطار التبعية للاستعمار ، اضاعوا فلسطين ايضا ، لان تحرير فلسطين مهمة معادية للامبريالية ، متناقضة معها تناقضا اساسيا .

والذين ارادوا ان يأخذوا من فلسطين ما اعطاه لهم مجلس الامن والامم المتحدة سنة ١٩٤٧ و ١٩٤٨ لم يأخذوا منها الا ما ابقاه العدو لهم .

والذين تأملوا ان يأتي لهم مجلس الامن والامم المتحدة بانسحاب القوات الغازية ظلوا ينتظرون حتى احتلت هذه القوات كل فلسطين وارضى عربية اخرى .

وهؤلاء الذين راهنوا طويلا على قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن يحاولون اليوم ان يقنعونا بالمراهنة على هذه القرارات ، هكذا فعلوا بعد حرب حزيران وكذلك هم يفعلون الان .

وهناك في الساحة الفلسطينية من يحاولون ان يخدعوا انفسهم وجماهيرهم بأن التسوية الدولية يمكن ان تأتي بدولة فلسطينية مستقلة حرة ، لا تعترف بدولة الاحتلال ولا تعقد

صلحا معها . وهم لذلك يدعوننا ان نقبل هذه الهدية غير المشروطة ، وأن نمنع الملك حسين من العودة الى الارض التي ستحررها الامم المتحدة ، او لنقل ستحررها الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ..

ان هؤلاء جميعا يقودوننا على طريق الضلال . ان قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ورغبات الدول العظمى ، بما في ذلك الدولتان العظميان ، لا تعطي دولا حرة . وفياتنام وكورية مثلا لم تصنعهما الاتفاقيات بل صنعتهما ارادة المقاتلين ومعسكرات الجيوش . وجاءت الاتفاقيات لتكرس ما صنعته القوى الثورية فقط .

ومثل الذين يريدون ان يأخذوا بعض فلسطين بقرارات دولية او بارادات سنوية من الدول العظمى كممثل الشاعر العربي الكبير امرؤ القيس الذي قتل القبائل اباه الملك ، فذهب يبحث عن مملكة عند القيصر . ولكنه مات وهو عائد في الطريق . ولقد كان القياصرة يعطون ممالك لعملائهم ويقطعون ايلات لخدمهم ، ولكن الامبريالية اليوم لا تعطي لقادة الثورات دولا مستقلة .

ان الذين يريدون تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني عليهم ان يعملوا جاهدين لاعداد القوى القادرة على مواجهة دولة الاحتلال الصهيوني والامبريالية الاميركية ، وعلى تحرير الارض شبرا شبرا . بذلك فقط يستطيعون ان يعيدوا فلسطين ، وبغيره لا يستطيعون . وعليهم ان يقيموا تحالفات عالمية تساعد في مسيرتهم ، ولكن عليهم ان يعرفوا ان بناء قواهم هو الاساس ، وانهم بدون بناء هذه القوى سيخسرون كل شيء حتى لو ربحوا العالم كله .

وهناك الان بهذا الصدد خطان :

الاول : يراهن على دخول اللعبة الدولية ، ويعمل على كسب ود الدول العظمى ، صانعة القرارات الدولية . وهذا الخط لا يؤمن بالجماهير ولا يثق بقوى الثورة العربية والعالمية ، ولا يعد نفسه للقتال جيدا ، ولا يعدّ جماهيره . وهذا الخط استسلامي انهزامي في جوهره ، سيقود الى تصفية جديدة اذا لم تحبط «مساعيه» غير الحميدة .

الثاني : يراهن على ضرورة استمرار الثورة ، على تنظيم الجماهير وتعبئتها للمشاركة الفعالة في القتال ، ويعمل لتعميق الوعي الثوري ولترسيخ مبادئ حرب الشعب ، ولتحويل الثورة الفلسطينية الى طليعة للثورة العربية فكرا وممارسة . اي تحويل الثورة الفلسطينية الى جزء من الثورة القومية الديمقراطية العربية ، وتحويل القوى الوطنية العربية الى قوى مقاتلة ضد الاحتلال الصهيوني وكل اشكال الاحتلال . الخط الاول يرى المأزق الذي تمر به الثورة الفلسطينية بلا مخرج الا مخرج التسوية . اما الخط الثاني فيرى ان امكانيات النضال والاستمرار متوافرة اكثر من اي وقت مضى على الرغم من كل العقبات . ونحن بالنضال والقتال نستطيع مواصلة مسيرتنا ، ونستطيع اقامة سلطتنا الوطنية ، لا في الضفة الغربية وغزة فحسب ، بل في كل فلسطين وفي الضفة الشرقية ايضا . واذا كنا نعيش مأزقا الان ، فان الخروج منه لا يكون بالخضوع والاستسلام ، بل بالبحث عن الطرق التي تجعل استمرار الثورة ممكنا . والثوريون لا يعدمون القدرة عن اكتشاف هذه الطرق . هذا هو الفرق بين خط التصفية والاستسلام وخط النضال والقتال . ونحن نتبنى خط القتال والنضال ضد خط التسوية والتصفية . ونحن نرى ان المعركة الاساسية هي معركة احباط التسوية ، بكل الوسائل وعن طريق كل التحركات سياسيا

وعسكريا ، دبلوماسيا ونضاليا ، وعلى مختلف الاصعدة :
فلسطينيا وعربيا ودوليا . وهي معركة سنخوضها ببسالة وجراءة ،
وسنقدم فيها ما تستحقه من تضحيات ، وسنواصل مسيرة
الشهداء الذين ماتوا في سبيل تحرير فلسطين كاملة .

حربنا مع العدو الصهيوني ؛ الأهداف والخصائص والآفاق

دراسة نشرت في مجلة « دراسات
عربية » ، السنة العاشرة ، العدد ٤ ،
شباط ١٩٧٤ .

- ١ -

بدأت معركتنا مع الاحتلال الصهيوني منذ اعلن المؤتمر
الصهيوني الاول في «بال» عام ١٨٩٧ فكرة قيام دولة صهيونية .
ولكننا ، ومنذ ذلك الحين ، ما زلنا نخوض المعركة بلا الحشد
والعزيمة اللازمين . اما آن لنا بعد مضي قرابة خمس وسبعين
سنة ان نقدم على الحرب غير هيأين ، وأن نعدّ لها ما استطعنا

من قوة ومن رباط الخيل ؟ اما آن لنا ان نسأل انفسنا ما هي طبيعة هذه المعركة ؟ وما هي سماتها وأهدافها ومقوماتها ؟ ما هي أبعادها وما هي قضاياها ؟

ان الحروب عادة ليست الا التعبير السياسي المسلح عن تناقض المصالح والمطامح بين طرفين . والحروب انواع من حيث طبيعة الطرفين المشاركين فيها . فهي اما حرب بين دولتين ، تحكمهما طبقتان متماثلتان ، تتنافسان على الاسواق ومناطق النفوذ ، وهي بالنتيجة حرب استعمارية . او حرب بين دولة استعمارية وشعب يدافع عن استقلاله ، فهي بالتالي حرب تحررية وطنية ، او حرب بين طبقة حاكمة ظالمة وطبقة او طبقات محكومة مظلومة ، فهي بالتالي حرب طبقية اهلية . او حرب بين دولة امبريالية ودولة اشتراكية فهي بالتالي حرب طبقية وطنية . والحرب في الحالة الاولى حرب استعمارية فقط . ان فيها طرفين يتنازعان من اجل السيطرة ومناطق النفوذ . ومثل هذه الحرب تعبر عن ازمة النظام الامبريالي ، وعن التناقضات التي فيه . اما الحروب الاخرى ، فهي حروب عادلة اذا نظرنا اليها من زاوية ، وظالمة اذا نظرنا اليها من زاوية اخرى . ان القوى الظالمة المستغلة تمارس الحرب من اجل النهب والسيطرة ، اما القوى المحكومة المظلومة المستغلة فتمارسها من اجل التحرر والتقدم والاستقلال . وهكذا فان الحروب تنقسم ايضا الى حروب عادلة وحروب ظالمة ، حروب تقدمية وحروب رجعية .

والحرب ليست عنفا فحسب ، انه عنف من اجل فرض حلول للتناقضات القائمة بين الدول والشعوب والطبقات . وهي من هذه الزاوية «... اعلى اشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات او الامم او الدول او المجموعات السياسية ، عندما تتطور تلك التناقضات الى مرحلة معينة . وقد وجدت هذه الظاهرة منذ

بزوغ الملكية الفردية وتكوّن الطبقات ..
وللحرب قوانينها ، وهذه القوانين عامة وخاصة . عامة
بالنسبة للحروب جميعا ، وهي القوانين العامة للحروب .
وخاصة ، اي متعلقة بحرب معينة ، لها زمانها ومكانها وعلاقاتها
وظروفها . و«اذا لم تفهم الظروف الواقعية للحرب وطبيعتها
وعلاقتها بالاشياء الاخرى فلن تعرف قوانين الحرب ، او تعرف
كيف توجهها ، او تكون قادرة على احراز النصر» كما يقول
ماو تسي تونغ (١) .

واذا كان ماو تسي تونغ يقول : «لهذا علينا ان ندرس قوانين
الحرب ذات الصفة العامة ، وعلينا ايضا ان ندرس قوانين الحرب
الثورية ، واخيرا علينا ان ندرس قوانين الحرب الثورية
الصينية» (٢) فاننا نقول : علينا ان ندرس قوانين الحرب ذات
الصفة العامة، وعلينا ايضا ان ندرس قوانين الحرب الثورية ،
واخيرا علينا ان ندرس قوانين الحرب الثورية العربية .
ولقد اكد ماو تسي تونغ على ان للحرب خصائص . وهذه
الخصائص تتعلق بما يلي :

- ١ - طبيعة الحرب : ان ... «لكل من الحرب الثورية
والحرب المعادية للثورة خصائصها» ولذلك فان ... «لقوانين كل
منهما خصائصها ايضا ، والقوانين التي تنطبق على هذا النوع
من الحرب لا يصح نقلها وتطبيقها بصورة حرفية وآلية على
النوع الآخر» .
- ٢ - عامل المكان : «لما كانت لكل بلد او امة خصائصها ولاسيما

١ - ماوتسي تونغ : ست مقالات عسكرية ، بكين ، ص ٣ .

٢ - ماوتسي تونغ : المرجع السابق ، ص ٤ .

اذا كان بلدا كبيرا او امة كبيرة ، وجدنا ان لقوانين الحرب في كل بلد او امة خصائصها . وهنا ايضا لا يصح نقل وتطبيق قوانين الحرب الخاصة بهذا البلد او هذه الامة على بلد آخر او امة اخرى بصورة حرفية وآلية» .

٣ - عامل الزمان : «وعندما ندرس القوانين الموجهة للحروب الواقعة في مراحل تاريخية مختلفة ، والتي تختلف في طبيعتها ، وتشن بأماكن مختلفة وبواسطة امم مختلفة ، ينبغي ان نركز انتباهنا على خصائصها وتطوراتها ، وان نعارض النظرة الميكانيكية الى الحرب» (٣) .

ثم يضيف ماو تسي تونغ : «ان جميع القوانين الموجهة للحرب تتطور مع تطور التاريخ وتطور الحرب ، وما من شيء يبقى بلا تغير» (٤) .

ولهذا كله لا يكفي ان ندرس القوانين العامة للحرب ، ولا قوانين الحرب الثورية فقط ، بل قوانين الحرب الثورية العربية ايضا ، لاننا بذلك نستطيع ان نخوض الحرب ونقودها وننتصر فيها .

فهل فعلنا ذلك ؟

اننا لم نفعل ذلك ابدا . اننا لم ندرس القوانين العامة للحرب حتى الان . اما الحرب الثورية ، فما زلنا ابعد ما نكون عن دراستها . ولا نريد ان نتحدث عن الحرب الثورية العربية ! فالى متى ؟ الى متى وهي حربنا التي ستظل امامنا ووراءنا ، لن نتركها مهما حاولنا مجانبتها ، ولن تنأى عنا حتى لو حاولنا مراوغتها .

٣ - ماو تسي تونغ : المرجع السابق ، ص ٦ - ٧ .

٤ - ماو تسي تونغ : المرجع السابق ، ص ٨ .

وسوف نقدم هنا الخصائص العامة للحرب ، ثم الخصائص الخاصة بالحرب الثورية ، لندخل بعد ذلك في تحديد طبيعة الحرب الثورية العربية ، سماتها وقوانينها ومقوماتها ، وأبعادها وقضاياها .

اولا : ان معرفة الخصائص العامة للحرب عموما ،
والخصائص العامة للحرب الثورية قضية هامة . ومع ان هذا الموضوع من مواضيع علم الحرب ، فان علينا ان نقدم بعض سماته . ذلك ان معرفة هذه الخصائص تهدينا الى مجموعة من القضايا الاساسية ، المتعلقة بحشدنا وقاتلنا . ولا بد من ان نذكر هنا ان خصائص الحرب عموما والحرب الثورية خصوصا تطورت بتطور قوى الانتاج ، وبالتالي بتطور الاسلحة . ونحن اذ نتحدث عن خصائص الحرب ، والحرب الثورية ، فانما نتحدث عنها في عصر انهيار الامبريالية وصعود الاشتراكية (٥) .

ونستطيع ان نوجز الخصائص العامة للحرب بما يلي :

- ١ - ان الحرب أعنف أشكال الصراع بين دولتين او طبقتين او دولة غازية وشعب تعرض للغزو .
- ٢ - وهي على هذا الاساس استمرار للسياسة بوسائل اخرى ، ومحاولة لفرض الحلول بالقوة القسرية .
- ٣ - تحشد كل قوة في الحرب ما تستطيع من العدد والعدة، او ما تراه كافيا للصراع .
- ٤ - ينتصر في المعركة الطرف الاحسن استعدادا ، الاكثر

٥ - الجنرال ستروكوف : تاريخ فن الحرب . الجزء الاول ، ترجمة العميد الركن صباح الدين الاتاسي ، ص ٢٦ ، ٧٩ ، ١٩٩ ، ٢٩٣ ، ٢٠١ .

- تصميما ، والاكثر قدرة على المبادرة واستخدام القوى .
- ٥ - تغير الحرب علاقات الدول والطبقات والشعوب ، بمقدار اثرها في القوى ذات العلاقة .
- ٦ - تجني ثمار الحروب الدول والطبقات والشعوب التي تستطيع ان تكرر انتصارها في الميدان .
- ثانيا - الخصائص العامة للحرب الحديثة :** ان حروب اليوم غير حروب الامس . ان الثورة التي حصلت في ميدان الصناعة والتكنولوجيا ، كان من الطبيعي ان تحدث ثورة في ميدان الحروب . وهذه الحقيقة لا بد من ان نراها . وهناك مجموعة من العوامل التي لا بد من ان تذكر في هذا المجال وهي :
- ١ - غزارة النيران ، بسبب سرعة الرمي ، من مختلف اشكال الاسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة .
- ب - مدى النار : صحيح ان السلاح الفردي اصبح اقل مدى من ذي قبل ، ولكن الرشاشات المتوسطة والثقيلة اخذت تلعب دورا متعاظما في الحرب ، والمدافع المختلفة اخذت تزداد مدى ، حتى بلغ بعضها حوالي الاربعين كيلومترا .
- ج - دقة التسديد : لقد استطاع العلم ان يحل كثيرا من مشاكل التسديد فيما يتعلق بالمدفعية خاصة .
- د - الاسلحة الصاروخية : اكتشاف الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات ، والموجهة بأشكال مختلفة .
- هـ - سرعة الحركة : بواسطة الطائرات المقاتلة والناقلات والطائرات العامودية .
- و - قوة التدمير : بتطور المواد المتفجرة وتطوير وسائل استخدامها .
- ان هذا كله ، اضافة الى تطور طاقات الصناعة ، طبع الحرب الحديثة بطابعه ، واكسبها الخصائص التالية :

١ - تجنيد أعداد غفيرة من البشر ، «... بسبب تزايد القوات المسلحة ونتيجة تجنيد السكان المدنيين على نطاق واسع لحل عدد من المشكلات العسكرية وشبه العسكرية المتعلقة بحماية المناطق الخلفية من البلاد» (٦) . وكما يقول لينين فان الشعوب الان هي التي تخوض الحروب . واذا كان ممكنا تعبئة حوالى ٤-٦ بالمئة من السكان في القرن التاسع عشر ، فقد بلغت هذه النسبة في الحرب العالمية الاولى ١٧،٢ في فرنسا و١٩،٧ في المانيا (٧) . وهي الان تزيد عن ذلك .

٢ - ان تعقيد الاسلحة الحديثة يتطلب «... معارف ومهارات عسكرية خاصة» (٨) . ان هذه الخاصة ادخلت المثقفين والفنيين على نطاق واسع ميدان القتال ، وفرضت تحويل الجيوش من جيوش فلاحين وعمال حرفيين الى جيوش يلعب المتعلمون فيها ادوارا متزايدة الاهمية .

٣ - ان الحرب الحديثة تتطلب «... كما لم تتطلب من قبل فرض اقصى الضغط على الاقتصاد ، ليسد متطلبات الحرب ، وليخلق في الوقت نفسه صناعة عسكرية قوية وقاعدة مادية وعلمية وتقنية خاصة لتأمين احتياجات الحرب» (٩) . لقد عمل حوالى ٦٠ - ٧٠ بالمئة من عمال الصناعة في المؤسسات التي

٦ - المارشال سوكولوفسكي : الاستراتيجية العسكرية السوفياتية - عالم الكتب ، ترجمة خيري حماد ، ص ٢٩٤ .

٧ - الجنرال ستروكوف ، المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

٨ - المارشال سوكولوفسكي : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

٩ - المارشال سوكولوفسكي : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

تنتج المواد العسكرية خلال الحرب العالمية الاولى (١٠) ولهذا فان العامل الاقتصادي يزداد اهمية في حروب العصر الامبريالي .
٤ - وتزيد الحرب الحديثة من اهمية العامل المعنوي - السياسي ، ذلك ان ضراوة الحرب الحديثة وضرورة اشتراك أعداد متزايدة من الناس فيها ، واهمية تحمل مشاقها والصمود فيها حتى النصر يتطلب تعبئة معنوية وسياسية عميقة شاملة .
وتعتبر العوامل المعنوية - السياسية من العوامل الاساسية الحاسمة في الحرب .

٥ - ويتزايد في الحرب الحديثة الاتساع في استخدام الاسلحة المختلفة والاعتدة المختلفة ، كما تتزايد اشكال الاسلحة وتعقيداتها الفنية . ان هناك الاسلحة الفردية والمدفعية بأشكالها، والطائرات والفواصات والصواريخ ، وهذه تزداد كل سنة حداثة وتطورا وتنوعا . ان الحرب الحديثة تستحوذ على اهم الصناعات واكثرها تطورا ، وخصوصا في مجال الاجهزة الالكترونية والكيمياويات والطيران والذرة .. الخ .

٦ - وقد اتسمت الحرب الحديثة «بالاتساع والامتداد» بسبب اتساع القدرة على التجنيد وتيسر وسائل النقل والاتصال، واتجاه كل طرف لا لضرب جيوش الطرف الآخر ، بل لضرب مؤسساته ومنشآته ، جبهاته ومؤخراته .

٧ - واتسمت الحرب الحديثة ايضا باتساع نطاق تدميرها، وبمخاطرها على الانسان والحيوان والنبات والارض . ان طاقات التفجير كبيرة وهائلة ، والقدرة على الاختراق كبيرة - لا نتحدث هنا عن الاسلحة الذرية والهيدروجينية - ولذلك فان الحرب الحديثة توقع اضرارا هائلة بال عمران لا بالبشر فحسب . انها

١٠ - الجنرال ستروكوف : المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

لا تقتل الانسان والحيوان فحسب ، ولا تهدم المدن ، ولا تقتل النبات فقط ، انها تحرق خصوبة الارض ايضا .

٨ - وتعتقد ايضا تكتيك خوض المعركة بسبب منجزات الصناعة العسكرية وتطور الجيوش . كما تطور مع تطور الطيران والدبابات والفواصات والصواريخ تكتيك خاص بكل صنف من هذه الاصناف .

٩ - ان الحرب الحديثة تتم في هذه الايام ضمن مجموعة من الروادع والضوابط . وأهم هذه الروادع والضوابط ما يلي :

١ - ميزان الردع النووي بين الدولتين العظميين . ان هذا الميزان دفع الى تغلب اتجاه الحروب المحدودة على الحروب العالمية . والحروب المحدودة لا تتنافى مع كل ما ذكرناه . انها محدودة لامتناع استخدام الاسلحة النووية فيها ، ولامتناع المواجهة المباشرة الشاملة بين العملاقين الكبيرين .

ب - ميزان الضبط السياسي ، بسبب توازن القوى على الصعيد العالمي، واتجاه الراي العام العالمي ضد العدوان والسيطرة ومناطق النفوذ . وبسبب الدور الذي تلعبه الامم المتحدة في التعبير عن الواقع الجديد في العالم .

ج - تفكك الوحدة الداخلية في كل من المعسكرين الراسمالي والاشتراكي ، وبروز الصين بطاقتها وامكانات تطورها الهائلة من داخل «المعسكر الاشتراكي» وبروز اوروبا باعتبارها «قوة موحدة» من داخل المعسكر الامبريالي . ان اوروبا اليوم على خلاف مع الولايات المتحدة ، والصين على خلاف مع الاتحاد السوفياتي . ويضيف هذا الواقع حقائق جديدة للحرب في عالم اليوم .

ثالثا - الحقائق العامة للحرب الثورية : ان للحرب الثورية خصائصها ايضا . ولقد ادت تجارب الحروب في نصف القرن الاخير وتجارب الحروب الثورية الى بروز خصائص محددة لهذه الحروب ايضا . وهذه الخصائص هي :

١ - ان الحرب الثورية هي حرب سياسية في الاساس ،

تستلزم قضية عادلة ، وتعبئة ثورية للجماهير . ومن هنا تبرز
اهمية العامل السياسي في ثلاثة مجالات :

- أ - الوعي : ويتجسد في الاصرار والعزيمة والالتزام .
 - ب - التعبئة الثورية لاوسع الجماهير وتوحيدها حول
القضية العادلة واشراكها في مختلف أشكال النضال .
 - ج - توفير أشكال العمل السياسي القادرة على التعبير عن
عدالة القضية واصرار الجماهير .
- ان الحرب الثورية حرب سياسية ، يلعب العامل المعنوي فيها
الدور الحاسم .

٢ - ان الحرب الثورية هي حرب التنظيم ، لان الجماهير
المتخلفة التي لا تملك السلاح عامة والمتقدم منه خاصة ، ولا تملك
القدرة على تعبئة الجيوش النظامية وحشد وسائل الحرب
والدمار الحديثة ، لا تستطيع مواجهة عدوها الا بالتنظيم ،
تنظيم كل قوى الجماهير . وقد كرس تجارب الحروب الثورية
الحديثة ثلاثة اشكال تنظيمية اساسية :

- أ - الحزب ، وهو قوة الحرب الطليعية ، ممثل الطبقات
الاكثر فقرا وشقاء ، وممثل كل القوى الوطنية في الامة خلال
معركة التحرر الوطني . وهو حزب حديدي التنظيم ، طليعي في
فكره وتكوينه ، ويضم القوى الطليعية في المجتمع .
- ب - الجبهة ، وهي القوة الموحدة بقيادة الحزب ، وممثلة
الطبقات ذات المصلحة في مواجهة العدو الرئيسي في مرحلة
تاريخية معينة : مرحلة التحرر الوطني والثورة القومية
الديمقراطية الشعبية .

- ج - المنظمات الجماهيرية : وهي المنظمات التي تمثل اوسع
قطاعات الجماهير (عمال ، فلاحين ، طلاب ، مرأة الخ) والتي
تجند اوسع قطاعات الشعب لخدمة الحزب والجبهة .
- ٣ - ان الحرب الثورية هي ايضا حرب مسلحة ، يقترن فيها

العمل العسكري بالعمل السياسي ، ويحقق مثل هذا الاقتران تفوق حرب الشعب على الحرب التقليدية المعادية للشعب . ويشكل هذا الاقتران وحدة كل القوى الفاعلة لهزيمة الخصم . وهذه الوحدة ضرورية لانها توسع الجبهة على العدو ، وترهقه في مجالات متعددة ، وتفجر طاقات الشعب . ان هذا الاقتران سمة اساسية من خصائص الحرب الثورية الحديثة . وبهذا لا تكون الحرب الثورية معارك فقط بل تصبح عرائض ومسيرات ومظاهرات واعتصامات واشكالا اخرى من العمل السياسي الجماهيري . وهكذا يواجه العدو «حيث ذهب بجيشين يعملان بتنسيق مذهل : احدهما عسكري والآخر سياسي .. وكل منهما يساند الآخر ، ويمهد له ويستفيد من خطواته» (١١) .

٤ - وتعني الحرب الثورية الاستفادة القصوى من الاسلحة المتقدمة التي يمكن الحصول عليها ، بسبب التنازع بين مراكز القوى العظمى في العالم ، والتنسيق بين الاسلحة الحديثة والقديمة ، البدائية والمتقدمة ، وبين اساليب القتال المختلفة . ان هذا التنسيق يزيد من فعالية الحرب الثورية ، ويجعل من الممكن مواجهة قوى العدو بقوى فاعلة : حديثة وقديمة ، بدائية ومتقدمة .

٥ - ان الحرب الثورية ايضا هي ذروة الابداع الجماهيري على الصعيدين السياسي والعسكري . فهي تجمع القدرة على التحليل العلمي ، والقدرة على اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب ، كما تعني الحكمة والدهاء والشجاعة الفائقة . وهي لذلك تخلق القوات المؤهلة لخوض المعارك ببراعة وشجاعة ، كما

١١ - ناجي علوش : التجربة الفيتنامية ، دروسها السياسية والعسكرية . دار الطليعة - بيروت ، ص ٦٩ .

تخلق الكادر المبدع والمقاتل النموذجي . وتوحد في عملها بين اشكال القوات المختلفة : النظامية وشبه النظامية ، قوات الدفاع الذاتي في المناطق وقوات الميليشيا .

ان الابداع العسكري في هذه الحرب الذي يجعل العدد القليل يهزم العدد الكثير ، والقوة الهزيلة التسليح تغلب القوة المتفوقة التسليح ، من اهم خصائص هذه الحرب .

٦ - ان الحرب الثورية هي حرب الشعب في مرحلة انهيار الامبريالية واتجاه الدول نحو الاستقلال والامم نحو التحرر والشعوب نحو الثورة . وهي الرد الناجع على سياسة الحرب المحدودة ، والتدخل الامبريالي . وهي بذلك التعبير السياسي - المسلح عن ارادة الاستقلال والتحرر والثورة في مرحلة انحلال الامبريالية .

٧ - ان الحرب الثورية هي ايضا حرب الاعتماد على النفس وتعبئة القوى الداخلية من جهة ، وحرب تمزيق الخصم من الداخل وعزله خارجيا . وبهذه الحركات الاربع تقوى نحن ويضعف العدو ، وبها نحقق الظفر ، ونهزم العدو ، وبدونها لا نتصر ولا يهزم عدونا .

ان ادراك هذه الخصائص هام وضروري لنا في حربنا مع العدو . ولا بد لنا من ان نستوعب هذه الخصائص جيدا ، لاننا بذلك فقط نتعلم كيف نسعى الى النصر ونحققه .

رابعا - الخصائص العامة للحرب الثورية العربية .

ان كل ما ذكرناه لا يعني اذا لم ندرك الخصائص العامة لحرب الشعب العربية . ذلك اننا مطالبون الان ان نقاتل في مكان معين ، وزمان معين ، وضد اعداء محددين . ونحن مطالبون ان نقاتل في مرحلة جديدة من التاريخ ، ضمن ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة . وفوق ذلك فان الذي سيحارب هو الامة العربية ، الموحدة بتطلعاتها ومطامحها ومصالحها ، المجزأة بدولها ، وبتراكم بنى التجزئة ، المتخلفة النامية ، المستقلة ولكن التابعة

بشكل او آخر . فماهي حربنا هذه وما خصائصها ؟
عندما تحدث ماوتسي تونغ عن خصائص الحرب الثورية
الصينية اشار الى اربع خصائص هي :

اولا : «... ان الصين بلد شبه مستعمر مترامي الاطراف
ذو تطورات متفاوتة في المجال السياسي والاقتصادي ، وانها
بلد قد شهد ثورة ١٩٢٤ - ١٩٢٧» . ويضيف ماوتسي تونغ :
«وهذه الخاصية لم تقرر ، بصورة اساسية ، استراتيجيتنا
وتكتيكنا في المجال السياسي فحسب ، بل قررت ، بصورة
اساسية استراتيجيتنا وتكتيكنا في المجال العسكري ايضا» .
ثانيا : «... هي ان العدو قوي» وهي خاصية تجعل من
المحتم ان تختلف الحرب التي يخوضها الجيش الاحمر في كثير
من الواجهه عن الحروب ذات الصفة العامة وعن الحرب الاهلية
السوفياتية وعن الحملة الشمالية» .

ثالثا : «... ان الجيش الاحمر ضعيف» «وهذه الخاصية
على طرفي نقيض مع الخاصية السابقة . وان استراتيجية الجيش
الاحمر وتكتيكه يقومان على اساس هذا التناقض الحاد» .

رابعا : «... قيادة الحزب الشيوعي والثورة الزراعية(١٢)» .
ان هذه الخصائص الاربع ، تتعلق بالوضع العام اولا ، ثم بطبيعة
العدو ثانيا ، ثم بطبيعة القوة الذاتية ثالثا ، ثم بطبيعة الثورة :
قيادة الحزب والثورة الزراعية . وهذا يعني ان الخصائص العامة
للحرب الثورية نابعة من الخصائص العامة للشعب ولوضع القوى
الثورية والقوة المضادة للثورة في مرحلة تاريخية معينة .
ولقد تطور الوضع منذ سنة ١٩٣٦ ، عندما كتب ماو هذه

١٢ - ماوتسي تونغ : ست مقالات عسكرية، دار النشر باللغات الاجنبية -

١٩٦٨ ، ص ٣١ - ٣٦ .

الدراسة . كما ان الصين ليست البلاد العربية . ولذلك فليس المجال هنا مجال مقارنة . ولكن هذا لا يعني ان هذه الخصائص ليست واردة . ذلك انها مستمدة من وضع محدد . وعليه فاننا سنستخدم هذا المنهج لتحديد الخصائص العامة لحربنا الثورية العربية ، آخذين بعين الاعتبار كل التطورات الداخلية والدولية . فما هي هذه الخصائص !

انها ما يلي :

١ - الاوضاع في البلاد العربية : الوطن العربي بلاد واسعة يبلغ مساحته حوالي اربعة عشر مليونا من الكيلومترات المربعة ، وهو يحتل مداخل آسيا وأفريقيا ، ويسيطر على مساحات واسعة من شواطئ البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي والمحيط الاطلسي . وتتنوع التضاريس في الوطن العربي ، كما تتنوع المزروعات والحيوانات والثروات المعدنية . وللوطن العربي اهميته من ناحيتين :

الاولى : استراتيجية ، وتعلق بموقع هذا الوطن على خريطة العالم وتحكمه بمعابر القارتين : آسيا وأفريقيا .
الثانية : اقتصادية ، وتعلق بوفرة ثرواته الاقتصادية ، ولاسيما ثروته النفطية الهائلة التي تبلغ حوالي ثلثي احتياطي العالم المكتشف .

ولكن الوضع العربي يتسم بما يلي :

١ - البلاد العربية مجزأة . هنالك احدى وعشرون دولة معترف بها دوليا ، يتراوح عدد سكانها بين خمسة وثلاثين مليونا (مصر) وبضعة آلاف (بعض امارات الخليج) . وهذه التجزئة واقع قائم له شروطه القانونية ومظاهره ومؤسسته . وقد اكتسب الطابع القانوني بقيام دول التجزئة وتكريسها داخليا ودوليا .

ولكن هذا الواقع يتناقض تناقضا اساسيا مع مطامح الجماهير العربية الفقيرة ومصالحها . وهذه سمة اخرى من سمات الوضع العربي الراهن .

ب - الوطن العربي متخلف عموما ، وان كانت فيه المدن الكبيرة والحديثة . ولقد أنشئت فيه بعض الصناعات ، ولكنه ما يزال يستورد السلع الأساسية ، وفي كثير من الأحيان أكثر السلع الاستهلاكية، ويعتمد على الدول الصناعية الكبرى أساسا. ان هذا التخلف من جهة، والاعتماد على المنتجين الكبار من جهة أخرى ، يؤثر في الاستقلالية السياسية تأثيرات متفاوتة ، تختلف بين دولة عربية وأخرى .

ج - هنالك اجزاء من الوطن العربي مفتتة مثل فلسطين وسيناء والجولان واسكندرون وعربستان والصحراء المسماة الإسبانية . وهذا الاحتلال لهذه الاجزاء ، تم خلال مراحل مختلفة من هذا القرن: عربستان في العشرينات والاسكندرون في الثلاثينات وفلسطين في الاربعينات وسيناء والجولان في الستينات ، واجزاء جديدة من الجولان والضفة الغربية لقناة السويس في السبعينات * .

ويشكل الاحتلال الصهيوني لفلسطين والجولان وسيناء الظاهرة الأكثر خطرا في حياة العرب السياسية الحديثة ، لانه يهدد مصر وسورية والاردن تهديدا مباشرا بالاضعاع ، ويعرض مراكز القوة الأساسية في الوطن العربي لضربات عسكرية قوية. د - ويخضع قسم من الوطن العربي ، الى جانب ذلك ، للامبريالية العالمية سياسيا واقتصاديا .

هـ - وهنالك أنظمة عربية مختلفة ، تتراوح بين النظام في اليمن الديمقراطية والنظم العشائرية البدائية في امارات الخليج. ولقد انجزت كل الدول العربية استقلالها السياسي قانونيا، وتضم الجامعة العربية هذه الدول . وانجز بعض هذه الدول

(*) عادت الصحراء الى المغرب . وبقيت ستة ومليئة . اما سيناء والجولان فانظر الهامش على صفحة ٦٦ .

بعض مهمات ثورة ديمقراطية من طراز خاص مثل مصر وسورية والعراق والجزائر وليبيا ، فضربت السيطرة الاجنبية الغربية ، وعممت قوانين الاصلاح الزراعي ، واممت الشركات الاجنبية ، وشركات «الوساطة» الخ . . كما ان الدول الاخرى تنزع نحو مزيد من «الاستقلال» ، وان كانت لم تنجز ثورة داخلية .

٢ - العدو قوي جدا .

انه اولا ليس عدوا واحدا فهو يتمثل بالقوى التالية :

١ - العدو الصهيوني : وهو عدو رئيسي ، يحتل اراضي فلسطين والجولان وسيناء ، ويهدد اراضي عربية اخرى .

ب - الامبريالية الاميركية : وهي عدو رئيسي ، لانها تعادي مطامح شعبنا في الوحدة والتحرر والتقدم ، وما زالت لها قواعد عسكرية في بلادنا : المملكة العربية السعودية ، المملكة المغربية ، البحرين★. كما انها هي القوة المساندة مساندة فعالة لدولة الاحتلال الصهيوني: سياسيا وعسكريا واقتصاديا وللانظمة الرجعية العربية .

ج - ايران : تحتل عربستان وجزر ابي موسى ، وتهدد الخليج العربي بالاحتلال (هناك تدخل ايراني في ظفار)★★ .

د - تركيا : تحتل الاسكندرون ، وتشكل قواتها احتياطيا للامبريالية الاميركية .

هـ - النظام الاردني العميل : نظام رجعي مفرق في رجعيته، عميل مرتبط بالولايات المتحدة الاميركية ، يستخدم اداة قمع ضد الشعب الفلسطيني لحماية دولة الاحتلال الصهيوني ، ويهدد سورية والعراق .

ولا يملك النظام الاردني موارد اقتصادية ذات شأن ، ولذلك فانه يعتمد على معونات الولايات المتحدة الاميركية والانظمة

(★) هنالك وضع اكثر خطورة الان ، بعد اتفاقات التسهيلات العسكرية مع

الانظمة في مصر والسودان والصومال وعمان .

(★★) ان سقوط الشاه لم ينه احتلال الجزر ، ولم ينه المخاطر .

العربية الرجعية .

و - النظام السعودي : نظام رجعي عشائري - يتستر بمظاهر دينية . مرتبط بالولايات المتحدة الاميركية ، يملك قوى عسكرية ضاربة كالنظام الاردني ، ولكنه يملك قوى اقتصادية وسياسية كبيرة جدا . ويلعب الدور الاساسي في التخطيط للسياسة الرجعية العربية وتنفيذها .

ز - النظام المغربي : نظام رجعي عشائري يتستر بمظاهر دينية . مرتبط بالولايات المتحدة الاميركية ، مثل نظيره النظام السعودي : يملك قوى عسكرية ذات شأن تستخدم للقمع الداخلي ، وقد تستخدم ضد موريتانيا او الجزائر .
ح - هنالك اعداء ثانويون سوف لا نذكرهم هنا .

وهكذا نرى اننا نواجه الامبريالية الاميركية اكبر قوة امبريالية في العالم وفي التاريخ . كما اننا نواجه دولة الاحتلال الصهيوني اقوى دولة صغيرة في العالم ، الدولة المعدة المتقدمة القادرة على القتال في اكثر من جبهة ، وعلى تعبئة احتياطها الكبير خلال اقصر وقت ممكن . وهذه الدولة تغرف من الترسانة الاميركية اسلحة متقدمة جدا .

كما ان ايران تبني قوى عسكرية متقدمة ، وتشترى احدث الاسلحة بكميات كبيرة ★ .

اما على الصعيد العربي فان القوى المعادية ليست قوى الانظمة في الاردن والمملكة العربية السعودية والمملكة المغربية فحسب ، فهناك قوى رجعية اخرى حاكمة وغير حاكمة . وهذه القوى ما زالت قوية في بلادنا . انها تملك جيوشا واسلحة وامكانيات مالية ، وبعض الهيمنة على قطاعات من السكان . وهناك مجموعة من العوامل التي تعزز مواقع الرجعية ومن هذه العوامل : التجزئة وتبلور واقع تجزئي ، معاد لحركة التحرر والتقدم في الوطن العربي .

- التخلف ووجود بقايا الحياة العشائرية المتحدرة من

(★) تغير وضع ايران الان ، بعد سقوط الشاه وازمة السلطة ، ولكن مشكلة ايران ما زالت قائمة .

القرون الماضية .

- الآثار السلبية التي تركها الاستعمار العثماني ثم الاستعمار الاوروبي في الاقليات الدينية والقومية .
- تكدس الثروات النفطية في بلاد صغيرة كالكويت وامارات الخليج .
- انتشار الثقافة البرجوازية المنحلة واتساع نطاق تأثيرها على الناس .

٣ - ونحن ضعفاء جدا . وعوامل ضعفنا هي :

أ - ليس لدينا حزب طليعي فعال يقود الثورة .
ب - جبهتنا الوطنية ليست موحدة ، فما زالت هنالك تناقضات كبيرة في صفوف قوانا الوطنية .
ج - التجزئة تشتت القوى الوطنية وال جماهير . فهناك دول قانونية معترف بها لها جمارك وحدود وجوازات سفر وشرطة وجيش . ووضع البلاد العربية اليوم ، ليس كوضع الصين في العشرينات او الثلاثينات ، فقد كانت الصين موحدة آنذاك بقيادة الكومنتانغ . اما بلادنا فليست موحدة . وليس لديها حتى كومنتانغ يوحدنا .

د - ليس لنا جيش شعبي ، ولا مناطق محررة ، وليس لدينا حزب جماهيري عربي موحد ، او جبهة عربية موحدة .
د ب - هنالك قوى وطنية مختلفة ، ولكن وجودها القطري هو الاساس ووجودها القومي ، ان وجد ، ليس الا ثانويا . وهنالك احزاب شيوعية ، ولكنها لا تعدو ان تكون احزابا اصلاحية ، لا تملك خطا استراتيجيا واضحا ومحددا وسليما من القضايا القومية الاساسية ، كما انها تفتقد الى الروح الاستقلالية الثورية .
هـ - انجزت بعض الحركات الوطنية بعض مهمات الثورة القومية الديمقراطية ، ولكنها لم تنجز ثلاث مهمات اساسية :
الاولى : تحرير الاراضي المحتلة ، الثانية : وحدة الوطن العربي ،
الثالثة : انتهاء مظاهر الحياة العشائرية وتحقيق اصلاح زراعي جذري ووضع اساس اقتصاد وطني مستقل ومزدهر .
وليست القوى والاحزاب الحاكمة ، بوضعها الحالي ، قادرة

على تحقيق هذه المهمات .

و - ان عوامل ضعفنا ليست ناتجة عن فقدان الطاقة البشرية ، فنحن نبلغ حوالي مائة وخمسين مليوناً ، ولا ناتجة عن فقدان الاستعداد للتضحية والاستشهاد ، ولا ناتجة عن فقدان الامكانيات الاخرى . انها ناتجة عن فقدان القيادة (الوعي ، التنظيم ، الجبهة ، البرنامج) . وهذا اهم ما في الامر ، وهو نقطة ضعفنا الاساسية .

ان هذه الخاصة ستؤثر في مستقبل نضالنا كثيراً . انها ستقود الى خيبات امل وهزائم ، وإلى خسائر جسيمة ، كما ستقود الى تطويل امد الصراع . ذلك اننا نبدأ من المخاض .

٤ - ثورتنا ما زالت بقيادة شرائح من البرجوازية الصغيرة . اذا كان ماو قد اعتبر قيادة الحزب الشيوعي والثورة الزراعية سمة من خصائص الثورة الصينية ، فاننا نعتبر الثورة العربية ما زالت بقيادة البرجوازية الصغيرة . ونحن حتى الان ليس لدينا حزب الثورة ، ولا لدينا برنامجها . اننا نطرح حيناً الاصلاح الزراعي بدلاً عن الوحدة ، ونطرح الوحدة حيناً آخر بدلاً عن كل شيء . كما اننا نطرح في بعض الاحيان قضية التأميم والقطاع العام بدلاً عن بناء الحزب . وتستوعبنا في كثير من الاحيان قضية فلسطين حتى ننسى القضية العربية كلها . ثم اننا نندفع على طريق النضال السياسي ، حتى كأنه ليس هناك أشكال اخرى للنضال ، ثم ما نلبث ان نمسك بتلابيب الكفاح المسلح فلا نترك لغيره شيئاً .

فالى متى هذا الهيمن ؟ وما هو برنامج الثورة ؟ هذا ما يجب ان يحدد . ان ثورتنا ثورة قومية ديمقراطية شعبية . هذه هي طبيعتها . اما مضمونها فيتلخص فيما يلي :
أ - قيادة العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين للثورة ، ممثلين بحزبهم الطليعي .

ب - قيادة الجبهة القومية معركة التحرير والوحدة ، ممثلة لكل الفئات الوطنية ، المعادية للصهيونية والامبريالية ، والمؤيدة لحركة التقدم .

ب - حل مشكلة سيطرة الاقطاع في الريف او انتهاء بقاياها حيث ضرب ، باسقاط كل اشكال الملكية الاقطاعية ومظاهر السيطرة الاقطاعية ، السياسية والاجتماعية والدينية .

د - اسقاط سيطرة الكمبرادور باخضاع سياسة الاستيراد والتصدير لسلطة الشعب .

هـ - اسقاط التجزئة بتحقيق الوحدة العربية ، في ظل قيادة الحزب والجبهة .

و - تحرير اراضي الوطن من كل اشكال السيطرة المباشرة وغير المباشرة .

ز - بناء اقتصاد وطني مستقل ومزدهر، يفي بحاجات الامة، ويكون ضمانا لاستقلالها وتطورها .

ح - انتهاء الامية وتحرير المجتمع من كل مظاهر الخرافة .
ان هذه الاوضاع جميعا تعطي للحرب الثورية العربية خصائصها .

ان البلاد العربية واسعة جدا ، وهي بذلك تصلح مسرح عمليات واسعة ، يتيح المجال للمناورة ، ولبناء قواعد خلفية بعيدة عن العدو ، ويفرض على العدو ان يقاتل في تضاريس متنوعة ، تتراوح بين الجبال الشاهقة والمجاهل الصحراوية . ان اتساع رقعة الارض يجعل بناء القوات النظامية ميسورا لمن يريد ان يقاتل . فليس من السهل ان يسيطر العدو ، حتى عندما يكون اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ، على هذه المساحات الشاسعة . ولكن التجزئة تضع قيودا قاتلة على حرية المناورة هذه . لان حدود التجزئة حدود رسمية معترف بها دوليا . ولذلك - ولاسباب اخرى - تصبح التجزئة من اعدائنا الالاء . والبلاد العربية غنية جدا بثرواتها . وتؤهلها ثرواتها لبناء

الجيوش الكبيرة ، ولشراء آخر منتجات التكنولوجيا العسكرية .
ولكن ثروة البلاد العربية موزعة على الدول والامارات والمشيكات
الخ . وتوزيعها على هذه الدول المصطنعة ، وفي ظل انظمة الحكم
القائمة يجعل امكانية الاستفادة منها ضئيلة .

والبلاد العربية تعد حوالي مائة وخمسين مليونا ، ولكن
جماهيرها غير معدة ، وجيوشها موجودة في معظمها «لحفظ
الامن الداخلي» وازعاج الدول العربية المجاورة . ان هذا يقتضي
ان نعمل لاعداد هذه الجماهير ، وللاستفادة من كثرتها وحماسها .
والبلاد العربية ما زالت تعاني من سيطرة الامبريالية
ومؤامراتها ، وما زالت تواجه محاولات الامبريالية الدائبة لفرض
هيمنتها ونفوذها بأشكال مختلفة (١٢) .

والدول العربية ما زالت لا تثق بجماهيرها ، ولا تعدها للقتال
اعدادا مناسباً .

والدول العربية ما تزال متنافرة في الوقت الذي يجب ان
تتحد فيه ، انها اشبه ما تكون «بدول الطوائف» في الاندلس ،
تتصارع والعدو رابض على الابواب .

والقوى الوطنية العربية ما تزال مشتتة ، لم تحزم امرها
بعد على الالتحام بالجماهير ، والاستعداد للقتال في سبيل
الثورة العربية القومية الديمقراطية . ولذلك لم تقم حتى اليوم
جبهة فعالة تضم هذه القوى وتقودها على طريق الثورة .

ان الصين وجدت منذ سنة ١٩١١ حركة وطنية تقود ثورتها
القومية الديمقراطية ، ولقد استطاع الكومنتانغ ان يحقق الوحدة
القومية والجبهة الوطنية في ظل صن يات صن . اما نحن فلم

١٢ - كارمن بورتنتس : الاستعمار الجديد ، جوهرة وإسالييه . دار
التقدم موسكو ، ص ١٥ .

نحقق جبهتنا الوطنية بعد ، ولا حققنا اية خطوة من خطوات وحدتنا القومية .

ان العدو الصهيوني ، الصغير بحجمه البشري والاقتصادي يعمل على ابقاء الوضع كما هو ، يتحكم به عاملان : التخلّف والتجزئة . ويبني في الوقت ذاته قوات كبيرة جدا من الناحية النسبية ، مسلحة بأحدث الاسلحة ، مدربة احسن تدريب ، وظيفتها ان تدمر كل قوة عسكرية عربية تهدد الوضع القائم . كما ان العدو الصهيوني يعزز علاقاته مع الولايات المتحدة ليظل قادرا على توفير ما يحتاجه من العون السياسي والعسكري . ويزيد لقاء مصالح الطرفين من امكانيات تطوير هذه العلاقات . ان الجبهة تزداد تداخلا .

وترى الولايات المتحدة الاميركية ان ضمان تفوق دولة الاحتلال عسكريا يكفل لها المحافظة على مصالحها ، ولذلك فانها تضع قوة اسرائيل وامنها في رأس سلم الاولويات الاستراتيجية الخاص بها . كما انها تعلن استعدادها للتدخل كلما لمست ان الاوضاع الملائمة لبقاء نفوذها تهتز . ولقد تدخلت فعلا سنة ١٩٥٨ عندما انزلت قوات في لبنان ، وهددت في ايلول سنة ١٩٧٠ بالتدخل .

ولذلك كله فان حربنا ستكون :

اولا : حربا طويلة المدى . لاننا سنبنّي قوانا خلال القتال . ولاننا سنتعلم الحرب بالحرب . ثم لان عدونا قوي جدا ، ويملك امكانيات عون هائلة ، تتجسد في قدرات الولايات المتحدة الاميركية وطاقاتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا . ثم لان المعركة معركة على اكثر من جبهة . انها معركة مع دولة الاحتلال ومع الولايات المتحدة ، ثم مع القوى المضادة للثورة القومية الديمقراطية الشعبية .

ثانيا : حربا شعبية ثورية : شعبية لانها ستقوم على كواهل الجماهير ، ولان الجماهير هي قوتها وصاحبة المصلحة فيها .

وثورية لانها ستحقق ثورة قومية ديمقراطية شعبية، تسقط بقايا القرون الوسطى وتضرب الاقطاع وكل اشكال السيطرة الاجنبية، فتحل مشكلة الارض ومشكلة العمل بالنسبة للعاطلين ، وتقيم علاقات ديمقراطية بين كل قوى الثورة المعادية للصهيونية والامبريالية وعملائهما .

ولانها حرب شعبية ثورية فانها :

١ - تقرن العمل السياسي بالعمل العسكري ، وبناء القوات النظامية بالقوات غير النظامية ، واستخدام الاسلحة المتقدمة بالاسلحة البدائية .

٢ - تعتمد على تنظيم الجماهير وتعبئتها وتدريبها ومشاركتها الفعالة في كل اشكال النضال والقتال .

٣ - تبني قوات تمثل مطامح الجماهير بجدارة ، وتستطيع مقارعة القوى المعتدية وهزيمتها بفضل اصرارها ووعيها وكفاءتها وقدرتها على المبادرة واستعدادها للتضحية .

ثالثا : حربا باهظة التكاليف : ان الحرب الحديثة باهظة التكاليف دائما . ولكن حربنا باهظة التكاليف اكثر من اية حرب اخرى . وذلك لسببين :

١ - لان العدو الصهيوني سيحاول ان يردع العرب بضربات شديدة العنف ، ذلك ان الحرب السريعة المؤثرة القصيرة افضل بالنسبة له من الحرب الطويلة .

ب - لان الولايات المتحدة الاميركية ، بما تملك من تكنولوجيا عسكرية متقدمة ، ونتيجة حرصها على مصالحها الهامة جدا في المنطقة ، ستفعل كل ما تستطيع لخنق ارادة القتال العربية . ولقد كانت حرب فياتنام باهظة التكاليف ، ايضا . ومع ذلك فان حربنا ستكون ابهظ بالتكاليف .

وما دام الامر كذلك فنحن بحاجة الى استراتيجية جديدة. ان الاستراتيجية الحالية، ليست استراتيجية قومية. ذلك انها ليست استراتيجية الامة العربية لمواجهة الاحتلال الصهيوني والامبريالية الاميركية والقوى المضادة للثورة القومية الديمقراطية العربية . لماذا ؟ لان الامة العربية لم تجتمع على القتال بعد ، الا بالتأييد العاطفي الذي يسنفز في الصدامات والمعارك المحدودة . اما الانظمة غير المتاخمة للحدود مع العدو فمعظمها لا يملك تصورا ولا استراتيجية لمحاربة العدو . ولكن الانظمة المتاخمة للحدود ، وهي سورية ومصر والاردن ، تحتاج الى وقفة ايضا . ان النظام الاردني الرجعي والعميل ، مثلا ، لم يكن مستعدا حتى لدخول حرب محدودة ، وبحماية مصر وسورية والعراق . وقد اعتبرنا هذا النظام من القوى المضادة للثورة . ولن نستفيض في مناقشة موضوعه الان . اما سورية ومصر فانهما لم تستعدا للحرب استعدادا كاملا . واذا كانت حرب تشرين قد اثبتت حقائق جديدة تستحق التقدير ، وغيرت معالم الوضع في منطقتنا ، فانها اثبتت في الوقت ذاته ان استعداد القطرين ليس كافيا . انه ليس كافيا على صعيد بناء القوى النظامية، كما انه ليس كافيا على صعيد تعبئة الجماهير واعداد الشعب للمشاركة في القتال. ثم ان استراتيجية القطرين المتاخمين للارض المحتلة ، ما زالت استراتيجية محدودة ، تناضل من اجل استرجاع الاراضي المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ ، ولا تقاتل من اجل استرجاع الوطن كاملا . وهي بالتالي استراتيجية محدودة . وليست الاستراتيجيات المحدودة مدانة ، ولكنها لا تحقق اهدافها اذا لم تكن مستعدة لكل الاحتمالات ، واذا لم تبين خطتها المرحلية على اسس استراتيجية صلبة ، وقادرة على تحقيق الاهداف كاملة .

وهذه الاستراتيجية تعتمد على ما يبدو على الدبلوماسية الدولية اكثر مما تعتمد على قوتها الضاربة . ذلك انها وجهت ضربة محدودة ، ثم توقفت منتظرة من الدبلوماسية الدولية ان تحقق لها مزيدا من التقدم . وهذا التوجه الى الدبلوماسية الدولية يمكن ان يكون فعالا في حالتين :

الاولى : اذا كانت قوتنا العسكرية كبيرة الى درجة تقنع الخصم بعدم اللجوء الى الحرب .

الثانية : اذا كانت القضايا المختلف عليها ليست مصيرية ، كما هي الحال بالنسبة لصراعنا مع دولة الاحتلال الصهيوني . ولذلك فان اللجوء الى الدبلوماسية الدولية قد يعطي حولا جزئية ، ولكنه لن يقود الى اكثر مما تحققه القوى العسكرية او تستطيع ان تحققه في زمن محدد .

واستراتيجية مواجهة دولة الاحتلال الصهيوني فوق هذا كله ما زالت مرتبطة بحقائق الصراع بين المعسكرين . ونحن نزيد هذه الحرب ارتباطا بالمعسكرين عندما لا نبني القوى القادرة على المحافظة على استقلاليتها . القادرة على حماية نفسها ، القادرة على هزيمة العدو ، حتى لو لم تكن لديها ضمانات خارجية . ونقطة الضعف في هذا المجال هي نقطة القوة . ذلك ان الارتباط بمعسكر هو مصدر قوة من جانب ، لانه يزودنا بالسلاح ويقدم لنا مساندة سياسية ومعنوية واقتصادية ، ولكنه من جانب آخر ، نقطة ضعف ، لانه يربط قرارنا بارادة اخرى ، لها حساباتها ومصالحها . وهي في النهاية ليست حساباتنا القومية المستقلة الارادة .

فما هي مقومات الاستراتيجية الجديدة التي نريدها ؟ انها :
اولا : استراتيجية قومية ، اي انها استراتيجية الامة العربية في مواجهة اعدائها ، وليست استراتيجية قطر من اقطارها . وهذا يقتضي :

أ - ان يقوم حزب عربي موحد ، طليعي ، نابع من اعماق الامة

العربية ، معبر عن ارادتها الموحدة المستقلة ، المتطلعة الى التحرر والتقدم والوحدة . وهذا الحزب يجب ان يكون حزب الطليعة ، وأن يمثل اكثر تطلعات الجماهير جذرية . وعلى هذا الحزب ان يلعب دور القوة المفجرة لطاقت الامة ، الموحدة لقواها ، القائدة لها في معاركها الحاسمة .

ب - ان تقوم جبهة قومية عربية تضم كل القوى المعادية للاحتلال الصهيوني وكل اشكال السيطرة الامبريالية ، المؤيدة للوحدة والتحرر والتقدم . وهذه الجبهة ضرورية الان ، ما دام الحزب ليس موجودا ، لانها مطالبة بالقيام بدور اساسي في تعبئة الجماهير ومقاومة مخططات الصهيونية والامبريالية والرجعية وخلق المناخ لنمو قوى الثورة العربية .

ويجب ان تضم هذه الجبهة اوسع قطاعات الامة ، لانها جبهة قومية ، ولان هدفها الاساسي مقاومة الاحتلال الصهيوني ، وكل اشكال الاحتلال والسيطرة الخارجية ، وتحقيق الوحدة العربية وانهاء مخلفات القرون الوسطى وتحقيق ثورة قومية ديمقراطية شعبية .

ثانيا : استراتيجية شعبية ثورية . ذلك انها تجسد مصالح الشعب ، وتمثل ارادته الحقيقية . كما انها تتحقق بتعبئة الشعب وتنظيم قواه واشراكها في المعركة . وهي استراتيجية ثورية لانها تجسد ارادة الثورة في مجتمعنا ، ضد الاحتلال والتجزئة والتخلف ، ولانها تنطلق من قيم ثورية ، وتعبر عنها بممارسة ثورية .

وهذا يقتضي :

ا - ان تعبأ الجماهير وتنظم وتدرّب وتسلح .

ب - ان يقترن النضال العسكري بالنضال السياسي ، والحرب النظامية بحرب العصابات واستخدام السلاح المتطور باستخدام اكثر الاسلحة بدائية .

ج - ان يقترن القتال مع العدو بالنضال من اجل الثورة

القومية الديمقراطية الشعبية .

ثالثا : استراتيجية التعبئة الشاملة . فالمعركة مع العدو معركة مصيرية ، تستخدم فيها أحدث الاسلحة . والعدو يتبع استراتيجية التعبئة الشاملة في مواجهتنا . انه يعبئ مواطنيه ، ويعددهم للحرب ، كما انه يعد مدنه وقراه ومطاراته ومزارعه لمواجهة اخطار الحرب ، وللمشاركة في الخطة القتالية . وعلينا نحن ان نفعل كذلك . ان علينا :

أ - ان نعبد جماهير الشعب للقتال ، وان نعددهم للمشاركة الفعالة فيه .

ب - ان نبني اقتصادنا على اساس خدمة القتال ، وان نسخر الاقتصاد للمعركة .

ج - ان نبني الجيوش الجرارة : النظامية وشبه النظامية والميليشيا لكي تؤمن تفوقا عسكريا ساحقا . وعلينا ان نجند من وطننا الكبير، النسبة التي تجندها دولة الاحتلال من الصهيونيين المقيمين في فلسطين .

د - ان نعد المدن والقرى والمزارع لمواجهة ظروف الحروب ، وعلى استمرار الحياة المدنية على الرغم من القصف والمعارك . وهذا يقتضي بناء الملاجئ وآبار المياه والانفاق والمستشفيات والمدارس والمصانع الخ والاستعداد لنقل الحياة المدنية تحت الارض في حالة حدوث قتال .

ان الصين المستقلة ، الدولة ذات السبعماية والخمسين مليونا ، أعدت نفسها لاحتمالات الحرب المقبلة بكل اشكالها مع انها تملك قوات جبارة وجماهير معدة مستعدة ، واسلحة نووية الخ .

رابعا : استراتيجية الاعتماد على الذات . ان الاعتماد على الذات ، من الخصائص الاساسية لهذه الاستراتيجية . ذلك اننا لا نستطيع ان نحرر وطننا بدون هذه السمة الاساسية . ومعنى الاعتماد على الذات :

- أ - ان نملك خطنا السياسي والعسكري المستقل .
- ب - ان نملك الثقة المطلقة بأنفسنا وبجماهيرنا .
- ج - ان نعبىء قوانا بما يكفل لنا تحقيق اهدافنا .
- د - ان نبني الصناعات اللازمة التي تجعلنا قادرين على ان نخرج من نطاق السوق الدولية ، اقتصاديا وعسكريا .
- هـ - ان نستخدم قوانا بالشكل المناسب الذي يجعلنا قادرين على الاعتماد على انفسنا .

ان استراتيجية الاعتماد على النفس ضرورية جدا في الحرب الطويلة المدى ، كما انها ضرورية في هذا العصر الذي اصبح فيه ميزان القوى الدولي عاملا حاسما من عوامل السياسة الداخلية . ونحن حين نقاتل يجب ان نملك حق اتخاذ القرار ببدء القتال وبوقفه ، وان نكون قادرين على ان نحسم المعركة بقوانا اساسا . ان هذه الاستقلالية لازمة وضرورية ، وبدونها لن تحرر ارضنا ، وسنبقى اسرى الامم المتحدة والدول العظمى . لقد سلكت فياتنام سياسة مستقلة وهي دولة شيوعية ، وتعتبر عضوا فيما يسمى «بالمعسكر الاشتراكي» . وهذا درس يجب ان نتعلمه .

ولكن استقلاليتنا لا تعني اننا نساوي بين الامبرياليين والشيوعيين ، ان علينا ان نرى صورة العالم كما هي ، وكما تتطور . وهناك تناقض اساسي في العالم بين الثورة الاشتراكية وحركات التحرر الوطني من جهة والراسمالية والامبريالية من جهة اخرى . ولكن الولايات المتحدة الاميركية هي زعيمة الراسمالية العالمية . وهي عدو اساسي للثورة الاشتراكية ولحركات التحرر الوطني ، وعدو رئيسي ايضا بالنسبة لنا نحن العرب . ان هذه الحقيقة لا يجوز ان تغيب عن عيوننا . ان استقلاليتنا تعني :

- أ - اننا الذين نقرر سياستنا ، على ضوء تحليلنا ومصالحنا

- وقدراتنا والتزامنا بالثورة في العالم .
- ب - اننا نقيم علاقات الئد مع الاصدقاء ونتحالف تحالف الائداد ونرفض كل أشكال السيطرة والوصاية .
- ج - اننا لا نتدخل بشؤون الاحزاب والامم الاخرى ، ولا نسمح لاحد بالتدخل في شؤوننا .
- د - اننا نقاوم الضم والالحاق والاضطهاد القومي ، ونؤيد سياسة التعايش والانفتاح بين الامم على اساس المبادئ اللينينية الخمسة .
- هـ - اننا نقاوم سياسة «البابويات» في الحركة الثورية العالمية .
- و - اننا نؤيد الحوار الرفاقي الديمقراطي داخل الحركة الثورية العالمية من اجل ارساء أسس سليمة للعلاقات فيما بينها.
- خامسا :** استراتيجية كسب الاصدقاء وعزل العدو . وهذه الاستراتيجية تقوم على اساس ان قضيتنا عادلة وقضية العدو باطلة . ان كسب الاصدقاء مهمة اساسية في هذا العصر ، الذي تتداخل فيه العلاقات الدولية وتتشابك . ولذلك فان علينا ان نناضل لكسب الاصدقاء ولتنظيم اوسع شبكة من التحالفات . ولدى بلادنا من العلاقات التاريخية والحالية ، ومن المزايا والموارد والامكانيات ما يجعلها قادرة على اقامة شبكة من التحالفات الهامة . ان الاسلام ، مثلا ، عامل من عوامل الدخول الى كل البلاد الاسلامية ، رغم انف حكوماتها العميلة . وعلاقات الجوار كفيلة بأن تكون مدخلا الى افريقيا . اما المصالح والثروات فيمكن ان تكون مدخلا الى اوروبا كلها . ان محاولات الاميركيين للسيطرة على اوروبا ، وللاستيلاء على شركاتها ومؤسساتها ، وتحويلها الى بلاد تابعة ، يجعلنا قادرين على ان نقيم علاقات مثمرة مع اوروبا ، ونمنع العدو من ان يستفيد من امكانياتها .
- الا ان مدخلنا الاساسي يجب ان يكون عدالة قضيتنا ونضالنا من اجلها . ومن هذا المدخل نستطيع الوصول الى قلوب كل

الشعوب . ان الشعوب في هذه الايام تنزع نحو الثورة والامم نحو التحرر . ولذلك فان الشعوب والامم تؤيد القضايا العادلة، ويزداد تأييدها كل يوم فعالية .

يساعدنا في ذلك ان عدونا ربط مصيره بمصير الولايات المتحدة الاميركية زعيمة الامبريالية في العالم ، وعدوة كل الشعوب . وليس امام عدونا خيار ، فاما ان يتخلى عن التبعية للولايات المتحدة الاميركية ، ومعنى ذلك ان يسلم ، او ان يتمسك بها ، ويسقط معها .

ان الخطوة الاولى من خطواتنا لعزل العدو ، يجب ان تتجه لعزله عن الاتحاد السوفياتي وأوروبا ، واستمرار انقطاع علاقاته بأفريقيا . ولا بد من النضال لوقف هجرة اليهود السوفيات وكل يهود العالم . ثم لا بد من ان تتحرر كل القوى الاشتراكية وقوى العدالة والسلام ، بما في ذلك هذه القوى في الولايات المتحدة الاميركية ، لتجريم سياسة العدوان التي تمارسها دولة الاحتلال، ولكشف سياسة الولايات المتحدة الاميركية وادانتها . يضاف الى ذلك تعميق شعور المواطنين في كل بلد . وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية ، بما تجره سياسة تأييد دولة الاحتلال من مشاكل على البلد ذي العلاقة .

سادسا : استراتيجية الدفاع في العمق والهجوم على القلب . وتقوم هذه الاستراتيجية على المنطلقين التاليين :

أ - تكبيد العدو اكبر ما يمكن من الخسائر .

ب - ضربه في القلب من اجل شل الحياة الاقتصادية وارباك الحياة السياسية وافقاد المواطنين الشعور بالامن . وتحتاج هذه الاستراتيجية الى ما يلي :

أ - تعبئة الجماهير للقتال واعداد المدن والقرى والمزارع والمصانع لمواجهة العدو . فاذا ما تقدم العدو وجد امامه قلاعاً وحصوناً وكماناً وحقولاً من الالغام ، ومدناً تقاتل، وقرى تناوش،

وسيضطر العدو في مثل هذه الحالة ان يتجمع فيفقد السيطرة او يتوزع فيفقد القدرة على القتال . ويجب ان تكون استراتيجيتنا تدمير قواته حيث حل او رحل .

ب - بناء قوات نظامية جرارة تستطيع استدراج العدو وسحقه ، او تقوم بمهاجمته وسحق قواته واحتلال مدنه وقراه . ولا بد من ان تزود هذه القوات بأفضل الاسلحة الحديثة ، وبالتعبئة المعنوية الثورية .

ويجب ان تتكون الى جانب هذه القوات قوات عصابات ثورية قادرة على الحركة والضرب في الاماكن الحساسة .

ان الدفاع في العمق والضرب في العمق هما الاستراتيجيتان المناسبة لمواجهة عدو مثل دولة الاحتلال الصهيوني . ذلك ان الدفاع في العمق يحرم العدو من الانتصار السريع على الجبهة ، ويوقع به خسائر فادحة . وهو ما يحرص عليه دائما . ثم ان الضرب في العمق هو الذي يهز «الكيان الاسرائيلي» . ولكن الضرب في العمق يحتاج الى جيوش جرارة ، قادرة ومؤهلة ، والى قوات عصابات قادرة ومؤهلة ايضا . ثم ان تفرغ القوات الضاربة للضرب في العمق ، يحررها من سياسة الدفاع السلبي الحالية ، ويحرم العدو من تحقيق انتصار رخيص عليها ، باجتياز مانع مائي ، او استغلال ثغرة في الجبهة .

- ٣ -

ان معركتنا مصيرية . وان بقاء دولة الاحتلال الصهيوني سوف لا يعني اغتصاب الارض فحسب ، بل سيعني اضافة الى ذلك ما يلي :

١ - استمرار البحث عن اسباب القوة لمواجهة الوطن العربي

كله . وذلك بالاعتماد على الولايات المتحدة الاميركية ، وبصنع الاسلحة الرادعة ، ذرية وغير ذرية .

ب - استمرار العمل من اجل بقاء البلاد العربية متخلفة مجزاة ، ومن اجل تخريبها من الداخل : اثارة النعرات الدينية ، اثارة كل اشكال الصراعات ، بث الاتجاهات العنصرية والاستسلامية والعدمية ، تشجيع الاتجاه نحو الفسق والدعارة والخدر الخ . .
ولذلك فان الهدف الرئيسي لحربنا هو تدمير الدولة الصهيونية تدميرا تاما . وهذا الهدف سوف يصطدم بأربع عقبات :

الاولى : الاستعداد «الاسرائيلي» للحرب . وهو استعداد ستزيده مفاجأة حرب تشرين أضعافا مضاعفة ، وستدفعه الى البحث عن الضمانات التي لا «تتحطم» .

الثانية : التزام الولايات المتحدة بحماية دولة الاحتلال الصهيوني . وهو التزام له خطورته لانه يجعل مواجهتنا مع الولايات المتحدة الاميركية ، لا مع دولة الاحتلال الصهيوني ، حتى لو ظلت الولايات المتحدة الاميركية خارج الحرب رسميا .

الثالثة : عوامل قصورنا الذاتي . وهي عوامل طارئة وموقته ، ولكنها ستظل عقبة حتى نتغلب عليها . ولن نتغلب عليها الا بالحزب والجبهة والقيادة القادرة والجيوش الشعبية الجرارة .

الرابعة : سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين وتوازن القوى الدولية . ان ميزان القوى العالمي في حالة توازن الان ، ولكن صورة العالم تتغير . فالمعسكرات تتفكك ، والدول تتجه نحو مزيد من الاستقلال والامبريالية تسير نحو الانحلال . وهذا يعني ان اتجاه حركة التاريخ معنا . ولكن ميزان الردع النووي لا يسير في الاتجاه ذاته . وستبقى الولايات المتحدة الاميركية تملك قوة ردع نووية حتى يتمكن الاتحاد السوفياتي ، او الصين ، مثلا ، من إحداث ثورة علمية تتجاوز الولايات المتحدة الاميركية . متى يحدث هذا ؟ لا احد يدري . وهل يحدث ؟ لا احد يدرك .

ولذلك فان علينا هنا ان نسير في اتجاه آخر يقوم على ما يلي :

١ - بناء الجيوش الشعبية الجرارة وإعداد الجماهير للقتال، وبذلك تظل ارادة الانسان هي الاقوى .

٢ - تعبئة كل الدول والامم والشعوب ضد الامبريالية واضطهادها واستغلالها ، وتشجيع الدول على الاستقلال والامم على التحرر والشعوب على الثورة . ان ذلك يحرم الامبريالية من نفوذها ومواقعها ومصالحها ، ويقود الى محاصرتها وإضعافها .

ان هدف حربنا مع دولة الاحتلال الصهيوني والامبريالية الاميركية هو انتهاء كل حرب . ولكي تكون كذلك لا بد من ان تكون حاسمة . ولكي تكون حاسمة لا بد من ان نحزز التفوق العسكري ماديا ومعنويا ، عدديا وكفاءة . تبقى امكانية ان ينتج العدو القنابل النووية وارادة . ولذلك فان علينا ان نستعد للحرب بكل امكانياتنا ، وان نوظف خبراتنا واموالنا في انتاج السلاح النووي . وحتى يكون ذلك ممكنا ، لا بد من ان نوثق علاقاتنا مع القوى العالمية منتجة القنابل النووية ، ومع كل القوى المعادية لاستخدام القنابل النووية والابتزاز النووي .

ان العالم يتحرك بسرعة ، وعلينا ان نتحرك بسرعة . وان بطء حركة مجتمعنا تحرك الالم الكمين . لقد دامت الحروب الصليبية حوالي مائتي سنة فاستنفدت كل قوى مجتمعنا المتداعي ، وقادته الى عصور الظلمة . وعلينا ان نعمل كل ما في وسعنا لنسارع من خطواتنا ، حتى نسقط الكيان الصهيوني ، ونحرر وطننا ، ونبني مجتمعنا . ان هذه مهمة ملحة وعاجلة . انها مهمة المهمات .

ولقد كان شعبنا منذ ظهور الاسلام ، وحتى نهاية الحروب مع الفرنجة ، شعبا مقاتلا كله . واذا كانت الامم الاخرى قد عرفت الجيوش المحترفة كالرومان والفرس ، فاننا عرفنا الجيوش التي تستنفر باعلان الجهاد . ولكن الشعب كله كان مستعدا للمشاركة، ويملك القدرة عليها . لقد كان القتال احد التقاليد العظيمة لدى

جماهيرنا . وكان الناس يهبون جميعا اذا ما دعا داعي الجهاد . وما زال لهذه التقاليد آثار في أعماق جماهيرنا . وعلينا ان نبعث هذه التقاليد ، لتحويل الحماسة العفوية الى تعبئة منظمة والتأييد العاطفي الى مشاركة واعية .

وعلينا ان نناضل جميعا من اجل ما يلي :

أ - بناء القواعد المقاتلة في كل مكان من أرجاء وطننا وعلى حدود دولة الاحتلال خاصة .

ب - تعبئة الجماهير وتدريبها وتنظيمها وخلق الجبهة القومية العربية المقاتلة .

ج - بث روح الحماسة والاقدام في جيوشنا العربية ، ومطالبتها بتطوير دورها السياسي والقتالي لتكون قادرة على استعادة الارض وحماية الوطن .

د - العمل من اجل حماية قواعد الثورة الفلسطينية ، والعمل لتطوير هذه القواعد بما يكفل لها الارتفاع الى مستوى مهمات المرحلة التي تلت حرب السادس من تشرين . ان استمرار هذه القواعد ، واستمرار نضالها وقاتلها ، ضروري من اجل انضاج الاوضاع في منطقتنا في اتجاه القتال .

هـ - اسقاط منطق التسوية وتعرية الاتجاهات الاستسلامية، من خلال استمرار الكفاح المسلح، ومن خلال عملية تعبئة الجماهير وتدريبها واشراكها في القتال .

ويجب ان يتم هذا كله من خلال وعينا آفاق الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية .

وهذا كله يحتاج الى الاصرار والوعي والتنظيم والتضحيات الجسيمة . فلنستعد لذلك ، كله .

١٩٧٤/١/١٢-٥

الشعب الفلسطيني وقضية حقوقه القومية

دراسة نشرت في مجلة « شؤون
فلسطينية » العدد ٣٣ - ايار ١٩٧٤ .

١ - مدخل

ظل الشعب الفلسطيني ، منذ النكبة وحتى وقت قريب
منسيا على الصعيد الرسمي العالمي . وكانت قضيته منذ النكبة
قضية لاجئين . ان الامم المتحدة التي اتخذت قرار التقسيم ،
وقراري العودة والتعويض تجاهلت ما اتخذته من قرارات .
وحين حدث عدوان حزيران سنة ١٩٦٧ ، وعادت الامم المتحدة
الى مناقشة القضية مجددا ، واتخذ مجلس الامن قراره رقم
٢٤٢ ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، لم يذكر من القضية

غير اللاجئيين .

والآن نجد البيانات الرسمية المختلفة من بيان نيكسون -
برجينيف الى بيان دول السوق الاوروبية المشتركة يتحدث عن
مصالح الشعب الفلسطيني تارة ، وعن حقوقه المشروعة طورا .
كما اننا نجد ان هناك من اخذ يتحدث عن حقوق راهنة وحقوق
تاريخية ، او حقوق تاريخية ومكاسب مرحلية وطنية ، فما هي
قضية الحقوق القومية للشعب الفلسطيني ؟

ان علينا لكي نجيب على هذا السؤال ان نناقش المسائل
التالية :

١ - مسألة الحقوق القومية في الثورة القومية البرجوازية،
وسوف نستشهد هنا تحديدا بالثورتين الاميركية والفرنسية .
٢ - مسألة الحقوق القومية في الثورة البروليتارية .
وسنناقش هنا نظرية الحقوق القومية من وجهة النظر الماركسية
- اللينينية .

٣ - مسألة الحقوق القومية في المؤسسات والاتفاقات
الدولية .

٤ - مسألة الحقوق القومية في الثورة الفلسطينية .
وهدف هذه المناقشة العامة ان نصل الى تحديد علمي
لمضمون الحقوق القومية عموما ، ولهذا المضمون في القضية
الفلسطينية تحديدا . ويرمي ذلك الى جلاء الملابسات المحيطة
بالقضية الفلسطينية حاليا ، والى بلورة نظرة علمية وثورية
يهتدى بها في المعركة القائمة ، والتي سوف تستمر ما زال
الوجود الصهيوني الاحتلالي قائما .

ويجدر بنا ان نشير الى ان هذه المناقشة ستأخذ حقيقتين
بعين الاعتبار :

الاولى : ان نظرية الحقوق القومية ، قد نمت وتكاملت عبر
صراعات القرون الثلاثة الماضية ، وان هذه الصراعات تؤكد اليوم

حقائق كانت تبدو قبل قرنين اشبه ما تكون بالاحلام .
الثانية : اننا نناقش هذه القضية على ضوء حقائق النصف
الثاني من القرن العشرين ، وعلى ضوء التوازن النووي بين
الدولتين العظميين من جهة وانهيار موضوعات المعسكرين ، وبروز
قوى عالمية جديدة واتجاه الدول نحو الاستقلال والامم نحو
التحرر والشعوب نحو الثورة .

١ - الحقوق القومية في الثورة القومية البرجوازية

كانت اوروبا في اواخر القرن السابع عشر واول القرن
الثامن عشر ، قد اخذت تضيق بقيودها . كانت المؤسسات
الاقطاعية قد اصبحت قيودا تكبل نمو قوى الانتاج الجديدة
واعجز من ان تفي بحاجات اوروبا في عهد الفتوح والسيطرة على
العالم . وكانت البرجوازية تطمح الى عالم جديد يضمن مصالحها
ومطامحها .

واخذ الفكر يعبر عن هذه التطلعات . ولما كان الوضع القائم
آنذاك يصادر حرية الانسان : يحرمه من ان يفكر بحرية ، ويمنعه
من ان يكون له رأي في اختيار دولته، فقد اتجه الفكر الى معالجة
هاتين القضيتين .

فالفكر يجب ان يكون حرا ، وبذلك يستطيع ان يستخدم كل
امكانياته استخداما سليما . يقول كانت Kant في هذا
المجال : «يجب ان يكون الانسان حرا ليتعلم كيف يستخدم
امكانياته بطريقة حرة ومفيدة» (١) .

١ - حسين علي الحبشي : تقرير المصير ، دراسة مقارنة ، دار الكاتب
العربي ، ص ١٣ .

ولكن الحرية لا تعني ان يكون للانسان حق ان يفكر فقط .
انها تعني ان يشارك في اختيار الطريقة التي يحكم بها . وكانت
اوروبية ممزقة بين دول اقطاعية صغيرة ودول امبراطورية تتجاوز
حدود القوميات ، وكان لا بد من ان ينتهي التمزق الداخلي ، وان
تسقط اشكال الدولة الامبراطورية القديمة . ولهذا كانت الدولة
القومية هي الحل . يقول مل : «من الشروط الضرورية بصورة
عامة للنظم الحرة ان تنسجم حدود الحكومات انسجاما كاملا مع
حدود القوميات» (٢) .

ويقول لينين في اطروحته . الثورة الاشتراكية وحق الامم
في تقرير المصير : ان مطلب حق تقرير المصير اثارته البرجوازية
الصغيرة في البدء في القرنين السابع عشر والثامن عشر (٣) .
وقد انعكست فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر في
بيان الاستقلال الاميركي . ويركز بيان الاستقلال الاميركي على
حقائق ثلاث :

الاولى : «ان جميع الناس قد ولدوا متساوين ، وان الخالق
قد انعم عليهم بحقوق معينة لا يمكن انكارها ، وان من بين هذه
حق الحياة ، وحق التمتع بالحرية ، وحق البحث عن السعادة» .
الثانية : ان الحصول على هذه الحقوق يتطلب : «ان تقام
الحكومات لخدمة الناس على ان تستمد سلطاتها العادلة من تعاون
المحكومين وموافقتهم» .

الثالثة : «وكلما اصبح اي شكل من اشكال الحكومة مصدر
خطر على هذه الاهداف ، فمن حق الناس ان يغيروا هذه

٢ - المرجع السابق ، ص ١٥ .

3 — G. Starushenko, The Principle of National Self
Determination In Soviet Foreign Policy, Moscow, p. 32.

الحكومة او ان يلغوا وجودها الغاء ، ومن حقهم ان يقيموا حكومة جديدة على اسس من المبادئ المعينة ، وان ينظموا سلطاتها بطريقة خاصة بحيث تبدو لهم هذه المبادئ وتلك الطريقة قادرة على تأمين سلامتهم وتحقيق سعادتهم» (٤) .

ولن نخوض كثيرا في بحث الفلسفة السياسية للثورة الاميركية . يكفي ان نقول انها جاءت اليهم عن طريق «الـوك وهارنجتون وغيرهما من الكتاب الانجليز في القرن السابع عشر» (٥) اكثر مما جاءت اليهم عن طريق المفكرين الفرنسيين او الالمان .

ان الثورة الاميركية هذه التي كانت صدى للثورة السياسية في اوروبة ، وكانت مفعمة «بفلسفة العصر» ، كانت ايضا اول هزة للامبراطورية البريطانية ، ولنظام الاستعمار في عنفوانه . لقد اكدت هذه الثورة («حق المقاومة» الذي اكده المفكرون) (٦) .

تكم اهمية الثورة الاميركية في ناحيتين :

الاولى : انها اكدت في «بيان الاستقلال» اهم المبادئ التي دعا لها الفلاسفة الاحرار خلال قرن من الزمان .

الثانية : انها اكدت مع ذلك حق الشعوب في الاستقلال القومي وفي مقاومة الاحتلال .

ويجدر بنا هنا ان ننقل فقرة من خطاب لتوماس جيفرسون ،

٤ - دان ليسي : الثورة الاميركية ، دوافعها ومفزاها ، ترجمة سامي ناشد ، الناشر سجل العرب ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

٥ - المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

٦ - د. صلاح مخيمر وعبد ميهائل رزق : دراسات في القومية مع هيكل نظرية في القومية العربية : دار الفكر العربي ، تحرر الشعوب في علاقته بفكرة القوميات ، م. ردلوب ، ص ٤٤ .

القاه في ٢٤ حزيران ١٨٢٦ يقول فيها: «لعله (اي بيان الاستقلال) ان يكون للعالم ، ما اعتقد انه سيكون - لبعض الاجزاء في القريب ولبعضها الآخر فيما بعد ، ولكن للكل في النهاية - علامة هبوب الناس لتحطيم الاغلال التي دفعهم الجهل والايمان بالخرافات الى تقييد أنفسهم بها ، والاستمتاع بسعادة الحكم الذاتي وأمنه» (٧). ان جيفرسون هنا يقول ما قاله مفكرو اوروبة الاحرار من قبل . انه لا يريد التحرر والحكم الذاتي للولايات المتحدة الاميركية فقط ، انه يريد هما للعالم كله .

ولكن الثورة الاميركية لم تهز العالم القديم كما هزته الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ . لقد كانت اميركا الشمالية من اطراف الامبراطورية البريطانية ، ولم تكن آنذاك قاعدة صناعية او أداة تأثير خارجي ، بسبب بعدها من جهة ، وقصور وسائل المواصلات ، ولانها لم تكن تمثل آنذاك قوة على الصعيد العالمي . اما الثورة الفرنسية فقد قامت وسط اوروبة ، وفي فرنسا بالذات ، احدى قوى اوروبة الاساسية . وكانت فرنسا مهد حركة فكرية وسياسية قوية . ترفض العالم القديم كله وتطرح مفاهيم حياة جديدة .

وعندما قامت الثورة اعلنت بيان حقوق الانسان والمواطن ، ومن اهم ما جاء في هذا البيان :
«وبناء عليه فان المجلس الوطني يقر ويعلن ... الحقوق التالية للانسان والمواطن :

١ - يولد الناس ويظلون احرارا ومتساوين في الحقوق . ويمكن ان تقوم الامتيازات الاجتماعية على اساس المصلحة العامة فقط .

٢ - ان هدف كل مؤسسة سياسية ان تحافظ على حقوق

٧ - هانز كوهن : عصر القومية ، ترجمة عبد الرحمن صدقي ، ص ١٣ .

الإنسان الطبيعية التي لا تبطل ، وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الاضطهاد .

٣ - أن مبدأ السيادة كلها يقع بالضرورة في الأمة . ولا تستطيع أية هيئة أو فرد أن يمارس السلطة ، إذا لم تأخذ أصولها من الأمة .

٤ - وتكون الحرية في أن يتاح لك أن تعمل كل ما لا يؤدي الآخرين ...

٦ - أن القانون هو تعبير عن الإرادة العامة . ويحق لكل المواطنين أن يشاركوا شخصيا ، أو بواسطة ممثلهم في وضعه ...

١٠ - لا يجوز أن يضايق أحد بسبب أفكاره ، حتى بسبب أفكاره الدينية ، شريطة ألا يزعم إعلانها النظام العام الذي يقيمه القانون .

١١ - أن التبادل الحر للأفكار والآراء واحد من أغلى حقوق الإنسان .

١٧ - لأن الملكية حق مقدس لا يمس ، فلا يجوز أن يحرم منها أحد ، إلا عندما تقتضي الحاجة العامة ، المعلنة عن طريق القانون ، والتي تجعل ذلك ضروريا ضرورة صريحة ..» (٨) .
أن هذا البيان يعلن حقوق المواطن ، وسيادة الأمة ، كما لم يعلنها بيان الاستقلال الأميركي . وتبعت هذا البيان بيانات . فقد أعلن سنة ١٧٩٠ أن الثورة تدين كل حروب الغزو والاستعمار (٩) .

8 — A. J. Grant, and H. Temperly, Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries 1789 - 1950.

الطبعة التاسعة ، ص ٢٣ .

٩ - حسين علي الحبشي : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

وبحث المجلس الوطني في الثامن عشر من ايار (مايو) سنة ١٧٩٠ مسودة بيان دمج جزئيا في مرسوم السابع والعشرين من الشهر نفسه وفي دستور سنة ١٧٩١ جاء فيه : «ان الشعوب والدول، باعتبارها أفرادا ، تتمتع بنفس الحقوق الطبيعية ، وتخضع لنفس قواعد العدالة» (المادة الثانية) . وجاء في دستور سنة ١٧٩١ : «ان الامة الفرنسية تندد بكل حروب الغزو ، وسوف لا نستخدم قواتها ابدا ضد حرية اي شعب» (١٠) .

وهكذا أكدت الثورة الفرنسية حقوق الافراد وحقوق الامم . وأكدت للامم حقوق الافراد في الحرية والمساواة والاخاء . ولكنها أكدت الى جانب ذلك وحدة فرنسا غير القابلة للانقسام . ولذلك قرر المؤتمر الوطني المنعقد في ٢٥-٩-١٧٩٢ ان «الجمهورية الفرنسية واحدة غير قابلة للانقسام» . كما قرر في ١٦-١٢-١٧٩٢ : «حكم الموت ضد كل من يحاول : ان يمس وحدة الجمهورية الفرنسية او ان يقطع من صلبها أجزاء ليلحقها بأرض اجنبية» (١١) .

واذا كان للمواطنين حق اختيار حكومتهم واسقاطها ، فان من حقهم ان ينفصلوا عنها ، وان ينتموا الى دولة اخرى . فالسيادة ليست لامة دون اخرى ، والامم متساوية ، ولذلك فانها تملك الحقوق ذاتها . وعندما طرح نائب من الراين الأدنى على المؤتمر الوطني الذي خلف الجمعية التشريعية في أواخر سنة ١٧٩٢ سؤالا حول موقف فرنسا من حماية مدينة ماينس Mayence صعد مارا الى المنبر قائلا : «انكم باعلانكم سيادة

10 — G. Starushenko, Ibid, p. 32 - 33.

١١ - البرير سول : تاريخ الثورة الفرنسية : دوافعها الفكرية والطبيعية والاقتصادية ، منشورات عويدات ، ص ٢٤٨ .

الامة الفرنسية ، فانكم تعترفون بالتالي بسيادة جميع الامم الاخرى . لقد حررتكم جيرانكم من الطفيان ، فلا تتخلوا عنهم حين يرتمون في احضانكم» (١٢) .

وشهدت اوروبة بعد الثورة الفرنسية صراعا دمويا طويلا بين اباطرة اوروبة من جهة ، وبين اباطرة اوروبة وشعوبها من جهة اخرى . فلم تمض سنوات على الثورة الفرنسية حتى كانت جيوشها تغزو اوروبة ، وتشتبك لا مع الاباطرة فحسب، كما هي الحال مع بريطانيا والنمسا وروسيا بل مع الشعوب ايضا كما هي الحال مع اسبانيا وبلجيكا والمجر وبروسيا . وما تلبث الولايات المتحدة ان تؤيد حرب الاستقلال في اميركا الجنوبية ، مؤيدة «شرعية انفصالها» .

وعندما هب الشعب اليوناني مناضلا من اجل استقلاله ايده الرأي العام الاوروبي ، وسانده مفكرون كبار من مثل شاتوبريان ولورد بايررن . وكان حق الشعب «... في ان يقيم لنفسه اطاره الفردي الذي يتمشى مع ارادة حياته الجماعية» ... «من المبادئ الحيوية التي تحرك حرب تحرير اليونانيين والاحلاف التي تساند قضيتهم» (١٢) .

وقامت ثورات ١٨٤٨ في اوروبا فهزت العروش والاباطرة، وفرضت الدساتير ، ولكنها لم تغير من تكوين اوروبة القومي . ولذلك ظل مفكرو اوروبة وقادة الحركات القومية يطرحون قضية حق الشعوب باستقلالها . وتعود فرنسا سنة ١٨٤٨ الى اعلاء صوتها . ان لا مارتين وزير الخارجية يؤكد في بيان خاص: «اما وساعة انبثاق بعض القوميات في اوروبة ، او في غيرها ، قد دقتها العناية الالهية ، فانه اذا عانت سويسرا حليفتنا المخلصة

١٢ - د. صلاح مخيمر وعبد مبخايل رزق : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

١٣ - المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

الضغط أو التهديد ، وإذا تعرضت الدول الإيطالية المستقلة للفتنة ، وإذا أقيمت العقوبات أو القيود في وجه تطورها الداخلي ، وإذا ما أنكر عليها أحد ، بقوة السلاح ، حقها في أن تتحالف فيما بينها من أجل « إقامة وطن إيطالي » ، فإن الجمهورية الفرنسية تجد من حقها أن تتسلح لتحمي هذه « الحركات الشرعية » حركات نمو الشعوب وحركات قومياتها » .

أما ماتزيني القائد القومي الإيطالي فيؤكد (« أن لكل أمة السيادة » Signoria) على نفسها وعلى كل أرضها . ويتيح لها هذا الحق أن تقيم وتنظم وتختار لنفسها الحكومة الملائمة لحاجاتها ، كما يتيح لها هذا الحق الحرية في أن تتحول « من أمة إلى دولة » (١٤) .

وعاشت أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تصارع في اتجاهين : السيادة الشعبية من جهة والدولة القومية من جهة أخرى . ولقد توحدت رومانيا وإيطاليا وألمانيا ما بين ١٨٥٩ و ١٨٧١ . كما قوضت الحركات القومية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الإمبراطوريتين « الإلهيتين » : إمبراطورية آل هابسبورغ وسلطنة بني عثمان . وأخذت الصراعات الطبقية والتحررية تزداد اتساعا وعنفًا في هذه المرحلة .

إلا أن أوروبا ، التي شهدت كل هذه الصراعات القومية والتحررية ، كانت تتحول بعد وحدة أقطارها القومية ونهضتها العلمية والاقتصادية إلى أداة غزو واستعمار . أوروبا الإمبراطورية تعود إلى المسرح العالمي في زي جديد ، وبقوى جديدة . وهكذا نجد أن الثورة القومية البرجوازية طرحت مبادئ السيادة الشعبية والحقوق القومية ، ولكنها بالمقابل أوجدت

١٤ - المرجع السابق ، ص ٥١ - ٥٢ .

سيطرة البرجوازية المستغلة في الداخل ، وسيطرتها على المستعمرات في الخارج . لقد طرحت افكارا «مثالية» ، ناضلت من اجلها الجماهير الشعبية ، وقدم العمال والفلاحون والبرجوازية الصغيرة تضحيات كبيرة من اجلها . ولكنها اقامت دولا تدوس هذه الافكار «المثالية» .

ولكن هذه الافكار ظلت تتفاهل في اوساط الجماهير ، ويناضل من اجلها المفكرون ، ويتفنن بها الشعراء . وكانت هذه الافكار تنتقل الى المستعمرات حيث تتفاعل مع جماهير مسحوقة تتطلع الى مستقبل جديد زاهر ، فتقوم الانتفاضات والثورات .

٣ - الحقوق القومية في الماركسية - اللينينية

سنحاول ان نلخص المفاهيم الاساسية للماركسية - اللينينية في هذه القضية . وسوف لا نخوض في التطبيق السوفياتي لحق تقرير المصير ، وان كنا سنعرض لمسألة حق تقرير المصير ، كما برزت في السياسة الخارجية السوفياتية .

وهناك ثلاث مراحل يجب التعرض لها :

الاولى : مرحلة ماركس وانجلز (١٨٤٨ - ١٨٩٨) :

لقد ايد ماركس وانجلز حق الشعوب المضطهدة في اقامة حكوماتها المستقلة . وكان تأييدهما واضحا وقويا لحقوق الشعبين الايطالي والايرلندي . كما ايد ماركس وانجلز الحقوق القومية لشعوب المستعمرات . وكان ماركس يرى «ان تحرر ايرلندا ليس ، بالنسبة للبروليتاريا ، مسألة عدالة مجردة او عاطفة انسانية ، ولكنه الشرط الاول لتحرر البروليتاريا الاجتماعي» .

واخضع ماركس وانجلز قضية الانفصال لـ : «... المصالح الشاملة للنضال من اجل الديمقراطية» ، وانتصار الثورة البروليتارية» ولذلك عارضوا حركات «الشعوب الرجعية» مثل

التشيك والسلاف الجنوبيين، لان القيصرية كانت تستفيد من هذه الحركات لخدمة اغراضها .

ولم تحذ القيادات الانتهازية في الاممية الثانية حذو المعلمين الكبارين ، بل القت على قضية تقرير المصير غشاوات النسيان . وقد اعتبر لينين ان قرار حق تقرير المصير الذي اتخذه مؤتمر الاممية الثانية في لندن غير مناسب : «لانه لا يؤكد على الجوهر السياسي لمطلب حق تقرير المصير او مضمونه الطبقي ، وتبعيته لنضال البروليتاريا الثوري المباشر من اجل اسقاط الراسمالية» . ولم تثر القرارات التي اتخذت حول المسألة الكولونيالية فسي مؤتمرات الاممية سنة ١٩٠٠ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٧ ، قضية الشعوب في حق تقرير مصيرها (١٥) . وما كان متوقعا ان يصدر عن الاممية الثانية «موقف محكم ومعقول» من القضايا القومية لان الاحزاب المشاركة فيها «ذات انتماء شوفيني» (١٦) .

الثانية : مرحلة لينين ١٨٩٨ - ١٩٢٤ . وقد اعطى لينين لهذه المسألة جهدا كبيرا ، وسدّ كثيرا من الشفرات التي تركتها ماركس وانجلز وغيره قبله .

وكان لينين يؤكد على ما يلي :

اولا : ان لكل امة الحق في تقرير مصيرها .

ثانيا : ان حق تقرير المصير يعني حق الانفصال ، وحق اختيار طبيعة العلاقة بين امة واخرى .

ثالثا : ان الاشتراكيين الديمقراطيين في البلاد الكبيرة يجب ان يكونوا ملزمين بواجب النضال ضد كل أشكال الاضطهاد .

رابعا : ان الاتحاد بين الدول يجب ان يتم طوعا ، وان حق

15 — G. Starushenko, Ibid., p.p. 39 - 42.

١٦ - هوراس ديفيس : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

تقرير المصير ، لا يعني الانفصال بالضرورة .
وقد أخضع لينين حق تقرير المصير للعاملين اللذين أخضعه
لهما ماركس وانجلز . وكان لينين يقول : «نحن نقف الى جانب
التمرد القومي» . ويضيف : «بيد اننا لسنا الى جانب كل تمرد،
ولسنا بشكل خاص الى جانب تمرد الولايات الجنوبية فسي
الولايات المتحدة في العام ١٨٦٣» (١٧) .

واذا كان لينين قد اولى القضية عموما اهتماما كبيرا ، فانه
اولى ايضا قضية حركة التحرر الوطني في الشرق اهتماما مماثلا،
وحدد الدور التقدمي الذي تلعبه الحركات القومية لا في البلدان
الاوروبية فحسب ، بل في المستعمرات ايضا (١٨) .

المرحلة الثالثة : المرحلة التالية لقيام الدولة السوفياتية وحتى
وفاة ستالين : لن يكون سهلا ايجاز وقائع هذه المرحلة ، ولذلك
فاننا سنقدم بعض الامثلة فقط ، ما دامت القضية ليست قضية
الموقف الماركسي من قضية حق تقرير المصير .

ضم بيان حقوق شعوب روسيا وبيان حقوق الشعوب
الكادحة والمستغلة مبدا حق تقرير المصير . وقد جاء في البيان
الاول «ان الحكومة السوفياتية ، تنفيذاً لقرارات مؤتمر
السوفياتات الاول والثاني حول حق الامم في تقرير مصيرها ،
مصممة على ان تجعل المبادئ التالية اساس السياسة القومية :
١ - مساواة شعوب روسيا وسيادتها .

٢ - حق شعوب روسيا في تقرير المصير ، حتى الانفصال
واقامة الدول المستقلة .

٣ - الغاء كل القيود والامتيازات القومية والدينية .

١٧ - المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٢٣٠ - ٢٣١ .

١٨ - ستوارت شرام وهيلين كارير دنكوس : الماركسية - اللينينية امام

مشاكل الثورة في العالم غير الاوروبي : دار الحقيقة ، ص ٢٥ - ٦٤ .

٤ - التطور الحر للأقليات القومية والجماعات الاثنية القاطنة في اراضي روسية» (١٩) .

وانسجاما مع هذه المبادئ قدم الوفد السوفياتي الى صلح برست ليتوفسك المقترحات الستة التالية :

« ١ - لا تهاون مع الحاق الاراضي التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب . والقوات التي تحتلها تسحب في اقرب وقت ممكن .

٢ - ان الاستقلال السياسي للامم التي حرمت منه خلال الحرب الحاضرة يستعاد كاملا .

٣ - ان الجماعات القومية التي لم تكن تتمتع بالاستقلال السياسي قبل الحرب ، تعطي الامكانية لتقرر بحرية التحاقها بهذه الدولة او تلك او قيام دولتها المستقلة بواسطة الاستفتاء . ويجب ان ينظم الاستفتاء على اساس ان يؤمن حرية التعبير الكاملة للسكان كلهم في ارض معينة ، بما في ذلك اللاجئين .

٤ - تؤمن حقوق الاقليات على الاراضي التي تقطنها قوميات متعددة ، بتشريعات خاصة تؤمن لهم الاستقلال الثقافي والقومي ، والاستقلال الاداري ، اذا كان ذلك ممكنا في الواقع .

٥ - ...

٦ - تحل المسائل الكولونيالية طبقا للمواد الاربع الاولى» (٢٠) .
وقد وضع دستور سنة ١٩٣٦ قيودا على قضية الانفصال تتلخص في التالي : ١ - ان تكون الجمهورية المطالبة بحقوق الانفصال حدودية ، ٢ - ان تكون القومية ذات العلاقة قومية الاكثرية في الجمهورية ، ٣ - يجب الا تكون الجمهورية صغيرة

19 — G. Starushenko, Ibid., p. 94.

20 — Ibid., p.p. 120 - 121.

العدد جدا من حيث السكان (٢١) .
ولقد استعرض الكاتب السوفياتي ج. ستارشنكو هذه
المسألة على الصورة التالية :
انها :
«اولا : تعلن حق تقرير المصير لكل الشعوب والامم دون
استثناء .
«ثانيا : انها تعتبر حق تقرير المصير ، لا باعتباره حقا
للاستقلال الذاتي او الاستقلال الذاتي الثقافي ، ولكن باعتباره
حقا لاقامة دولة منفصلة .
«ثالثا : انها تنطلق لا من الحاجة الى الانفصال ، بل من
الاهلية للانفصال ، مخضعة هذه المسألة للقضية الاساسية -
النضال من اجل انجاز الاهداف الطبقية للطبقة العاملة ، النضال
من اجل الاشتراكية .
«رابعا : انها تثير مسألة المساواة بين الامم ، لا الشكلية
(الرسمية) بل مسألة المساواة الواقعية (في ميادين الاقتصاد
والثقافة)» (٢٢) .
ولحق تقرير المصير مجالان خارجي وداخلي . فعلى الصعيد
الخارجي انه يعني :
ا - الانفصال وتكوين دولة مستقلة .
ب - الانفصال والانضمام الى دولة اخرى .
ج - البقاء ضمن دولة باعتباره عضوا فيدراليا ، او ذا
حكم ذاتي .
ويعني حق تقرير المصير بالنسبة للشعب في الميدان الداخلي :

21 — Ibid., p. 102.

22 — Ibid., p.p. 50 - 51.

- أ - كيف يكون نظامه السياسي والاجتماعي .
ب - ان ينظم موارده الطبيعية وأن يدير اقتصاده بحرية .
ج - ان يقرر كل القضايا الداخلية الاخرى ، فيما يتعلق
بالثقافة والدين الخ ... (٢٢) .

٤ - الحقوق القومية في المؤسسات والاتفاقات الدولية

كانت الحرب العالمية الاولى صراعا بين القوى العظمى فسي
اوروبه على السيطرة ومناطق النفوذ . ولكن الامم كانت تطمح الى
التحرر، وتأمل ان تنتهي الحرب بالحرية والسلام لكل المضطهدين .
وحين قامت ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ اعلنت الاتفاقات السرية التي
كانت روسيا القيصرية على علم بها ، والتي كانت تتعلق باقتسام
مناطق النفوذ ، ومنها بلادنا .

قاد هذا الوضع كله قادة الدول المتصارعة، وعمدوا الى تغطية
مواقفهم باعلان تبنيهم حق تقرير المصير . وكان الاتحاد
السوفيياتي قد اعلن مبادئه في حق تقرير المصير ، وادان سياسة
النهب والغزو . اما الولايات المتحدة الاميركية فقد اعلنت على
لسان رئيسها ولسن المبادئ الاربعة عشر التي وقفت الى جانب
حق تقرير المصير . كان ولسن رجلا ليبراليا ، وكان موقفه مع
ذلك موقفا شخصيا اكثر منه موقف اميركي ، ومع ذلك فقد كان
هذا الموقف معبرا عن طموح الولايات المتحدة لوراثة الاستعمار
القديم ، من خلال تحريض الشعوب المستعمرة ضد الاحتلال
والوصاية . قال ولسن في خطاب القاه يوم الثاني من كانون

الثاني (يناير) ١٩١٧ : «انني اقترح ان أي شعب وأمة اخرى ، وان كل شعب يجب ان يترك وحاله ليقرر سياسته بنفسه ، كما يقرر طريق تقدمه دون عائق او تهيب او وجل ، ويسير الشعب الصغير بخطى متساوية مع الكبير القوي» . وأضاف ولسن في خطاب ألقاه بعد فترة وجيزة (١١ شباط ١٩١٨) امام الكونغرس الاميركي : «ان تقرير المصير لم يعد مجرد تعبير . لقد اصبح تقرير المصير مبدأ يفرض العمل به ، ولا يمكن ان يتجاهله السياسة الا على مسؤوليتهم» . ولم يشذ لويد جورج في تصريحاته عن هذا الخط ، فأعلن ترحيبه بمبدأ تقرير المصير قائلا : «ان هناك ثلاثة أسس للسلام الدائم ... احدها حل مشاكل الاراضي على اساس حق تقرير المصير» (٢٤) .

ولكن قضية تقرير المصير تحولت الى قضية نهب واقتسام غنائم في مؤتمر باريس . وهو ما وصفه لينين قائلا : «انها الحالة الاولى في التاريخ العالمي للسطو والعبودية والاضاع والفقر والجوع المحمية بالشرعية» (٢٥) .

وفي مؤتمر الصلح اقر نظام الانتداب ، وادخل في هيكل ميثاق عصبة الامم ، وفرض على بلادنا ، ومن ضمنها فلسطين . لقد كرست اتفاقات الصلح اقتسام مناطق النفوذ بين الدول المنتصرة ، كما ان ميثاق عصبة الامم كرس هذا الواقع من خلال نظام الانتداب . ولم يشر ميثاق عصبة الامم الى حق تقرير المصير بل اكتفى في المادة ٢٣ «بالتعهد باستخلاص المساواة في المعاملة بين جميع السكان الذين يقطنون الاراضي (المستعمرة)» و«النظر في صالح وتطوير هذه الشعوب» . وجاء ميثاق هيئة الامم

٢٤ - حسين علي الحبشي : المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ .

25 — G. Starushenko. Ibid., p. 137.

المتحدة، فالزم الاعضاء «بمنح الحكم المستقل» لهذه الشعوب (٢٦). ومع ذلك فقد ظلت الدول الامبريالية فارضة سلطتها على الكثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وظلت الشعوب تقاوم وتناضل . وكان شعبنا العربي من هذه الشعوب .

وجاءت الحرب العالمية الثانية ، فاصطدمت القوى الامبريالية فيما بينها ، وشنت المانيا الهتلرية حربا واسعة على الاتحاد السوفياتي ، ثم ما لبثت الولايات المتحدة الاميركية ان دخلت الحرب . وقد انهكت هذه الحرب الدول المتصارعة ، فهزمت المانيا الهتلرية وايطاليا واليابان هزيمة ساحقة ، وضعفت فرنسا وبريطانيا ، بينما قويت الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي .

وساعدت ظروف هذه الحرب بعض الشعوب على انجاز استقلالها الوطني . فهزيمة اليابان ، وعجز الدول الامبريالية عن التدخل المباشر الواسع ، وقوة الاتحاد السوفياتي آنذاك ومساندته أدت كلها الى انتصار نضال الشعوب في الصين وكورية وفياتنام . ولكن التدخل الاميركي والحليف في كورية والفرنسي في فياتنام قادا الى اشتعال الحرب من جديد ، والى اقامة نظامين رجعيين عميلين ، واقعين تحت السيطرة المباشرة للامبرياليتين الاميركية والفرنسية . ولقد استقلت بعض الدول ايضا في آسيا وأفريقيا . ولكن معظم الشعوب ظلت تناضل ضد بقايا الاستعمار القديم ومحاولات الاستعمار الجديد للتسلل والسيطرة . ولقد استقلت معظم شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ما بين ١٩٤٥ و ١٩٧٠ ، وانتهت سيطرة الاستعمار القديم تقريبا ، ولكن الاستعمار الجديد ما زالت له مواقع نفوذه

وسيطرته ، وما زالت الشعوب تناضل ضد محاولات الاستعمار الجديد للتسلل والسيطرة ، وضد مواقعه .

٥ - شعبنا وحقوقه القومية المشروعة

احتلت القوات البريطانية فلسطين سنة ١٩١٧ ، ورفعت بريطانيا مشروع الانتداب على فلسطين في الرابع والعشرين من حزيران سنة ١٩٢٢ ، فلم توافق العصبة عليه حتى التاسع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٣ .

ودمجت الحكومة البريطانية وعد بلفور بصك الانتداب على فلسطين ، فكرسته عصبة الامم ، كما كرست المادة الثانية من الصك ان من واجب الدولة المنتدبة «ان تهيء في البلاد من الاحوال السياسية والادارية والاقتصادية ما يضمن انشاء الوطن القومي اليهودي» (٢٧) .

واذا كان الاحتلال البريطاني مخالفا لابطسب حقوق الانسان التي ناضلت الامم المتحدة من اجلها ، فان وعد بلفور اعتداء على بديهيات اقرتها كل المواثيق الممثلة لمطامع الانسان في التحرر والتقدم منذ الثورة الاميركية .

ومع ذلك قام واقع جديد في فلسطين يختلف عما كانت عليه الحال في كل المستعمرات والبلاد الواقعة تحت الانتداب . ذلك ان فلسطين اصبحت تواجه مشكلتين : الاولى مشكلة الاستعمار الذي احتل البلاد واخضعها لسطوته . الثانية : مشكلة الوعد

٢٧ - دراسات فلسطينية ، المجلد رقم ١ ، فلسطين تحت الانتداب (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ، سامي هداوي ، ص ٢٣ - ٢٤ .

الذي يعد اخلاطا من الناس في كل انحاء الارض بدولة فـي فلسطين على حساب شعبها .

وعلى الرغم من كل ما اثير قانونيا حول وعد بلفور ، من انه «... لا ينص على اي التزام قانوني مهما كان نوعه» (٢٨) ، فانه قاد البلاد تدريجيا ، وفي ظل انتداب الدولة صاحبة الوعد ، الى قيام دولة صهيونية محتلة .

وجاءت سنة ١٩٤٧ ، فقررت هيئة الامم المتحدة تقسيم فلسطين الى دولتين يربط بينهما اتحاد اقتصادي (٢٩) . ولم يشر القرار المذكور الى حقوق الشعب الفلسطيني القومية ، ولا الى حق تقرير المصير . ولقد قامت دولة الاحتلال الصهيوني بعد ذلك ، لا على المساحة التي حددها القرار ، بل على ما يقارب ثمانين بالمائة من ارض فلسطين كلها . واخضع ما تبقى من فلسطين للنظام الاردني في الضفة الغربية ، واتبع للادارة المصرية في غزة .

واصدرت هيئة الامم المتحدة في الحادي عشر من كانون الاول ١٩٤٨ قرارا بانشاء لجنة توفيق ، كان من مهمتها : «... اتخاذ التدابير بنية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لاحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينهم» (٣٠) . ولم يشر القرار لغير العودة «في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين بالعودة الى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب وضع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى بيوتهم ، وعن كل مفقود او مصاب بضرر ...» . وهكذا بدأت الامم

٢٨ - المرجع السابق ، ص ٨٦ .

٢٩ - قرارات الامم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧ - ١٩٧٢) ، مؤسسة

الدراسات الفلسطينية ، ص ٤ - ١٣ .

٣٠ - المرجع السابق ، ص ١٥ .

المتحدة رحلتها في طمس الحقوق القومية للشعب الفلسطيني . وقبلت اسرائيل عضوا في الامم المتحدة بتاريخ ١١ ايار (مايو) ١٩٤٩ ، على اساس «... ان اسرائيل دولة محبة للسلام راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق ، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات ، وراغبة في ذلك» . واكتفت الامم المتحدة بالاشارة ... «الى قراراتها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، وفي ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، و... بالتصريحات وبالايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل ، امام اللجنة السياسية المؤقتة فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة...» (٢١) . ولكن دولة الاحتلال الصهيوني التي قامت على انقاض الوجود السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعبنا ، لم تكن مستعدة لقبول حتى قرارات الامم المتحدة . وتحول الشعب الفلسطيني الى شعب من المشردين والخاضعين للاحتلال الصهيوني والسلطة الاردنية ، او الملحقين بالادارة المصرية في غزة . واصبحت القضية في الامم المتحدة وخارجها قضية لاجئين ، المطلوب اعادتهم او تعويضهم او اغاثتهم ، ولكن دون اي شيء آخر . وظل الامر كذلك الى سنة ١٩٧٠ ، عندما اتخذت الامم المتحدة قرارها رقم ٢٦٤٩ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ ، والذي جاء فيه :

«٥ - تدين (اي الامم المتحدة) تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق ، وخصوصا شعوب افريقيا الجنوبية وفلسطين» . وقد أكد القرار المذكور ما يلي :

«١ - تؤكد (اي الامم المتحدة) شرعية نضال الشعوب

الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، والمعترف بحقوقها في تقرير المصير ، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها.

« ٢ - تعترف للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، في ممارستها الشرعية لحقوقها في تقرير المصير ، في البحث عن جميع انواع المعونة المعنوية والمادية وتلقيها ، بموجب قرارات الامم المتحدة وروح ميثاق الامم المتحدة .

« ٣ - تدعو جميع الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، الى الاعتراف بذلك الحق واحترامه وفقا للمواثيق الدولية ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وروحه .

« ٤ - تعتبر ان الاستيلاء على الاراضي والاحتفاظ بها يتنافى مع حق شعب تلك الاراضي في تقرير المصير ، لا يمكن قبوله ، ويشكل خرقا فاحشا للميثاق» (٢٢) .

وعادت الامم المتحدة فأصدرت قرارا في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ جاء فيه ان الامم المتحدة :
«تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير ، وفقا لميثاق الامم المتحدة .

« ٢ - وتعلن ان الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط» (٢٣) .

وعادت هيئة الامم المتحدة فاكدت ما ذكرناه في قرارها المرقم ٢٧٨٧ المؤرخ ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ (٢٤) .
ومع ذلك فان الامم المتحدة عادت بعد حرب السادس من

٢٢ - المرجع السابق ، ص ٨٨ .

٢٣ - المرجع السابق ، ص ٩٠ .

٢٤ - المرجع السابق ، ص ٩٣ .

تشرين الى المطالبة بتنفيذ قرارها رقم ٢٤٢ الذي لا يعطي الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره .

وهكذا نعود الى دوامة الامم المتحدة .

ان الامم المتحدة اعطت نفسها الحق عام ١٩٤٧ باصدار قرار التقسيم الذي يقسم ارض فلسطين الى دولتين ، ويعطسي «الشرعية» لقيام دولة صهيونية على ارضها . ومع ان عصبة الامم لا حق لها بفرض الانتداب ، فقد فرض الانتداب على فلسطين . وما حدث بشأن اقرار الانتداب سنة ١٩٢٢ على فلسطين ، حصل سنة ١٩٤٧ باقرار التقسيم .

ان قرار التقسيم باطل ، لانه يتعارض مع الحقوق القومية للشعب الفلسطيني . ولقد ناقش ذلك قانونيا اكثر من مؤلف نذكر منهم هنري كتن في محاضراته : تقسيم فلسطين من الوجهة الحقوقية (٢٥) ، وحسين جميل في كتابه : «بطلان الاسس التي اقيم عليها وجود اسرائيل» (٢٦) . ولذلك فاننا سوف لا نناقش هنا هذه القضية ، ولكننا نود ان نقول بان عصبة الامم التي كانت تمثل الدول الكبرى والاستعمارية بعد الحرب العالمية الاولى كانت تتنكر لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها . وهذا ما حدث بالنسبة لشعب فلسطين من بين شعوب كثيرة اخرى . وما فعلته الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ ليس الا استمرارا لما فعلته العصبة . انه انكار حق شعبنا في تقرير مصيره ، واعطاء الشرعية الدولية لاحتلال ارضه .

وتحاول الامم المتحدة اليوم ان تطبق القرار رقم ٢٤٢ الذي

٣٥ - هنري كتن : تقسيم فلسطين من الوجهة الحقوقية ، ترجمة نجاة

قصاب حسن ، منشورات نقابة المحامين في دمشق .

٣٦ - حسين جميل : بطلان الاسس التي اقيم عليها وجود اسرائيل .

لا يعترف اصلا بوجود الشعب الفلسطيني . كما ان هناك محاولات تجري لاقتناع شعبنا بان حقوقه القومية تتلخص في قرارات سنة ١٩٤٧ . كما ان هناك محاولات اخرى تحاول ان تقنع شعبنا بان حقوقه القومية هي الحقوق الممكنة في مرحلة تاريخية معينة ، وهي الان حقوقه في الضفة الغربية وغزة . وهناك حقوق تاريخية واخرى راهنة . ان هذه الاطروحة باطلة اساسا لان الحق لا يتجزأ ، الى ما هو تاريخي وما هو راهن ، وخاصة اذا كان من الحقوق القومية .

اما ما نريد قوله الان فهو ان الامم المتحدة ، ابتداء من العصبة وحتى اليوم ، ظلت محصلة قوى الدول الكبرى ، وانها لذلك ظلت تخضع الحقوق القومية لكل الشعوب لمصالح القوى المسيطرة عليها . ولقد جعل هذا اطروحاتها النظرية تختلف كثيرا عن حصيلة تدخلاتها العملية ، وعن ممارسات اعضائها والكبار منهم خاصة .

ولقد اثبتت التجارب خلال الخمسين سنة الماضية ان الذي يحسم قضايا تحرر الشعوب ، هو قوتها الذاتية اولا ، والمساندة التي تأتيها خارج الامم المتحدة ثانيا . هكذا انتزعت الشعوب حقوقها القومية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ولم يتحرر شعب واحد عن طريق الامم المتحدة . وحيث تدخلت الامم المتحدة تدخلا مباشرا حصلت مآس مرة ، كما هي الحال في فلسطين مثلا ، وفي الكونغو . ولم تكن قرارات التأييد او الادانة التي تصدرها الامم المتحدة اكثر من قرارات ذات تأثير معنوي محدود . ان الامم المتحدة لم تستطع حتى الان ان تجبر دولة الاحتلال الصهيوني على تنفيذ قرار واحد من قراراتها الكثيرة الخاصة بفلسطين .

ان شعبنا يدرك هذه الحقيقة جيدا . ولقد كان موقف شعبنا من حقوقه القومية واضحا منذ البدء ، وتجلى خلال المراحل المختلفة بمواقف واضحة وسليمة .

ففي المرحلة الاولى : ١٨٩٧ - ١٩١٧ - وقف شعبنا ضد الهجرة الصهيونية الى فلسطين ، باعتبار ان هذه الهجرة ستقود الى الهلاك والفناء .

وسنورد هنا بعض ابيات للشاعر الاديب اسعاف النشاشيبي حول هذه القضية كتبها سنة ١٩٠٩ ، يقول الشاعر :

ان الاستعمار قد جاز المدى
دون ان يعدوه عن سير عداء
ان هذا الداء قد امسى عياء
فتلافوه سريعاً بالدواء
انها اوطانكم فاستيقظوا
لا تبيعوها لقوم دخلاء
كيف ترجون حياة بعدها
ونعيمها وهناء وصفاء
فاعلموا يا قوم ان لم تعلموا
ان عقباكم هلاك وفناء (٢٧)

ومن اجل مقاومة بيع الاراضي للصهيونيين نظمت العرائض وتحركت الوفود ، وكتبت الصحف . والذي يراجع صحف هذه المرحلة يلمس هذه الحقيقة بوضوح . ويكفي ان نشير هنا الى صحيفة الكرمل لصاحبها : نجيب نصار (٢٨) . وكانت التعبئة السياسية ، في هذه المرحلة تسير في اتجاهين : اولهما : الضغط على السلطات العثمانية لمنع الهجرة الصهيونية الدائمة ، ولمنع بيع الاراضي في فلسطين ، ثانيهما : استخدام كل وسائل التأثير

٢٧ - خليل بيدس : النفائس العصرية ، السنة الثانية ، المجلد الثاني

١٩٠٩ ، ص ٥٧٦ - ٥٧٧ .

٢٨ - نجيب نصار : الكرمل ، حيفا ، ١٩٠٨ - ١٩١٤ .

المعنوي لاقتناع الشعب بخطورة بيع الاراضي للصهيونيين .
اما في المرحلة الثانية ١٩١٧ - ١٩٤٧ ، فقد ركز شعبنا
نضاله على ما يلي :

- ١ - مقاومة السياسة البريطانية في فلسطين ، سياسة
الاحتلال ووعد بلفور وصك الانتداب .
- ٢ - مقاومة السياسة الصهيونية في فلسطين ، وهي
سياسة الهجرة والتوسع الاستيطاني وبناء «الوطن القومي
اليهودي» .

وكانت مطالب الشعب الفلسطيني واضحة كل الوضوح :

- ١ - المحافظة على عروبة فلسطين مهما كلف الامر .
- ٢ - قيام حكومة وطنية ، مسؤولية امام مجلس نيابي ينتخب
اعضاءه الشعب ، ويكون جميع المواطنين فيها متساوين امام
القانون .

وقد رفضت كل محاولات التقسيم ، حتى قرار التقسيم
سنة ١٩٤٧ ، وكان الاستقلال الوطني والمحافظة على وحدة
الاراضي الفلسطينية وعروبتها مطالب لا تتحول ولا تتبدل (٢٩) .
واكد شعبنا في المرحلة الثالثة (١٩٤٨ - ١٩٧٣) مواقفه في
المرحلتين السابقتين ، على الرغم من ان الظروف تغيرت . لقد
قامت دولة الاحتلال الصهيوني على ما يقارب ثمانين بالمائة من
اراضي فلسطين ، وشرد شعبنا من معظم الاراضي التي احتلتها
قوات الاحتلال الصهيوني ، وأخضع ما تبقى منه للقمع والاضطهاد
في الضفة الغربية وغزة . ومع ذلك ظل شعبنا مصرا على رفض
قرارات الامم المتحدة ، وعلى مقاومتها . ودفع شعبنا من سنة

٢٩ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني
والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، جمع
وتصنيف الدكتور عبد الوهاب كيالي .

١٩٤٩ الى سنة ١٩٦٥ تضحيات كبيرة من اجل المحافظة على القضية حية ، ومنع القوى العالمية والعربية من تصفيتها . وانطلقت ثورتنا سنة ١٩٦٥ ، في الاول من كانون الثاني ، مجددة العزم على تحرير الارض كاملة ، متحدية قوات الاحتلال الصهيوني والقوى العربية المضادة للثورة . ولقد خيب شعبنا بانتفاضته آمال كل الذين ظنوه انهار واستسلم .

وحين وقعت حرب حزيران ، وتوسع العدو الصهيوني محتلا اراض جديدة ، هب شعبنا الى السلاح مؤكدا عزمه واصرارته على مواصلة الكفاح . ولم يعر اي اهتمام للامم المتحدة ومجلس الامن والقرار رقم ٢٤٢ ، لانه كان يعرف ان النضال وحده هو طريق الخلاص ، وهو طريق تكريس حق تقرير مصيره على ارضه محررة وكاملة .

ولقد استعاد شعبنا بنضاله المجيد اعتراف العالم بوجوده وبحقوقه : كما نال احترام العالم بعد ان كان لا يثير شفقتة .

ولكن «العالم» ما زال غير متفق على مضمون حقوق شعبنا ، فهي بالنسبة للامم المتحدة والدول العظمى والدول الاوروبية تتمثل في «حل» يكون في احسن الاحوال على جزء من الاراضي الفلسطينية ، ولكن ضمن تسوية دولية تضمن المحافظة على الكيان الصهيوني المحتل الذي قام باغتصاب الاراضي الفلسطينية وانتهاك كل الحقوق القومية والانسانية لشعبنا .

وبالنسبة للامم المتحدة فان قراراتها العديدة جعلت حقوق الشعب الفلسطيني تتراوح بين التقسيم ، اي قيام دولة فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني ودولة احتلال صهيوني على الجزء الباقي ، وبين تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وبينهما يقف قرارها بضرورة منح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (١٩٧٠) .

ولكن شعبنا ظل مصرا دائما ان حقوقه القومية تعني :

- ١ - المحافظة على وحدة اراضيهِ .
 - ٢ - المحافظة على عروبتهَا ، وعلى كونها جزءا من الوطن العربي .
 - ٣ - رفض فكرة اقامة وطن قومي صهيوني عليها ، ومقاومة كل محاولات الاستيطان الصهيوني لفرض وجوده بالقوة او الاقناع ، او اية وسائل اخرى .
 - ٤ - المطالبة بالاستقلال الوطني ، وبحق اقامة المؤسسات الدستورية المعبرة عن مطامح الشعب .
 - ٥ - مقاومة الحلول التي تنتقص من الحقوق القومية، سيان في مجال المحافظة على البلاد وعروبتهَا، او مجال وجود حد ادنى من السيادة الوطنية والاستقلال الوطني يكفل بقاء البلاد موحدة عربية ، ويسقط فكرة الوطن القومي الصهيوني . وعندما قام هذا الوطن رفض كل مشروع يكرسه او يعطيه الشرعية .
- ان موقف شعبنا هذا ينسجم مع مبدأ حق الامم في تقرير مصيرها ، في حين تقوم فكرة حصر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على جزء من وطنه فقط ، على انتهاك هذا المبدأ الذي ينص على حق الشعب في تقرير مصيره على كامل ترابه الوطني . اما من الجهة الاخرى فان هناك انتهاكا آخر لمبدأ حق تقرير المصير ، وهو التدخل الدولي الخارجي في هذه المسألة من خلال فرض تسوية واتفاقية دوليتين ، مع ان مبدأ حق تقرير المصير يشترط ان يقرر الشعب مصيره على ارضه دون اي تدخل خارجي . وهذا الشرط دفعت الشعوب ثمنه غالبا ، وكرسته من خلال التضحيات الكبيرة .
- ولقد ظل شعبنا خلال نضاله الطويل حذرا من سياسة التسويات البريطانية او الدولية ، لانه كان يدرك خطورة هذه السياسة على حقوقه ومستقبله . ولم يكن شعبنا يجهل ان هذه التسويات تفرض واقعا له قوته المادية والمعنوية . وما زال شعبنا يدرك هذه الحقيقة . ولعل تقسيم الوطن العربي الى دول احسن

مثل ملموس على خطورة الواقع المادي الذي ينجم عن التسويات الدولية .

ان نظريات الحقوق القومية قد وضعت لمجابهة ظروف الاحتلال الخارجي او الطفيان الداخلي ، او الاثنين معا ، ولمواجهة مشاكل العلاقات القومية في الامبراطوريات المتعددة القوميات مثل روسيا القيصرية . وليس ما حل بفلسطين من ضمن هذه الحالات . انه يمثل وضعاً آخر ، وحالة اخرى : هي حالة طرد شعب من وطنه واحلال «شعب» آخر مكانه بالقوة ، وحرمان هذا الشعب ، لا من حقوقه القومية فحسب ، بل من أبسط حقوق الانسان . ان نظريات الحقوق القومية لم تناقش هذه المسألة ، بل ناقشت الحالات الاقل بشاعة : الاحتلال والطفيان والالحاق الخ ...

ولقد ادانت الاممية الثالثة الحركة الصهيونية سنة ١٩٢٢ على اعتبار انها تسعى لاقامة دولتها على حساب شعب آخر (٤٠). ولكن هذه القضية لم تناقش ، ولم تعط من الاهتمام بعض ما تستحق . ثم ان الموافقة على قرار التقسيم لا تنسجم مع هذا المبدأ . ذلك ان قرار التقسيم حاول ان يعطي الاحتلال شرعية دولية وما زال الدفاع عن وجود دولة الاحتلال الصهيوني متناقضا مع أبسط المبادئ التي طرحتها الثورتان القومية والبروليتارية . واذا كان الاحتلال مرفوضا ومتعارضا مع حق تقرير المصير فكيف يكون الاحتلال مقبولا ومنسجما مع حق تقرير المصير ؟

ان الاحتلال هو أبشع أشكال الاحتلال ، وهو يتضمن لا انتهاء حرية الشعب وحقه في تقرير مصيره فحسب ، بل انتهاء وجوده ايضا . والاحتلال لا يتم الا بالقوة ، ولا يستطيع ان يبقى الا بالقوة ما دام الشعب الذي تعرض له موجودا ، وعليه فان مقاومة

٤٠ - ناجي علوش : الماركسية والمسألة اليهودية ، دار الطليعة .

الاحلال وتصفيته لا تتمان الا بالقوة . الصراع المسلح هنا هو الاساس في هذه المعادلة . وهكذا يصبح حق الشعب في ان يقاتل لاستعادة ارضه جزءا اساسيا من حقوقه . واذا كان تحديد الحدود القومية واختيار شكل الدولة هو اساس النظرية القومية البرجوازية ، وتقرير حق الانفصال ورفض الالحاق وتقرير حق الشعوب في تقرير مصيرها دون تدخل خارجي هو جوهر النظرية اللينينية في هذا المجال ، فان انتهاء الاحلال ، اي تدمير الوجود الصهيوني وعودة الوجود القومي الاصلي الى فلسطين هو جوهر حق تقرير المصير مطبقا على وضع مثل وضعنا .

قرارات الدورة الثلاثين للأمم المتحدة حول فلسطين

دراسة نشرت في مجلة « دراسات
عربية » السنة الثانية عشرة ، العدد ٣ -
كانون الثاني ١٩٧٦ .

اتخذت الجمعية العمومية ثلاثة قرارات هامة في دورتها
الآخيرة . وهذه القرارات هي :

١ - القرار رقم ٣٢٣٦ ، المتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني .

٢ - القرار رقم ٣٣٧٦ المتعلق باعتبار الصهيونية نوعاً من
العنصرية .

٣ - القرار المصري - السوري الخاص بتطبيق القرار ٣٣٧٦ .

ويستند القرار الأول على القرار رقم ٣٢٣٦ الصادر في
١٩٧٤-١١-٢٢ والذي ينص على ما يلي :

- ١ - التعبير عن القلق البالغ «لأنه لم يتم التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين رغم مضي الزمن» .
- ٢ - الاقرار «بأن لشعب فلسطين حق تقرير المصير عملاً بميثاق الأمم المتحدة» .
- ٣ - الاعراب عن القلق «لأن شعب فلسطين منع من التمتع بحقوقه الثابتة ، ومن ممارسة حقه في تقرير المصير» .
- ٤ - الاقرار «بأن مشكلة فلسطين ما زالت تهدد السلام والامن الدوليين» .
- وانطلاقاً من ذلك كله ، ومن اهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، قررت الأمم المتحدة ما يلي :
 - ١ - تؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين في وطنه بما في ذلك :
 - أ - حق ممارسة تقرير المصير دون أي تدخل خارجي .
 - ب - حق الاستقلال الوطني والسيادة .
 - ج - حق الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم وممتلكاتهم منذ عام ١٩٤٧ بالعودة اليها ، وتدعو الى عودتهم في اقرب وقت ممكن .
 - ٢ - تؤكد ان الاحترام الكامل وتحقيق الحقوق الثابتة لشعب فلسطين امران لا غنى عنهما لحل مشكلة فلسطين ولإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .
 - ٣ - تعترف بأن شعب فلسطين هو طرف اساسي لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .
 - ٤ - تؤكد حق الشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه بجميع الوسائل الممكنة بموجب أغراض ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة .
 - ٥ - تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية دعم شعب فلسطين في نضاله لاستعادة حقوقه .

٦ - تطلب من السكرتير العام ان يبدأ ويواصل الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن جميع الامور المتعلقة بقضية فلسطين .

٧ - ترجو من السكرتير العام ان يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

وقد جاء القرار ٣٣٧٦ ، فأكد القرار السابق ، ٣٢٣٦ ، وعبر عن القلق البالغ نتيجة عدم تحقيق ما ورد فيه ، وخاصة ما ورد بشأن حق تقرير المصير والعودة ، ولكنه اضاف الى ذلك :
١ - ان تشكل لجنة لمتابعة ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة (البند الثالث) .

٢ - ان تقدم اللجنة برنامجاً تنفيذياً «لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المنصوص عليها في القرار ٣٢٣٦» (البند الرابع) .

٣ - ان تقدم اللجنة تقريرها وتوصياتها الى الامين العام في موعد اقصاه اول حزيران ١٩٧٦ ، على ان يقدم الامين العام التقرير الى مجلس الامن .

٤ - تطلب من مجلس الامن ان يبحث قضية ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة المعترف بها حسب نص القرار ٣٢٣٦ في اقرب وقت ممكن ، بعد الاول من حزيران (البند الثامن) .

٥ - «تطلب من الامين العام ابلاغ اللجنة عن الاجراءات التي اتخذها مجلس الامن وفقاً للفقرة السابقة» (البند التاسع) .

٦ - ان تقدم اللجنة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريراً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها (البند العاشر) .

٧ - تقرر ان يدرج بند بعنوان «قضية فلسطين» في جدول اعمال الدورة الحادية والثلاثين (البند الحادي عشر) .

ان القرار ٣٢٣٦ الذي جاء القرار ٣٣٧٦ تأكيداً له ، اعاد طرح قضية الشعب الفلسطيني من جديد، على انها قضية شعب، لا قضية لاجئين . ونتج عن ذلك ان باتت القضية المطروحة قضية

حق هذا الشعب في تقرير مصيره ((دون تدخل خارجي)). وترتب على ذلك الاعتراف بحق الاستقلال الوطني والسيادة (البند الاول - فقرة ب) كما ترتب على ذلك : ((حق الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم وممتلكاتهم منذ عام ١٩٤٧ بالعودة اليها . . .)) (البند الاول - فقرة ج) .

ولما كان الشعب الفلسطيني ما زال خاضعا للاحتلال الصهيوني او مطرودا من وطنه ، فان الجمعية العامة للأمم المتحدة اعربت عن قلقها ((لان شعب فلسطين منع من التمتع بحقوقه الثابتة ، ومن ممارسة حقه في تقرير المصير)) واقرت ((بان مشكلة فلسطين ما زالت تهدد السلام والامن الدوليين)).

ولقد جاء القرار ٣٢٣٦ ينسخ القرار ٢٤٢ ، والقرار ٣٣٨ ، على الرغم من ان القرارين الثاني والثالث صدرا عن مجلس الامن، بينما صدر الاول عن الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبينما نص القرار الاول على اعتبار قضية فلسطين قضية شعب وقضية تقرير مصير ، ينص القرار الثاني على اعتبار القضية قضية ((الوضع الخطر في الشرق الاوسط)) ويطلب بـ ((تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين)) (البند الثاني - فقرة ب) ^(١) .

ولقد جاء القرار ٣٣٧٦ ليؤكد القرار السابق ٣٢٣٦ وليقرر اجراءات محددة لتنفيذه ، ذكرناها اعلاه.

جوهر القرار ٣٢٣٦

ان القرار ٣٢٣٦ يقرر ، ان هناك شعبا فلسطينيا له حقه في

١ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق في ابو ظبي : قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٧٢ ، ص ١٢٢ وثيقة ١٨٠ .

تقرير مصيره ، وان هناك قوى خارجية تمنعه من ممارسة حقه .
وان هذا الوضع يهدد السلام والامن الدوليين . ويؤكد القرار
حق الشعب الفلسطيني باستخدام كل الوسائل الممكنة لاستعادة
حقوقه ، اي يؤكد حقه في النضال والكفاح المسلح ايضا ، كما ان
القرار يطالب جميع الدول والمنظمات الدولية بدعم شعب فلسطين
في نضاله .

هذا جانب . اما الجانب الآخر فيتلخص في «ان الاحترام
الكامل وتحقيق الحقوق الثابتة لشعب فلسطين امران لا غنى
عنهما لحل مشكلة فلسطين ولإقامة سلام عادل ودائم في الشرق
الاوسط» . وبناء عليه يعترف القرار «بأن شعب فلسطين هو
طرف اساسي لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط» .
ان القرار اذن يقرر مجموعة من الحقائق تتلخص في ثلاث :
الاولى : ان هناك شعبا فلسطينيا له حقه في تقرير مصيره .
الثانية : ان هناك قوى خارجية تحول دون ممارسة هذا
الحق .

الثالثة : ان احترام هذه الحقوق لا غنى عنه لحل مشكلة
فلسطين وان شعب فلسطين طرف لا غنى عنه لإقرار السلام .
وهكذا يبدو واضحا ان القرار ، وان بدا عاما في تأكيده لحق
شعب فلسطين في تقرير مصيره وعودة الفلسطينيين الذين
طردوا من ارضهم ، الا انه يبدو واضحا ايضا في انه مقيد من
حيث تعميم هذا الحق على الارض الفلسطينية كلها . ذلك ان
القرار ينص على ان الشعب الفلسطيني طرف لا غنى عنه لإقرار
السلام . وهذا يتضمن ان هناك طرفا آخر . والطرف الآخر ،
كما تشير الوقائع ، هو دولة الاحتلال الصهيوني . والاحتلال
الصهيوني يحول دون الشعب الفلسطيني وممارسة حقه في
تقرير مصيره على الارض الفلسطينية كلها ، لا على جزء منها .
الا ان القرار لا يأخذ ذلك بعين الاعتبار . انه يتحدث عن حق

الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعن ممارسة هذا الحق، دون ان يحدد الاطار الذي يمارس ضمنه هذا الحق ، ودون ان يحدد الطرف الذي يجب ان يجري النضال ضده . وهذا كله يضعف القرار . ان قضية الشعب الفلسطيني هي قضية احتلال ارضه كلها ، وقضية تحرير ارضه كلها . والعدو هو الاحتلال الصهيوني الذي يجب ان يجلو عن الارض كلها . وحق تقرير المصير لا يكون على جزء ، ولا يكون والاحتلال قائم ، حتى ولو على جزء من ارض الوطن .

ومع ذلك فان القرار كان نقلة كبيرة في موقف الامم المتحدة من القضية الفلسطينية . كما كان نسخا للقرار ٢٤٢ ، وان كان واضحا ان الولايات المتحدة الاميركية ستمنع «نسخه» فسي مجلس الامن في المرحلة الراهنة .

ماذا يضيف القرار ٣٣٧٦ .

ان القرار ٣٣٧٦ لا يضيف شيئا من حيث الجوهر الى القرار ٣٢٣٦ ، ذلك انه من حيث الجوهر يؤكد ما جاء في القرار السابق (٣٢٣٦) . ولكنه يضيف جديدا في نقطتين :

الاولى : تشكيل لجنة «لمتابعة ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة ...» ومطالبة هذه اللجنة بوضع برنامج تنفيذي .
الثانية : مطالبة مجلس الامن ببحث قضية ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة في اقرب فرصة ، بعد الاول من حزيران .

وبهذا تكون الجمعية العامة للامم المتحدة قد اوجدت آلية تنفيذية لخدمة ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة .
واذا كان هذا ما فعلته الامم المتحدة ومجلس الامن من قبل لتنفيذ القرارات الخاصة بفلسطين ، فان الوضع الان مختلف . وهذا ما سنبينه فيما بعد .

تطورات سابقة :

ومن الجدير بالذكر ان نشير الى ان هذا القرار لم يأت مفاجأة . فقد سبقته تطورات ملموسة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويمكن العودة الى قرار الدورة الرابعة والعشرين للأمم المتحدة المرقم (٢٥٣٥ ب ج) والمؤرخ ١٠-١٢-١٩٦٩ والذي اشار الى كل القرارات المتخذة في الدورات السابقة ، ابتداء من الدورة الثالثة . وقد لاحظ هذا القرار بأسف عدم عودة اللاجئين ، كما لاحظ بأسف ان لجنة الامم المتحدة للتوفيق لم تتمكن من احراز اي تقدم (البند - ا) . وأشار البند (ج) من القرار الى ان الجمعية العامة «اذ تدرك ان مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن انكار حقوقهم غير القابلة للتصرف ، المقررة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان» فان الجمعية العامة :

« ١ - تؤكد من جديد حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف .

٢ - وتلفت نظر مجلس الامن الى الحالة الخطرة الناشئة عن سياسة اسرائيل وممارساتها في الاقاليم المحتلة وعن رفض اسرائيل تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه .

٣ - وتلتمس من مجلس الامن اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة المختصة لتأمين تنفيذ هذه القرارات» (٢) .

واتخذت الجمعية العامة في السنة التالية (٤-١١-١٩٧٠) قرارا رقمه ٢٦٢٨ أكدت فيه «ان ايجاد سلم عادل ودائم فسي الشرق الاوسط» يتطلب انسحاب القوات الاسرائيلية من

٢ - المرجع السابق ص ٨٢ - ٨٣ ونيقة ١٢١ .

«الأراضي التي احتلت خلال النزاع الأخير (البند ٢)»، وأعربت عن ادراكها «ان احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه في ايجاد سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط» (البند ٣)، وحثت «على التنفيذ السريع لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينص على التسوية السلمية للحالة في الشرق الاوسط بجميع اجزائه» (البند ٤) (٢) .

وهكذا نرى ان القرار المذكور اعلاه قد أكد حقيقتين: اولاهما ان الشعب الفلسطيني طرف لا غنى عنه ، وثانيهما ضرورة تنفيذ القرار ٢٤٢ الذي ينفي وجود الشعب الفلسطيني .

واتخذت الدورة الخامسة والعشرين ايضا بتاريخ ٣٠-١١-٧٠ قرارها رقم ٢٦٤٩ الخاص بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والذي جاء فيه ان الامم المتحدة «تدين تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق ، وخصوصا شعوب افريقيا الجنوبية وفلسطين» (٤) .

واتخذت الدورة الخامسة والعشرين ايضا بتاريخ ٨-١٢-٧٠ قرارا رقمه ٢٦٧٢ (ا ب ج د) جاء فيه في الفقرة ج ان الامم المتحدة :

« ١ - تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٢ - وتعلن ان الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط» (٥) .

٣ - المرجع السابق ص ٨٦ .

٤ - المرجع السابق ص ٨٧ - ٨٨ .

٥ - المرجع السابق ص ٨٩ - ٩٠ - ٩١ .

وعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرين ، بالقرار رقم ٢٧٨٧ تاريخ ٦-١٢-١٩٧١ فأكدت : «.. شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الاجنبي ، ولاسيما في افريقيا الجنوبية ، وعلى الخصوص شعوب زمبابوي وناميبيا وموزامبيق وغينيا (بيساو) وكذلك الشعب الفلسطيني ، بكل الوسائل المتوفرة التي تنجم مع ميثاق الأمم المتحدة» (٦) .

وجاء القرار رقم ٢٩٦٣ الذي اتخذ في الدورة السابعة والعشرين بتاريخ ١٣-١٢-١٩٧٢ ليتضمن ما ورد في القرارات السابقة من مزايا . ولقد نص على ما يلي :

«١ - تؤكد (اي الجمعية العامة) ان للشعب الفلسطيني الحق في حقوق متساوية وفي تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة .
٢ - تعرب مرة اخرى عن قلقها الشديد من عدم السماح للشعب الفلسطيني بالتمتع بحقوق ثابتة ، وبممارسة حقه في تقرير المصير .

٣ - تدرك ان احترام حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وتحقيقها التامين لا بد منهما لتوطيد سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط» (٧) .

ان هذه القرارات المتتابعة كانت تؤكد تطور وضع القضية الفلسطينية في المنظمة الدولية . واذا كان وضع القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة قد شهد تدهورا منذ سنة ١٩٤٩ ، فانه قد بدأ يشهد تقدما منذ سنة ١٩٦٩ . فلماذا حدث ذلك ؟

٦ - المرجع السابق ص ٩٣ - ٩٤ .

٧ - المرجع السابق ص ٢١١ - ٢١٣ وثيقة رقم ٣ فقرة هـ .

اسباب التقدم في المنظمة الدولية :

لقد جاءت هزيمة حزيران بقرار ٢٤٢ . وكان هذا القرار تراجعا عن قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ . ولكن الشعب الفلسطيني الذي بدا انطلاقته سنة ١٩٦٥ واصل نضاله بعد هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧ . واستطاع الشعب الفلسطيني بنضاله وتضحياته ومساندة الجماهير العربية له ان يؤكد وجوده ، خارج اطار القرار ٢٤٢ وكل قرارات الامم المتحدة . كما استطاع ان يؤكد وجوده خارج اطار السياسة العربية الرسمية . وفي هذا الوقت عينه كانت الامة العربية تحرز بعض التقدم في مجالات تطوّر قواها الاقتصادية والعسكرية ، وان كانت قد ظلت غير موحدة القوى سياسيا ، وغير مستعدة الاستعداد المناسب لمعركة التحرير . وكانت الاوضاع العالمية تتطور باتجاه تدهور وضع الامبريالية الاميركية وتقدم حركة الشعوب نحو التحرر والاستقلال .

ولقد كان ممكنا في ظل مثل هذه التطورات ان يدخل المزيد من الدول الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، ممثلة مقامح الشعوب المتحررة حديثا ، وان يتغير ميزان القوى في مجلس الامن ، نتيجة دخول الصين الشعبية بقرار من الجمعية العامة ، ونتيجة التغير الذي حدث في الجمعية العامة ، وبالتالي في الاعضاء العشرة الذين تنتخبهم الجمعية العامة لعضوية مجلس الامن .

وجرت في الوقت عينه محاولات مستميتة لضرب ثورة الشعب الفلسطيني وقمع ارادته القتالية . وكان ما حدث في الاردن من ٤-١١-٦٨ حتى تموز سنة ١٩٧١ لخدمة هذه الغاية . كما حدث في لبنان مثل ما حدث في الاردن . ولكن ثورة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج صمدت لكل التحديات ، واستطاعت ان تبقى وأن تنمو ، وأن تفرض وجودها على السياسة

الرسمية العربية ، كما فرضتها ايضا على السياسة الدولية .
ومن هنا بدأت الامم المتحدة تأخذ الشعب الفلسطيني بعين
الاعتبار . وهو ما لم يكن ممكنا من قبل .
ولقد جاءت حرب تشرين المحدودة ، بما أكدته من قدرة
العرب سياسيا وعسكريا على ضرب قوات العدو ، وبما تضمنته
من احتمالات استمرار الحروب ضد العدو الصهيوني ، وبالتالي
ضد الامبريالية الاميركية ، لتضع قضية فلسطين ضمن مناخ
جديد .

وهكذا فان التطور يجب ان يرى ضمن اطار حركة نضال
الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة ، واطار حركة الجماهير
العربية للتحرر والتقدم والوحدة ، كما يجب ان يرى ضمن اطار
حركة شعوب العالم للتحرر والاستقلال واسقاط الاستعمار
القديم والجديد وكل اشكال الهيمنة الامبريالية .

لقد سقطت قضية الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٩ ، عندما
اسقطت البنادق من ايدي مقاتليه ، وعندما كانت الامة العربية
ترزح تحت السيطرة الاستعمارية الاجنبية . وعلى الرغم من
الانتصارات التي حققتها الشعوب خلال الحرب العالمية الثانية
وبعدها ، الا ان الدول الامبريالية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا
كانت ما تزال قوية ، تسيطر على اجزاء واسعة من العالم ،
وكانت الامبريالية الاميركية قد برزت على الصعيد العالمي قوة
عالمية كبرى ذات اطماع .

ولقد ايدت الولايات المتحدة الاميركية الاحتلال الصهيوني
كما ايدته بريطانيا وفرنسا .

اما اليوم فالشعب الفلسطيني يقاتل كما لم يقاتل من قبل ،
ويدافع عن بنادقه بقوة وشجاعة . والامة العربية قد حققت
تقدما ملموسا في تحررها من الاستعمار والسيطرة الاجنبية
والقوى الرجعية العربية العميلة ، وشعوب آسيا وأفريقيا

واميركا اللاتينية قد حققت تحررها من سيطرة الاستعمار القديم، وهي تناضل لانهاء كل بقايا سيطرة الاستعمار الجديد . وبريطانيا وفرنسا اصبحتا دولتين صغريين . وفوق ذلك فان الامبريالية الاميركية التي خرجت اكبر قوة امبريالية وعالمية بعد الحرب العالمية الثانية هزمتها الشعوب في الهند الصينية ، وهي تواجه ازمتات داخلية خانقة ، وازمتات خارجية كبيرة .

وهذا الوضع يتطور باتجاهه العام لمصلحة تدهور الامبريالية الاميركية ، وكل اشكال الاستعمار ، وبالتالي لمصلحة تحرر الشعوب واستقلالها .

واذا كان ميزان القوى قد كان لمصلحة قيام دولة الاحتلال الصهيوني ، بعد الحرب العالمية الثانية ، فانه لا يسير باتجاه مصلحة بقائها الان (٨) .

وهذا يعني ان التطور المقبل لمصلحة الامة العربية ولمصلحة نضالها من اجل تحرير ارضها وبناء المجتمع العربي الديمقراطي .

خريطة القرارات :

سيكون من المناسب ان نرصد خريطة التصويت في الجمعية العامة للامم المتحدة على القرارات المتعلقة بفلسطين منذ سنة ١٩٦٩ حتى الان .

وسنقدم هذه الخريطة من خلال عدد من الجداول تحدد عدد الاصوات المؤيدة والمعارضة والممتنعة ، كما يحدد جغرافية الدول المقترعة من الناحيتين الطبيعية والسياسية .

٨ - مجلة الشؤون الخارجية - بعد الرباط : مخاطر الشرق الاوسط

وأدوار الاميركيين ، ريتشارد اولمان ، ص ٢٨٣ .

الدول المقترعة

مع	ضد	ممتنع	الدورة	القرار	تاريخ	الفقرة
٤٨	٢٢	٤٧	٢٤	٢٥٣٥	٦٩-١٢-١٠	باء (١)
٥٧	١٦	٣٩	٢٥	٢٦٢٨	٧٠-١١-٤	(٢)
٧١	١٢	٢٨	٢٥	٢٦٤٩	٧٠-١١-٣٠	
٤٧	٢٢	٥٠	٢٥	٢٦٧٢	٧٠-١٢-٨	جيم
٧٦	١٠	٣٣	٢٦	٢٧٨٧	٧١-١٢-٦	
٥٣	٢٣	٤٣	٢٦	٢٧٩٢	٧١-١٢-٦	د (٣)
٦٧	٢١	٣٧	٢٧	٢٩٦٣	٧٢-١٢-١٣	هـ
٨٩	٧	٣٧	٢٩	٣٢٣٦	٧٤-١٢-٢٢	
٩٦	١٨	٢٧	٣٠	٣٣٧٦	٧٥-١١-١١	

يلاحظ من هذا الجدول ان الدول المؤيدة في تصاعد ، وخاصة في السنوات الاربع الاخيرة ٧٢ و ٧٤ و ٧٥ .

- ١ - يشمل التصويت على الفقرة باء فقط اما الفقرتان الاخرتان اللتان لا تتعرضان لحقوق الشعب الفلسطيني فقد كان التصويت مختلفا . الفقرة الف ١١٠ مع وامتناع واحد والفقرة جيم ١٠٨ مع وامتناع ثلاثة .
- ٢ - ورد في القرار الحث على تنفيذ القرار ٢٤٢ .
- ٣ - هذا التصويت يتعلق بالفقرة دال الخاصة بقضية فلسطين .

الاصوات حسب التوزيع القاري

التاريخ	الدورة والقرار	اسرائيل	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة	الامم المتحدة
٦٩-١٢-١٠	٢٥٣٥-٢٤	١	٨	١١	٢	١	١٤	٠	١١	١٦	١	١٤	٦	٨	٢٢	
٧٠-١٢-٨	٢٦٧٢-٢٥	٢	٩	٩	٢	١	١٠	٤	١٢	٢٢	٥	١٥	٨	١	١٨	
٧٠-١١-٤	٢٦٢٨-٢٥	١	١٣	٨	١	١	١٠	٢	١٣	٩	٢	٢٩	٧	١	١٥	
٧١-١٢-٦	٢٧٩٢-٢٦	١	٩	١٠	٢	١	١٠	٥	١٢	١٧	٤	١٦	٥	١	٢٣	
٧١-١٢-٦	٢٧٨٧-٢٦	٢	١٣	—	٧	١	٩	٦	١٢	٧	—	٢٢	٤	١	٢٤	
٧٢-١٢-١٣	٢٩٦٣-٢٧	١	٧	٩	٢	—	١٠	٦	١٤	١٤	٢	٢٥	٥	١	٢٤	
٧٤-١٢-٢٢	٣٢٣٦-٢٩	٢	١٤	٤	٦	١	١٣	٢	١٤	٢	—	٤٠	٥	١	٢٩	
٧٥-١١-١١	٣٢٧٦-٣٠	١	٩	٥	٨	—	٨	٧	١٥	٧	١	٢٩	١	١	٣٣	

الاصوات حسب التكتلات السياسية الكبرى

الدولة	العدد	مع	ضد	ممتنع	الدورة
الدول العربية	٢٠	٢٠	—	—	٢٧ ٢٨ ٢٩ (٢) ٢٩ ٢٩
المجموعة الافريقية	٤٣	٣٩	—	—	٢٧ ٢٨ ٢٩ ٢٩ ٢٩
دول عدم الانحياز	٢٨	٧٤	١	١٢	٢٧ ٢٨ ٢٩ ٢٩ ٢٩

١ - غياب ثلاث دول .

٢ - هناك ثلاث قرارات في الدورة ٢٩ .

الاول : دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في المداولات بشأن قضية فلسطين .

الثاني : القرار السياسي : تقرير المصير والسيادة والعودة .

الثالث : قبول منظمة التحرير عضوا مراقبا في الامم المتحدة .

الاصوات حسب التكتلات السياسية الكبرى

الدول	العدد	مع	ضد	ممتنع	الدورة
المجموعة الاشتراكية	١٤	١٤	—	—	٢٧
					٢٨
					٢٩
					٢٩
					٢٩
المجموعة الاسلامية		٣٥	—	٢	٢٧
		٣٧	—	—	٢٨
	٣٩	٣٩ (٣)	—	—	٢٩
		٣٩	—	—	٢٩
		٣٩	—	—	٢٩

٢ - عدد الدول الاسلامية الان تسع وثلاثون وكانت في الدورة الماضية سبعا وثلاثين اقترعت جميعها الى جانبنا ، اما في الدورة السابعة والعشرين فقد اقترعت دولتان اسلاميتان ضدنا .

وتتجمع ابناءه المقيمين على ارضهم وتقصف مخيمات النازحين . وما دامت هذه الادانة قد وقعت ، فان الاحتلال قد اصبحت مجرّما . ولذلك لم يكن غريبا ان تدين الامم المتحدة الصهيونية باعتبارها نوعا من العنصرية ، لان الصهيونية هي الفكرة التي يقوم عليها الاحتلال الصهيوني في فلسطين .

ولقد ادان شعبنا الفكرة الصهيونية منذ اعلانها مؤتمر بال سنة ١٨٩٧ ، وقاتل ضدها . الا ان اوساطا واسعة من الرأي العام العالمي ، والاوروبي والاميركي الشمالي خاصة ، تبنت الحركة الصهيونية ، كما ساندت قيام دولتها في فلسطين . واليوم يأتي القرار من المنظمة الدولية ليؤكد حقيقتين :

اولاهما : ان اوساطا متزايدة الاتساع من الرأي العام العالمي اصبحت تقف ضد كل اشكال العنصرية ، ومنها الصهيونية .

وثانيهما : ان شعوب العالم الثالث اصبحت ذات شأن في المنظمة الدولية ، وان قرار المنظمة الدولية ليس خاضعا اليوم ، كما كان في الماضي ، لقرار دول معينة ، او اوساط معينة من الرأي العام . وعليه فان الدول التي صنعت دولة الاحتلال الصهيوني ، وامنّت لها الحماية المعنوية العالمية اصبحت غير قادرة على ضمان هذه الحماية الان . ومع هذا فان دراسة اصوات المقترعين ترينا ان اتجاهات الاقتراع قد تغيرت ، وان دولا ، مثل فرنسا وايطاليا واليابان كانت تقف في الماضي مع اسرائيل غابت عند الاقتراع على هذا القرار . وهذه الحقيقة تعكس مدى التغير الذي تحقق لدى دول كانت مع « اسرائيل » والحركة الصهيونية بلا تحفظ .

ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان هذا القرار نال اثنين وسبعين صوتا فقط بينما نال القرار الاول رقم ٣٣٧٦ ستة وتسعين صوتا والقرار الخاص بتطبيق القرار ٣٣٧٦ مائة صوت وصوت ، على الرغم من ان القرارين المشار اليهما اعلاه ينصان على الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . ويدل هذا على مدى

اهمية ادانة الحركة الصهيونية بالاسم ، ومدى القوة التي ما زالت الحركة الصهيونية تتمتع بها .

المشروع المصري - السوري :

لقد استند هذا القرار الى القرار ٣٢٣٦ وبالتالي الى القرار ٣٣٧٦ . وانطلق هذا القرار من ثلاثة منطلقات :

الاول : «الاعتراف بضرورة تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط في اسرع وقت ممكن» .

الثاني : الاعتقاد ان «تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة هو شرط مسبق لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة» .

الثالث : الاقتناع «بأن اشتراك الشعب الفلسطيني هو شرط اساسي في اية جهود او مناقشات تستهدف التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط» .
وطالب القرار بناء على ذلك :

١ - «مجلس الامن الدولي دراسة وتبني القرارات والاجراءات اللازمة من اجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦» .

٢ - دعوة «منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، الى الاشتراك في كل الجهود والمناقشات والمؤتمرات حول الشرق الاوسط والتي تتم تحت اشراف الامم المتحدة على قدم المساواة مع جميع الاطراف الاخرى على اساس القرار ٣٢٣٦» .

٣ - «... ابلاغ رئيسي مؤتمر السلام للشرق الاوسط هذا القرار ، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتأمين دعوة منظمة

التحرير الفلسطينية للمشاركة في عمل المؤتمر ، كما في الجهود
الآخري » .

٤ - «... تقديم تقرير حول هذا الموضوع للجمعية العامة
في اقرب وقت ممكن» .

ان هذا يعني ان الجمعية العامة لا تعترف للشعب الفلسطيني
بحق تقرير المصير فقط ، بل وتدعو ممثليه الى حضور مؤتمر
جنيف ، والى الاشتراك في «كل الجهود والمناقشات والمؤتمرات
حول الشرق الاوسط والتي تتم تحت اشراف الامم المتحدة» .
وتطلب من مجلس الامن ان يتخذ الاجراءات اللازمة من اجل
تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية وفقا
للقرار ٣٢٣٦ .

وهكذا نجد ان مبدأ حق تقرير المصير ، بالنسبة للشعب
الفلسطيني قد اقر ، وان الحركة الصهيونية ادينّت ، وان مجلس
الامن طوّل باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ حق تقرير المصير .

القرار والصراع :

حين اتخذت هذه القرارات كان الصراع ما زال دائرا فسي
لبنان وفي المنطقة العربية . وكان الهدف الرئيسي لهذا الصراع
ضرب الثورة الفلسطينية وتحطيم ارادتها القتالية واخضاع
المنطقة لمنطق التسوية الاميركية - الاسرائيلية . وكان هنالك من
يطرح ، وبأعلى صوته ، خطر وجود الشعب الفلسطيني في البلاد
العربية . وكان هنالك ايضا من يريد توظيف هذه الانتصارات في
جر الشعب الفلسطيني الى تسوية ذليلة . وليس هذا غريبا ،
ذلك ان الصراعات دائما بين القوى المختلفة تتضمن محاولة كل
قوة او مجموعة من القوى فرض ارادتها على الخصم حتى وهي
تعترف بحقوقه ، او بشيء من حقوقه . وأعداؤنا الذين لـم

يستطيعوا الا ان يعترفوا لنا بحق تقرير المصير ، بسبب ما ذكرنا سابقا ، يريدون حتى والعالم يعترف لنا ببعض حقوقنا ، ان يحطموا ارادتنا المقاتلة ، وأن يحولونا من قوة تحرير الى قوة تسوية . وهناك عدد من الوقائع التي تؤيد الحقيقة . ومن هذه الوقائع اتفاق سيناء الثاني وخط السياسة الساداتية وتفجير الصراع في لبنان ومؤامرات محاصرة الثورة الفلسطينية وضرب قوى حركة التحرر الوطني العربية .

ولذلك فان المحافظة على هذه الانتصارات تتطلب ما يلي :

اولا : المحافظة على وجود الثورة الفلسطينية وحشد المزيد من قوى الثورة العربية والقوى المعادية للاحتلال الصهيوني والامبريالية الاميركية حولها .

ثانيا : محاربة خط السياسة الساداتية القائم على مصالح الرجعية داخليا وعربيا والتوجه نحو الولايات المتحدة خارجيا ، والنضال لاسقاط خط اتفاق سيناء الثاني .

ثالثا : محاربة اتجاه التسوية عموما ، لانه يتضمن الاعتراف بالعدو والصلح معه ، كما يتضمن اخماد جذوة الصراع فسي المنطقة وتحويله الى «صراع دبلوماسي» او الى تمييعه . ان استمرار القتال، وتصعيد المعركة السياسية والعسكرية، واحباط مناورات المساومين ومؤامراتهم ومواصلة حشد الجهود للمعركة، هو الذي يضمن استمرار هذه الانتصارات وتحويلها الى حقائق واقعية .

ان العالم يسير باتجاه اندحار الامبريالية عامة ، والامبريالية الاميركية خاصة ، ولقد قامت دولة الاحتلال الصهيوني ضمن اطار ميزان قوى معين ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذا الميزان أخذ في التحول لمصلحتنا ، وعلينا ان نعرف كيف ندفع عجلة هذا التحول ، وكيف ننتزع حقوقنا ونفرض ارادتنا . وعلينا في هذا الجو ان ننبه الى خطورة المحاولات الرامية

الى اقناعنا بالتسوية والاعتراف بالعدو ، كما علينا ان ننتبه الى خطورة المؤامرات الجارية لمحاصرة الثورة الفلسطينية والسى انهاكها في معارك داخلية جانبية .

واذا كانت هنالك قوى عالمية باتت ترى ضرورة احلال السلام في المنطقة ، ضمن تسوية ، فان علينا ان نواصل القتال ، حتى نغير الوقائع القائمة ، ونفرض واقعا جديدا ، وبذلك تقتنع معظم القوى بضرورة التغيير ، وتقبل ما نطرحه كاملا .

ولسوف يبقى ميزان الاقتراع خاضعا لميزان الصراع ، اي ان القوى المؤيدة ستزداد بمقدار ما يزداد صراعنا قوة ، وبمقدار ما يفرض ذاته على الخصم ، وعلى الصعيدين العربي والدولي . ولهذا يجب ان نعمل دائما على تنمية قوانا الذاتية ، ونعمل في الوقت عينه على كسب الاصدقاء ومحاصرة العدو .

واذا كانت الامم المتحدة قد اعترفت للشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير ، بعد ان انكرته عليه مدة ثمانية وعشرين عاما (٤٧ - ٧٥) فان على الامم المتحدة ان تعترف في السنوات القادمة ان قرار التقسيم وقيام دولة الاحتلال الصهيوني كان خطأ جسيما اقترف بحق شعبنا . واذا لم تعترف قبل سقوط دولة الاحتلال الصهيوني ، فانها ستعترف بعد ذلك حتما . ولكن مسيرة النضال والقتال ، خارج الامم المتحدة ، هي التي ستحدد مسيرة الانتصارات داخلها . الا ان مسيرة الانتصارات داخلها ، ستساعد على تحقيق المزيد من الانتصارات العسكرية والسياسية على ارض الواقع ، لان الانتصارات في الامم المتحدة ستزيد من عزلة العدو ، وستزيد شعبنا ثقة بقدرته على تحقيق النصر .

انتصارات الامم المتحدة وعزلة العدو :

ان انتصارات الامم المتحدة قد أدت الى عزلة العدو الصهيوني

وعزلة الولايات المتحدة الاميركية . ذلك ان العدو الذي كان قادرا ، منذ سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٦٩ ان ينتزع قرار التقسيم ، ثم ان ينتزع قرار الاعتراف به دوليا ، استطاع ان يحول دون طرح القضية الفلسطينية طرحا جديا . وكانت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا حتى حرب حزيران ، توفر للعدو كل مساندة ممكنة سياسية وعسكرية وديبلوماسية . ولكن السنوات الست الاخيرة عامة والثلاث الاخيرة خاصة قد اظهرت ان العدو الصهيوني عاجز عن التحكم بموازين الاصوات في الامم المتحدة ، وان الولايات المتحدة الاميركية لا تملك من القوة على صعيد الامم المتحدة ما كانت تملكه من قبل . وتدل الوقائع على ان هذا الاتجاه سوف يستمر . وبالتالي فان بإمكاننا مع تصاعد المعركة ان نفرض المزيد من العزلة على العدو الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية .

ومن هنا تأتي خطورة المحاولات التي تستهدف تحقيق تسوية الان . ذلك ان هذه المحاولات سوف تؤدي الى تخفيف العزلة عن العدو الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية . ولقد ادت سياسة السادات الى اضعاف الاتجاه الذي كان يرمي الى طرد دولة الاحتلال الصهيوني من الامم المتحدة . وقاد ذلك الى اضعاف صيغة القرار في مؤتمر القمة الافريقي ، كما أدى الى الغاء طرح القضية في الامم المتحدة في الدورة الثلاثين . كما ان سياسة السادات في التوجه نحو الولايات المتحدة الاميركية وزيادة دورها في المنطقة ساعدها على حل بعض مشاكلها مع حلفائها ، ومكنها من ممارسة دور اكثر نشاطا وفعالية في المنطقة العربية والعالم ، وبعد انهيارها في فياتنام خاصة .

ولهذا فان سياسة التسوية ، اية تسوية تؤدي الى :

- ١ - «تنفيس» اتجاه الصراع مع العدو .
- ٢ - اعطاء العدو (الاحتلال الصهيوني والولايات المتحدة

الاميركية والقوى العربية الرجعية) الفرصة لتحسين وضعه .
ولهذا ايضا يجب ان يستمر النضال لاحباط كل مساعي
التسوية واتجاهاتها النظرية والعملية .

التسوية مع العدو الصهيوني والصراع في المنطقة العربية

دراسة كتبت ردا على كتاب : «بعد ان
تسكت المدافع» للكاتب محمد سيد أحمد.
وقد نشرت في مجلة «قضايا عربية» العدد
٧ - ٨ ، تشرين الاول - تشرين الثاني
١٩٧٥ .

واجه شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية دعوات للتعايش مع
الاستيطان الصهيوني ، منذ ان اعلنت فكرة انشاء دولة صهيونية
في فلسطين . واستندت هذه الدعوات ، منذ ذلك الحين ، الى
ركائز مختلفة اهمها : اثنتان : اولاهما ، كانت ترى ان خبرات
الصهيونيين وامكانياتهم المالية يمكن ان تساهم في ازدهار البلاد
العربية المتخلفة . وعن هذا تحدث قادة الحركة الصهيونية لاقناع

الشعب الفلسطيني والامة العربية . كما ان مؤيدي المشروع الصهيوني ، والدولة الصهيونية فيما بعد ، بذلوا كل جهد لاقتناع الامة العربية بأن وجود هذا الجسم الصهيوني وسط الامة العربية يمكن ان يكون مصدر تقدم وازدهار . وثانيتها ، كانت ترى ان على الجماهير العربية ان تناضل مع العمال والتقدميين اليهود ضد الاحتلال والاستغلال .

ولكن هذه الاطروحات لم تلق قبولا : ولو على نطاق ضيق . كانت جماهيرنا تعلم ان الحركة الصهيونية الرامية الى انشاء دولة في فلسطين تخدم المآرب الاستعمارية ، لا يمكن ان تكون مصدر تقدم وتمدين للعرب . كما ان الجماهير العربية التي كانت تدرك طبيعة الاستيطان الصهيوني كانت تعلم انه من المستحيل اللقاء مع جماعات الصهيونيين القادمين لاحتلال ارض الوطن وبحمائية الحراب الاجنبية على برنامج تحرري وتقديمي .

وعندما اعلن قرار التقسيم ، وايدته جهات مختلفة باعتباره الحل الممكن والواقعي ، رفضت جماهيرنا هذا القرار وقاومته . كما قاومت كل الدعوات الرامية الى الاقتناع به . ولذلك ظلت كل هذه الدعوات معزولة ومرفوضة . وحين تحدث الرئيس الحبيب بورقيبة بما يفهم منه انه موافقة على قرارات التقسيم ، هوجم وانتقد في طول الوطن العربي وعرضه .

ولقد ظلت الافكار التي تدعو الى قبول قرار التقسيم محاصرة ومطاردة قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية . وحين انطلقت الثورة ابتدت من اعلان رفض قرار التقسيم ، ومحاربة التسوية ، وعبأت ونظمت على هذا الاساس .

وجاءت حرب سنة ١٩٦٧ وهزيمتها الساحقة ، وتبعها قرار ٢٤٢ ، فقاومته جماهيرنا ، كما قاومت قرار التقسيم ، ورفضت دعوات «الواقعية» كما رفضت اية محاولة لتكريس هذه الدعوات . ولكن المرحلة التي تلت ايلول سنة ١٩٧٠ شهدت بعض

التطورات . فمن جهة بدأت بعض الاصوات تتعالى منددة بمعارضة مشروع روجرز . ومن جهة اخرى بدأت بعض الاصوات تعلن ان فرسان الجمل الثورية لا يحلون القضية ، وان حل القضية يتطلب الواقعية والمرونة . وطرح في هذا المجال موضوعة الموافقة على قرار التقسيم (١) . وجاء بعده من اعتبر ان مشكلة الشعب الفلسطيني كامنة في اصراره على «لائه» ، وان هذه «اللا» ليست عملية ، وانما هي سلبية (٢) . ثم ما لبث هذا الاتجاه ان تنامي ، واخذت المقالات تكتب والتصريحات تعلن . وما لبثنا ان رأينا الجبهة الشعبية الديمقراطية تعلن برنامجها المرحلي للضفة الغربية وغزة وهي تعلن رفض قرار ٢٤٢ . وتحدث كثيرون عن اهمية البرنامج المرحلي وضرورته ، وقدموا حججا شتى في الدفاع عنه . وكان اهم ما قيل في ذلك ان توازن القوى العالمي يسمح بتحقيقه ، وبينما شدد قسم من هؤلاء على ضرورة النضال من اجل هذه الغاية ، اهمل قسم آخر ذلك . الا ان جميع هؤلاء شددوا على اهمية الدبلوماسية الدولية .

وما لبثت بعض الاصوات ان طرحت امكانية ان يتحول الصراع العدائي في فلسطين الى نزاع اذا ما اعطى الشعب الفلسطيني دولة على جزء من ارضه ، واذا قدمت الاموال اللازمة لتطوير الجزء العربي من فلسطين ليبلغ مستوى القسم الاخر المحتل منها ... (٣) .

-
- ١ - سعيد حمامي : مشكلة العمل الفلسطيني سياسة لا - روز اليوسف العدد ٢٢٦٩ تاريخ ٦-١٢-١٩٧١ .
 - ٢ - سعيد حمامي : فرسان الجمل الثورية . روز اليوسف العدد ٢٢٤٨ تاريخ ١٢-٦-١٩٧١ .
 - ٣ - سعيد حمامي : استراتيجية فلسطينية من اجل التعايش السلمي .

ونحن اليوم ، نجد انفسنا مع دراسة جديدة بعنوان «بعد ان تسكت المدافع» تلخص وتختصر معظم ما قيل منذ خمسة وسبعين عاما وحتى الان ، وتقدمه بلغة دبلوماسية منمقة وهادئة . وهذا الكتاب ليس غريبا ان يأتي اليوم ، وبعد الدعوات السالفة الذكر . انه يأتي في وقت اصبح مطلوبا فيه ايجاد «تسوية ما» لقضية الصراع العربي - الصهيوني . وهذا الكتاب يبشر «بتسوية ما» .

ولسوف نناقش هنا : منهج الكتاب ، ثم اطروحاته ، وبعد ذلك النتائج المترتبة على المنهج والاطروحات .

حول المنهج :

تحاول الدراسة ان تسبغ على ذاتها صبغة العلم ، وان تحاول «رسم صورة المستقبل»، ولكنها اي منهج تعتمد؟ انها تعتمد منهجا انتقائيا احادي الجانب . وهي لذلك تعيد الحقائق لتخدم فكرة مسبقة اريد من الدراسة ان تخدمها ، وهذه الفكرة ليست الا ضرورة انجاز «تسوية ما» بين الاحتلال الصهيوني والبلاد العربية . والمؤلف عندما يناقش هذه الموضوعات لا يرى من حقائق العصر الالولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وثورة التكنولوجيا وحرب تشرين والنفط والانفراج الدولي . اما تدهور وضع الامبريالية العالمية وتفاقم ازماتها وتطور حركة الشعوب وانتصاراتها ، وزيادة امكانيات نضال الشعوب في هذا الوقت بالذات فهو لا يرى من ذلك شيئا . ولذلك فهو عندما يتحدث عن الشرق الاوسط وازمته يرى «الكيف الاسرائيلي» و«الكم العربي»، ويرى ضرورة ان يحصل امتزاج كيف بالكم لتحصل حركة التقدم والازدهار . ولكنه لا يناقش لنا كيف يمكن ان يتحول هذا

الكيف الاوروبي الاستيطاني الاستعماري جزء من حركة التقدم العربية ، المناهضة للاحتلال والاستغلال والهيمنة الخارجية . ولا يفسر لنا ايضا كيف يمكن ان تتصالح حركة جماهيرنا التي تخوض صراعا ضد الامبريالية الامريكية مع الامبريالية الامريكية عينها ، لتكون هذه المصالحة بداية تعاون في سبيل التقدم والازدهار .

ان هذا المنهج جعل المؤلف يسوقنا معه عبر الكتاب كله ليؤكد لنا الاطروحات التالية :

١ - ان حرب تشرين الاول ... «اوجدت ... معادلة جديدة في المواجهة ، معادلة اسفرت لأول مرة عن موازين قوى اظهرت «قاسما مشتركا ما» وعنصر «تكافؤ» ما ، ولغة لها مصطلحات واحدة بمدلولات واحدة لدى طرفي النزاع» (ص ٩٨) .

٢ - «ان الجديد منذ حرب اكتوبر هو وصول شتى اطراف النزاع الى قناعة بأن بلوغ تسوية تحقق سلاما يرضى عنه الجميع مقبول فقط لانه اقل الاحتمالات سوءا ، اقل الاحتمالات ضررا للجميع ، في اطار التوازن الراهن او المقدر لعلاقات القوى في مستقبل منظور» (ص ١١١) .

٣ - لقد «... نشأ الادراك بعد زوال عقدة «العجز» و«العقم» بأن للنزاع «تكلفة» باهظة ، تفوق عوائده ، ومن شأنه امتصاص جهود مضيئة ، واعاقة عملية التنمية ، التي هي الاصل والاساس في تأمين الكيان العربي ، وفي ملاحقة ايقاع التطور العالمي السريع» (ص ١١٢) .

٤ - «وقد افضى شعور المسؤولين العرب بعجزهم عن بلوغ مستوى من «التكافؤ» مع عدوهم بعد ١٩٦٧ ، الى شيوع عدد من الظواهر السلوكية المتضاربة : فقدانهم كل «قوة تصديق» لدى العالم الخارجي ... انتفاضات حقد وكرهية ضد الولايات المتحدة ... اشهار «صداقة» موصوفة بأنها «وطيدة» مع السوفييت ... دون ان تنم هذه المواقف المعلنة - في الحالتين -

عن أحاسيس عميقة او راسخة ...» (ص ١١٦) .

٥ - «ان الحمائم لا يمانعون في البحث عن «قاسم مشترك» وعن «لغة مشتركة» مع العالم العربي المحيط ، يحقق لاسرائيل استمرار تفوقها ، واستمرار «عدم تكافؤها» مع العرب ، ولكن بطرق مستحدثة ، تزيل عن اسرائيل خطر التعرض لتهديد يتعاضم شأنه على مر الايام ، ثم «بيد ان حرب اكتوبر قد احدثت «صدمة» في المجتمع الاسرائيلي اكسبت منطق الحمائم قوة تصديق» (ص ١٢٨ - ١٢٩) .

٦ - انه كان من ابرز ما استحدثته ازمة اكتوبر «دخول ازمة الشرق الاوسط هي الاخرى عصر الانفراج الدولي ، وزوال صفة «الاستقطاب المطلق» التي طالما ميزت النزاع اسوة بالنزاعات الاخرى في فترة الحرب الباردة» (ص ١٣٣) .

٧ - وكان المطلوب ان تصبح اميركا («صديقة» كل دول المنطقة بلا استثناء . كان المطلوب ان ينتشر الوجود الامريكي على اتساع المنطقة بأسرها . ليس هذا «الانتشار» حتما هو انتشار بالمعنى الاستعماري التقليدي ، ولا هو حتى انتشار بالمعنى الذي قصده ايزنهاور بمبدئه الشهير بعد حرب ١٩٥٦ ... ولكنه انتشار يكفل لاميركا السيطرة في وقت واحد على ازمة الطاقة وازمة الشرق الاوسط) (ص ٢٣١) .

٨ - «ووجهت مصر بضرورة ان تميز هي الاخرى بين موقفها من الاستعمار وبين الدولة الاميركية» (ص ٢٥٥) .

٩ - «ومع ذلك ، فان تحقيق «السلام» بما يفترضه من انجاز تسوية مع اسرائيل ، امر مطروح كهدف علني وكهدف ملح بل كهدف على رأس اهداف المرحلة، انه مطروح كهدف حقيقي ، لا كمناوره سياسية ، ولا كمجرد تكتيك في استراتيجية تستهدف العكس ، ولم تحد عن فكرة ازالة اسرائيل» (ص ٢٦٥) .

١٠ - «ولو افترضنا جدلا ان هدف السلام ليس شرطاً

يتوقف عليه استقرار وتطوير العلاقات العربية - السوفياتية ،
فهو بلا شك شرط تنمية العلاقات العربية - الامريكية وشرط
التطلع الى حوار مثمر مع دول السوق الاوروبية المشتركة»
(ص ٢٦٦) .

١١ - «لذلك جاز لنا ان نقرر - كما قال انور السادات -
انه لا يوجد لازمة الشرق الاوسط «حل عسكري» . وقد بلغت
الازمة من الخطورة لاطراف دولية متعددة جدا أصبح معه «عدم
الحل» امرا هو الآخر غير محتمل . لذلك فان «تسوية ما» واردة
لا مناص» (ص ٢٦٨) .

١٢ - «كان التناقض الذي طفى لدى اطراف النزاع على كل
تناقض آخر هو التناقض الوطني ... (ص ٢٧١)» ... «ولكن
احتمال التسوية ينال من صفة البساطة في نمط المواجهة
وخريطتها . اذ لم يعد التناقض «الوطني» وحده هو الطاغى . ولم
يعد هو التناقض الخلق بامتصاص كل صور التناقض الاخرى .
ذلك ان التسوية تعني اقرار حدود وطنية «آمنة ومعترف بها»
لكل اطراف النزاع . وتعني بالتالي ان تكتسب اوجه الصراع
في المنطقة ، وخاصة الصراع العربي الاسرائيلي ، صورا
اخرى» (ص ٢٧٣) .

«وقد أصبح التناقض الاجتماعي يزاحم التناقض الوطني في
احتلال مقدمة المسرح السياسي في المنطقة» (ص ٢٧٤) .

١٣ - «على سبيل المثال : انصار تشجيع «الانفتاح» على
امريكا وتيسير تنفيذ اميركا مخططاتها في ان يتحقق لوجودها
انتشار يمتد الى كل دول المنطقة ، لا بد ان يتلاقوا فيما بينهم ،
في شتى الدول العربية بالمنطقة ، بل ان تبرز نقاط واحدة على
الاقل بينهم وبين المهيمنين على مصائر اسرائيل ، رغم استمرار
قيام «التناقض الرأسي معها» (ص ٢٧٥) .

١٤ - «ان التسوية تعني في التطبيق ... ان تكون جميع
اطراف النزاع قد سلمت بأن تجنب الحرب نهائيا ، وضمنان

ذلك بالتعاقد على اقامة السلام ، هو اقل الاحتمالات ضررا للجميع» (ص ٢٨٢) والاساس القانوني هو قرار ٢٤٢ (ص ٢٨٣) .

١٥ - «وامام احتمال ان تتم التسوية بالفعل ، فلا مفر من ان تدرك منظمة التحرير ايضا ان فرصتها في استمرار ممارسة النشاط الفدائي بصورة التقليدية قد تقلصت . ذلك ان التسوية تلزم الدول العربية المشمولة فيها بعدم اقامة قواعد للعمل الفدائي داخل اراضيها (ص ٣٥٦ ، .. ولقد اصبح لمثلي شعب فلسطين صلة بمباحثات التسوية ارادوا ذلك ام ابوا» (ص ٣٥٦) .

١٦ - ان المطروح «.. ليس ان يكون لاسرائيل دور وظيفي مماثل لدور لبنان ، بل ان يكون لاسرائيل دور وظيفي مثل لبنان - مع اختلاف الوظيفة تماما - على اتساع المشرق العربي في وقت طال او قصر بعد حلول السلام» (ص ٣٧٤) .

ان هذه الاطروحات الهامة ، ليست كل ما ساقه الكتاب ، ولكنها من بين اهم ما فيه . وهي لا شك تكشف المنهج الذي اعتمده . انه منهج التسليم باتجاه واحد من اتجاه الاحتمالات ، وتجاهل الاتجاه الآخر ، اتجاه الثورة والجماهير ، مع ان الاتجاه الآخر اتجاه العصر . واذا كان الانفراج والتسويات من ملامح هذا المرحلة ، فان الثورة من ملامحها البارزة ايضا . والانفراج يمثل حالة تواكب عملية التغيير الصعبة في ايامنا هذه ، ولكن عملية التغيير هي الاساس . وعملية التغيير هذه ما زالت تتقدم . لقد استطاعت شعوب الهند الصينية ان تهزم الولايات المتحدة الاميركية وعملاءها . واستطاعت شعوب كثيرة في هذا العالم ، ان تحل مشاكل التخلف والتنمية خارج اطار المصالحة مع الامبريالية . وها هي الصين وفياتنام وكوريا وكوبا الخ تعطي امثلة ناصعة . وها هو العصر يثبت بوقائعه التي لا تدحض ان هناك طريقا واحدة للتطور والتحرر هي الخروج من دائرة العلاقات الامبريالية؟ فلماذا لا يسلك العرب هذه الطريق ؟ ولماذا كتب عليهم ان يختاروا

طريق مصالحه اعدائهم ليستطيعوا المضي في عملية التنمية !
ان هذا المنهج واضح في طبيعته ومضمونه وهدفه . انه
منهج الذين يؤسوا من الثورة ، ومنهج الذين لا يرون من الامور
الا قوة الاحتلال الصهيوني وجبروت ميزان القوى العالمي !...!
ويطالب بأن تتكيف حركة التقدم في بلادنا مع مخطط الامبريالية
الاميركية ، ومخطط الكثيرين من الصهيونيين وانصار وجود
دولة صهيونية في فلسطين تلعب «دورا حضاريا» .

وهذا المنهج ، بالاضافة الى ذلك ، ليس علميا . فهو لا يتبع
الاسلوب العلمي في دراسة الظواهر وتحليلها ، كما انه لا يتناول
موضوعات الصراع العربي - الصهيوني والصراع العالمي وحركة
الثورة العربية تناولا علميا من كل جوانبها ، ويكتفي باشارات
وتحليلات واجتهادات تدفع باتجاه التسوية . ولذلك فهذا المنهج
ليس ثوريا ، انه منهج «تصفوي» ، هدفه تصفية حركة الثورة
العربية تحت شعار لا بد من «تسوية ما» . ومن هنا تأتي اهمية
دراسة هذا المنهج وتصفيته .

مناقشة الاطروحات :

ان الاطروحات التي سنناقشها هنا هي :

- ١ - لماذا لا بد من «تسوية ما» ؟
- ٢ - كيف يمكن ان تكون حركة التقدم العربي والثورة
العربية ضمن اطار المصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية ؟
- ٣ - ما هو دور اسرائيل الوظيفي في حركة التقدم العربية ؟
- ٤ - وكيف يمكن ان يستفيد «اليسار العربي» من عملية
المصالحة هذه ؟

٥ - وهل لازمة الشرق الاوسط «حل» غير عسكري ؟
يؤكد المؤلف انه لا بد لما يسمى ازمة الشرق الاوسط من

«تسوية ما» «يوما ما» ، ولكنه يخوض في الحديث عن تسوية راهنة ، ضمن اطار الشرعية الدولية وقرار ٢٤٢ . وهو يعتقد ان حرب تشرين «اوجدت معادلة جديدة في المواجهة اسفرت لاول مرة عن موازين قوى اظهرت «قاسما مشتركا ما» وعنصر «تكافؤ ما» ، ولغة لها مصطلحات واحدة بمدلولات واحدة لدى طرفي النزاع» (ص ٩٨) . ويعود فيؤكد ان حرب تشرين اوصلت شتى اطراف النزاع الى قناعة بأن بلوغ تسوية تحقق سلاما يرضى عنه الجميع مقبول فقط ، لانه أقل الاحتمالات سوءا ، أقل الاحتمالات ضررا للجميع ، في اطار التوازن الراهن ، او المقدر لعلاقات القوى في مستقبل منظور» (ص ١١١) .

واذا كان لا بد من التسوية فلأن «.. للنزاع تكلفة باهظة ، تفوق عوائده ، ومن شأنه امتصاص جهود مضيئة ، واعاقبة عملية التنمية ، التي هي الاصل والاساس في تأمين الكيان العربي وفي ملاحقة ايقاع التطور العالمي السريع» (ص ١١٢) . ولهذا «فان تحقيق «السلام» ، بما يفترضه من انجاز التسوية مع اسرائيل ، امر مطروح كهدف علني وكهدف مسلح بل كهدف على رأس اهداف المرحلة . انه مطروح كهدف حقيقي ، لا كمنافرة سياسية ، ولا كمجرد تكتيك في استراتيجيات تستهدف العكس، ولم تحد عن فكرة ازالة اسرائيل» (ص ٢٦٥) .

وهكذا اصبح مضمون التسوية واضحا ومحددا . انها «سلام» مع اسرائيل ، لا هدنة مؤقتة ، ولا منافرة . وهو هدف ملح على رأس اهداف المرحلة . وبالتالي هدف يجري النضال من اجله . ولكن لماذا لا بد من التسوية ؟ ان المؤلف يؤكد لنا ان هناك عوامل متعددة اهمها ان النزاع تكلفته باهظة ، وانه بالتالي يمتص جهودا مضيئة ويعطل عملية التنمية ، ثم ان حرب تشرين ادخلت ازمة الشرق الاوسط عصر الانفراج الدولي (ص ١٣٣)، وفوق ذلك كله فآزمة الشرق الاوسط ليس لها «حل عسكري» (ص ٢٦٨) .

وهذا يعني اننا اذا ما واصلنا القتال ، فسوف تنضب مصادر ثروتنا في هذا الميدان وستتعطل التنمية ، وسنقدم تضحيات باهظة ، وفوق ذلك فان ازمة الشرق الاوسط لن تحل بالحرب ، فليس لها حل عسكري ، لان موازين القوى الدولية ومنطوق الانفراج الدولي هو الذي يحكمها . وماذا يبقى لنا نحن بعد ذلك ؟ لا يبقى لنا سوى ان نبحث عن حل ضمن سياسة الانفراج الدولي . وعلينا ان نتعلم من العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، كيف تنشأ العلاقات السياسية والاقتصادية بين القطبين المتعادين .

اما ان تكون تكلفة النزاع باهظة ، فهذا لا مراء فيه . ولقد دفعت الشعوب تكاليف باهظة لعمليات تحررها . ان ما دفعته الشعوب السوفياتية في الحرب الاهلية وحرب الدفاع عن الوطن باهظ وثقيل مثل الذي دفعه الصينيون والفياتناميون والكوريون الخ ، ومثل الذي دفعته الشعوب الاوروبية في الحرب العالمية الثانية ، خلال القتال ضد النازية والفاشية . ومع ذلك فقد آثرت الشعوب ان تقدم هذه التضحيات على ان تبقى محتلة وتابعة وخاضعة ، وهذه الشعوب لا تملك من الثروات ما تملكه الجماهير العربية . وعندما اختارت هذه الشعوب طريق التضحيات الصعب كانت تعلم ان لا طريق غيره . كان امامها مجال للتسوية ، كما حدث في فياتنام مثلا ، ولكن التسوية كانت تعني الخضوع لمخطط العدو ، وهو ما رفضته كل هذه الشعوب . وجماهيرنا تعرف ان الطريق طريق التضحيات والتكاليف الباهظة . ومع ذلك فهي لا تتذمر ، وهي تزداد كل يوم اقبالا وإقداما ، لانها تعرف ان هذه هي طريق تحررها الحقيقي .

اما عملية التنمية والحق بالعصر ، فانهما لا تتمان ضمن اطار السيطرة الامبريالية ، والتسوية مع الامبريالية . فهناك للتنمية نهجان وخطان ، نهج التنمية الرأسمالية التي تتم ضمن اطار دائرة العلاقات مع الامبريالية العالمية ، والعلاقات مع أعتى

قوة فيها الولايات المتحدة الاميركية . ونهج التنمية الوطنية الثورية ضمن اطار التحرر من العلاقات الامبريالية العالمية والولايات المتحدة الاميركية . ولقد اثبتت وقائع هذا العصر ، ان الدول التي انتهجت النهج الاول في العالم الثالث ما زالت متخلفة ، غير قادرة على ان تحل مشاكل الغذاء والكساء والدواء ، وما زالت جماهيرها ترزح في الفقر المدقع والبطالة الواسعة . ونعطي على ذلك امثلة من الهند وباكستان والمملكة العربية السعودية والمغرب وتونس والاردن الخ . بينما استطاعت الدول التي انتهجت النهج الثاني ان تحل مشاكلها المزمنة وان تلحق بالعصر كالصين وكورية . لقد لجأ النمط الاول من هذه البلدان الى تسوية علاقاته مع الرأسمالية العالمية والداخلية ، اما الثاني فبترها . ولهذا نمت دول النمط الثاني نموا سليما حرا فأقامت صناعاتها الاساسية وطورت زراعتها ، وحلت مشاكل عمالها وفلاحها ، بينما ما زالت دول النمط الاول متخلفة ، وما زالت تابعة او شبه تابعة ، وما زالت جماهيرها في اسوأ الاحوال .

ومع هذا فالمؤلف يدعو الى «التسوية مع «اسرائيل» ومع الولايات المتحدة الاميركية ويصبح «السلام» «شرط تنمية العلاقات العربية - الاميركية وشرط التطلع الى حوار مشر مع دول السوق الاوروبية المشتركة» (ص ٢٦٦) . ولهذا كانت مصر مضطرة «ان تميز هي الاخرى بين موقفها من الاستعمار وبين الدولة الاميركية» (ص ٢٥٥) . ولذلك «كان المطلوب ان تصبح اميركا «صديقة» كل دول المنطقة بلا استثناء» . وكان المطلوب «ان ينتشر الوجود الاميركي على اتساع المنطقة بأسرها» . وهذا الانتشار ليس «بالمعنى الاستعماري التقليدي» و«لا هو حتى انتشار بالمعنى الذي قصده ايزنهاور بمبدئه الشهير بعد حرب ١٩٥٦» . ولكنه انتشار يكفل لاميركا السيطرة في وقت واحد على ازمة الطاقة وازمة الشرق الاوسط (ص ٢٣١) .

ويلجأ المؤلف من أجل تبرير هذه الدعاوى الى تفسير انتفاضات الحقد والكراهية التي شاعت في البلاد العربية ضد الولايات المتحدة الاميركية بأنها لا تتم مثلها مثل صداقة السوفيات الوطيدة - «عن أحاسيس عميقة او راسخة» (ص ١١٦) .

ويظهر هذا كله كيف يمكن ان تكون حركة التنمية العربية والتقدم العربي ضمن اطار «المصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية ودولة الاحتلال الصهيوني» . انها دعوة صريحة لانتشار الوجود الاميركي بشكل جديد - ولن يتم طبعا بالشكل القديم - وتأتي هذه الدعوة في وقت يهتز فيه جبروت الولايات المتحدة الاميركية في العالم ، وتسير الشعوب قدما على طريق التحرر من هيمنتها ، وتزداد ازماتها الداخلية والخارجية تفاقما ، وتزداد الشعوب قدرة على هزيمتها وتحقيق الانتصارات .

وهذا يفرض علينا ان نتساءل كيف يمكن ان يكون انتشار الوجود الاميركي بالشكل الجديد طريقا للتحرر والتقدم ؟ وكيف يمكن ان تكون «المصالحة» الامبريالية الاميركية طريق السلام ؟ لقد كان واضحا ان صراع جماهيرنا العربية مع الاحتلال الصهيوني لم يكن ناتجا عن «العجز» و«العقم» ، كما يقول المؤلف ، وكان واضحا ايضا ان الاتجاه نحو مصادقة الاتحاد السوفياتي لم يكن ناتجا عن فورة عاطفية ، او «ضلال مبين» . فجماهيرنا تعرف بحسها العفوي البسيط ما دور الولايات المتحدة الاميركية في حماية الاحتلال الصهيوني والقوى الرجعية العربية ، كما تعرف وتحس مدى النهب الذي تمارسه الولايات المتحدة الاميركية في بلادنا العربية . لذلك لم يكن الصدام معها ضياعا ولا ضلالا ولا فورة عاطفية . ولقد كان موقفا ، وموقفا صحيحا من قوة معادية هي اكبر وأعتى قوة امبريالية في العالم ، واكبر وأعتى اعداء شعبنا ... وشعبنا عندما عادى الولايات المتحدة الاميركية ، فلأنها ايضا اعتدت على مصالحه وعادات مطامحه . وشعبنا اذا كان لا يرى مجالا للمصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية فلأنها

ما زالت تبني الاحتلال الصهيوني ، وتقدم له كل امكانيات الدعم والمساندة ، ولانها ما زالت تعادي حركة تقدمنا ووحدتنا، وتسند الانظمة والقوى الرجعية في بلادنا، فعلى اي الاسس تتم المصالحة؟ وكيف يمكن ان نسمح بانتشار نفوذها في بلادنا ؟

ثم كيف نقف من الولايات المتحدة الاميركية اذا اتجهت نحو التسوية والمصالحة ؟ ان موقفنا هنا يجب ان يحكمه عاملان : اولهما ضرورة ان تحرر الارض العربية من كل وجود امريكي مباشر او غير مباشر ، وثانيهما : ان تتوقف الولايات المتحدة الامريكية عن تقديم اي عون عسكري او سياسي لدولة الاحتلال الصهيوني . وما دام لها وجود استعماري في بلادنا ، وما دامت تساند دولة الاحتلال الصهيوني والقوى الرجعية العربية ، فليس بيننا وبينها غير القتال . وسيبقى الوضع كذلك حتى تخرج الولايات المتحدة الامريكية من بلادنا ، وحتى تتوقف عن اعمالها العدائية ضد وطننا وامتنا ، وعندئذ يمكن ان «تسوى» العلاقات بيننا وبينها ، كما يحدث الان بيننا وبين فرنسا مثلا . وهذا الذي يحدث اليوم مع فرنسا ، كان مستحيلا ان يحدث خلال احتلالها الجزائر ومعاداتها مطامح شعبنا وتأييدها الاحتلال الصهيوني ...

ونحن ، بعد ذلك ، سنبقى ضد الولايات المتحدة الاميركية باعتبارها قوة امبريالية ، حتى لو خرجت من بلادنا وتوقفت عن العداء لوطننا وامتنا ، لاننا مع التحرر والتقدم في العالم ضد الامبريالية والاحتلال والاضطهاد .

ولهذا كله فنحن لا نستطيع ان نرى مجالا للمصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية . واننا نرى ان الصراع ضدها - يجب ان يستمر ، لاننا نستطيع «المناطحة» وليس المناطحة فحسب ، بل والانتصار ايضا . ولن يقنعنا ذلك اعجاب المؤلف بأستزاده حسنين هيكل ونظريات الاستاذ حسنين هيكل عن ضرورة تحييد

الولايات المتحدة الامريكية واعتبار ذلك هدفا («ينبغي محاولة الوصول اليه» ، و«عدم تصعيد الصراع ضد اسرائيل الى حد «مناطحة اميركا») (ص ٧٤) . فكيف يمكن ان يحصل هذا التحييد الا اذا وافقنا على بقاء مصالح الولايات المتحدة الاميركية وبقاء عملائها وحلفائها ومصالحها ومواقعها ، وقبلنا منها تأييدها المنقطع النظير لدولة العدو الصهيوني ! وماذا نكون فعلنا اذا وافقنا على ذلك كله ؟

ان الاستاذ محمد سيد احمد يجيبنا على هذا السؤال . وكما برر لنا التسوية مع الاحتلال الصهيوني ، فانه يبرر لنا والسبب عينه ، سياسة الانفتاح المصرية والعربية في الاتجاهات المختلفة ، وعلى الراسمالية اساسا ، وكما يقول فان : «الانفتاح على الغرب يعني الانفتاح على الراسمالية العالمية . ولازمته كاتجاه ، المصالحة مع النظم العربية المحافظة التي اصبحت هي الاخرى بفضل عوائد البترول وجها بارزا للراسمالية العالمية . وهذا الانفتاح على الراسمالية العالمية ، لا بد ان يصاحبه في الداخل بروز التمايز بشكل اوضح بين تيارات سياسية تمثل منطلقات اجتماعية متباينة ، بل متعارضة» (ص ٢٧٣) . فاية سياسة تنمية يمكن ان تنتهج ضمن سياسة كهذه ؟.. وما الذي تعنيه سياسة الانفتاح هذه غير محاولة تغيير مجرى حركة التحرر والتقدم العربية بالتكيف مع متطلبات الراسمالية العالمية وحاجاتها في هذه المرحلة التاريخية .

ولذلك كله ليس غريبا ان تصبح هذه السياسة سياسة تسوية مع الاحتلال الصهيوني و«قمع» لارادة الشعب الفلسطيني المقاتلة ، وهذا ما ينبهنا اليه الاستاذ محمد سيد احمد (ص ٣٥٦) ، وسياسة انفتاح على الولايات المتحدة الامريكية وانفلاق على الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية التقدمية ، وانفتاح على القوى الرجعية العربية داخل مصر وخارجها ، انه خط متكامل ، وخط متناقض ومعاد لحركة التحرر والتقدم العربية .

بعد ذلك ما هو دور «إسرائيل» الوظيفي في البلاد العربية ؟
ان المؤلف يرى ان «أنصار تشجيع «الانفتاح» على امريكا وتيسير تنفيذ اميركا مخططاتها في ان يتحقق لوجودها انتشار يمتد الى كل دول المنطقة ، لا بد ان يتلاقوا فيما بينهم في شتى السدول العربية بالمنطقة ، بل ان تبرز نقاط تلاق واحدة على الاقل بينهم وبين المهيمنين على مصائر اسرائيل ، رغم استمرار قيام «التناقض الراسي» معها» (ص ٢٧٥) . وهكذا فدعاة المصالحة مع اميركا وانتشار وجودها في المنطقة لا بد من ان يلتقوا مع المهيمنين على مصائر اسرائيل . ولكن هذا اللقاء وحده لا يكفي ، «فالمطروح ان يكون لاسرائيل دور وظيفي مثل لبنان - مع اختلاف الوظيفة تماما - على اتساع المشرق العربي في وقت طال او قصر بعد حلول السلام» (ص ٣٧٤) - ما هو هذا الدور الذي ستلعبه اسرائيل ؟ لا يحدده المؤلف لنا ، وان كان يبدو ان هذا الدور شبيه بالدور الذي حاولت ان تلعبه دولة الاحتلال الصهيوني في افريقية ، وهو ما يشير اليه المؤلف ويتحدث عنه . ولكن هل ينسجم هذا الدور مع طموحنا في بناء اقتصاد مستقر ، والاستغناء عن الخبرات الاجنبية ، والتحرر من هيمنة الدوائر الرأسمالية العالمية ؟ انه لا ينسجم طبعا ، بل هو يتعارض مع مطامحنا تعارضا ليس له حدود . ومع ذلك ، فان ما يطرحه الاستاذ محمد سيد احمد لا يبدو غريبا ، لان منهجه يقود الى هذه النتائج . فالمطلوب ان تبقى دولة الاحتلال الصهيوني ، وان يتم قبولها في المنطقة وان يعطى لها دور . ولا بد من ان يكون الدور تمدينيا ...

ونحن الذين لا نرضى بالدور الذي يلعبه لبنان في الحياة العربية ، ونعمل ليكون لبنان جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي ، في نضاله وخطة تقدمه ، وان ينتهي دوره «الوسيطي» و«الغربي» في بلادنا . لا نرضى لاية جهة اخرى ، من خارج الجماهير

العربية ، دورا في تنميتها وتقدمنا ، ودولة الاحتلال الصهيوني ، يجب ان ينتهي وجودها في بلادنا ، ولا دور لها باعتبارها دولة صهيونية ، او دولة يهودية ، لانها بمحافظتها على صفة الدولة تبقى كيانا بيننا .

وهنا يأتي دور اليسار في هذا المعمعان . ان الاستاذ محمد سيد احمد الحريص على التسوية مع اسرائيل والمصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية الخ... الخ حريص على اليسار ايضا . وهو لا يريد لهذا اليسار ان يكون غبيا ، فيخطيء في تحليل الامور ، ويرفض التسوية والمصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية ، لان اليمين والاستعمار «...» وجدا في التسوية ما يرضي مطامعهما» (ص ٤٠٩) . لماذا ؟ يجب المؤلف : ان هذا «... التحول» الطافر» في أسلوب الاستعمار هو تعبير عن افلاس أسلوب سابق ، لم يتنازل عنه طواعية ، بل مضطرا . ولا تكون مقاومة اهداف الاستعمار الجديد برفض مبدأ التسوية ، وباعادة التوتر ، وتعرض المنطقة والعالم لآخطار جسيمة ، بل باستثمار هذه المعطيات الجديدة لصالح قوى التحرر والتقدم ، وهي معطيات تكتسب بمقتضاها هذه القوى بالتأكيد فرصا اعظم للحركة والانجاز» (ص ٤٠٩ - ٤١٠) . هذه هي مهمة اليسار ، وهو مطالب «بافساد سلبيات هذا المخطط واستثمار الايجابيات» (ص ٤١١) . ومهمته في هذه المرحلة «...» ان يتدع صيفيا للثورة العربية قادرة على التصدي لمهمة قد تبدو في هذه المرحلة الجديدة عكس مهمتها في المرحلة السابقة ، اي استثمار القوة الاقتصادية العربية الكامنة ، الناجمة عن تصحيح أسعار البترول لتحويلها الى استقلال سياسي» (ص ٤١٢) . وبهذا تتضح مهمة اليسار وتبدو اكثر تحديدا . فليس المطلوب منه الان ان يصنع ثورة ، ان يحرك جماهيره وينظمها ويقودها ، بل ان يشارك في حفلة التسوية مع الامبريالية الاميركية والاحتلال الصهيوني والقوى والانظمة الرجعية العربية ، وأن يحاول دون عنف ، ودون

اغضاب الاطراف المعنية ، لانه مدعو الى المشاركة في المصالحة وقطف ثمارها ، ان يفسد سلبيات المخطط الصهيوني - الامبريالي - الرجعي .

وبهذا يكون اليسار قد اصبح ذكيا ، وقادرا على ان يخدم جماهيره ، وان يساهم في حركة التقدم العربية .
ومع ذلك ، فان الاستاذ محمد سيد احمد مهتم بالتناقضات الافقية (الاجتماعية) . ولقد («كان التناقض الذي طغى لدى اطراف النزاع على كل تناقض آخر هو التناقض «الوطني»» (ص ٢٧١) .
الا ان الاتجاه نحو التسوية يغير من طبيعة الصراع فلا يعود «التناقض الوطني هو الطاغى» ولا يعود «التناقض الخليق بامتصاص كل صور التناقض الاخرى» (ص ٢٧٢) . لقد تعقدت الصراعات بعد حرب اكتوبر ، لانها لم تعد بسيطة راسية ، اي وطنية فحسب ، «مع حلول عصر «الانفراج» على الصعيد الدولي ، وبعد ان اصبحت التسوية امرا واردا بالنسبة للنزاع» (ص ٢٧٥) . وقد برز نمط جديد من الصراعات ، بالتشابك مع النمط الاصيل ، اي الصراع الوطني ، قائم على «التناقضات الافقية» داخل كل «طرف جغرافي» على حدة . ويتلاقى - بمقتضى هذه «التناقضات الافقية» - ممثلو التيارات المتماثلة على اتساع الخريطة الجغرافية للمنطقة ككل ، في مواجهة تيارات اخرى ، ذات منطلقات مقابلة متماثلة ، على اتساع نفس الخريطة الجغرافية» (ص ٢٧٥) . ويضيف الاستاذ محمد سيد احمد ان هذه «التناقضات الافقية» ستحتل : «مقدمة المسرح السياسي كلما انجز المزيد في اتجاه التسوية» .

ولنستطيع ان نفهم من ذلك كله ان التناقضات الوطنية عطلت التناقضات الاجتماعية ، وان الاتجاه نحو التسوية يدفع نحو المزيد من التناقضات الاجتماعية . وهذه التناقضات الاجتماعية تشمل المنطقة كلها ، بما في ذلك دولة الاحتلال الصهيوني . ونحن

اذ نغلق السبل امام الحرب ، نفتح المجال امام التغيرات الاجتماعية الشاملة في المنطقة كلها .

وهذه بالطبع دعوة مبطنة للاتجاه نحو التسوية من اجل تفجير التناقضات الاجتماعية التي تشمل المنطقة كلها . وهذا الانجاه يوحد المنطقة كلها ، اي العرب واليهود ، بينما تمزقهم الصراعات الوطنية .

ولكن هل نستطيع ان نقول ان طريق الحرب والصراع مع الاحتلال الصهيوني تغلق طرق التحول الاجتماعي ، وطريق التسوية تفتح طرق التغيير؟ ان تاريخ الصراع في المنطقة، يثبت ان خط الصراع مع الاحتلال الصهيوني والامبريالية الاميركية يفتح ابواب التغيير الثوري والجذري ، وان اتجاه التسوية يدفع نحو المحافظة . ولقد حدثت التطورات الاجتماعية الكبرى في التاريخ العربي الحديث تحت تأثير الصراع الوطني ، ضد الاحتلال الصهيوني . والاتجاه نحو التسوية لا يفسح المجال امام التحولات الاجتماعية ، ولا يراد منه ذلك ، بل يدفع باتجاه المحافظة و«الاستقرار» . والذين يدفعون الان نحو التسوية مع الاحتلال يدفعون نحو التسوية ايضا مع الامبريالية الاميركية والرجعية العربية ، اي يدفعون نحو ضرب التحولات الاجتماعية . ولهذا فهم الان يريدون تجميد الصراع الوطني ، لانه مفتاح التحولات الاجتماعية الكبرى واذا كانت قد اثبتت هذه الحقيقة وقائع السنوات الثلاثين الماضية في بلادنا . . . فقد اثبتته ايضا وقائع السنوات الخمسين في الصين وكورية وفياتنام وكمبوديا الخ . . . وهذه هي طريق حركة التقدم في بلادنا، وليس هناك طريق آخر . وتصعيد التناقض الوطني طريق تفجير التناقضات الاجتماعية . والتسوية في ميدان القضية الوطنية والصراع الوطني تجر الى التسوية في ميدان الصراع الطبقي والتحولات الاجتماعية . ولذلك فنحن مع تصعيد الصراع الوطني ، الراسي ، مع تصعيده ابدا ، حتى تعود الارض وتسقط دولة العدو . ونحن بذلك ندفع

قضية التحول الاجتماعي قدما .

وهذا التحول سيشمل المنطقة كلها ، الامة العربية ودولة الاحتلال الصهيوني ، لا لان التسوية ستوحد عملية التحول ، بل لان الحرب ستدفع نحو احداث تغيير سياسي واجتماعي فسي واقع العدو ايضا . وبالحرب فقط ، وبالصراع فقط ، تحدث عملية التغيير هذه ، ولا تحدث بغيرها . اما الذين يراهنون على التحول من خلال السلام ، والحوار الديمقراطي والتعايش السلمي ، فهم يراهنون على السراب . ان التناقضات العدائية لا تحل سلما وحوارا ، بل تحل حربا وقتالا . والحرب وحدها هي التي تحسم هذه التناقضات . ولا تحسمها الحوارات و«التفاعلات الحضارية» . ولذلك فالدولة الفلسطينية تقوم بالحرب ، وبالتحرير ، وباسقاط الدولة الصهيونية والكيان الصهيوني ، ولا تقوم بالتعايش معه . وهذا ما يجب ان يفهمه دعاة التحول الاجتماعي من خلال السلام .

ولهذا ليس غريبا ، ان يؤكد الاستاذ محمد سيد احمد انه ليس هناك حل عسكري لقضية الصراع العربي - الصهيوني . فالذي يريد هذه «المصالحة الدولية العشائرية» الشاملة ، لا يجوز له ان يفكر بالحرب ، والا فسد مخططه ، كما اكد لنا . . . انه لا يبحث عن حل عسكري ، بل يبحث عن نسوية . ولكي يضمن ان الحروب لا تقوم مستقبلا بين العرب «وجيرانهم الاعزاء» المحتلين الصهيونيين ، فهو يقترح ان تقوم مناطق صناعية على الحدود ، كل الحدود ، باعتبار ذلك من الحوافز الايجابية لحفظ السلام (ص ٢٨٨) . ولكن كيف يحق لكاتب عربي رأى انتصار فياتنام وكمبوديا ولاوس على الجبروت الامبريالي الاميركي ، ولا يرى حلا عسكريا للصراع العربي - الصهيوني ؟ انكتب لهذا الجيل والاجيال القادمة ان معارك التحرير انتهت ، وان على القوى التي تريد ان تتحرر ان تبحث لها عن مكان على مائدة الرأسمالية

العالمية ، لان كل قضايا الشعوب تحسم هناك !... وكيف يجوز لنا ان نقول ذلك ، ونحن في عصر يشهد نهاية الامبريالية الامريكية وانتصار حركات الشعوب .

ان القول بأن الحل العسكري غير وارد بالنسبة للصراع العربي - الصهيوني قول مردود ، لان الحل العسكري هو الحل الوحيد ، وهذا الحل ، ليس ضروريا فحسب ، انه حتمي . لان دولة الاحتلال الصهيوني العنصرية الفاشية الرجعية لا يمكن ان تختفي من هذه البقعة من العالم ، من خلال المفاوضات والتسويات . وليس من طريق الى انائها سوى الحرب التي تنهي كل الحروب . وهذه الحرب قادرة على هزيمة الترسانة الامريكية في دولة الاحتلال الصهيوني ، وهزيمة التدخل الامبريالي - الامريكي ، كما هزمت الترسانة الامريكية في فياتنام ، والتدخل الامريكي في فياتنام .

— من يخوض هذه الحرب ؟

— الجماهير العربية .

— ومن يقودها ؟

— طلائعها الثورية .

— وهل تستطيع هذه الطلائع والجماهير ان تكسب الحرب ؟

— نعم ... نعم ، والشاهد شاهد ... فياتنام في هذا الجيل ، وتجارب اخرى من قبل ، ونحن من بعد .

— وما اثر سياسة الانفراج الدولي ؟

— ان سياسة الانفراج الدولي ، ومحاولات الاتفاق بين

الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي لم تنه الصراع بين القوتين المذكورتين ، ولن تنهي الصراع ايضا الذي تخوضه الشعوب من اجل تحريرها واستقلالها وتقدمها . وسيبقى هذا الصراع مستمرا ... ولن يتوقف ما دامت هناك اراض محتلة وشعوب مضطهدة وحقوق مهدورة . فاذا ما اثرت سياسة الانفراج سائبا على حركة الشعوب هذه علينا ان نناضل لنمنع هذا التأثير

السلبى ونسير قدما على طريق التحرر والتقدم .
وعلينا ان نكون دائما مع الشعوب المضطهدة في النضال من
اجل تحريرها ، ومع الجماهير الكادحة المستغلة في الصراع ضد
مستغليها وان نعمل دائما لاذكاء هذا الصراع وتفعيله ، لا ان
نعمل لتهدئته وتسويته . وهذا الخط هو الذي يضمن هزيمة
الامبريالية الاميركية وادواتها وعملائها في كل مكان ، ويساعد
على انتهاء الحروب وضرب القوى العدوانية التوسعية . اما
سياسة التسوية والمصالحة فتعيد للامبريالية والاحتلال الصهيوني
والقوى الرجعية الثقة بالنفس ، وتعطيها فرصة جديدة ضربات
الى قوى حركة التحرر والتقدم .

في النتائج :

ان ما يدعونا اليه الكتاب المشار اليه ليس الا التصفية
والاستسلام ، وهو ليس الاول فيما دعا اليه ولم يأت بجديد
فيما جاء به لان الدعاة الذين سبقوه الى النهج قدموا لنا الكثير
من آرائه . ما علاقة ما طرحه هذا الكتاب ، الذي صدر هذا العام ،
وقبل توقيع الاتفاق المصري - الاسرائيلي بقليل ، بالاتفاق عينه .
وما علاقة هذه الآراء التي يطرحها بآراء سعيد حمامي وفيصل
حوراني ومصطفى الحسيني الخ ؟ ... وماذا يخدم خط هذا
الكتاب ؟ ...

ان ما يطرحه الكتاب ليس معزولا عما يجري ، كما ان الآراء
السابقة التي طرحت ليست بعيدة عما يجري . ولذلك فان محمد
سيد احمد ليس بعيدا عن سعيد حمامي ، وآراؤهما يفسر بعضها
بعضا ... ويكمل بعضها بعضا . وطرح هذه الآراء في هذه
المرحلة يستهدف اقناع قطاعات من الراي العام العربي ان هناك
طريقا اخرى غير الصراع والحرب ، وان هذه الطريق لا تنهي
التناقضات ، ولا تنهي الصراع ، ولكنها تحلله الى مجار ومسارب

اخرى . فالدولة الديمقراطية لا تقوم بالحسرب ، بل بالصراع والحوار والتعايش والتعامل ، ونهاية الامبريالية لا تأتي من خلال الحروب بل من خلال التعايش السلمي والتنافس الاقتصادي .
وبعد ! فمتى تسكت المدافع ؟

لن تسكت المدافع قبل ان تسقط قلاع العدو وحصونه ، وتسقط الدولة الصهيونية ومواقع الامبريالية في بلادنا والقوى الرجعية العميلة ، ولن تسكت المدافع قبل ان تتحرر ارض الوطن ، ويتحرر ابناؤه من الاستغلال والاضطهاد .

اتفاقية سيناء واتجاهات السياسة المصرية

دراسة كتبت بعد توقيع اتفاقية سيناء
بين مصر والعدو الصهيوني ،
ونشر القسم الثالث منها في مجلة
«دراسات عربية» العدد ٢ ، كانون الاول
١٩٧٥ . ولم ينشر القسمان الباقيان .

كان لقاء سالزبورغ في ١ - ٢ حزيران ١٩٧٥ خطوة كبيرة
على طريق تطوير العلاقات المصرية - الاميركية ، ولقد كان
الطرفان حريصين على حدوث هذا التطور ، باعتباره لمصلحة كل
منهما . ولكن لقاء سالزبورغ لم يجيء عفوا ، وانما اتى نتيجة
تطورات داخلية في مصر ، سمحت بهذا الانعطاف . ما هي هذه
التطورات ؟ وما الذي يمثله لقاء سالزبورغ في مجرى السياسة

المصرية ؟ ، وما علاقة ذلك كله بتسوية القضية الفلسطينية
وتسوية الامور في المنطقة ؟ هذا ما يحاول التقرير الاجابة عليه .



١ - مصر عبد الناصر ومصر السادات

عندما توفي عبد الناصر في ٢٨-٩-١٩٧٠ كانت مصر تواجه
ازمة مزدوجة . فهي من جهة لم تستطع ان تزيل آثار عدوان
١٩٦٧ ، وهي من جهة اخرى لم تستطع ان تحل جذريا مشكلة
التخلف الاقتصادي المزمع على الرغم من كل الجهود التي بذلت
في هذا المجال .

وكانت مصر قد بدأت حرب الاستنزاف اوائل سنة ١٩٦٩ ،
ولكن العدو الصهيوني قام بحرب استنزاف مضادة بواسطة
الطيران ، كلفت مصر غاليا في الارواح ، واثبتت كم كانت
الاجواء المصرية مكشوفة امام العدو . وتوقفت حرب الاستنزاف
المتبادلة اثر موافقة مصر والعدو الصهيوني على مشروع
روجرز اواخر تموز سنة ١٩٧٠ . وكانت القوات المصرية قد
قامت بمبادرات هامة وعمليات ناجحة ضد العدو الصهيوني .

وكان مشروع روجرز يقتضي وقف اطلاق النار ، تمهيدا
لبداء مبادرة اميركية ، تؤدي الى اقرار السلام في المنطقة .
وقد قام السوفييات بتزويد مصر ببطاريات سام ٢ و ٣ لتغطية
الاجواء المصرية . ثم ما لبث الصدام ان انفجر في الاردن ،
نتيجة هجوم قام به النظام العميل هناك ، وادت وحشية
الصدامات الى التئام مؤتمر قمة عربي في القاهرة ، قرر ايقاف
القتال وتشكيل لجنة باسم اللجنة العربية للاشراف على تنفيذ
الاتفاق .

وما لبث عبد الناصر ان مات . وجاء الرئيس السادات . وعلى الرغم من ان الرئيس السادات رافق الرئيس عبد الناصر طيلة مسيرته ، الا ان شأنه في مسيرة الثورة كان محدودا جدا ، مثل معظم رجال مجلس قيادة الثورة الآخرين . وبدأ السادات مسيرته ، وكأنه استمرار لعبد الناصر ، ولكن السنوات الخمس الماضية اثبتت ان هناك فروقا اساسية في اتجاه السياسة المصرية في العهدين ، وأهم هذه الفروق :

١ - ان سياسة الرئيس جمال عبد الناصر في الميدان الداخلي كانت سياسة تحول اقتصادي واجتماعي عظيم ، ففي عهده ضرب الاقطاع والكبرادور ، وأنشئ القطاع العام ، وأنهيت سيطرة ممثلي الاقطاع والكبرادور على السلطة السياسية وتوابعها (المؤسسات الاعلامية والثقافية الخ) ، وعندما حلت هزيمة سنة ١٩٦٧ ، عاش النظام ارتباكاً ، وأوقف عملية التحول الداخلي ، دون تراجع عنها ، ليعطي كل اهتمامه لعملية الصراع مع الاحتلال الصهيوني .

وجاء عهد الرئيس السادات فأوقف عملية التحول الداخلي نهائياً ، وأخذ يبحث عن ممثلي الاقطاع والكبرادور ليسلدهم السلطة (اسماعيل فهمي ، احمد ابو اسماعيل ، رفعت محجوب ، مصطفى امين وأخوه ، احسان عبد القدوس ، صالح جودت الخ) . وبينما كانت السلطة في عهد عبد الناصر تمثل التحول والتغيير واسقاط القديم وبناء الجديد نسبياً ، لم تحمل السلطة في عهد الرئيس السادات هذه الملامح ، وبدأت ممثلة عودة القديم وضرب الجديد . وبدلاً من ان يكون الرهان الداخلي على حل مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي عن طريق توسيع القطاع العام وتطويره وزيادة سيطرة العاملين عليه ، أصبح الرهان على سياسة الانفتاح الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص طريق حل المشكلة . وبات التركيز قائماً على هذه السياسة التي يبدي

منظروها كل العداء للقطاع العام . وبهذا نستطيع ان نقول ان سياسة التحول العظيم توقفت ، وان سياسة هذا العهد ، لا تعدو ان تكون سياسة «ترقيع» تستهدف حل المشاكل الاستهلاكية لبقايا الطبقات التي ضربت في العهد السابق ، والطبقة الجديدة الصاعدة المندفعة وراء الرفاهية والبدخ .

٢ - ان سياسة الرئيس عبد الناصر في ميدان الديمقراطية كانت سياسة قمع لممثلي الاقطاع والكبرادور السياسيين ، وسياسة قمع للشيوخيين ايضا . وكانت السجنون تفحص بالشيوعيين ، وخاصة في الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦٤) ولكن ممثلي الاقطاع والكبرادور اتخذت اجراءات قمعية بحقهم وفرضت عليهم اجراءات الحراسة والاقامة الجبرية ، وسجن كثير منهم . كما ان الاخوان المسلمين طوردوا وسجنوا . وكان عبد الناصر يضرب الفئات الرجعية التي تقف في طريق التحول، ولكنه يضرب اليسار الذي يحاول دفع الثورة في اتجاه غير اتجاهها الذي رسمته لنفسها .

وجاء عهد الرئيس السادات ، فأخذ يلغي اجراءات الحراسة ويفرج عن المعتقلين الرجعيين والاخوان المسلمين ، ويطلق لهؤلاء الحرية في مهاجمة عهد عبد الناصر والتشهير به ، وليست اعادة مصطفى امين الى «اخبار اليوم» الا احد هذه الاجراءات ، وسلط الرئيس السادات في الوقت عينه اجراءات القمع ضد كل الوطنيين والتقدميين .

٣ - وكانت سياسة عبد الناصر سياسة صراع مع الاستعمارين القديم والجديد . ولقد وجه عبد الناصر صراعه الى بريطانيا وفرنسا ، لانهما كانتا تمثلان الاستعمار في الوطن العربي . وقد اصطدم بهما اصطداما مباشرا ، وخاض المعارك ضدهما ، كما حرك وحرّض ضد وجودهما ، وساند الحركات التي قاتلتها . اما بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية فقد كان الخط العام لعلاقته معها خط صراع وصدام استراتيجيا ، وان

حاول تكتيكيا ان يفتح خط الحوار معها في مراحل معينة كما حدث سنة ١٩٥٩ ، سنة ١٩٦٢ خلال عهد كنيدي ، وسنة ١٩٧٠ اثر مشروع روجرز .

وقد قاده صراعه هذا مع الاستعماريين القديم والجديد وصراعه مع العدو الصهيوني واصرارته على عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي الى التحالف مع الاتحاد السوفياتي مع انه لم يكن شيوعيا ، ولا كان مع الشيوعية .

وجاء الرئيس السادات ، بعد ان تحولت بريطانيا وفرنسا الى دولتين صغيرتين ، فغير المعادلة الاساسية في سياسة عبد الناصر الخارجية ، وهي الصراع مع الولايات المتحدة والتحالف مع الاتحاد السوفياتي ولجأ بدلا من ذلك الى سياسة التقارب مع الولايات المتحدة الاميركية بكل ما يملك من جهود .

٤ - وكانت سياسة عبد الناصر على الصعيد العربي سياسة صراع مع الانظمة الرجعية اساسا ، ومع عراق نوري السعيد والمملكة العربية السعودية والاردن خاصة ، وعندما كانت تهدأ المعارك كانت العلاقات تظل «غير ودية» ولا قائمة على الثقة . وكان ذلك يعود طبعا الى سياسة عبد الناصر الداخلية المتجهة ضد الاقطاع والكمبرادور والى سياسته الخارجية المعادية للاستعماريين القديم والجديد .

وجاء السادات فبنى سياسته العربية على التحالف مع المملكة العربية السعودية والكويت وامارات الخليج اساسا وعلى سياسة تضامن عربي فضفاضة فيما عدا ذلك . ان هذه الفروق كلها هي التي ترسم صورة نظام السادات وعهده داخليا وعربيا ودوليا ، وهي التي ستساعدنا على فهم سياسته الحالية .



٢ - تطورات الوضع الداخلي

واذا كان عهد السادات قد عالج باستحياء موضوع التراجع عن منجزات عهد عبد الناصر ، خلال السنوات الماضية ، فإنه يسير الان بخطى اكثر تسارعا ووضوحا . وسوف نقدم هنا صورة عن تطورات السياسة الداخلية خلال الاشهر الثلاثة الماضية .

فلقد حاول السادات ان يوحى في خطابه في الرابع عشر من نيسان (الاهرام ١٥ - ٤) ان هناك تغييرا ضروريا سيجري . وركز في هذا الخطاب على ان سياسته ليست الا استمرارا للناصرية . وقد شدد على ضرورة السير قدما في سياسة الانفتاح الذي لم «يتحقق» بسبب الرواسب القديمة التي ظلت سائدة . . . تتمسح احيانا بشعارات اشتراكية، ولكنه شدد بالمقابل على مهاجمة بعض النشاطات غير القانونية كالسمرة الطفيلية واعمال المضاربة والمغامرة والتخريب « . . . والتلاعب بأقـسـوات الشعب والمتاجرة بمصالحه» .

وكان واضحا في الخطاب ان السادات يريد استرضاء الفئات لشعبية بادعاء التمسك بالناصرية واسترضاء الفئات الرجعية الطامعة بالمزيد من الارباح والمزيد من الرفاهية عن طريق التلويح بسلوك سياسة انفتاح اقتصادي . ولكن الخطاب عكس في الوقت عينه « . . . كل تعقيدات الوضع المصري ، . . . واحتدام الصراع داخل المجتمع والسلطة ، والعجز عن حل المشكلات المستعصية» (١) .

وجاء التغيير الوزاري الذي شمل تعيين حسني مبارك نائبا

١ - خليل ابو راشد : التعجيل بخطوات الردة ، بعد التعديلات الاخيرة في تشكيلات السلطة ، كتابات مصرية - ٣ - ص ٢٤ .

لرئيس الجمهورية مكان حسين الشافعي ، وتعيين ممدوح سالم رئيسا للوزراء مكان الدكتور عبد العزيز حجازي وتعيين الدكتور رفعت المحجوب امينا عاما للاتحاد الاشتراكي . كما تناول التغيير تعيين اسماعيل فهمي نائبا لرئيس الوزراء اضافة الى وزارة الخارجية ، واحمد ابو اسماعيل وزيرا للمالية .

وتأتي هذه التغييرات ضمن الخط العام الذي انتهجه الرئيس السادات منذ توليه السلطة . فحسني مبارك ، ممثل الجيش لم تجد التاييم ما تصفه به غير انه يتمتع بميزتين . . . «ترضيان السادات ، فهو يحترم ويراعي رغبات الرئيس ، ملتزم به ، كما انه معاد للروس نتيجة لبعض اتصالات غير موفقة مع ضباطهم ، وأصدقائه يصفونه بأنه ليس فقط معاديا للروس، بل يمقتهم» (٢) . اما ممدوح سالم ، فهو احد اعمدة النظام ، وقد شارك في الانقلاب الذي قاده السادات ضد علي صبري ومجموعة عبد الناصر في السلطة ، وشارك في الوزارة ، بعد ذلك وزيراً للداخلية ونائبا لرئيس الوزراء . ويأتي الدكتور رفعت المحجوب ثالثا الأثافي في هذه المجموعة .

اما الوزراء ، فمنهم احمد ابو اسماعيل وزير المالية الذي كان رئيس اللجنة المالية في مجلس الشعب ، والذي عرف بنقده ومعارضته لوزارة الدكتور حجازي بشأن تباطؤها في سياسة الانفتاح . وكان من متزعمي الدعوة لتصفية القطاع العام واطلاق حرية رأس المال الخاص . وينتمي الوزير المذكور آنفا الى عائلة من كبار الملاك في سمهود . اما وزير الصناعة عيسى شاهين فهو من عائلة تمتلك اكبر مزارع الموز في مصر وأخوه محمد شاهين من أقطاب اليمين الرجعي . وتضم الوزارة احمد عثمان المقاول

المشهور ، الذي يملك شركة المقاولين العرب ، وهي من اكبر شركات المقاولات العربية ، ومن اصحاب الملايين المعروفين . كما تضم الاقطاعي محمد حامد محمود وهو من اغنياء محافظة البحيرة ، وقد طبقت عليه قوانين اصلاح الزراعي (٢) .

وصرح حسني مبارك ، بعد اختياره نائبا لرئيس الجمهورية قائلا : لقد اختارني الرئيس السادات «... لانه اراد ان يكرم القوات المسلحة التي كانت اداة النصر في المعركة .. وليس لاختياره اي تفسير آخر» (النهار ٣-٥) . اما اخبار اليوم (٣-٥) فقد وصفت حسني مبارك بأنه «من بين خمسة عسكريين كانوا من قادة حرب تشرين» وبأن الحكم سيبقى مدنيا «رغم اشتراك القوات المسلحة كقوة خامسة من قوى التحالف في انتخابات الاتحاد الاشتراكي المقبل خلافا لما تحاول بعض الاذاعات والجهات ايهام الناس به» . وصرح السادات بعد ذلك (الاهرام ٥-٥) بأنه أصبح من واجبه بعد معركة السادس من تشرين ان يتم تمثيل القوات المسلحة باعتبارها احدى قوات التحالف في اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا .

وحين اجتمع الرئيس السادات مع رئيس وزرائه الجديد اول مرة «... اكد ضرورة ازالة كل العقبات التي تقف حائلا امام سياسة الانفتاح الاقتصادي» . ونصح بأن تتخلى الدولة عن ادارة بعض النشاطات اذا اتضح انه ينبغي ذلك (ا.ش.ا. في ٢١-٤-١٩٧٥) . وكان رئيس الوزراء مستعدا للاستجابة السريعة ، فوصف عملية الانفتاح في الاجتماع الاول لمجلس الوزراء بأنها عملية «... شاملة ، يجب الانسرف في وضع الضوابط التي تحول دونها» . واكد على ذلك في رده على خطاب التكليف قائلا : «ان الموضوع الذي يتصدر عملنا هو الاتجاه بكل

٣ - خليل ابو راشد : المرجع السابق ص ٢٦ ، و٤٥ - ٤٦ .

قوة نحو تحقيق انفتاح حقيقي نتخطى به كل العقد والمخاوف». وعاد فأشار الى هذا الموضوع في بيانه الوزاري فذكر ان «... سياسة الانفتاح الاقتصادي اصطدمت بمعوقين خطرين هما التمسح بشعارات الاشتراكية والتعقيدات الادارية والمكتبية». ووصف العمل في الفترة الماضية من خلال القطاع العام على انه عمل برئة واحدة ، وأشار الى ان المرحلة المقبلة ستشهد تكامل القطاع العام والقطاع الخاص .

واخذت بعد ذلك القرارات والتشريعات تصدر تباعا من مجلس الشعب ومجلس الوزراء .

وكان من اول وأهم الوثائق التي تقرر سياسة الانفتاح هذه تقرير اللجنة المشتركة في مجلس الشعب التي يرأسها محمود ابو وافية (٤) وقد أكد هذا التقرير ما يلي :

١ - ((يجب ان يسبق الانفتاح الخارجي انفتاح داخلي يؤمن النشاط الخاص ويشجعه ويحفزه على القيام بدوره الفعّال في خدمة الاقتصاد الوطني)) .

٢ - لا ينبغي ان يطفئ قطاع على قطاع او يجور قطاع على ما ينبغي ان يكون للآخر ، او يؤثر احدهما على الآخر بما يخل بالموازنة بينهما في المعادلة العادلة)) .

٣ - ((تصفية المشروعات الخاسرة .. مع انسحاب القطاع العام من غير مجالاته)) .

٤ - ((طرح جزء من اسهم رؤوس الاموال لشركات القطاع العام على القطاع الخاص والافراد)) .

٥ - ((السماح بتأسيس شركات مساهمة برؤوس امـوال مصرية تتمتع بنفس مزايا قانون الاستثمار من حيث الاعفاءات الضريبية)) .

٤ - عبدل الرئيس السادات ومن كبار الملاك .

٦ - «تحقيق الديمقراطية الاقتصادية بقصر نشاط الدولة على المشروعات الأساسية ذات النفع العام التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها ، والتي لها طابع احتكاري فعلي» .

٧ - «تمليك العاملين بعض شركات القطاع العام ، خاصة الصناعات الثقيلة والغذائية» .

٨ - «انعاش بورصة الاوراق المالية» .

ان هذه الوثيقة الصادرة عن مجلس الشعب تدفع باتجاه تصفية القطاع العام ، واعادة الاعتبار للقطاع الخاص ، وسيطرة الرأسماليين . انها نكوص عن اتجاه الثورة نحو تصفية الاقطاع والكمبرادور .

وقد عقد بعد ذلك مؤتمر رؤوس الاموال في مصر بتاريخ ١٥-٦-١٩٧٥ برئاسة وزير التموين واصدر التوصيات التالية :

«١ - اعادة النظر في تجربة اشتراك العاملين بمجالس الادارة ، حيث انها لم تحقق النجاح المطلوب .

٢ - تشجيع القطاع الخاص على انشاء الشركات المساهمة عن طريق «تحريرهم» من نظام الارباح ، وعلى الاخص نسبة ال ١٥ بالمئة المخصصة للخدمات ونسبة ال ٥ بالمئة لشراء سندات حكومية .

٣ - منح القطاع الخاص المزايا الممنوحة لرأس المال الاجنبي .

٤ - اعادة النظر في النظام الضريبي حتى يتمشى مع واقع نفقات المعيشة ، وحتى لا يصبح وسيلة لمصادرة الاموال الخاصة بالنسبة للشرائح التي تزيد عن سبعة آلاف جنيه» (٥) .

وما لبث مجلس الوزراء ان اصدر في منتصف حزيران قرارا باعادة العقارات الخاضعة للحراسة لاصحابها ، وبتعويض الملاكين

٥ - خليل ابو راشد : المرجع السابق ص ٤٥ .

الذين تملكت عقاراتهم شركات التأمين . وتقررت زيادة نسبة التعويض ٣٠ بالمئة .

وتوالت القرارات ، فأشارت الصحف الى اعادة ممتلكات ١٩ شخصية سياسية ملكية كانت محكمة ثورة ٢٣ يوليو قد حكمت بمصادرتها (السفير ٤ - ٧) . كما اعلن ان السادات يعفو عن الذين حاولوا الاطاحة بعبد الناصر (النهار ٨ - ٧) . وأشارت الصحف الى ان مجلس الوزراء المصري قرر منح القطاع الخاص الامتيازات الممنوحة لرأس المال العربي ، واهمها تعهد الدولة بعدم تأميمه او مصادرته . كما قرر تشجيعه في مجالات الاستثمار الاخرى بما في ذلك الاستيراد والتصدير دونما قيود او عوائق ، بعد ان كانت التجارة الخارجية حكرا على القطاع العام (المحرر ١٠-٦) . وصدر قرار جمهوري باطلاق حرية القطاعين العام والخاص في التعامل مع كافة البنوك (الاهرام ٧-٧) .

وكان الرئيس السادات قد اصدر قرارا باعتبار محافظة بور سعيد منطقة حرة ، وقرارا آخر بتوسيع حدود المحافظة ، واعلن انه سيتم فتح مكتب في بور سعيد لاستقبال طلبات المستثمرين العرب والاجانب ، كما اعلن ان الموافقة تمت على انشاء فندقين كبيرين في المدينة («بيروت» ٨-٥-١٩٧٥) .

ان هذه السياسة تخدم مصالح البرجوازية الكبيرة والوسطاء والمستفيدين من النظام ، وتضرب تجربة القطاع العام وسياسة التحرر من تدخل رأس المال الاجنبي في الشؤون الداخلية . كما تزيد من الضغوط السياسية الخارجية ، وضغط العمالات الغربية - دولار - استرليني - مارك خاصة ، على السياسة المصرية ، وسنتناول هذا الموضوع تناولا اكثر تفصيلا في الفقرة التالية .

وكان السادات قد صرح في اول اجتماع له مع مجلس الصحافة ان «منطلقنا كما هي لم تتغير ، ولن تتغير ، وهي

الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العامل والوحدة الوطنية الكاملة ، وان الانفتاح الاقتصادي ليس تغييرا في المنطلقات الاساسية ، وانما هو تغذية لاقتصادنا بدم جديد ، بعد ان تعرض طويلا للاستنزاف » (الاهرام ٢٧-٥) .

٣ - سياسة الانفتاح الاقتصادي

ان بحث قضية الانفتاح ، لا بد من ان يقود الى بحث قضية انسياب الاموال الى مصر من الخارج . وقبل ان ندخل في الموضوع مباشرة لا بد من ان نشير الى ان ٢٧ بالمئة من تمويل استثمارات الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ جاء من الخارج . وهي نسبة عالية جدا . وجاءت هذه الاموال من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية والمانيا الغربية والولايات المتحدة الاميركية . وبلغت رؤوس الاموال التي تدفقت على مصر خلال ١٩٦٠ - ١٩٧٠ حوالي اربعة آلاف مليون دولار ، منها ٢٣٢٦ر٥ من الدول الغربية ، و ٢٥٠٠ مليون من الاتحاد السوفياتي (٦) .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من كل الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت في عهد عبد الناصر ، فان ارقام توزيع الانفاق الاستهلاكي الخاص تبين ان ١٠ بالمئة من السكان المرتفعي الدخل ينفقون ما مقداره ٤٥ بالمئة من الانفاق الاستهلاكي العام ، وان ٩٠ بالمئة ينفقون ما مقداره ٥٥ بالمئة فقط . اما فيما يتعلق بالدخل القومي فان ٣٤ بالمئة من الاسر المصرية الواقعة في اسفل السلم الاجتماعي

٦ - يوسف ابو حجاج : سياسة الانفتاح الاقتصادي لمصلحة من ؟ كتابات مصرية ، عدد ٣ ، ص ١٠٦ .

تحصل على ١١ بالمئة من الدخل القومي ، وه بالمئة من الاسر الواقعة في اعلى السلم الاجتماعي تحصل على ٢٢ بالمئة من مجموع الدخل القومي .

وقد لوحظ ان الفروق الاجتماعية تزداد في السنوات الاخيرة ، وان الفئات الفقيرة تزداد فقرا ، بسبب الفلاء الفاحش .

واذا علمنا ان ٢٥ بالمئة من صادرات مصر كل عام مخصص لسداد القروض ، عرفنا حقيقة مشكلة القروض الخارجية . ومع ذلك فان مصر ما زالت بحاجة الى القروض . وقد اعلن الرئيس السادات في حوار مع اعضاء المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي ان مصر تتلقى مساعدات مالية وعسكرية من كل البلاد العربية منذ حرب تشرين وحتى الان ، ومع ذلك فانها مدينة بمبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه استرليني وما زالت تمر بأزمة اقتصادية خانقة (السفير ٢٤-٧-١٩٧٥) . ومن هنا تأتي الحاجة الماسة الى القروض . وقد اشار الرئيس السادات الى انه تم اتفاق في سالزبورغ على ان تساعد اميركا منفردة او مع دول اوروبيا الغربية واليابان مصر ماليا ، وان تقدم لها مبلغ ٧٥٠ مليون دولار لتسديد ديونها المستحقة على ان تسعى مصر لاستدانة المبلغ الباقي من دول البترول العربية (السفير ٢٤-٧-١٩٧٥) .

ونشرت الصحف خلال هذه الفترة اخبار الاتفاقيات الاقتصادية والقروض والهبات . ومما ذكرته الصحف انه تم توقيع اتفاق بين مصر والولايات المتحدة الاميركية لانشاء صوامع للفلال في مصر ، تبلغ نفقاتها ٩٠ مليون دولار تساهم الولايات المتحدة الاميركية بمبلغ ٤٤ مليون دولار منها قرضا طويل الاجل ، يسدد على اربعين سنة ، مع فترة سماح مدتها عشر سنوات ، وبفائدة تبلغ ٢ بالمئة اول عشر سنوات و ٣ بالمئة للمدة الباقية (النهار ٣٠-٦) . كما جاء في الاخبار ان لجنة مصرية - اميركية مشتركة كونت لتشجيع الاستثمار في مصر (النهار ٦-٦) . وذكرت جريدة

الاخبار ان الولايات المتحدة الاميركية عرضت قرضا بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لتمويل توفير مستلزمات صناعية وزراعية وسلعية اثر زيارة روبنسون وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية (السفير ٣٠-٦) . وجاء في الاخبار ايضا ان مصر تتفاوض الان مع تسع دول للحصول على مليار دولار من القطع النادر لحل ازمة النقص في رؤوس الاموال ، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا والمانيا الغربية واليابان وايران وبعض الدول الغربية (النهار ٢١-٦) . وكان قد أعلن قبل ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية ومصر قد وقعتا اتفاقين يقضيان باقراض مصر مبلغ ٤٠ مليون دولار من اجل اعادة بناء منطقة قناة السويس (الهيرالد تريبيون ٢٩-٥-٧٥) . وأكدت الانباء ايضا استعداد الحكومة الكندية لتقديم تسهيلات مصرفية لمصر في حدود مبلغ ٥٠٠ مليون دولار قابلة للزيادة من اجل تمويل خطط التنمية المصرية (الاهرام ١٦-٧) .

وكانت الانباء قد ذكرت ايضا اخبار القروض العربية من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية والبحرين (السفير ٩-٦ والنهار ٢١-٦) . كما ذكرت الانباء انه تم الاتفاق على انشاء صندوق عربي تساهم فيه المملكة العربية السعودية والكويت والامارات يتولى استبدال الديون القصيرة الاجل بديون طويلة الاجل مما سيوفر للخزانة المصرية مئات الملايين من الجنيهات (اخبار اليوم ٧-٦) .

ومع ذلك فالازمة ما زالت قائمة ، والانفتاح لن يحل المشكلة
للاسباب التالية :

١ - ان القروض مشروطة دائما ، او هي تتضمن شروطا فيما يتعلق بالسداد وبتوجيه الاقتصاد القومي وبتوجيه السياسة . ولقد كان آخر قرض اميركي لمصر مشروطا ، اذ كان قدره ١٤٤ مليون دولار ، تشتري مصر بنصفه قمحا ، وبالنصف الآخر

مواد وسلعا من سوق الولايات المتحدة الاميركية (٧) .
٢ - ان القروض ترهق الاقتصاد القومي بالفوائد وباعباء
السداد .

٣ - ان الانفتاح ودخول رؤوس الاموال العربية خاصة
سيقود الى التضخم ، ونمو اقتصاد الخدمات وسيؤدي الى
زيادة دخول شرائح معينة على راسها اصحاب الاراضي .

وسيقود هذا كله الى اغراق مصر بالديون ، والى تدمير
الاقتصاد القومي ، وزيادة عوامل التدخل الخارجي فيه ، وتنمية
شرائح طفيلية مستفيدة من سياسة الانفتاح ، وزيادة الفلأء
والتضخم الخ . وهذه السياسة لا تؤدي الى انتهاج سياسة تنمية
سليمة ، تبني اقتصادا وطنيا متحررا ، وقادرا على تلبية حاجات
الحرب وحاجات الجماهير الفقيرة ، وتؤمن اساسا صحيحا
لاستقلال وطني . ولكن يبدو ان اشباع نهم البرجوازية الطامعة
الى الدولار والمواد الاستهلاكية الغربية، اهم في نظر قادة النظام
من بناء اساس سليم للاقتصاد في مصر .

ومع ذلك فدعاة سياسة الانفتاح في الوطن العربي يخشون
على سياسة الرئيس السادات من «.. مؤامرة .. اطرافها بعض
المديرين العامين ووكلاء الوزارات ، ورؤساء مجالس الشركات
الذين يحرصون على مراكزهم في القطاع العام ، ويتصورون ان
هذا الانفتاح سوف يزلزل مواقعهم ، ويعرض نفوذهم وامتيازاتهم
للخطر» ويطالب هؤلاء بثورة في الادارة ، ذلك ان «... سياسة
الانفتاح التي اعلنها الرئيس ستفشل اذا بقيت معتمدة على اجهزة
هي بعقليتها ومصالحها ضد الانفتاح . وقد تكون هذه الثورة
الادارية المطلوبة في مستوى الحركة التصحيحية التي اعلنها

الرئيس السادات في وجه تسلط بعض الاجهزة السياسية
وتأمرها على القيادة الشرعية» (الحوادث ٨-٨ - ص ١٥) .



٤ - الانفتاح على الولايات المتحدة وسياسة الخطوة - خطوة

ولقد جاءت ، ضمن هذا الاطار ، سياسة الانفتاح على
الولايات المتحدة الاميركية طبيعية . فالمدرسة الساداتية ترى ان
حرب تشرين حولت دولة الاحتلال الصهيوني من شريك للولايات
المتحدة الاميركية في القرار الى شريك قراره بيد شريكه . وبما
ان سلطة التقرير قد انتقلت اساسا الى الولايات المتحدة
الاميركية ، وان دولة الاحتلال لم تعد قادرة على حماية نفسها ،
ناهيك عن المصالح الاميركية ، فان امكانية احداث فك ارتباط بين
الشريكين ممكن . ولذلك حرصت حكومة مصر على تسهيل مهمة
كيسنجر بمقدار ما تعقدها دولة الاحتلال ، وطالبت بالموازنة
الدقيقة بين سياسة الولايات المتحدة الاميركية ازاء العرب ودولة
الاحتلال الصهيوني (الديار ٢١-٢٧ تموز ص ١٦-١٧) .

ويستطيع المتابع المراقب ان يلاحظ ان سياسة مصر اتجهت
عالميا الى المراهنة على الولايات المتحدة الاميركية اساسا ، والى
الدول الامبريالية : بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا واليابان بعد
ذلك . بينما اتجهت في الوقت عينه نحو معاداة الاتحاد السوفياتي
والدول الاشتراكية . ويعود ذلك الى قناعة نظام السادات بأن
الولايات المتحدة الاميركية هي وحدها التي تملك امكانيات الضغط
على دولة الاحتلال الصهيوني . فأمركا «بيدها حل المشكلة ...»
كما قال السادات في خطابه في اول ايار (الانوار ٣-٥-١٩٧٥) .
ومن هنا كان الرئيس السادات لا يطلق تصريحاته فقط عن

العزبز هنري والصدیق فورد ، بل يقوم بكل ما يقنع الولايات المتحدة الاميركية بأنه صدیق عزيز ، «ولقد اكتشف كيسنجر في تشرين الثاني سنة ١٩٧٣ ، في الرئيس السادات رجلا متلهفا للصدقة الاميركية وراغبا في التحرك الحذر نحو السلام مع اسرائيل» (٨) . وكما راهن الرئيس السادات على الولايات المتحدة الامريكية ، اخذت الولايات المتحدة تراهن على الرئيس السادات . ولكن ما الذي يريده الرئيس السادات ؟ وما الذي تريده الولايات المتحدة الاميركية .

ان المتتبع سياسة الرئيس السادات يلمس منه انه يريد :
ان يخلق الثقة لدى الولايات المتحدة الاميركية بأنه ليس معاديا لها ، وبانه يسعى نحو السلام فعلا ، لكي يدفع الولايات المتحدة نحو الموازنة بين البلاد العربية ودولة الاحتلال الصهيوني ، وهذا سيخلق شرخا بين الولايات المتحدة الاميركية ودولة الاحتلال الصهيوني ، يجب ان يجري العمل لتحويله الى هوة .
ولذلك لا يطالب الرئيس السادات بالتخلي عن دولة الاحتلال الصهيوني ، بل يطالبها بعدم حمايتها خارج حدودها ، اي في الاراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ (النهار ١٥-٥) . ولهذا تكثر الدعوات الى استقلال سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط عن دولة الاحتلال الصهيوني (الاهرام ١٥-٦) .
ولذلك يعمل الرئيس السادات كل ما في وسعه لاعادة الاعتبار لعملاء الولايات المتحدة الاميركية في مصر (مصطفى امين وعلي امين الخ) وتوثيق العلاقات مع اصدقاء اميركا وعملائها في الوطن العربي والخارج .

8 — Hoffman, Stanley: A New Policy For Israel, Foreign Affairs, April 1975, No. 3, 401.

وهو لذلك يعادي القوى الوطنية الديمقراطية في مصر والقوى الوطنية العربية ، كما ينهج سياسة عداء نحو الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

وهو على الصعيد الدولي يزيد من المراهنة على دور الولايات المتحدة الاميركية على حساب الامم المتحدة وبقية دول العالم .
اما ما تريده الولايات المتحدة الاميركية فهو ايضا واضح للمراقب المتتبع . ان كيسنجر كما توضح ادبيات وزارة الخارجية الاميركية يهدف الى ما يلي :

١ - «ان جوهر تقرب (كيسنجر) يقوم على اقناع الدول القائمة وخاصة مصر وسورية والاردن ، مع عناية بالعريضة السعودية عناية كبيرة ، ولكن غير مباشرة - بالتحرك خطوة - خطوة نحو امر واقع مع «اسرائيل» . والفلسطينيون مبعدون عن هذه المعادلة بشكل ملحوظ . انهم لم يكونوا بين البيادق على رقعة شطرنج كيسنجر ... ولكن البديل الذي يقدمه كيسنجر للسادات لا يهمل الفلسطينيين نهائيا ، انه لم يفعل ذلك ، ولكنه تضمن في داخله املا غامضا ومتضمنا ، لانشاء دولة للفلسطينيين ، في يوم من الايام ، تقوم على الضفة الغربية وقطاع غزة» (٩) .

٢ - ان سياسة الولايات المتحدة الاميركية التي تارجحت خلال العقود الثلاثة الماضية كان عامل واحد فيها ثابتا ، وهو عدم السماح بتدمير «اسرائيل» . واصبحت هذه السياسة المعلنة في السنوات الاخيرة تعني شيئين اساسيين : «الاول ، ان الولايات المتحدة تزود اسرائيل بالمواد الحربية التي تحتاجها للدفاع عن استقلالها . الثاني ، ان الولايات المتحدة توازن التدخل السوفياتي في المنطقة ، وتعمل حقيقة لتحديد النفوذ السوفياتي (وقد اصبح

9 — Ullman, Richard: After Rabat: Middle East Risks and American Roles, vol - 53 No - 2 pp. 287.

((تحييد النفوذ السوفياتي)) يعني في بعض الحالات مساعدات اقتصادية وحتى عسكرية لاعداء اسرائيل)) (١٠) .

٢ - ان الدولتين العظيمين هما اللتان تملكان اي حظ من النجاح لتثبيت الاستقرار . ((فاذا ما ادخلت الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي قواتهما الخاصة الى مناطق منزوعة السلاح بين اسرائيل وجيرانها ، واتخذتا اجراءات لكبح تسليم الاسلحة الى كل الاطراف المتحاربة ، فان الاسرائيليين سيشعرون انهم مؤمنون بما فيه الكفاية للانسحاب من الاراضي المحتلة ، وان تظاهرة كهذه لاجراءات القوة ستقود الفلسطينيين غالبا على التأكيد و(مسانديهم من العرب) لقبول حقيقة ان وجود «اسرائيل» ليس بعد قضية خاضعة للنقاش ، وان تعبيرهم الاقليمي الخاص لن يكون اكثر - ولكن ليس اقل - من الضفة الغربية وربما غزة)) (١١) .

٤ - ان سياسة الخطوة - خطوة لمصلحة اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية . ((ففي الداخل ، ان من مصلحة الحكومة الاسرائيلية ان تستفيد من فترة طويلة من السلام يشفي الرأي العام خلالها من صدمة تشرين الاول سنة ١٩٧٣ ، ويستعيد الثقة بقوة اسرائيل ، ويقبل فكرة التراجعات التدريجية ، ويجد في القوة مصدرا لكرم الاخلاق . وخارجيا ، كان من مصلحة اسرائيل ألا تشترك في مفاوضات شاملة مع العرب ، بينما كانوا منتشين بنجاح استراتيجية نفطهم . وستستفيد اسرائيل من ((مطمطة)) الامور الى الوقت الذي تعيد جبهة كيسنجر المشتركة مع البلدان المستهلكة ، والتي أنشئت للتعامل مع مشكلة استقلال الطاقة

10 — Ullman Richard: Ibid, pp. 289.

11 — Ulman, Richard: Ibid, pp. 288.

ومشكلة تدوير البترول دولار الميزان العالمي المكسور .
«ان سياسة الخطوة - خطوة هي في مصلحة واشنطن ايضا .
ففي الداخل ، ان على كيسنجر ان يتعامل مع القوى القوية التي
كانت تؤيد اسرائيل تقليديا - وفي الصحافة ومجلس الشيوخ
خاصة . ان العودة الى السياسة المؤيدة لاسرائيل التي كان يتبعها
البيت الابيض قبل الحرب ما عادت ممكنة . وان تزويد اسرائيل
بالسلاح فقط دون الدفع نحو التسوية سيعني حتمية المزيد من
الحروب والمواجهات الجديدة مع موسكو ، والفرصة السانحة
للسوفييات لمد نفوذهم في الشرق الاوسط ، واتساع الصدع مع
اوروب الغربية واليابان (مثلا ، لا امكانية لاستراتيجية نفطية
مشتركة تحت قيادة الولايات المتحدة) والتضحية بمواقع الولايات
المتحدة في البلدان العربية الصديقة» (١٢) .

ومن اجل ذلك كله تقوم الولايات المتحدة الاميركية بتنفيذ
الاعيبها السياسية . فهي من جهة تلوح ان للفلسطينيين مكانا
يستحقونه تحت الشمس ، وهي من جهة اخرى تدفع عملاءها
الى كيل الضربات لهم . وهي من جهة اخرى تسعى الى اقناع
القادة العرب بامكانية السلام ، ولكنها تطالبهم بالتريث ، وتسعى
الى فرض التنازلات عليهم في سياستهم الداخلية والخارجية .
ان الذي يعني الولايات المتحدة تحديدا ليس الا تحول العرب من
الحرب الى «السلام» ، واتجاههم من التحولات الاجتماعية الى
الركود ، وفتح ابوابهم امام ناهبي ثرواتهم وآكلي أرزاقهم .

ومع ذلك كله فالرئيس السادات يود من فورد ان يضغط على
دولة العدو الصهيوني . فما الذي يمكن ان يحققه هذا التوجه ؟
انه سيقود حتما الى ما يلي :

١ - المراهنة على عدو رئيسي، لان الولايات المتحدة الاميركية

تقود معسكر العدو الرئيسي . والمراهنة على العدو الرئيسي
لحل تناقض عدائي سلميا مسألة تثير الحيرة والاستهجان .
٢ - الانفتاح على العدو باعتباره صديقا او حكما ، ومعاملة
عمالئه معاملة الاصدقاء .

٣ - ضرب القوى المعادية له ، لانها تقاوم هذا التوجه .
٤ - استبدال الحلفاء المخلصين بحلفاء ينسجمون مع
هذا الخط .

ولقد أدى هذا التوجه ، داخل مصر الى صعود الرجعيين
عملاء الاميركيين وهيمنتهم على اجهزة السلطة ، وخاصة الاعلام،
والى اضطهاد القوى الوطنية والتقدمية . وقاد على الصعيد
العربي الى تردي دور مصر في قيادة الجماهير الشعبية ، والى
اضطراب علاقات مصر مع ليبيا ، وفتورها مع الجزائر وسورية
والعراق بدرجات مختلفة، ثم ما لبثت بعد توقيع الاتفاق ان تدهورت
مع ليبيا وساءت مع العراق . كما قادت على الصعيد العالمي الى
تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .
وأدى هذا التوجه ، وهذا اخطر ما في الامر ، الى زيادة
حجم التدخل الاميركي في شؤون المنطقة، والى اكتسابه الشرعية
من خلال المراهنة المصرية . وهكذا نجد اننا مطالبون ، مقابل ان
تسحب دولة الاحتلال من جزء صغير من الاراضي التي
احتلتها ، ان نقبل بما يلي :

- ١ - ان تتحول الولايات المتحدة الاميركية الى حكم .
 - ٢ - ان تقدم الولايات المتحدة الاميركية ضمانات سياسية
للعو الصهيوني .
 - ٣ - ان تقدم مساعدات عسكرية بمبالغ خيالية (قيل انها
ستبلغ ٢٥٠٠ مليون دولار) .
 - ٥ - ان ترسل عسكريين ، وربما بشاب مدنية ، للمرابطة بين
القوات العربية وقوات الاحتلال .
- وستقدم بالمقابل لمصر بعض المعونات الاقتصادية ، وبعض

الضمانات ...

ان هذا كله يعني ان الولايات المتحدة تصبح اكثر تدخلا واشد
تدخلا مع عقدة الصراع في المنطقة .



٥ - قمة سالزبورغ

جاءت قمة سالزبورغ ، ضمن هذا الاطار ، وقد حاولت
وسائل الاعلام في مصر ان تهيء للقمة تهيئة مناسبة ، كما حرص
الرئيس السادات على ان يحيطها بجو من الاهمية والامل ، وقد
قام الرئيس السادات بجولته العربية ، قبل اللقاء ، فزار العراق
والكويت والاردن وسورية . وكان الهدف من ذلك ان يقنع الدول
العربية بخطته ، وان يذهب الى اللقاء ممثلا للعرب . ان «مصر
بحاجة للحصول على دعم عربي قبل هذا اللقاء» (النهار ١٢ آذار) .
واخذت وسائل الاعلام المصرية تشير الى ان الجولة تأتي في وقت
بالغ الاهمية وانها تهدف الى جمع الصف العربي تمهيدا لمؤتمر
جنيف ، ذلك ان السادات يؤكد بجولته حرصه على ان تكون كل
الاطراف المعنية ملزمة بكل الاحتمالات ومشاركة في التحرك
العربي ... ومصر حريصة على الالتزام بأكبر قدر من المسؤولية
والاحاطة بكل ما يقتضيه من وضوح في الرؤية وعلم بالحقائق
(الاهرام ١٢-٥) . واشيع الى ان الرئيس فورد قد يطرح افكارا
جديدة (الاهرام ٤-٥) . وجرى التركيز على ان الولايات المتحدة
الاميركية تستطيع - اذا ارادت - ان تفرض على اسرائيل
الانسحاب من الاراضي المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب
الفلسطيني ، (الاخبار ٤-٥) . وان الرئيس السادات يرى انه آن
الوان لان تتخذ الولايات المتحدة موقفا من «اسرائيل» ، وهذه

النقطة ستكون البند الرئيسي في محادثات السادات مع فورد (الجمهورية ٤-٥) .

ومضت وسائل الاعلام في تزكية اللقاء ، فاعتبرته « لقاء عمل » . . . لقاء عرض خطة و اقرار الجانب الآخر لهذه الخطة . . . « والرئيس فورد مع الاتجاه الذي يرى عدم التدخل المباشر في قضايا شعوب العالم ، وهو ما يفرض تغيير السياسة الاميركية في اساسها عن طريق اكتساب صداقة الشعوب لا اخضاعها . وفورد فوق ذلك يواجه الحركة اليهودية العالمية التي تهاجمه ، ومهمته في مواجهة هذه القوة ان يحدد من يحكم اميركا . . . واذا كان رئيس الدولة فان هناك املا في ان ينتهي لقاءه بالسادات الى شيء . واسرائيل ، اضافة الى ذلك ، تشير حملة عنيفة في الداخل والخارج ضد لقاء السادات وفورد وضد الاثنين شخصا وضد كيسنجر . . . » (الاهرام ٨-٥) .

وجرى التلويح بأن الرئيس فورد سيعترف بحق منظمة التحرير في المشاركة بأعمال جنيف ، وفي تمثيلها للشعب الفلسطيني «كدولة مستقلة» . وسيتم الاتفاق على الاعتراف خلال قمة سالزبورغ وسيعلن عنه اثر اجتماع فورد مع رابين («بيروت» ١٩-٥) (١٢) .

وصرح السادات قبل سالزبورغ بأن التعامل صعب مع الولايات المتحدة الاميركية لان واشنطن لا تتكلم بصوت واحد ، فالبيت الابيض يتبع سياسة والكونغرس يتبع سياسة اخرى . و اضاف الرئيس السادات بأنه يتطلع بشوق الى لقاء الرئيس فورد كصديق ، وانه لن يطلب من الولايات المتحدة الاميركية ان تقطع علاقاتها باسرائيل وقال : «اكثر من ذلك انني اطلب منكم

(اي الاميركان) ان تزودوا كل اسرائيلي بدبابة ومدفع ، ولكني اطلب من الشعب الاميركي ان يقول لاسرائيل ان تستعمل هذا السلاح من اجل حماية نفسها داخل حدودها ، وان تتخلى عن الاراضي العربية التي احتلتها « (٢٩-٥-٧٥) .

وكانت وزارة الخارجية المصرية قد اصدرت مساء ٢-٥-٧٥ بياناً حول اللقاء هذا نصه : «تم الاتفاق بين الرئيس فـورد والرئيس السادات على ان يجتمعا في سالزبورغ في النمسا يومي ١ و٢-٦ المقبل لمناقشة المسائل التي تهم البلدين ، ولبحث تدعيم العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الاميركية» (النهار ٣-٥) . واقترح فكرة اللقاء الرئيس فورد في رسالة الى الرئيس السادات ودعا السادات لزيارة واشنطن ، ولكنه اعتذر . وكان الرئيس السادات يتوقع مبادرة اميركية منذ اعلان فشل كيسنجر . وقد ابلى الرئيس السادات الرئيس الاسد عن اللقاء وجهات عربية اخرى .

وصرح كيسنجر عند وصوله الى المطار ، في طريقه الى الاجتماع : ان محادثات فورد مع السادات ستكون خطوة اولى الى مبادرة سلام ... نريد ان نعرف ماذا يريد السادات وماذا يريد اسحق رابين .. (النهار ٢-٦) . وصرح مصدر مصري مسؤول ، عند وصول السادات الى سالزبورغ ان الرئيس السادات لا يحمل معه اية مشاريع للسلام في الشرق الاوسط ، لانه لا يتوقع ان تكون اميركا قد اعادت النظر والتفكير في سياستها الشرق اوسطية ، ولان العالم اجمع قد عرف مشروعات مصر للسلام اكثر من مرة (المحرر ١-٦) .

وعند بدء اللقاء القى الرئيس السادات كلمة جاء فيها : «... اعتقد انه ليست هناك قضية يمكن حلها بسهولة ، كقضية الشرق الاوسط ... والمسألة كلها تتلخص بالاتي : الاعتراف باستقلال دول المنطقة وسلامتها الاقليمية ، رفض الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، قبول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

واحترام هذا الحق ، وكذلك قبول حق هذا الشعب فـي ان يعيش في وطن قومي» . وأضاف انه اذا احترمت الاطراف كلها هذه المبادئ يمكن حينذاك ان تنتهي حالة العداء ويسود السلام . وكان مما جاء في خطاب فورد : «أعتقد انك اظهرت من دون شك رغبتك المخلصة في السلام» وقال : «اننا سنحاول بكل طريقة ان نتجاوب مع الفرص التي خلقتها . .» (النهار ٢-٦) . وانتهى اللقاء ظهر ٢-٦ بمؤتمر صحفي للرئيسين ، لم يكشف فيه شيء مما دار في المحادثات ولا عما تم الاتفاق عليه ، الا ان الرئيس فورد اعلن انه سيطرح مشروعا للسلام في الشرق الاوسط بعد انتهاء اعادة تقييم السياسة الاميركية . وعقد كيسنجر مؤتمرا صحفيا بعد الظهر ، ذكر فيه ان اللقاء كان ايجابيا وبناء ، وان الهدف منه لم يكن الوصول الى نتائج محددة تؤدي مباشرة الى المفاوضات ، وأضاف : قد امن هذا اللقاء الاسس لمحادثات مثمرة سنجرها مع الاسرائيليين . . . والمفاوضات الجديدة حول احتمالات السلام يمكن ان تستمر الان (النهار ٣-٦) .

وادلّى سيسكو مساعد وزير الخارجية الاميركي للشؤون السياسية بملاحظات جاء فيها ان منظمة التحرير الفلسطينية غير مؤهلة للتفاوض نيابة عن الضفة الغربية ، بسبب انقسامها ، وان الملك حسين يجب ان يتفاوض مع اسرائيل حول ذلك . والمطلوب قرار فلسطيني بحق اسرائيل في الوجود ، وأضاف : «ولا أعتقد ان احدا يستطيع التحدث عن تسوية حقيقية في المنطقة حتى تحل هذه القضية» (الصحف ١٧-٦) .

ومر اكثر من شهرين دون ان تعلن حكومة الولايات المتحدة الاميركية اعادة النظر في سياستها ازاء الوضع في منطقتنا ، ودار مكوك الاتصالات السرية الثنائية . وبدأ الحديث من جديد عن سياسة الخطوة - خطوة ، والانسحاب الجزئي . وتؤكد الاخبار ان كيسنجر سيعود خلال الساعات المقبلة ، وان اتفاقا

جديدا بين مصر ودولة الاحتلال سوف يتم توقيعه .
ما هو هذا الاتفاق ؟ هل هو فك ارتباط جديد ؟ ما مضمونه
السياسي ؟ وما نتائجه وأبعاده ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه .



٦ - مخاطر اتجاه السياسة المصرية

ان الاتفاق الجديد ليس فك ارتباط ، لانه ليس هناك
اشتباك حتى يكون هنالك فك ارتباط . والقوات المشتبكة فصل
بينها فك الارتباط المعروف . فما الذي سيحدث اذن ؟ انه اتفاق
سياسي يتم بموجبه انسحاب جزئي ، يشمل تراجع القوات
المحتلة مسافة محدودة ضمن خارطة يتفق عليها . ويتحدد
المضمون السياسي لهذا الاتفاق من خلال ما يأتي :

١ - اشتراك الولايات المتحدة في عقد الاتفاق وضمانه .
وتمثل ذلك في الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الاميركية
لعقد الاتفاق اولا . وهو دور اساسي لان هذا الاتفاق ما كان
يمكن ان يعقد دون الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة ، وهو
دور الوسيط والضامن وبازل الجهد الكبير والمال الوفير . وهذا
الدور يرتب على الولايات المتحدة التزاما سياسيا ازاء دولة
الاحتلال الصهيوني التي تريد توفير الاسلحة اللازمة لحياتها ،
كما ترى وتعتقد ، وتوفر المساعدات الاقتصادية لحل ازماتها
ومشاكلها . وهذا الالتزام السياسي يعطي الولايات المتحدة
الاميركية حق التدخل لفرض امر واقع في المنطقة لمصلحة بقاء
الاحتلال ، اما المساعدات العسكرية التي تبلغ قيمتها آلاف الملايين
من الدولارات ، فمن اهدافها خلق الثقة عند دولة الاحتلال
بقدرتها ، لا على حماية «(حدودها)» فحسب ، بل هزيمة الدول

العربية مجتمعة ايضا .

٢ - التزام مصر ، علنيا او ضمنيا ، بوقف اطلاق النار مدة محددة ، أقلها ثلاث سنوات ، وتقديم تنازلات اخرى ، ربما كان منها عبور البضائع الاسرائيلية قناة السويس . ان كون الاتفاق سياسيا ، وبإشراف الولايات المتحدة ، لا بد من ان يتضمن (تنازلات) سياسية .

٣ - التزام العدو الصهيوني بتراجع محدود، ولكنه هام، لانه يشمل أقساما اساسية من مهري المتلا وجدي ، كما يشمل نפט ابو رديس . الا ان هذه التنازلات ستأخذ اسرائيل مقابلها ضمانات سياسية ومساعدات عسكرية واقتصادية وتنازلات عربية سياسية كبيرة وخطيرة .

ان هذه العوامل هي التي تحدد المضمون السياسي للاتفاق، وهي تفرض من حيث النتائج والابعاد ، اولا ، ان تصبح الولايات المتحدة الاميركية اكثر تدخلا بشؤون المنطقة والقضية . فالولايات المتحدة حكم سياسي ، وهي متعهدة التقدم على طريق «الحل السلمي» ، وضامنة سلامة دولة الاحتلال ، ومساعدة مصر في حل ازمته السياسية والاقتصادية . وذلك يستلزم ان تصبح الولايات المتحدة الاميركية الدولة الاكثر رعاية في القاهرة . وهذا يعني ضرورة مزيد من الانفتاح المصري على الولايات المتحدة الاميركية ، ومزيد من هيمنة عملاء الولايات المتحدة على النظام، وما يستتبعه ذلك من التطورات الداخلية . وثانيا ، ان يواصل النظام في مصر ضرب الحركة الوطنية الديمقراطية ، حركة الجماهير في سبيل مقاومة الاحتلال الصهيوني والامبريالية الاميركية وسياسة القمع والاستغلال والاضطهاد الداخلية ، ويستمر في سياسته المعادية للحركة الوطنية الديمقراطية العربية والهادفة الى اخضاع المقاومة الفلسطينية وترويضها .

وستقود هذه السياسة مصر الى توطيد علاقاتها بالانظمة

الرجعية العربية ، واختلال علاقاتها بالدول العربية الاخرى مثل العراق وليبيا ، كما انها ستقود الى اهتزاز العلاقات مع سورية، ولاسيما اذا لم يتحقق انسحاب جزئي تريبا على جبهة الجولان. وماذا بعد الاتفاق الجديد ؟

هناك احتمالان ، فإما ان تجري الامور باتجاه تسوية اميركية شاملة ، او ان تقف عند حدود الاتفاق الجديد . فاذا جرت باتجاه التسوية الاميركية الشاملة ، وهذا مناقض لمصلحتنا ومطامح جماهيرنا ولخط حركة التحرر والتقدم العربي ، كان ذلك كارثة قومية كبرى تفوق آثارها آثار هزيمة حزيران . واذا وقفت عند حدود الاتفاق الجديد ، فإما ان تحدث حالة ركود ، وهذا سيعني تصفية المقاومة الفلسطينية وضرب حركة التحرر الوطني العربية . او ان تجد مصر نفسها مضطرة لخوض حرب اخرى ، وهذا الاحتمال وارد . وعندئذ ستجد مصر نفسها امام الواقع التالي :

١ - الولايات المتحدة الاميركية متورطة حتى اذنيها في حماية ((السلام)) في المنطقة ، ومكتسبة الشرعية اللازمة لذلك نتيجة قبول الطرفين بها حكما وكفيلا .

٢ - دولة الاحتلال الصهيوني مستعدة للصدام استعدادا كاملا نتيجة ما حصلت عليه من الاسلحة الاميركية ، والوقت الذي كسبته .

٣ - الجبهة المصرية الداخلية ((ممزقة)) بسبب صمود الشخصيات المرتبطة بالاميركيين والمعادية للحركة الوطنية الديمقراطية في مصر والبلاد العربية الى المراكز الحساسة في الدولة وأجهزتها .

٤ - تدهور علاقات مصر بالانظمة العربية المعادية للامبريالية الاميركية المصطمة معها .

٥ - تدهور علاقات مصر ببلدان عدم الانحياز المعادية للامبريالية الاميركية ، وبلدان العالم الاخرى التي تخوض نضالا

وصراعا مع الولايات المتحدة الاميركية .

ان ذلك كله يبين خطورة الخط الذي تنتهجه السياسة المصرية . وخطر ما فيه انه يراهن على الولايات المتحدة الاميركية بتحقيق «السلام» في المنطقة . ان هذا الخط لا ينسجم ابدا مع طبيعة الصراع في بلادنا ، فالصراع ليس ثانويا مع الامبريالية الاميركية ، انه صراع رئيسي . والولايات المتحدة الاميركية من معسكر العدو الرئيسي ، ومواجهة الامبريالية الاميركية باعتبارها عدوا رئيسيا تتطلب :

اولا : اعداد الجبهة المصرية الداخلية لحرب طاحنة مع العدو الصهيوني ، والامبريالية الاميركية وعملائها ، وهذا ما لا يحدث في ظل المتطلمين الى قروض الولايات المتحدة الاميركية واقامة اوثق العلاقات معها .

ثانيا : الوقوف مع الشعب الفلسطيني من اجل ان يصعد كفاحه المسلح ضد العدو الصهيوني ، ومحاربة كل الاتجاهات الرامية الى محاصرته وضرب ثورته المسلحة .

ثالثا : اعداد الجبهة العربية للحرب ، وهذا يقتضي توحيد طاقات مصر وسورية والعراق اساسا ، وحشد قوى الجماهير العربية من حولها ، والخط المتبع حاليا لا يقود الى هذه الغاية .
رابعا : تكوين جبهة على الصعيد العالمي من كل القوى المعادية للاحتلال الصهيوني ، والمعادية للولايات المتحدة الاميركية ، والخط المتبع لا يسير في هذا الاتجاه .

ان الجماهير العربية ، وقواها الوطنية والثورية مطالبة لذلك كله بان تحبط مخططات السياسة المصرية ، لان ذلك بداية السير على الخط السليم ، وضمانة عدم الانزلاق على طريق الخضوع للهيمنة الاميركية . ان آفاق السياسة الحالية تنذر بالخطر ، وتضع مصير الامة العربية وقضيتها المصرية في مهب الريح .



ملاحظة: بعد اعداد هذا التقرير (١٥-٨-٧٥) حدثت تطورات مهمة على صعيد الاتفاق في سيناء تؤكد صحة التحليل الوارد فيه . وسنتابع هذه التطورات في تقاريرنا القادمة .

ثانيا : الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية :

اهتمت وكالات الانباء (١) والدوائر الدبلوماسية اهتماما زائدا باخبار الاتفاق الجديد بين مصر ودولة الاحتلال الصهيوني . وقد احتلت اخبار الاتفاق وانباء زيارة كيسنجر الى المنطقة وتنقلاته فيها ، وخاصة بين القاهرة وعاصمة العدو مكانا بارزا في الاخبار اليومية ، وفي كل وسائل الاعلام . ويعود هذا الاهتمام بالطبع الى اهمية هذه العملية وأثرها في تطور الصراع العربي - الصهيوني اولا ، والى دور الولايات المتحدة فيها ثانيا .

وسنقدم هنا سجلا موجزا لهذه الحركة ، ثم تحديدا لاسبابها وأهدافها ، وسنبين ، بعد ذلك ، اثرها في حركة الصراع ومخاطرها على الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية .

١ - سجل موجز للاحداث

- ذكرت جريدة الاهرام في التاسع من آب ان اتفاقا جديدا

١ - اعد البحث في ٥-٩-١٩٧٥ .

لفصل القوات قد يتم قبل نهاية الشهر ، ونقلت الصحيفة عن مصادر اميركية مطلعة ان كيسنجر متفائل بإمكان التوصل الى اتفاق قبل الرابع والعشرين من آب ، وانه قد يزور المنطقة في ٨-٢٠ (الاهرام ٩-٨-١٩٧٥) .

- اشار الرئيس فورد ان ارسال الولايات المتحدة مجموعات من الجنود للمراقبة في سيناء في حال التوصل الى اتفاق جديد بين مصر ودولة الاحتلال الصهيوني امر وارد، ولكنه رفض تأكيد او نفي مثل هذه الانباء (النهار ٨-١٠) .

- اعلن الرئيس السادات في لقاء مع وفد الكونغرس الاميركي : «بعد سنوات وسنوات من المواجهة بين بلدينا وصلنا الى حالة الصداقة» (النهار ٨-١١) .

- وأشارت وكالة الصحافة الفرنسية ان كل شيء يسير على اساس التوصل الى اتفاق في سيناء قبل ٢٥ آب ، موعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ليما ، حيث ستطلب منظمة التحرير وبعض الدول العربية طرد «اسرائيل» من الامم المتحدة «مما يضع الرئيس السادات في موقف حرج» (الصحف ٨-١٢) .

- وصلت الى واشنطن بعثة اسرائيلية للتباحث مع الجهات الاميركية المعنية حول صيغة الاتفاق الجديد ، ومطالب العدو الصهيوني من المساعدات العسكرية والاقتصادية . واعلن ناطق رسمي اميركي ان وصول فريق مفاوض من الاسرائيليين علامة مشجعة ، الا انه حذر من الاستنتاجات الواسعة . و اضاف الناطق : ان هذه المحادثات لا تعني انتهاء عملية اعادة تقييم السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، انها جزء من عملية شاملة تعكس التقدم الذي احرزناه ، ولكن هناك مواضيع صعبة بحاجة الى حل (النهار ٨-١٢) .

- خولت حكومة دولة العدو وفدها المفاوض مواصلة الجهود

من اجل الوصول الى اتفاق جديد مع مصر ، بعد اجتماع عاصف دام خمس ساعات ونصف ، سجل فيه بعض الوزراء اعتراضات شديدة (الصحف ١٢-٨) .

— تسلم الرئيس السادات رسالة خاصة من الرئيس فورد، حملها اليه السفير الاميركي في القاهرة . وتتضمن الرسالة رأي واشنطن وحصيلة اتصالاتها المكثفة مع دولة العدو حول الوصول الى انسحاب ثان من سيناء (الاهرام ١٢-٨) .

— قالت مصادر حسنة الاطلاع في القاهرة ان مصر حددت موقفها النهائي من اتفاق مؤقت حول سيناء . وقد تمت الموافقة على هذا الموقف في اجتماع عقده الرئيس السادات مع كبار مساعديه (النهار ١٣-٨) .

— قالت مصادر رسمية في عاصمة العدو ان المفاوضات حول اتفاق جديد بين مصر و«اسرائيل» تسير بسرعة ، وانه يتوقع وصول كيسنجر الى الشرق الاوسط في الاسبوع المقبل (الصحف ١٣-٨) .

— عقدت في واشنطن الجلسة الاولى من المباحثات بين وفد العدو المفاوض وجوزيف سيسكو، تناول البحث في هذا الاجتماع مسودة الاتفاق الجزئي والمساعدات الاميركية الاقتصادية والعسكرية لدولة العدو (الصحف ١٣-٨) .

— اعلن كيسنجر انه سيتخذ خلال الايام العشرة القادمة قرارا بشأن استئناف دبلوماسيته لتحقيق اتفاق مرحلي جديد ، بعد ان وصلت المحادثات الى مرحلة متقدمة ، وازدادت ان المحادثات المنفصلة التي تجري الان مع الجانبين ، العربي والاسرائيلي ، وصلت مرحلة تبحث فيها الجوانب الفنية (الاهرام ١٣-٨) .

— دعت كتلة ليكود المعارضة في الكيان الصهيوني الى عقد جلسة خاصة للكنيست لمناقشة المفاوضات الخاصة بالاتفاق المؤقت . وقد نجحت في الحصول على توقيعات ثلاثين نائبا ، وهو العدد المطلوب (الاهرام ١٣-٨) .

- صرح المتحدث باسم الرئيس السادات ان مصر واسرائيل اقتربتا من الوصول الى اتفاق لفصل القوات في سيناء ستحصل مصر بموجبها على الجزء الاكبر من ممرى جدي والمتلا . ولكن المتحدث اضاف انه لا تزال هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر سيقوم بتقريبها كيسنجر خلال زيارته للشرق الاوسط التي ينتظر ان تبدأ في اواخر الاسبوع المقبل . وكانت هذه التصريحات اول تأكيد رسمي مصري على ان المفاوضات احرزت بعض التقدم ، وبأن كيسنجر سوف يستأنف جولاته (النهار ٨-١٤) .

- ذكرت صحيفة الاهرام شبه الرسمية ان اي اتفاق فسي سيناء هو جزء لا يتجزأ من التسوية في شمولها ، وخطوة جديدة نحو التسوية الكلية التي تشمل كل جبهات المواجهة من دون استثناء . و اضافت الاهرام ان مصر حريصة على ان تتبع هذه الخطوة بخطوة مماثلة في الجولان ، لان منطق الخطوة - خطوة لا يستقيم ما لم تتابع خطواته بدون انقطاع ، والا فقدت الاتفاقات الجزئية باعتبارها جزءا من التسوية الكلية (النهار ٨-١٤) .

- تمت اتصالات عاجلة بين القاهرة وواشنطن ، اتفق خلالها على تحديد موعد وصول وزير الخارجية الاميركي الى الاسكندرية ظهر يوم الجمعة ٨-٢٢ قادما من تل ابيب التي سيصل اليها من واشنطن في ٨-٢٠ . وسيزور كيسنجر بعد انتهاء مهمته في مصر ودولة العدو سوريا والاردن والسعودية . وصرح كيسنجر ان الاتصالات من اجل عقد اتفاق في سيناء قد قطعت شوطا هاما ولكن لم يتم الوصول الى اتفاق كامل . و اضاف انه اذا تضمن الاتفاق اي التزامات من جانب الولايات المتحدة الاميركية فان الحكومة سوف تطلب موافقة الكونغرس عليها . وذكر ان الحكومة لم تجس نبض الكونغرس حتى الان الا «بصفة عامة دون عرض اقتراحات محددة» . وقال ايضا ان الاتفاق سوف يأخذ بعض الوقت ، وهو ما يتيح للكونغرس ان يبدي رايه بعد انتهاء

العطلة في ايلول القادم (الاهرام ١٦-٨) .
- ذكرت المصادر الدبلوماسية ان مصر ودولة الاحتلال
الصهيوني وافقتا على جميع النقاط الرئيسية الخاصة باتفاق
مرحلي ، وان النص سيكون جاهزا قبل ايلول القادم (الاهرام
١٦-٨) .

- اشار سيسكو مساعد وزير الخارجية الاميركية للشؤون
السياسية بأن اعادة تقييم السياسة الاميركية في الشرق الاوسط
شملت مسألتين :

١ - اختيار الطرق الدبلوماسية الممكنة .
٢ - مستوى المساعدات التي ستقدم لاسرائيل وللآخرين في
الشرق الاوسط .

وذكر سيسكو ان كيسنجر سيبحث مع فورد مسألة تعويض
اسرائيل عن نفط ابو رديس . وأضاف ان كلا من مصر واسرائيل
يقوم بالدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الاميركية (الاهرام
١٦-٨) .

- اعلن الرئيس السادات في خطاب له في واحة سيوه ان
مصلحة مصر هي مصلحة الامة العربية ، ومن يحاول التفرقة
بينهما كاذب ومخترق . وأضاف : «نحن نتفاوض حينما تكون
المفاوضة هي المصلحة العليا لمصر ، ومصلحة مصر هي مصلحة
الامة العربية بالتأكيد ... اذن ، اذا كانت المصلحة العليا هي
السلم فسنسلم ، واذا كانت الحرب فسنحارب» (الاهرام ١٧-٨) .

- اعلن رابين رئيس وزراء دولة العدو ان الفجوة بين الموقفين
المصري والاسرائيلي بشأن التوصل الى اتفاق مرحلي جديد في
سيناء قد انتهت تقريبا . وأضاف : اني آمل في ان يتم التوصل
الى الاتفاق بعد ان تم تجاوز الفجوة ، ومع ذلك فاني لست في
موقف يسمح لي بأن اقول ان الاتفاق قد اصبحت مؤكدا (الاهرام
١٧-٨) .

- اعلن دايان وزير الدفاع السابق في دولة العدو انه لن

يؤيد الاتفاق المرحلي المقترح اذا عرض على الكنيست ، لان الانسحاب من ممر متلا وجدي يجعل الخط الاسرائيلي اقرب من حدود ١٩٦٧ ، ولا يقرب اسرائيل من السلام (الاهرام ١٨-٨) .
- اكد رابين رئيس وزراء دولة العدو انه لن يكون هناك اي خطر على اسرائيل في حال الوصول الى اتفاق مؤقت «لأننا سنظل على بعد ٢٥٠ كلم من حدود ١٩٦٧ ، وستكون هناك منطقة عازلة واسعة تحت سيطرة الامم المتحدة . كما ان مصر لن تتقدم سوى ٢٠ كلم من قناة السويس» . وقال ايضا : ان الاتفاق سيؤدي الى تحسن في العلاقات بين اسرائيل والدول العربية ، والى مزيد من التفاهم بينها وبين الولايات المتحدة الاميركية (النهار ١٩-٨) .

- طالبت كتلة ليكود المعارضة في دولة الاحتلال الصهيوني باستقالة حكومة رابين احتجاجا على الاتفاق المشار اليه سابقا ، وقال بيغن زعيم كتلة ليكود : «ان الاتفاق المرحلي الجديد ليس الا دعوة لضغوطات جديدة وتنازلات جديدة بدون السلام» . ورد رابين في دفاعه عن الاتفاق بأنه يعتقد ان هناك مجالا للاختيار «بواسطة اتفاق نتحمل فيه بعض المخاطر المحدودة» . وقال ان الحكومة تبذل كل جهدها لتقوية أمن الدولة وتعزيز العلاقات مع الشعب الاميركي وحكومته ... (الاهرام ١٩-٨) .

- عرض رئيس لجنة الشؤون الخارجية في برلمان دولة العدو خلال حديث تلفزيوني ما وصفه بأنه «تفاصيل الاتفاق الذي تم بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية» . وقال ان مصر واسرائيل اتفقتا على عدم استخدام القوة ، وعلى حل نزاعاتهما بالوسائل السلمية . واتفق الجانبان على ان ترابط القسوات الدولية مدة ثلاث سنوات في سيناء على ان تكون موافقة كل من مصر واسرائيل لضرورة لسحبها . وذكر ان مصر سترفع الحظر المفروض على الشركات المتعاملة مع اسرائيل ، كما ستوقف

العمليات الاعلامية ضد دولة العدو . كما ذكر انه سيسمح للسفن الآتية من اسرائيل او المتوجهة اليها بالمرور في قناة السويس .
واشار الى ان اميركا ستقدم لاسرائيل مساعدات بقيمة ملياري دولار اضافة الى ضمان تزويدها بالنفط . كما ان الولايات المتحدة الاميركية ستزود اسرائيل بأسلحة متطورة (النهار. ٢٠-٨) .

— ادلى كيسنجر بعد بدء جولته في الشرق الاوسط ببيان جاء فيه : لقد احرزنا تقدما طيبا حول العديد من المسائل . وهناك اتفاق من حيث المبدأ حول الخطوط العامة غير ان هناك بعض التفاصيل التي ما زالت تحتاج الى استمرار التفاوض بصدددها .
وما زالت هناك مسألة او مسألتان من المبادئ الاساسية لم يتفق عليها . . . ومع ذلك وفي رأيي ورأي الرئيس فورد انه يمكن القول تبعا للنوايا الطيبة للطرفين ان الاختلافات الباقية يمكن حصرها وحلها ، وبناء على هذا الاعتقاد فاني ذاهب مرة اخرى الى الشرق الاوسط . . ان ذلك ان تم لن يكون اتفاق سلام بل خطوة مرحلية نحو السلام بين مصر واسرائيل . ويتعين حل المسائل القائمة بين اسرائيل والدول العربية الاخرى (الاهرام ٢٠-٨) .

— قام شبان من حزب حيروت بمظاهرة امام السفارة الاميركية في تل ابيب ، وهم يرفعون ارانب بيضاء لاطهار مدى خضوع زعماء دولة العدو لسياسة كيسنجر . وبدأ زعماء دولة العدو حملة هدفها حث الراي العام الاسرائيلي على قبول الاتفاق .
فأعلن رابين ان الاتفاق المقترح سوف يكون خطوة اولى في التحول من الحرب الى السلام في الشرق الاوسط . وأعلن بيريز وزير دفاع العدو ان على اسرائيل ان تفتح ابواب السلام مع جيرانها العرب لتضمن مستقبل الاجيال القادمة ، وقال ألون انه اذا كان الالمان واليهود يتحدثون سويا الان ، فان ليس هناك سبب لاعتبار السلام بين العرب واسرائيل شيئا لا يمكن التوصل اليه» (الاهرام ٢٠-٨) .

- اتفقت مصر واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية على احتمال انشاء قوة مستقلة مكلفة بتأمين السلام في سيناء ، اذا رفض مجلس الامن الدولي بسبب اعتراض الاتحاد السوفياتي او الصين المصادقة على تجديد مهمة قوات الامم المتحدة في سيناء (النهار ٨-٢١) .

- نشرت الصحف المصرية بصيغة واحدة نص خبر ، حول مناورات بالذخيرة الحية قامت بها بعض تشكيلات الطيران المصري وشهدتها الجمصي وقادة آخرون (الاخبار - الجمهورية - الاهرام ٨-٢١) .

- وجهت صحيفتا الاخبار والجمهورية نوعا من اللوم الى الجهات الفلسطينية التي تهاجم الموقف المصري واستعداد مصر للتوقيع على اتفاق سيناء الجديد (٨-٢١) .

- استغربت الدوائر المصرية اقدام اسرائيل على اذاعة ما اسمته نصوص الاتفاق الجديد . وأشارت الاهرام الى ان اسرائيل مزجت بعض المعلومات الصحيحة بمعلومات اخرى لاثارة جو من التوتر والقلق في المنطقة . ونسبت الصحيفة الى مصدر مسؤول ان مصر ستذيع كل نصوص الاتفاق اذا تمت الموافقة عليه (النهار ٨-٢٢) .

- ذكرت مصادر اميركية ان كيسنجر سوف يستطلع خلال مباحثاته مع الاسرائيليين امكانية عقد اتفاق ثان لفصل القوات في الجولان (الاهرام ٨-٢٢) .

- صرح مسؤول كبير في الوفد المرافق لكيسنجر بأن فشل مهمة كيسنجر تعني الانجراف بسرعة نحو حرب خامسة في الشرق الاوسط (الاهرام ٨-٢٢) .

- شهدت دولة العدو مظاهرات صاخبة لم تشهد مثيلا لها منذ انشئت . وقد وقعت صدامات عنيفة بين المتظاهرين ورجال الامن الذين حاولوا منع المتظاهرين من اقتحام طريق المطار . وقد

القي القبض على شاب ، قبل وصول كيسنجر ، بساعات ، بتهمة وضع خطة لاغتيال وزير الخارجية الاميركي (الاهرام ٢٢-٨) .

— قال الصحفيون المرافقون للدكتور كيسنجر بأنه يعتقد ان مهمته في اذار الماضي كان محكوما عليها بالفشل منذ البداية ، غير انه يرى النجاح الان في قبضة يده (الاهرام ٢٢-٨) .

— جاء في حديث لسفير دولة العدو في واشنطن بعد وصوله الى الارض المحتلة : «لقد توصلنا الى قدر كبير من التفاهم ليس فقط فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والعسكرية للاتفاق ، ولكن ايضا فيما يتصل بالنواحي السياسية له ، والتي تشمل المسائل المتعلقة بالتحركات في المنطقة في المستقبل» (الاهرام ٢٢-٨) .

— اعلن في مؤتمر صحفي قبل لقاء الرئيس السادات بكيسنجر ان مصر مصممة على ان يحدث التقدم على كل الجبهات ، ذلك ان السلام يعني الانسحاب الاسرائيلي من كل الاراضي العربية ، كما يعني الحل العادل للمشكلة الفلسطينية ، ونجاح هذه المرحلة الراهنة بالدرجة الاولى مكسب عربي جديد (الاهرام ٢٣-٨) .

— علمت صحيفة الاهرام ان المباحثات بين الوفدين المصري والاميركي سوف تشمل الى جوار الاتفاق العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة الاميركية والمعونات الاقتصادية التي ستقدمها الولايات المتحدة الاميركية لمصر (الاهرام ٢٣-٨) .

— أكد كيسنجر في حفل استقبال اقيم له ان الاتفاق الذي يأمل في تحقيقه قبل الاول من ايلول يعتبر خطوة هامة نحو تسوية سلمية شاملة في المستقبل (الاهرام ٢٣-٨) .

— صرحت مصادر مصرية مطلعة بأن الرئيس انور السادات ابلى الرئيس الاسد ان مصر ستعتبر الاتفاق الثاني في حال اتمامه لاغيا اذا لم يتم التوصل الى اتفاق ثان في الجولان ، او اذا قامت اسرائيل بعدوان على سورية . وقد ابلى الرئيس السادات ذلك لكيسنجر خلال خلوتهما قبل الاجتماع . نقل ذلك

الى الرئيس الاسد اشرف مروان سكرتير الرئيس السادات للاتصالات الخارجية ، واحاطه علما بدقائق الموقف وعرض امامه خرائط زود بها حول الاتفاق (النهار ٢٤-٨) .

- رحب ناطق رسمي مصري بتشكيل قيادة عليا سورية - اردنية ، قال بأنه لا يعتبر القرار مفاجأة لمصر ، بل هو في اي حال من الاحوال خطوة تخدم التحرك العربي من موقع قوة . ومن الجدير بالذكر ان الاسكندرية تستعد لاستقبال الملك حسين الذي سيزورها بعد ايام (النهار ٢٤-٨) .

- اعلن متحدث رسمي مصري ان الاتصالات مستمرة بين مصر وسورية على اعلى المستويات ، فيما يتعلق باتفاق سيناء ، وان مصر تعمل ليعقب هذا الاتفاق اتفاق مماثل في الجولان تمهيدا للذهاب الى مؤتمر جنيف (الاخبار ٢٥-٨) .

- ادلى كيسنجر بتصريح بعد زيارته لدمشق جاء فيه : لقد ناقشت مع الرئيس الاسد الدور الذي يمكن ان تقوم به سورية في مباحثات السلام وفي المفاوضات الدائرة وعلاقتها بالتسوية الشاملة . وكذلك ناقشنا علاقات سورية المتنامية مع الولايات المتحدة الاميركية ، والتي نعتبر جيدة وتسير نحو التحسن (الاهرام ٢٤-٨) .

- قام كيسنجر بعدد من الزيارات للاسكندرية وعاصمة العدو ، واستطاع يوم ٩-٨ ، كما كان مقررا ان يوقع الاتفاق بالاحرف الاولى :

٢ - نصوص الاتفاق ومضمونه

ينص الاتفاق على الآتي :

١ - ان النزاع بين حكومة مصر وحكومة «اسرائيل» و«فلسطين»

الشرق الاوسط» «لا يتم حله بالقوة المسلحة ، وانما بالوسائل السلمية» ، وتضيف المادة الاولى : «وقد شكل الاتفاق المعقود بين الطرفين في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ في اطار مؤتمر جنيف للسلام خطوة اولى نحو سلام عادل ودائم وفقا لاحكام قرار مجلس الامن الرقم ٢٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ . واذ يعترف الطرفان التوصل الى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا اليها قرار مجلس الامن الرقم ٢٣٨ ، فان هذا الاتفاق خطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف» .

٢ - ان الطرفين يتعهدان : «بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر» (المادة الثانية) .

٣ - ان الطرفين سيستمران : «في ان يراعى بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والامتناع عن اي اعمال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الآخر» (المادة الثالثة) .

٤ - «سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة الى اسرائيل ومنها بالمرور في قناة السويس» (المادة السابعة) .

٥ - «يعتبر الطرفان هذا الاتفاق خطوة مهمة نحو سلام عادل ودائم وهو ليس اتفاق سلام نهائيا» (المادة الثامنة) .

٦ - وهناك بعد ذلك تحديد وضع القوات العسكرية كما حددها ملحق الاتفاق .

٧ - يتضمن الاتفاق وجود قوات اميركية تحت اسم مراقبين ، لا تسحب الا بموافقة الطرفين وتأمين لها وسائل الدفاع الضرورية ، كما تنص على ذلك الرسائل المتبادلة .

ان دراسة المواد المشار اليها اعلاه تكشف المضمون السياسي لهذا الاتفاق . فهو اتفاق سياسي ، وليس اتفاق فك ارتباط عسكري فقط . ولذلك وقع ، بالاضافة الى رئيس اركان القوات المسلحة المصرية ، محمد علي فهمي ، السيد احمد عثمان السفير لدى المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف . والاتفاق يقرر ان

النزاع بين مصر ودولة الاحتلال ، وفي الشرق الاوسط ، يتم حله بالوسائل السلمية وليس بالقوة المسلحة . ويقرر بالتالي ان الطرفين «يعتزمان التوصل الى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات» ولذلك فهما يعتبران هذا الاتفاق «خطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف» .

ويقرر الاتفاق زيادة على مراعاة وقف اطلاق النار بدقة والامتناع عن اية اعمال عسكرية وشبه عسكرية ، كما يتعهدان بعدم استخدام القوة او التهديد بها او استخدام الحصار العسكري .. ويقرر الاتفاق السماح للشحنات غير العسكرية بالمرور في القناة الى موانئ «اسرائيل» او بالعودة منها .. ويقرر الطرفان بعد ذلك ان الاتفاق خطوة هامة نحو السلام، وليس اتفاقا نهائيا ...

وواضح من ذلك كله ان الاتفاق «بين جمهورية مصر العربية وحكومة اسرائيل ..» يقرر اعادة ترتيب العلاقة بينهما على اساس حل النزاعات بالطرق السلمية ، ومن خلال المفاوضات ، ودون اللجوء الى القوة . ولا يلزم الاتفاق مصر وحدها بهذا كله، بل يلزمها ان تعالج موضوع «النزاع في الشرق الاوسط» على هذا الاساس . وهذا يعني ان مصر ستعمل ، كما تعمل اية دولة في الامم المتحدة ، لحل النزاع العربي - الصهيوني ، من خلال الوسائل السلمية . ان تفسير ذلك يعني عمليا ان مصر ستعمل لحل مشكلة الصراع بين الشعب الفلسطيني ودولة الاحتلال الصهيوني من خلال الوسائل السلمية . واذا حدث صراع بين سورية ودولة الاحتلال الصهيوني فمصر ستدعو الى حل المشكلة من خلال الوسائل السلمية . هذا ما ينص عليه الاتفاق .

ان هذا الموقف يتضمن :

- ١ - انتهاء حالة العداء والتعبئة ضد العدو الصهيوني .
- ٢ - الالتزام بتنفيذ قرار ٣٣٨ من خلال المفاوضات ،

والطرق السلمية .

٣ - الالتزام بموقف قطري من الصراع العربي - الاسرائيلي .

ثم ان مصر ستسمح بمرور الشحنات غير العسكرية الى اسرائيل ومنها في قناة السويس . وهذا يعني ان «اسرائيل» اصبحت في عداد الدول غير المعادية . ذلك ان بروتوكول القسطنطينية يبيح لمصر ان تمنع سفن الدول المعادية وشحناتها من المرور .

وهناك ، بالاضافة الى ذلك ، الالتزام بتنفيذ القرار رقم ٣٣٨ الذي يؤكد تنفيذ قرار ٢٤٢ . وقرار ٢٤٢ ينص على وقف القتال والاعتراف بحدود آمنة لدولة العدو ، ويجعل من القضية الفلسطينية قضية لاجئين .

ولا يحدد الاتفاق مدة زمنية ، لانه ليس هدنة . ولكنه يربط مدته بعقد اتفاق آخر . متى ؟ لا احد يعلم .

وتأتي قضية الوجود الاميركي ، التي ينص عليها الاتفاق ، لتضع الامة العربية من جديد امام غزو اميركي ، يكتسب مبرر وجوده من موافقة عربية رسمية . ولا شك ان هذا الوجود سيكون مدخلا لتعزيز النفوذ السياسي الاميركي في مصر خاصة والمنطقة عامة ، ولايجاد نواة قوة عسكرية اميركية ، تستغل الولايات المتحدة الظروف لزيادتها .

ان هذا يجعل من الاتفاق ، لا موافقة على شروط العدو الصهيوني وحسب ، بل موافقة كاملة على المخططات الاميركية في المنطقة العربية . ولما كانت شبكات الانذار تغطي المنطقة كلها ، فان هذا يعني انه اصبحت بإمكان الولايات المتحدة الاميركية ان تراقب كل نشاطات المنطقة من كثب ، وان تتحكم بالتالي بكل التحركات العسكرية فيها . وهذا ليس بعيدا عن المخططات الاميركية للسيطرة على منابع النفط ولاخضاع بلادنا العربية .

٣ - ما اخذته مصر وما اخذه العدو

اخذت مصر ٦ بالمئة من مساحة سيناء ، بما في ذلك ممرا المتلا وجدي ، ونفط ابو رديس . واخذت دولة العدو الصهيوني : أ - اسلحة بألفي مليون دولار - ب - تعويضا عن نفط ابو رديس ، ج - مبلغ ٣٥ مليون دولار لبناء خط استحكامات في الخطوط الجديدة . وتتضمن الاسلحة اسلحة متطورة ، كما اخذت دولة العدو الصهيوني ضمانات اميركية بحماية حدودها . وتراجع دولة العدو عن الممرين ونفط ابو رديس هام . ولكن ما الثمن ؟ لقد كان الثمن اعترافا مصريا بحق الولايات المتحدة الاميركية بضمان امن العدو الصهيوني ، وبتقديم كل المساعدات العسكرية والاقتصادية لها . لقد وفر هذا الموقف للعدو :

أ - وضعنا عسكريا اقوى .

ب - دعما سياسيا اكبر .

لقد نقل هذا الموقف مصر من حالة الحرب مع العدو الى حالة «الهدنة السلمية» . وهذا يضعف الثورة الفلسطينية والموقف السوري ، كما يؤثر سلبيا في وضع الصراع العربي - الصهيوني . كما ان التزام الولايات المتحدة الاميركية بحل النزاع سلميا واعطاءها حق الاشراف على العملية يقوي مواقع دولة الاحتلال . وستتجه الان حركة الولايات المتحدة الاميركية ودولة الاحتلال الصهيوني الى ضرب الثورة الفلسطينية . ذلك ان الثورة الفلسطينية هي التي تمثل خط الكفاح المسلح ، حتى الان ، وهي التي ترفض خط الهدنة حتى الان ، وتتعامل مع القضية من خلال السعي لتصعيد الصراع . وهذا الخط يتعارض تعارضا جذريا مع الخط الذي نص عليه الاتفاق . ولذلك فان الولايات المتحدة الاميركية ودولة الاحتلال ستبدلان الان كل ما في

وسعهما لضرب الثورة ، ومحاولة تحويل النمر الفلسطيني الى «قط داجن» ..

اما سورية ، فستبدأ مناورات الولايات المتحدة الاميركية ودولة الاحتلال الصهيوني لابتزازها . فعقد الاتفاق بين مصر ودولة العدو يضعف سورية . ثم ان سورية لا تملك الاوراق الراحبة التي تملكها مصر ، ومنها قناة السويس . والولايات المتحدة تريد تنازلات من سورية لم تأخذها بعد . ولذلك فان الابتزاز سيبدأ الان . وستحاول الولايات المتحدة الاميركية ان تبتز من النظام السوري المزيد من التنازلات قبل ان تقدم له بضعة كيلومترات من ارض الجولان . واذا كانت مصر قد قبلت بحل النزاع حلا سلميا وفتحت قناة السويس امام السفن القادمة من موانئ العدو او الذاهبة اليها ، فما الذي تستطيع ان تدفعه سورية ؟ وماذا لديها لتدفعه !... انها لا تملك قناة السويس ولا تملك الا التهديد بالحرب ، وحرب الاستنزاف . والحرب اصبحت خطرة الان ، بعد ان اصبحت دولة الاحتلال اكثر قدرة على التحرك بعد الاتفاق !

٤ - كيف تفسر مصر ما حدث

أوضح الرئيس السادات في حديثه لمجلة الحوادث (١٥-٨) معنى ما حدث تماما . لقد كان واضحا جدا، ان الرئيس السادات لا يرى امكانية لحل القضية عسكريا فلقد «... ثبت بعد انتصار اسرائيل الخرافي عام ١٩٦٧ - انها لم تستطع ان تفرض شروطها. ولم نستطع نحن بعد حرب اكتوبر ان نفرض شروطنا ايضا . القوى الكبرى منعتنا ووقفت في وجهنا ، ولم تترك لنا حرية الخيار» . ويضيف الرئيس السادات : «اذا انطلقنا من هذه الحقيقة ، فلا نجد امامنا غير البحث عن الممكن» . والرئيس

السادات يقول بأن خطته تقوم على «ضرورة الاحتفاظ بوقـع الحركة واستمرارها نحو السلام» . ويقول الرئيس السادات بأن الرئيس فورد هو الذي طلب منه ان تنجز خطوة انسحاب جزئي قبل الذهاب الى جنيف ، ويضيف بأنه لم ير مانعا بانجاز الخطوة ، مع انه يرى ان جنيف هي المكان الوحيد الذي «... ستطرح فيه التسوية بحضور جميع الاطراف» . ولقد وافق الرئيس على هذه الخطوة لانه يريد ان يهيء «... الموقف الاميركي ليكون ايجابيا معنا ، لانه هو الذي سيرجع التسوية» . ويؤكد الرئيس السادات ان «... الموقف الاميركي مهم شئنا ام اينما رضينا ام لم نرض» . ويضيف مرة اخرى «فالمهم ، كما قلت ، ان يبقى الموقف الاميركي ايجابيا ، لان جميع الاوراق بيد الاميركيين ، رغم مخالفة بعض الاخوان العرب لهذا الرأي» . ويعود الرئيس السادات في الاجابة على سؤال آخر حول جنيف وامكانية ان تنسحب دولة الاحتلال من الاراضي العربية ما دامت رفضت الانسحاب الجزئي رغم الضغط الاميركي ليقول : «وفي رأيي ان الموقف الاساسي الذي يحكم التحرك في هذه القضية هو موقف اميركا . وكما قلت مرارا انا لا تهمني خطوة اخرى بقدر ما يهمني الموقف الاميركي ، سواء في الخطوة بخطوة او في جنيف . وقد يفضب هذا الكلام الاتحاد السوفياتي . ولكنهم في موسكو يعرفون الحقائق كما اعرفها انا: ولقد قالوا لعبد الناصر ولي : «روحوا اتصلوا وافتحوا واتكلموا مع الاميركان» . كما ان غروميكو قال لاسماعيل فهمي «اميركا تملك الاوراق الاساسية في هذه اللعبة» .

ويستطرد الرئيس السادات مبينا حقيقة الموقف الاميركي ، ومشيرا الى ان كيسنجر ابلغه بأنهم يعرفون حجم القوى التي حشدتها مصر لضرب ثغرة الدفرسوار ، وبأنها قادرة على تصفية الجيب فعلا . واضاف كيسنجر للرئيس السادات «ولكن لا بد

من ان تعرف ما هو موقف اميركا . اذا اقدمت على هذه العملية فستضرب . هذه هي السياسة الموضوعة لم تتغير» .
ويؤمن الرئيس السادات ، بعد ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية ملتزمة بدولة العدو الصهيوني ، وان هذا الالتزام قائم ، ولكنه يضيف مسألتين :

اولاهما : ان الدكتور كيسنجر يحاول ان يصلح الوجه القبيح لاميركا الذي صنعه جونسون .

وثانيهما : ان اميركا تتعامل مع الواقع . وهو يذكر ان حافظ اسماعيل التقي بكيسنجر في شباط ونيسان من سنة ١٩٧٣ وقال له : «لا تطلبوا المستحيل . نحن نتعامل مع الواقع . انتم مهزومون واسرائيل متفوقة . وليس في استطاعتكم ان تطلبوا كثيرا قبل ان تنجحوا في تغيير الواقع» . ويذكر الرئيس السادات ان السفير البريطاني حمل له رسالة من كيسنجر يوم ١٣ اكتوبر توافق فيها الولايات المتحدة الاميركية على وقف اطلاق النار على الخطوط القائمة وليس على اساس العودة الى خطوط ما قبل بدء القتال . ويضيف الرئيس السادات : «كان كيسنجر صادقا عندما قال : نحن نتعامل مع الواقع» .

ان هذا يعني ان الرئيس السادات لا يرى امكانية لعمل شيء الان ، خارج اطار الموافقة الاميركية . فالحرب غير ممكنة لان اميركا ستضرب ، والسلام غير ممكن اذا لم تباركه الولايات المتحدة وتفرضه ، لانها تملك كل الاوراق وتتحكم بالموقف . واذا سلمنا بذلك ، كما سلم الرئيس السادات اصبح الحل بيد الولايات المتحدة الاميركية ، واصبح التعامل مع القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني يمر من خرم ابرة السياسة الاميركية .

لقد نشر الحديث ، في منتصف شهر آب ، وعندما كانت الحملة على سياسة السادات تتصاعد ، مما يدل على ان السادات يقدم هنا كل مبرراته . ومبرراته هذه طبعا تتعارض تماما وكلية

مع حديثه المستمر عن الاستقلالية والمقدرة على صنع الاحداث .
كما ان الرئيس السادات يوحى في حديثه ، بأن الولايات
المتحدة الاميركية اعطت مصر الضوء الاخضر للقيام بحرب تشرين ،
لان السادات يروي ما قاله كيسنجر لحافظ اسماعيل من انه
«ليس في استطاعتكم ان تطلبوا كثيرا قبل ان تنجحوا في تغيير
الواقع » .

ولقد جاءت حرب تشرين ، وحالت الولايات المتحدة الاميركية
بين مصر وبين ان تحقق مطامحها ، كما يقول السادات ، ومع
ذلك فان الرئيس السادات يصر على ان كيسنجر كان صادقا
عندما قال «نحن نتعامل مع الواقع» . ان كيسنجر يتعامل مع
الواقع . ولكن الواقع الذي لا يستطيع تغييره . وهذه حقيقة لا
يشير اليها الرئيس السادات .

ان ما يطرحه الرئيس السادات يجعل من غير الممكن التفكير
بحرب اخرى ، لان كل الاوراق بيد الولايات المتحدة الاميركية ،
وان ما يجب ان نفكر به الان ليس الا العمل ضمن الخط اميركي
من اجل السلام . وواضح ما يعنيه هذا الخط من ارتباط
بالولايات المتحدة الاميركية وتبعية لها .

هـ - التكتيك المتبع لانجاز الاتفاق

بذل الاعلام المصري والدبلوماسية المصرية جهودهما من اجل
انجاز الاتفاق بأقل ردود الفعل العربية الممكنة . ولذلك نشطت
وسائل الاعلام والاجهزة الدبلوماسية من اجل تثبيت ما يلي :

١ - ان هذه خطوة من خطوات فك الارتباط ، وانها ستحقق
استرجاعا لارض عربية محتلة . وسوف تتبعها خطوات على
الجبهات وانها لن تنهي الصراع مع دولة العدو . وحين تحدث

الرئيس السادات في واحة سيوه (الاهرام ١٧ - ٨) لوح بان القوات المصرية المسلحة ما زالت «تحمل سلاحها في يقظة دائمة وتدريب دائم لكي تكمل مهمتها اذا اقتضى الامر في تحرير بقية الاراضي اذا لم يقتنع العدو بالسلم» . كما ان الصحف المصرية نشرت خبر مناورة بالذخيرة الحية قامت بها تشكيلات من الطيران ، مع ان الصحف لا تنشر مثل هذه الاخبار منذ مدة طويلة (النهار ٢٢-٨) .

وأعلن الدكتور رفعت المحجوب الامين العام للاتحاد الاشتراكي العربي «ان مصر لن تفرط في اي جزء من الارض العربية وانها تعرف مسؤولياتها تماما . وان الاتفاقية الحالية ليست سوى اتفاقية عسكرية وخطوة في سبيل الحل الشامل للقضية .» (الاخبار ٢٩-٨) .

٢ - ان الاتفاق سيستتبع خطوات على الجبهات الاخرى ، وقد بذلت المساعي لاقناع سورية ، بان الخطوة التالية ستكون في الجولان . ومصر حريصة على ذلك (الاهرام ١٣-٨) . وروت النهار (٨-٢٤) عن مصادر مصرية مطلعة ان الرئيس السادات ابلغ الرئيس الاسد ان مصر ستعتبر الاتفاق الثاني في سيناء لاغيا - في حال اتمامه - اذا لم يتم التوصل الى اتفاق ثان في الجولان ، او اذا قامت اسرائيل بعدوان على سورية . وقد زار كيسنجر دمشق ، وتؤكد المصادر المطلعة انه أكد للرئيس الاسد ان اميركا ستعمل لعقد اتفاق بين سورية ودولة الاحتلال خلال وقت محدد ، وهو ما حاول ان يؤكد الرئيس السادات للرئيس الاسد من خلال رسائله ورساله . وحين نشر نص المكالمة الهاتفية بين الرئيسين فورد والسادات جاء فيها ان الرئيس السادات أكد للرئيس فورد انه من الضروري الدخول قريبا في محادثات اخرى لاحداث تحول سريع ومواز مع سورية على جبهة الجولان (الاهرام ٩-٢) .

٣ - ان الاتفاق لا يمس القضية الفلسطينية ، وان الرئيس السادات بذل جهوده لآخذ الفلسطينيين بعين الاعتبار ، وقد اشار في حديثه الهاتفى مع الرئيس فورد الى ان «تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط مرهونة في الاساس والنهاية بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني» (الاهرام ٢-٩) . كما ان المتحدث باسم رئاسة الجمهورية ذكر في ٢٢-٨ (الاهرام ٢٣-٨) ان مصر مصممة على ان يحدث التقدم على كافة الجبهات ، ذلك ان السلام يعني الانسحاب الاسرائيلي من كل الاراضي العربية ، كما يعني الحل العادل للمشكلة الفلسطينية» .

ونشرت الصحف المصرية ، بعد توقيع الاتفاق خبرا حول اتصالات تجري لعقد اجتماع مصري - فلسطيني في القاهرة . ويفيد الخبر ان الرسالة التي بعث بها الرئيس السادات مؤخرا الى السيد ياسر عرفات تتضمن عددا من القضايا منها ان الرئيس السادات «ابلق الولايات المتحدة الاميركية رسميا بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في اعمال مؤتمر جنيف كطرف اساسي الى جانب بقية الاطراف العربية المعنية» (الاهرام ٣-٩) .

٤ - ان الاتفاق ليس مقبولا في دولة الاحتلال . ولذلك ركزت الصحف ووسائل الاعلام على المظاهرات والاحتجاجات التي واجهها كيسنجر . كما ان الرئيس السادات اشار الى مراوغة دولة الاحتلال ومحاولاتها المستمرة لاجباط توقيع الاتفاق وتنفيذه .

وبذلت الدبلوماسية المصرية جهودا مضيئة لكسب الرؤساء العرب الى جانبها في معركتها ، ولذلك نشطت الاتصالات وكثرت الرسائل والرسائل . وكان الهدف من ذلك اقرار الاتفاق وسط اقل معارضة ممكنة . لقد كان التكتيك ناجحا ، ترك الراي العام العربي مترقبا ، ولكن دون تحفز ، وترك الحكومات العربية منتظرة دون استعداد لاي تحرك الى ان تم توقيع الاتفاق .

٦ - مخاطر الاتفاق

- ان الاتفاق يتضمن عددا من المخاطر ، اهمها ما يلي :
- أ - انه يجمد ، ولو مؤقتا ، زخم صراع مصر مع دولة الاحتلال الصهيوني ، ويضعف بالتالي حركة الصراع العربي كله . ان لمصر وزنها الكبير في السياسة والحرب ، وعندما تجمد مصر («دورها») في الوضع الراهن يتعرض زخم الصراع كله الى هزة .
- ب - انه يشق وحدة الموقف العربي ، الذي كان ، وحتى الان ، يتحد على اساس عدم مسالة العدو الصهيوني ، حتى ولو كان ذلك بسبب الخشية من الجماهير . ولكن الموقف العربي انشق الان علانية ، فهناك اكبر دولة عربية توقع على اتفاق ينص على التزام الطريق السلمية لحل النزاع مع دولة الاحتلال . وهذا الموقف ينتهك موقفا مبدئيا عربيا كرسته الجماهير الوطنية خلال السنين الخمسين الاخيرة ، وكان لا يتسامح مع اية بادرة من بوادر محاولات تحويل الصراع العدائي الى حالة سلمية .
- ج - انه يساعد على ابتزاز سورية باعتبار ان بقاءها دون مصر يجعلها أقل قدرة امام مناورات الاعداء .
- د - انه يتيح المجال امام نمو نزعات التعايش واتجاهات التسوية والتصفية ، لان اتجاه مصر الى المفاوضات والحل السلمي سيهز قناعة كثيرين بإمكانية ان يحارب العرب في وقت قريب ، وسيدفع كثيرين الى اليأس او الاضطراب .
- هـ - انه كرس وجودا اميركيا مبررا في المنطقة ، من خلال دور الوسيط الحكم الذي تلعبه الولايات المتحدة الاميركية ، ومن خلال خبراء محطات الانذار التي ستقام في مناطق محددة بين الطرفين .
- و - انه اضعف ، وقبل ان ينجز ، التوجه الى طرد دولة الاحتلال الصهيوني من الامم المتحدة .
- ز - انه يعطي دولة الاحتلال الصهيوني فرصة التفرغ للثورة

الفلسطينية ولبنان ، ويطلق يدها في سياسة العدوان باتجاه الشمال . كما انه يساعدها على تكريس مزيد من الوقت والجهد لتصفية ثورة شعبنا في الداخل .

ح - انه يساعدها على معالجة قضاياها الداخلية بنوع من الطمأنينة .

ط - انه يقدم للنظام الرجعي العميل في الاردن وللقوى الرجعية العميلة في لبنان فرصة الاستفراد بالثورة الفلسطينية وخوض المعارك معها ، لان الاتفاق يضع الثورة الفلسطينية موضع التناقض مع النظام في مصر ، كما حدث عند الموافقة على مشروع روجرز ، ولانه يتضمن ضرورة وقف عمل الثورة الفلسطينية باعتباره عملا مسلحا ، وباعتبار ان مصر ملتزمة بمعالجة الصراع في الشرق الاوسط بالطرق السلمية ، وضمن اطار قـراري ٢٣٨ و ٢٤٢ .

ي - انه يرفع الحصار العسكري عن دولة العدو ، ويتيح لها الاستفادة من قناة السويس ، في تجارتها الدولية ، اي انه يفتح لها منافذ تجارية على العالم .

ك - انه اتاح لدولة الاحتلال الحصول على كميات كبيرة من الاسلحة ، اضافة الى ما حصلت عليه خلال حرب تشرين وبعدها، وعلى اسلحة متطورة جدا بنوع خاص ، كما اتاح لها الحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة بعضها باسم التعويض عن نـفـط ابو رديس واعادة بناء التحصينات في سيناء .

ان ذلك كله يفرض علينا ان ننظر بجدية وعمق الى هذه المخاطر لانها تمس جوهر القضية ، واساس الموقف العربي من الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية .

٧ - ملاحظة عامة

تحدث السادات يوم ١٠-٨-١٩٧٥ الى وفد من الكونغرس

الاميركي (النهار ١١-٨) فقال : «بعد سنوات وسنوات من
المواجهة بين بلدينا وصلنا الى حالة الصداقة» ، وأضاف الرئيس
السادات في ختام حديثه : فلننه حالة الحرب رسميا ، ومن
خلال اتفاق سلام سنخلق مناخا جديدا لعملية السلام ، فيما بعد
وعلى الاقل ستضمن لنا اننا نعيش في سلام في تلك المنطقة ،
وسنعيش لنفكر في المستقبل بشكل اكثر ارتياحا» . ولم ينظر
كثيرون الى هذا الكلام نظرة جدية ، وكان البعض يظنه مناورة.
ولكن الاتفاق جاء ليؤكد ما اشار اليه الرئيس السادات .

وحين تحدث الرئيس السادات في مؤتمره الصحفي ، مع
الدكتور كيسنجر ، قال : «لقد اثبتنا بالفعل منذ اتفاق ١٩٧٤ ،
وحتى بعد اذار الماضي ، وعندما فتحنا قناة السويس ، اننا
مخلصون في تنفيذ الاتفاق ، واننا فتحنا القناة كبرهان على اننا
جادون في خطواتنا نحو السلام . المهم ليس قطعة ارض ، ولا
كيلومترا ، بل المهم ان نسلك طريق السلام . وانني اعتبر ان هذا
الاتفاق نقطة تحول في تاريخ النزاع العربي - الاسرائيلي»
(النهار ٢-٩-٧٥) . ويبدو الرئيس السادات هنا اكثر وضوحا
من اي وقت مضى . انه جاد في مشروع السلام الذي يسعى
اليه .

ويتصرف الرئيس السادات بنوع من الثقة التي تبلغ حد
العنجهية ، فمصر «تفاوض حينما تكون المفاوضة هي المصلحة
العليا لمصر» والمصلحة العليا لمصر «هي مصلحة الامة العربية
بالتأكيد» (الاهرام ١٧-٨) . والرئيس السادات يؤكد بأنه سيذيع
نصوص الاتفاق ، وانه لن يحتفظ بنود سرية . وما اذاعه الاتفاق
واضح ، ولن نناقش هنا ان كانت هناك بنود سرية اولا ، فيكفي
ان يذاع النص الذي اذيع . انه دبلوماسية الصراحة والعلنية في
التعامل مع العدو الصهيوني .
ومع ذلك فانه من غير الحصيف ان نؤكد انه ليس هناك بنود

سرية مخفية . فالاتفاق العلني واضح وكاف للحكم على موقف الرئيس السادات وخطته ، ولكن ما هي الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية لدولة الاحتلال الصهيوني ؟ وما هي الضمانات التي قدمتها مصر للولايات المتحدة الاميركية ولدولة الاحتلال الصهيوني ؟ ان هذه اسئلة بحاجة الى جواب . وقد تكشف الايام المقبلة والسنوات المقبلة حقائق ليس من السهل ان نعرفها اليوم . وقد بدأت تتسرب اخبار عن الاتفاقات السرية وكانت مجلة تايم قد اشارت الى التعهدات السرية ، منها تعهد ينص على تزويد دولة الاحتلال بأسلحة متطورة «تشمّل مقاتلات من طراز ف - ١٥ وصواريخ ارض - ارض من نوع لانس مداها ١١٠ كيلومترا» . ومنها ايضا تعهد «بالتجديد لقوة الطوارئ الدولية لمدة ثلاث سنوات ، وتخفيف حجم الدعاية المناوئة لاسرائيل داخل الامم المتحدة وخارجها ، ووقف مصر مقاطعة الشركات الاميركية المتعاملة مع العدو . ومن هذه التعهدات تعهد بعدم الاشتراك في حرب اذا هوجمت اسرائيل من اية دولة ثالثة الا اذا كانت اسرائيل بادئة بالعدوان . وتشير «التايم» ايضا «ان الولايات المتحدة الاميركية تعهدت بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ما دامت المنظمة ترفض الاعتراف بوجود اسرائيل» . ومن ذلك ايضا تعهد الولايات المتحدة الاميركية بعدم تقديم اية خطة جديدة للسلام في الشرق الاوسط دون استشارة دولة الاحتلال . وقالت المجلة المذكورة انه «نتيجة لسلسلة الاتفاقات السرية والطلبات الاسرائيلية مقابل التنازلات الاقليمية عرضت الولايات المتحدة الاميركية على اسرائيل ما يوازي معاهدة امن غير رسمية تقف عند حد التدخل الاميركي في حال تجدد القتال في الشرق الاوسط» (النهار ٨-٣) .

ان كل الوقائع تشير الى ان هناك اشياء اكثر من ذلك . وعلى الرغم من ان الاتفاق العلني لا ينص على ذلك ، فهناك ما

يؤكد وجود تعهدات اميركية ، منها تقديم اسلحة ومساعدات مالية واقتصادية وحتى ضمانات سياسية . اما تعهدات الجانب المصري المشار اليها اعلاه فهناك ايضا ما يؤكد وجودها لان الجانب العدو يصر عليها ، ولانها من حيث الجوهر ، لا تتناقض مع بنود الاتفاق ، ولان المراجع الدبلوماسية والاعلامية المختلفة - ما عدا المصرية - تؤكد وجودها .

ان وجود هذه التعهدات يزيد من خطورة الاتفاق .
ومما تجدر الاشارة اليه ان وسائل الاعلام المصرية حاولت قبل عقد الاتفاق ان تشكك بالموقف الفلسطيني (احسان عبيد القدوس ، الاهرام ٢٢-٨) كما حاولت ان تستثير الشعب المصري ضد الاصوات الفلسطينية التي تعارض اتجاه السياسة المصرية (موسى صبري : الاخبار ٢٢-٨) (ومصطفى امين : اخبار اليوم ٣-٨) . كما مارست السياسة المصرية اشكالا من الضغط على الثورة الفلسطينية ل تمنعها من ان تحدد موقفها . وكان الضغط العربي الرسمي احد هذه الاشكال ، ومحاولة الاستفادة مما يجري في لبنان شكلا آخر ، ومحاولة دفع الفلسطينيين الى الاقتتال شكلا ثالثا . وما ذلك الا لان صانعي السياسة المصرية يعرفون اهمية المعارضة الفلسطينية وخطورتها .

٨ - احتمالات وتوقعات وتوجهات

ما الذي حدث بعد المعارضة المتزايدة ، وعلى رأسها معارضة الثورة الفلسطينية ؟ .

ان موقف الثورة الفلسطينية في ادانة الاتفاق عامل هام واساسي في احراج السياسة المصرية لما تحظى به الثورة من احترام وتأييد لدى الجماهير المصرية والرأي العام العربي .

ويأتي الموقف السوري ليزيد الموقف الفلسطيني قوة ، لان سورية هي الشريكة في حرب تشرين . وسيكون للموقف السوري اثره في الجيش المصري . كما ان الموقف السوري سيعطي الثورة الفلسطينية فرصة تنفس في لبنان وسيحرم القوى الرجعية العميلة في لبنان من فرصة ذهبية (١) .

ولما كانت المعلومات تدل على ان هناك معارضة خطيرة في صفوف الشعب المصري والجيش المصري ، فان تهافت السياسة المصرية وادانة الثورة الفلسطينية والجماهير العربية لها ، سيزيد من قوة هذه المعارضة وسيضعف النظام بما يتيح مجالا اوسع لتحرك القوى المعارضة . كما ان المعارضة السوفياتية للاتفاق ، ستزيد من مصاعب السياسة المصرية والاميركية ، وستساهم في خلق الظروف المؤاتية لمقاومة هذا المخطط واسقاطه .
والمطلوب الان :

- ١ - وحدة الموقف الفلسطيني ، من خلال وحدة فصائل الثورة على اساس محاربة التسوية الاميركية وكل أشكال التسويات والاستمرار بالكفاح المسلح .
- ٢ - استنهاض الجماهير العربية ، والجماهير العربية في مصر ، لاحباط مناورات التسوية الاميركية ومؤامراتها والسير على طريق حشد القوى العربية لمحاربة الاحتلال الصهيوني وهزيمته وتحرير كل الاراضي المحتلة .
وهذا يقتضي :

- ١ - بدء حوار فلسطيني علمي وسريع من اجل مراجعة المواقف السابقة وتوثيق اواصر الوحدة على اساس الثورة والكفاح المسلح واحباط المناورات والمؤامرات .

١ - تغير الموقف بعد ذلك .

٢ - عقد مجلس وطني على ضوء هذا الحوار لتحديد برنامج المواجهة في المرحلة المقبلة .

٣ - اجراء الاتصالات اللازمة لتحريك الجماهير العربية من خلال الندوات والمهرجانات والمؤتمرات الشعبية وكل اشكال التعبئة الاخرى .

ويجب ان يكون الهدف :

١ - اسقاط برنامج المصالحة مع العدو الصهيوني ، واسقاط خط السياسة المصرية الحالي بحشد اوسع معارضة له ، وتعبئة الجماهير ضده ، وبالعمل على الحيلولة دون اية جهة عربية والاتجاه في هذا السبيل .

٢ - اسقاط خط التوجه الى الولايات المتحدة الاميركية وخط اعتبارها القوة التي تملك مقاليد الامور في المنطقة .

٣ - تعبئة الجماهير العربية بخط القتال والتحرير ، وبحمية الثورة الفلسطينية باعتبارها طليعة لتحرير الارض العربية والانسان العربي والنضال لاسقاط كل اشكال التسوية والاستسلام .

٤ - استمرار النضال ضد النظام الاردني وتحويل الاردن الى قاعدة للقتال ضد العدو . ان اسقاط هذا النظام ضربة قاصمة لكل المخططات التآمرية .

وهذا يستلزم حشد طاقات الجماهير العربية كلها عامة ، وقواها الوطنية والتقدمية خاصة ، كما يقتضي توحيد امكانيات سورية والعراق لمواجهة احتمالات قيام العدو بغزو لجنوب لبنان وجنوب سورية ، وربما احتلال دمشق ، وتحمل الجزائر وليبيا مسؤولياتهما لمنع تدهور الموقف السياسي ولوضع طاقاتهم السياسية والعسكرية في خدمة المقاومة والمركة .

ثالثا : الاتفاقات السرية بين الولايات المتحدة ومصر والعبدو الصهيوني

كانت الدوائر الغربية (١) قد كشفت ان هناك تعهدات اميركية اعطيت لمصر ودولة الاحتلال الصهيوني عند توقيع الاتفاق الثاني حول سيناء . وقد بادرت مصر الى نفي ذلك مرارا على لسان الرئيس السادات (الاهرام ١٦-٩) ووزير خارجيته اسماعيل فهمي ومسؤولين آخرين . اما كيسنجر والمسؤولون الامريكيون فقد حاولوا ان يتركوا الامر غامضا ، وأن يقللوا من اهمية ما يطرح حول الاتفاقات السرية ، وان كانوا لم ينفوا نفيها قاطعا .

ولكن اصرار الكونغرس على مناقشة الاتفاقية والتعهدات الملحقه بها، ثم اصرار الكونغرس على نشر نص الوثائق السرية نقل القضية من حيز التكهن والتحليل الى حيز الوقائع .

ولقد كنا نحن من الذين اكدوا وجود وثائق سرية بناء على التحليل ونشر المعلومات التي وزعتها الاوساط الدبلوماسية والصحفية الغربية . ولكننا لم نحاول آنذاك ان نحدد ما تضمنته الوثائق ، حتى لا نسمح لانفسنا باحلال التحليل مكان الوقائع .

واليوم ، وبعد ان نشرت الوثائق ، او بعضها ، كما يؤكد بعض المصادر ، نرى من الضروري ان نناقشها بالتفصيل . وقبل ان نبدأ بالمناقشة لا بد من ان نقدم الملاحظات التالية :
اولا : ان الوثائق جزء من اتفاق سيناء ، لانها عندما اعطيت لكل طرف من الطرفين المتعاقدين ، اعطيت له من اجل ضمان موافقته على الاتفاق . وهذا يعني ان الفريق الثالث اعطى

١ - أعد البحث في ٢٠-١٠-١٩٧٥ .

الفريقين الاول والثاني منافع وتعهدات ليقبل كل منهما الالتزام بالاتفاق . ولهذا فان هذا الالتزام جزء من الاتفاق ، وليس معزولا عنه .

ثانيا : ان التعهدات والمنافع التي قدمها الفريق الثالث لكل طرف من الطرفين قدمها بمعرفة كل منهما . وكان مستحيلا ان يلتزم فريق ثالث ، بما لا يقبل به كل فريق من الفريقين ، لان ذلك سوف يقود الى تعقيد الامور ، لو اكتشف ، ولان الضمانات والتعهدات السرية التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية لا تخدم الهدف الذي وضعت من اجله ، لو لم يكن الفريقان موافقين عليها . وقد قال الرئيس فورد «ان تزويد اسرائيل بالاسلحة المتطورة لن يحدث رد فعل سلبيا لدى المصريين لانهم يعلمون ذلك مسبقا» (الوكالات والصحف ٨-١٠) . وعليه نستطيع ان نجزم بان السلطات المصرية موافقة على هذه الوثائق . وهذا هام جدا . ان هذا كله ، يجعل للاتفاقات السرية اهميتها الخاصة ، ويجعلها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق ، ولا يغير شيئا ادعاء عدم معرفة شيء عن هذه الاتفاقات ، وبالتالي ، التبرؤ من نتائجها .

عدد الاتفاقات

ان هذا كله ، يجعل للاتفاقات السرية اهميتها الخاصة . فالاتفاقات الثلاث الاولى فيها تعهدات من الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل ، والرابعة تتضمن تعهدات من الولايات المتحدة الاميركية لمصر . واول الملاحظات التي تبرز لذهن القارئ ، عندما يقرأ التعهدات هو عدم التوازن بين تعهدات الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل وتعهداتها لمصر . فالتعهدات التي قدمتها الولايات المتحدة لدولة الاحتلال الصهيوني تعهدات متعددة المجالات وكبيرة التكاليف ، ومحددة بدقة . وسوف

نفصلها فيما بعد ، وبينما هي محصورة في مجالات اربع فقط بالنسبة لمصر . وسنفصلها ايضا فيما بعد . ان عدم التوازن هذا في الحجم والشمول يعكس سياسة الولايات المتحدة الاميركية ، ويظهر مدى فشل السياسة المصرية وعجزها . وقد اخذت الوثيقتان الاولى والثانية المتعلقةتان بدولة الاحتلال الصهيوني صيغة مفكرة اتفاق ، بينما اخذت الوثيقتان الثالثة ، الخاصة بدولة الاحتلال الصهيوني والرابعة الخاصة بمصر ، صيغة تأكيدات .

التعهدات والضمانات المقدمة للمصر

يمكن تلخيص التعهدات والضمانات المقدمة لدولة الاحتلال الصهيوني بما يلي :

١ - المساعدات الاقتصادية والعسكرية والنفط

وقد حددتها الفقرة (١) من الوثيقة الاولى كما يلي : «ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لكي تلبي بصورة كاملة ، وضمن حدود امكانياتها ، وترخيص الكونغرس واعتماداته ، وعلى اساس متواصل طويل الامد ، حاجات اسرائيل من الاعتسدة العسكرية والحاجات الدفاعية الاخرى وحاجاتها من الطاقة والاقتصاد» .

واهم ما في هذه المادة انها التزام **اطويل الاجل** بتلبية حاجات اسرائيل بصورة **كاملة** وعلى **اساس متواصل** . وتضيف الفقرة ١ من الوثيقة الاولى : «وستعتبر الحاجات

المحددة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ صالحة للادراج في المجموع السنوي ، الذي سيطلب في السنة ١٩٧٦ وفي السنوات المالية التالية » .

وتنص المواد ٢ و ٣ و ٤ على الآتي :

أ - **تقديم المساعدات العسكرية** التي سيتم الاتفاق عليها ، من خلال مشاورات دورية «بين ممثلي الولايات المتحدة ومؤسسات الدفاع الاسرائيلية (البند ٢) وهذا لا يشمل الاتفاق «حول مواد معينة» الذي سيتم الاتفاق عليه في مفكرة منفصلة» (البند ٢) .

ويتضمن البند الثاني ان خبراء عسكريين سيجرون «دراسة مشتركة خلال ٣ اسابيع» «تشمل حاجات اسرائيل لسنة ١٩٧٦»، كما يتضمن وعدا من الولايات المتحدة ان تنظر «في عطف الى متطلبات اسرائيل ، بما في ذلك طلبها اسلحة حديثة ومتطورة» . وتوضح الوثيقة الثالثة هذا الالتزام وتحدده فهي تقول : «ان الولايات المتحدة مصممة على الاستمرار في المحافظة على قوة اسرائيل الدفاعية ، بواسطة امدادها بأنواع متطورة من الاعتدة مثل طائرات ف - ١٦ .

وتوافق حكومة الولايات المتحدة على «اجتماع مبكر لاجراء دراسة مشتركة حول مواد عالية التقنية ومتطورة ، تشمل صواريخ بيرشنغ ارض - ارض مع رؤوس حربية تقليدية ، في سبيل اعطاء رد ايجابي» .

كما تلتزم الوثيقة الثالثة بتقديم طلب للكونفرس بمساعدات عسكرية واقتصادية «لتلبية حاجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية» .

ومن الواضح ان المساعدات العسكرية السنوية الطويلة الاجل ، والتي ستصبح بندا ثابتا في ميزانية المساعدات الامريكية الخارجية ، تشمل اسلحة متطورة وحديثة (البند ٢ - الوثيقة

الاولى) كما تشمل تحديدا طائرات ف - ١٦ وصاروخ بيرشينج (الوثيقة الثالثة) .

وليس هناك ارقام تحدد قيمة هذه المساعدات العسكرية . ولكن ما يحددها مرهون بتلبية حاجات اسرائيل العسكرية والالتزام «ببقاء اسرائيل وأمنها» (البند ١٠ - الوثيقة الاولى) . وهذه الحاجة تحدها دولة الاحتلال الصهيوني بالتشاور مع حكومة الولايات المتحدة الاميركية .

وتتضمن المساعدات العسكرية ثلاثة استثناءات :

الاول : يتضمن الاتفاق حول مواد معينة (البند ٢ - الوثيقة

الاولى) .

الثاني : في حالة حدوث تهديد من دول كبرى . وهذا ما

يؤكد البند العاشر من الوثيقة الاولى ، حيث تلتزم الولايات المتحدة باجراء «... مشاورات فورية مع حكومة اسرائيل في شأن التأييد الذي يجب ان تقدمه» والذي يمكن ان يكون تأييدا دبلوماسيا او غيره وفي «... شأن المساعدة التي تستطيع تقديمها الولايات المتحدة الى اسرائيل وفقا لممارساتها الدستورية» .

الثالث : التزام الولايات المتحدة بانجاز خطة بالتفاهم مع

دولة الاحتلال الصهيوني ، في «اقرب وقت ممكن وخلال شهرين من توقيع هذه الوثيقة» ... «لعملية امداد عسكري لاسرائيل في حالة طارئة» (البند ١١ ، الوثيقة الاولى) . وترتب هذه الالتزامات التزامات سياسية على الولايات المتحدة سنبحثها فيما بعد .

ب - المساعدات الاقتصادية: تلتزم الولايات المتحدة الاميركية

بتقديم مساعدات اقتصادية عموما لدولة الاحتلال الصهيوني ، ولكن دون تحديد . وتنص على ذلك البنود (البند ١ الوثيقة ١) والوثيقة الثالثة .

ج - النفط : التزمت الولايات المتحدة الاميركية بتعويض

دولة العدو عن النفط الذي فقدته بخسران نفط ابو رديس

ورأس سدر (البندان ٣ و ٤ - الوثيقة الاولى) . مدة الاتفاق في هذا المجال خمس سنوات ، ويمكن لاي طرف ان ينهي هذا الترتيب «بعد إشعار مدته سنة واحدة» . ويرتب هذا الالتزام على الولايات المتحدة ما يلي :

١ - توفير النفط لدولة الاحتلال اذا لم تستطع توفيره .

٢ - تقديم المساعدة المالية اللازمة لتعويض دولة الاحتلال عن نفط ابو رديس ورأس سدر على اساس ٥٠ مليون طن سنة ١٩٧٥ (البند ٤ - الفقرة ا) .

٣ - «... رصد اعتمادات ، يحدد حجمها باتفاق مشترك ، لحكومة اسرائيل من اجل مشروع بناء وتكديس احتياط النفط الذي سيجري تخزينه في اسرائيل ، لجعل امكانات تخزين الاحتياط البالغة الان نحو ستة اشهر ، تؤمن حاجات سنة واحدة عند انجاز المشروع . وسيجري تنفيذ المشروع خلال اربع سنوات . وسيكون البناء والادارة والتمويل وبقية المسائل المتعلقة بالمشروع موضوع محادثات مبكرة ومفصلة بين الحكومتين» (البند ٤ - الفقرة ب) .

٢ - التزامات خاصة بمؤتمر جنيف :

ان الوثيقة الثانية خاصة بالتزامات الولايات المتحدة الاميركية في مؤتمر جنيف . وتتضمن هذه الالتزامات :

١ - التزام الولايات المتحدة الاميركية في مؤتمر جنيف . (البند ا) .

ب - التزام الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية او التفاوض معها «ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ، ولا تقبل قرار

مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨». والتزامها ايضا باجراء «... مشاورات كاملة» وبأن «... تسعى الى توفيق موقفها واستراتيجيتها حول هذا الموضوع ، في مؤتمر جنيف للسلام ، مع حكومة اسرائيل» (البند ٢ - الوثيقة ٢) .

ج - التزام الولايات المتحدة الاميركية باجراء «مشاورات كاملة» والسعي الى توفيق موقفها واستراتيجيتها مع اسرائيل حول اشتراك اية دولة اضافية اخرى» (البند ٢ الوثيقة) .

د - التزام الولايات المتحدة ببذل كل الجهود «لتضمن كل المفاوضات الاساسية ، في المؤتمر ، على اساس ثنائي» (البند ٣ ، الوثيقة ٢) .

هـ - التزام الولايات المتحدة بالوقوف ضد اية مبادرة في مجلس الامن ... «لاجراء تعديل مضر لبنود قيام مؤتمر جنيف للسلام او لتعديل القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في أشكال لا تتفق مع هدفها الاصلي» (البند ٤ ، الوثيقة ٢) .

و - التزام الولايات المتحدة بالسعي «الى ضمان اتفاق دور الدولتين الراعيتين (اي اميركا وروسيا) مع ما اتفق عليه في مفكرة التفاهم بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل في ٢٠ كانون الاول ١٩٧٣» (البند ٥ ، الوثيقة ٢) .

ز - التزام الولايات المتحدة بتنسيق عملها مع اسرائيل «... لضمان ادارة المؤتمر في شكل متفق مع اهداف هذه الوثيقة ، ومع الهدف المعلن للمؤتمر ، وهو تحقيق سلام متفاوض عليه بين اسرائيل وكل من جاراتها» (البند ٦ - الوثيقة ٢) .

ان هذه الالتزامات ، اذا تركنا ما ورد من التزامات في الوثيقة الاولى جانبا ، تجعل الولايات المتحدة مقيدة برغبات دولة الاحتلال ، ولا تسمح لها بحرية الحركة . وتجعل هذه الالتزامات مؤتمر جنيف خاضعا خضوعا تاما لارادة دولة الاحتلال الصهيوني .

٣ - الالتزامات العامة :

تلتزم الولايات المتحدة الاميركية في الوثيقة الاولى بعدد من الالتزامات الهامة . وهذه الالتزامات - عدا ما ذكرنا - هي :

أ - الالتزام بأن لا تنفذ اسرائيل الاتفاق «...» قبل ان تنفذ مصر تعهدها بموجب اتفاق كانون الثاني ١٩٧٤ لفك الارتباط القاضي بالسماح بمرور كل الشحنات الاسرائيلية الى الموانئ الاسرائيلية ومنها عبر قناة السويس» (البند ٥ - الوثيقة أ) .

ب - التزام الولايات المتحدة بأن يكون الاتفاق التالي مع مصر «اتفاق سلام نهائيا» (البند ٦ الوثيقة أ) .

ج - التزام الولايات المتحدة باستعدادها «...» في حال حدوث خرق مصري لاي من مواد الاتفاق ، للتشاور مع اسرائيل حول مغزى الخرق والعمل التصحيحي الممكن من قبل حكومة الولايات المتحدة» (البند ٧ وثيقة أ) .

د - التزام الولايات المتحدة بالاقتراع «...» ضد اي قرار لمجلس الامن تعتبر انه يخلق تأثيرا مضرا بالاتفاق او يعدله» (البند ٨ وثيقة أ) .

هـ - التزام الولايات المتحدة بأنها لن تشارك في اية جهود ، وبأنها تسعى «الى منع جهود الآخرين لدرس اقتراحات تتفق هي واسرائيل على انها ضارة بمصالح اسرائيل» (البند ٩ وثيقة أ) .

و - التزام الولايات المتحدة بسبب التزامها القديم «ببقاء اسرائيل وأمنها بالنظر في خطورة خاصة الى تهديدات دولة كبرى لامن اسرائيل وسيادتها» (البند ١٠ وثيقة أ) . اوضحت ذلك سابقا .

ز - التزام الولايات المتحدة باعتبار الاتفاق قائما بذاته وان «تطبيقه وسريان مفعوله ومدته ليست مشروطة بأي عمل او تطورات بين دول عربية اخرى واسرائيل» (البند ١٢ وثيقة أ) .

ح - التزام الولايات المتحدة الاميركية بأن تتجه المفاوضات

مع الاردن ، في الظروف السياسية الراهنة ، نحو تسوية سلمية شاملة (البند ١٣ - وثيقة ١) .

ط - التزام الولايات المتحدة باعتبار ممر مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق من الممرات الدولية . وتعترف لاسرائيل في حرية الطيران فوق البحر الاحمر وبالمرور في الممرين المذكورين . كما تلتزم بتأييد هذا الحق دبلوماسياً (البند ١٤ وثيقة ١) .

ي - التزام الولايات المتحدة «بأن يظل الاتفاق ملزماً بكل اجزائه» في حالة اي اخلال بالاتفاق (البند ١٥ وثيقة ١) .
ك - التزام الولايات المتحدة بموافقة الكونغرس على الاتفاق (البند ١٦ وثيقة ١) .

ان هذه الالتزامات جميعاً ترتب على الولايات المتحدة ان يكون موقفها وموقف دولة الاحتلال في كل هذه القضايا واحداً، وان تقدم مساندة سياسية وضمانات اخرى بلا حدود .
وهذه الالتزامات والضمانات تشمل قضايا هامة ، على رأسها ما يلي :

اولاً : ان اي اتفاق آخر لن يتم على جبهة سيناء ، الا اذا كان اتفاق سلام نهائياً . كما يشمل ذلك جبهة الاردن . وهذا يعني انه ليس هناك اية خطوة على الجبهة الاردنية قبل اتفاق السلام النهائي . اما على الجبهة السورية فقد اكدت الولايات المتحدة انها : «تنوي ... بذل جهد جدي للمساعدة على اجراء المزيد من المفاوضات بين سورية واسرائيل ...» (البند ١ الوثيقة الرابعة) .

ثانياً : ان منظمة التحرير الفلسطينية لن تكون طرفاً في اتفاق قبل ان تعترف بدولة الاحتلال الصهيوني وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . وان المفاوضات من اجل السلام النهائي تجري مع الاردن .
ثالثاً : ان الولايات المتحدة مسؤولة عن أمن دولة الاحتلال

وسلامتها امام تهديد اية دولة كبرى .
رابعا : ان الولايات المتحدة مسؤولة عن ضمان تنفيذ الاتفاق .
خامسا : ان الولايات المتحدة ملتزمة بعدم الاقدام على اية
خطوة تتعلق بالوضع في المنطقة دون التشاور مع دولة الاحتلال
والتنسيق معها .

التعهدات الاميركية لمصر

اما فيما يتعلق بمصر فقد قدمت الولايات المتحدة التأكيدات
التالية :

١ - «تنوي الولايات المتحدة بذل جهد جدي للمساعدة على اجراء
المزيد من المفاوضات بين سورية واسرائيل بالطرق الدبلوماسية
في البداية» (البند ١ الوثيقة ٤) .

٢ - تبدي الولايات المتحدة استعدادها «في حال حدوث
خرق اسرائيلي للاتفاق للتشاور مع مصر حول مغزى الخرق
والعمل التصحيحي الممكن من قبل الولايات المتحدة» (البند ٢
الوثيقة ٤) .

٣ - «ستقدم الولايات المتحدة مساعدة تقنية الى مصر من
اجل محطة الانذار المبكر المصرية» (البند ٣ ، الوثيقة ٤) .

٤ - «تؤكد الولايات المتحدة مجددا سياستها بمساعدة مصر
في تنميتها الاقتصادية ، على ان يكون تحديد المبلغ خاضعا لموافقة
الكونفرس واعتماده» .

هذه هي التأكيدات التي اعطيت لمصر . ويبدو من قراءتها
انها اولا محدودة في المجالات الاربع المذكورة اعلاه . والبند
الاول منها يتعلق بالمفاوضات على الجبهة السورية واجراء المزيد
منها . وهنا لا تنص الاتفاقات السرية المنشورة على ان اي اتفاق
مرهون باتفاق نهائي ، كما حدث بالنسبة لمصر والاردن . ومعنى

ذلك ان الباب ظل مفتوحا لاتفاق جزئي جديد ، او لنقل أبقي مفتوحا لمزيد من المناورة .

اما البند الثاني فيتعلق بخرق اسرائيل الاتفاق ، وقد اعطي هنا تعهد مماثل للتعهد الذي اعطي لاسرائيل (البند ٧ ، الوثيقة ١) .
اما البند الثالث فيتعلق بتجهيز مصر لمحطة انذار مبكر ، وقد زودت دولة الاحتلال بمحطة مماثلة وسيشفل المحطتين خبراء اميركيون . وليس هناك اشارة الى اية مساعدات عسكرية اخرى .

ويشير البند الرابع الى مساعدة اقتصادية لم يتحدد حجمها . ولم تلتزم الولايات المتحدة ازاء مصر بأي التزام آخر ، كما التزمت لدولة الاحتلال ، ولا قيدت نفسها حتى بالتشاور في اية مسألة تمس مصر والعرب .

طبيعة الاتفاقات السرية

ان هذه الاتفاقات السرية التزامات دولية ، التزمت بها الولايات المتحدة ازاء دولة الاحتلال ومصر . وهي التزامات هامة فيما يتعلق بالتزام الولايات المتحدة ازاء دولة الاحتلال . فقد تبنت الولايات المتحدة الموقف الاسرائيلي في العديد من القضايا التي ذكرناها ، وحولت اشرافها على مؤتمر جنيف الى اشراف امريكي - اسرائيلي مشترك . كما ان انولايات المتحدة يمكن اعتبارها بموجب هذا الاتفاق ملتزمة باتفاق دفاعي مع دولة الاحتلال يشمل أمنها وسلامتها وتزويدها بإمكانات الدفاع ، ومساندتها سياسيا والدفاع عنها عند الطوارئ . كما يشمل تقديم مساعدات سياسية وعسكرية منتظمة لها .
ومن الطبيعي ان تعزز هذه الاتفاقية موقف دولة الاحتلال

السياسي والعسكري . فمن الناحية السياسية تلتزم الولايات المتحدة الاميركية بموقف دولة الاحتلال . ومن الناحية العسكرية تحصل دولة الاحتلال على كل ما تحتاجه من الاسلحة . وهذا كله ، بالإضافة الى المساعدات الاقتصادية ، يجعل تراجع دولسة الاحتلال عن جزء من سيناء تراجعا تكتيكيا لا قيمة له من الناحية العسكرية ، لاسيما والمفاجأة هذه المرة لن تكون ممكنة .

ولقد حاول الرئيس السادات ، في خطابه الاخير ١٨-١٠-١٩٧٥ ، ان ينكر مرة اخرى معرفته بالاتفاقات السرية وأن يخفف من خطرها . قال الرئيس السادات «... وقد تحدثناهم جميعا ان يشبتوا اننا التزمنا بأي شرط سري ، فراحوا يتحدثون عن التزامات اميركية نحو اسرائيل» . ثم تساءل الرئيس السادات : «هل هذه الشروط تخصنا» ؟ واردف : «ومن قال انه عليم بكل ما بين اميركا واسرائيل» ؟. واضاف الرئيس السادات : «ان الظاهر منه يكفي . واسرائيل منذ قامت تحصل من اميركا على كل ما تريد من دون حاجة الى فض اشتباك . وسلاح اميركا الذي لم يكن في اسرائيل قبل المعركة وصل اليها في قلب المعركة والى الميدان راسا . وهذا امر في حسابنا دائما» (النهار ١٩-١٠) .

والرئيس السادات هنا يؤكد اولا ، ان هذه الشروط السرية بين امريكا واسرائيل «لا تخصنا» ، وانه لا يعلم بكل ما بين امريكا واسرائيل ثانيا ، وان اسلحة الولايات المتحدة الاميركية تصل اسرائيل خلال القتال ، حتى لو لم تكن وصلت قبله . ولكن الرئيس السادات لا يقول ان الالتزامات السرية الاميركية نحو اسرائيل جاءت نتيجة اتفاق مصري اسرائيلي باشراف الولايات المتحدة الاميركية ، وان هذه الالتزامات تخصنا ، ولا تخص احدا سوانا ، لانها تتعلق بسياسة الولايات المتحدة الاميركية ازاء عدونا . ثم ، ليس صحيحا انه ليس هناك فرق بين اسلحة ترسل لاسرائيل خلال القتال واسلحة تصلها نتيجة اتفاق مصري -

اسرائيلي . وهناك فرق ايضا بين اسلحة ترسل على عجل والتزام ببرنامج تسليح طويل الاجل .
ومع ذلك فان الرئيس السادات الذي اكد مرارا وتكرارا بأنه سيعلم كل شيء للجماهير ما زال ينكر علاقة الالتزامات الاميركية باتفاق سيناء الثاني ، ويؤكد على التأكيدات التي اعطته اياها الولايات المتحدة فقط .

وهكذا اعترف الرئيس السادات او لم يعترف فان الوثائق السرية جزء لا يتجزأ من اتفاق سيناء ، لانها تعهد من الفريق الثالث ، منظم الاتفاق لكل فريق من الفريقين المتعاقدين . وكل فريق يعتبر التعهدات المعطاة له اساسا للاتفاق .

وليس طبيعيا ان تعطي الولايات المتحدة الاميركية هذه التعهدات لكل فريق دون معرفة الفريق الآخر وموافقته . والا تكون قد مارست دور خداع ، هي في غنى عنه ولا يخدم مخططاتها . كما ان معرفة كل فريق بتعهدات الولايات المتحدة للفريق الآخر ضرورية ، لانه على اساسها يقرر موافقته على الاتفاق او معارضته له . ذلك ان الجهل بالتعهدات سبب كاف لسحب موافقة اي فريق ، في حال اكتشاف حقيقة التعهدات ..

وهكذا يصبح من الضروري النظر للاتفاق لا من خلال نصوصه فحسب ، بل ومن خلال ملاحقه السرية ايضا .
ومع ان هناك شكاً بوجود ملاحق سرية اخرى ، فان من المؤكد ان هناك تعهدات شفوية متبادلة بين الفرقاء الثلاثة لم تذع ولم تعرف .

اذاعة نصوص الاتفاقات السرية : ان مناقشة الكونغرس نصوص الاتفاق ومحاولة اخذ تعهدات بأنه ليس هناك اتفاقات غيرها يضيفي على الاتفاق اهمية خاصة . فالكونغرس لم يوافق على الاتفاقات العلنية فحسب ، بل وافق على التعهدات السرية . وهذا يجعل التعهدات التزاما اميركيا ، تلتزم به المؤسسات

التشريعية الاميركية ، لا الرئيس الاميركي فحسب . ان هذا يجعل الاتفاق والتعهدات التزاما اميركيا اقوى وأرسخ من القرارات التنفيذية . وهذا ما يزيد التعهدات خطورة ، ويضمن لدولة الاحتلال الصهيوني دوام المساعدات والضمانات الى أجل اطول . ولقد جاء اعلان الموافقة على التعهدات بيانا رسميا بالتزام الولايات المتحدة الاميركية بدولة الاحتلال وبقائها وأمنها وتوفير كل الضمانات والامكانيات لتعزيز قدراتها وزيادة قوتها .

الاتفاقات وخط السياسة المصرية

ان الاتفاقات السرية تكشف عددا من الحقائق السياسية التي لا بد من ايضاحها . وهذه الحقائق هي :
اولا : ان السلطات المصرية التي عقدت الاتفاق العلني ارادت ان تخفي خطورته فقبلت باتفاقات وتعهدات سرية هامة وخطيرة تكشف طبيعة الاتفاق ومضمونه . ولكنها حاولت ان تخفي ذلك عن الجماهير العربية ، ومن ضمنها مصر ، فأنكرت اي علم لها بالاتفاقات السرية . ويبدو انها لم تكن تتوقع ان يناقش الكونغرس النصوص وأن ينشرها . كما لم تكن تتوقع ان تسرب السى الصحف . ولكنها سربت اولاً ، ثم نشرت رسميا بقرار من الكونغرس . ويبدو ان ذلك كان مخططا ، اذ ان الكونغرس اراده ، ليعطي الطمأنينة للرأي العام المؤيد لاسرائيل في الولايات المتحدة ، ويطمئن الرأي العام الاميركي بأنه ليس هناك تورط اميركي بحرب في الشرق الاوسط . وهذا ما لم تهتم به السلطات المصرية التي ظنت ان القضية تمر بسلام ، وان نصوص الاتفاقات ستبقى سرية .

ثانيا : ان السلطات المصرية قبلت باتفاقات تمس السيادة المصرية ، لانها قبلت بمراقبين من الخبراء الاميركيين يشغلون

محطتي الانذار ، كما قبلت بأن يكون قرار وجود الخبراء وسحبهم قرارا اميركيا - اسرائيليا . لان الاتفاقات السرية تنص على ان اي تغيير او تعديل في الاتفاقات يجب ان يكون بموافقة الاطراف الثلاثة ، اي الولايات المتحدة و«اسرائيل» ومصر . كما نصت الاتفاقات على ان تنظر الولايات المتحدة في العمل التصحيحي اللازم لدى اي خرق للاتفاقات من طرف واحد ، بالتشاور مع الطرف الآخر . وهذا يعطي الولايات المتحدة حق الموافقة على وجود الخبراء وسحبهم ، كما يعطيها حق التدخل لمعالجة اي خرق .

ثالثا : ان السلطات المصرية قبلت باتفاق مجحف جدا . فهي من ناحية قبلت بانسحاب محدود من الاراضي المصرية ، ووقعت مقابل ذلك اتفاقا ينص على :

ا - ان الخطوة التالية على الجبهة المصرية لا تتم الا من خلال توقيع اتفاق سلام شامل .

ب - ان موضوع الجبهة الاردنية لا يبحث الا عند البحث في موضوع السلام الشامل . وان مصير الاراضي الفلسطينية سيكون مرتبطا بمفاوضات مع الاردن .

ج - ان الاتفاق المصري - الاسرائيلي قائم بذاته ، وليس مربوطا او مرهونا بأية خطوة اخرى مع اي بلد عربي .

وهذا كله يعني ان السلطات في مصر وافقت على المخطط الاسرائيلي - الاميركي ، الذي طالب منذ البدء باتفاقات جزئية تبدأ بمصر ، منفصلة واحدها عن الآخر . كما يعني ان مصر تركت بقية سيناء وموضوع الاراضي الفلسطينية الى اتفاق السلام النهائي ، وانها اكتفت بوعد اميركي من اجل مزيد من المباحثات على الجبهة السورية .

ثم ان السلطات المصرية وافقت ، مقابل التراجع المحدود الذي قامت به قوات الاحتلال ، بالموافقة على كل الضمانات السياسية والمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة لدولة الاحتلال .

رابعاً : ان هذه الاتفاقات تجسد خط السياسة المصرية ، المتمثل في مراوغة الجماهير وخداعها من جهة ، وفي التنازل للامبريالية الاميركية وللاحتلال من جهة اخرى . وهذا الخط الذي ظهر واضحا قبل عقد الاتفاقات ، تكرر بتوقيعها . انه خط حل النزاع « في الشرق الاوسط » عن طريق المفاوضات ، وخط « التعاون » مع الولايات المتحدة الاميركية . وهو جوهرى خط التراجع عن سياسة التصادم مع الاحتلال الصهيونى والامبريالية الاميركية والرجعية .

واذا كانت هذه الاتفاقات تكشف غفلة السياسة المصرية وتهافتها ، فهي تكشف من جهة اخرى حقيقة المخطط الاميركي . ففي هذه الاتفاقات يبدو المخطط واضحا . انه يعزز قدرات سلطات الاحتلال بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والضمانات السياسية ، ولا يطالبها الا بالقليل البخس من التنازلات . وهو بالمقابل يطالب السلطات المصرية بتنازلات جوهرية مقابل مساعدات محدودة وغير ذات بال .

ولقد قبلت السياسة المصرية السير في هذا المخطط ، والاتفاقات العلنية والسرية تجسد هذه الحقيقة .

بعد سنتين من حرب تشرين

دراسة نشرت في «دراسات عربية»
تشرين الثاني ١٩٧٥ .

الا يحق لنا ان نتساءل ، بعد ان مرت سنتان على حرب تشرين ، ما هو واقعنا والى اين نسير ؟ الا يحق لنا ان نعرف الى اين تتجه الاحداث ؟ ان المواطن العربي يعيش اليوم بلبلة كبيرة ، وسط تناقضات السياسة العربية «وبابلية» المنظرين . وهو ، اذا كان يحس ، بعفويته التي مرستها الايام ، ان الامور لا تجري على ما يرام ، وان الاوضاع لا تبعث على الارتياح ، فانه ما زال يتساءل الى اين ؟ وما زال يحاول ان يجد بداية الطريق القويم . والمواطن العربي على حق في تساؤله وقلقه . انه يرى ويسمع ويحس . واذا كانت هنالك خفايا وخبايا ، فان معظم الوقائع والاتجاه العام للاحداث لا تخفي على من يرى ويسمع ويحس . والمواطن العربي الذي علمته التجارب ان «يشم» اتجاهات الرياح

علمته ايضا ان «يشم» اتجاهات الرياح السياسية .
الا ان هذا كله لا ينفي ان هناك حيرة وبلبله وتساؤلات ، تعود
الى عوامل متعددة اهمها :

اولا : ان الوطن العربي ، ما زال حتى الان ، بلا حزب—
الواحد ، المنتشر من المحيط الى الخليج ، وبلا جبهته الموحدة
التي تضم كل قواه الوطنية ، وبلا برنامجه القومي الديمقراطي
الذي يستطيع ان يكون مقياس الصواب والخطأ في زحمة
الاعاصير السياسية والتناقضات الكبرى . ان غياب هذا الحزب،
وتلك الجبهة وذلك البرنامج يحول دون حركة الاستقطاب السليمة
من جهة ، ويبقي القوى مشتتة مبشرة ، كما انه يحرم القوى
الوطنية من وضوح الرؤية وتماسك المواقف ، ويجعل المعارك
المحلية شغلا شاغلا ، والمعارك الصغيرة موضع استغراق . ان
هذا الغياب يفسح المجال امام الضياع والتقلب ، كما انه يفسح
المجال امام تشتت القوى وتبعثرها ، ثم ان هذا الغياب يحرم
المواطن العربي من الركون الى مصدر الثقة والامل . والجماهير
بحاجة دائما الى مصدر الثقة هذا .

ثانيا : ان الوطن العربي يعيش منذ حملة نابليون في مواجهة
المؤامرات التي تدبرها الدول الامبريالية . فمن صراع فرنسا
وبريطانيا وروسية القيصرية على تركة «الرجل المريض» ، الى
الاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٣٠ وتونس ١٨٨٢ والاحتلال
البريطاني لعدن ١٨٣٠ ثم مصر سنة ١٨٨٢ ، الى الاتفاق البريطاني
الفرنسي على تقسيم المشرق العربي ١٩١٦ . تلا ذلك اصدار
وعد بلفور ١٩١٧ ، ثم احتلال عربستان سنة ١٩٢٥ والاسكندرون
سنة ١٩٣٧ ، وقيام دولة الاحتلال الصهيوني سنة ١٩٤٨ . ان
هذه المؤامرات المتتالية اوجدت مشاعر بالشك والخوف لدى
المواطن العربي ، وجعلته يحس دائما بأنه امام مؤامرات وخيانات
وهزائم . ولم تساعد ظروف الحركة الثورية ، ولاسيما بعض

انتكاساتها ، على تفيير هذه الحالة ، بل زادت تعقيدا . وكانت هذه الحالة تزداد تفاقمًا مع زيادة الخيبة والانتكاس وبروز عوامل العجز والقصور ، على الرغم مما حققت الحركة الثورية من انتصارات .

ثالثا : ان الصراع مع دولة العدو الصهيوني خاضع لحالة الوطن العربي العامة . وهو يتعرض دائما لمؤامرات القوى الرجعية العميلة . ثم ان هذا الصراع ما زال لا يحشد قوى الامة العربية ، ولا يعكس زخم قوتها وصلابة ارادتها . ولقد كانت كل الحروب التي سبقت حرب تشرين هزائم ، اما حرب تشرين التي اشعلت العربي بنشوة النصر لفترة وجيزة ، فانها ما لبثت ان هزلت في عين العربي ، بعد ان بدأ كيسنجر جولاته ، وعادت السياسة العربية الى ميادين الدبلوماسية الدولية تبحث عن « حل سلمي » .

الجماهير لا ترى غير الحرب سبيلا لحسم الصراع مع العدو ، والسياسة العربية لا تعد للحرب عدتها ، ولا تحشد كل القوى للقتال . والانظمة بعضها يتآمر ، وبعضها يساوم ، وبعضها الآخر لا يبدو قادرا على عمل شيء . اما قوى الثورة فأكثر حيرة وترددا وعجزا .

ان هذه العوامل تقود الى الحيرة والبلبلية والضياع ، ولا تسمح بتكوين رؤية واضحة وسليمة عما يجري . والوضع يزداد تعقيدا نتيجة تداخلات مختلفة ، فمن جهة تختلف الاجتهادات حول الحرب ، وتطرح اسئلة عديدة نفسها : كيف تكون الحرب ، من يحارب؟ هل تستطيع الامة العربية ان تحارب؟ موقف مصر ! حرب الشعب ام الحرب النظامية ؟ الوضع العالمي وهل يسمح بضرب دولة الاحتلال ؟ .. الخ . ومن جهة اخرى تبرز اتجاهات نحو «السلام» والتسوية تبرر بأساليب مختلفة من التذرع باستحالة عمل شيء خارج اطار «موازن القوى العالمية» ، الى طرح برامج مرحلية ضمن اطار هذه الموازين . ومن جهة

نائلة تزداد حملات التشكيك والدس الامبريالية والرجعية في هذا الجو ، فتزيد الطين بلة . ويتيح ذلك كله المجال لتنفث القوى الرجعية العميلة سمومها وتنشر دعاواها .

والمطلوب الان ان نجيب بدقة الى اين تسير الاحداث ، وان نحاول الخروج من ازمة الثقة ومن بلبلة الضياع . وعلى الرغم من ان ذلك لا يتحقق بجرة قلم ويحتاج الى الجهد والوقت ، فان اكتشاف بداية الطريق السليمة يؤدي الى سلامة المسيرة .

الا يحق لنا ان نتساءل ، بعد سنتين من حرب تشرين ، وبعد الاتفاق المصري مع دولة الاحتلال الصهيوني باشراف الولايات المتحدة الاميركية الى اين نسير ؟...

انه من حقنا ... وعلينا ان نحدد الاتجاه الذي تسير الاحداث في مجراه ، رغم الضباب والرياح وان نرسم لانفسنا الاتجاه الذي يحقق مطامحنا واهدافنا .

- ٢ -

عندما اندلعت حرب تشرين كانت مفاجأة لكثيرين ، على الصعيدين العربي والعالمي (١) . كانت مفاجأة لان مجرى السياسة العربية ، وسياسة مصر خاصة ، لم يكن يدل على ان هناك حربا في الافق . ويعود ذلك بالطبع الى السياسة التي انتهجت منذ حرب حزيران ١٩٦٧ . كانت هذه السياسة محددة في «لاءاتها» فقط . وكان هذا يعني ان مؤتمر الخرطوم اراد ان يمنع انهيار

١ - انظر : المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية : «المسح الاستراتيجي

١٩٧٣» .

الموقف العربي فحسب . ولذلك قرر اللاءات الثلاثة ، لا صلح ، لا اعتراف ، لا مفاوضات ، وقرر دعم دول المواجهة الثلاث بمبالغ سنوية محددة . ولم يفعل اكثر من ذلك ، ولم يكن ليستطيع . اما مصر فحاولت ان تعيد بناء جيشها ، وأن توقف معاركها على الصعيد العربي ، ومع الدول الرجعية خاصة ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، وأن تخفف من حدة الصراع الداخلي مع طبقتي الاقطاع والكمبرادور ، المضروبتين والمعزولتين .

وكانت المقاومة الفلسطينية في هذا الوقت عينه تنتشر وتشتد ، وكانت تبدو ظاهرة الرد على الهزيمة . وساعدت المقاومة على خلق وضع جديد بديل للحالة التي تلت حزيران ، وبات الرأي العام الشعبي متحمسا وآملا ، بعد ان مني بفجعة حزيران المرة . وما لبثت السياسة المصرية ان انتقلت الى المجابهة ، فبدأت حرب الاستنزاف في ربيع سنة ١٩٦٩ . وزاد الرأي العام الشعبي حماسة وانتعاشا وآملا .

ولم تكن دولة الاحتلال الصهيوني مستعدة لتقبل استمرار حرب الاستنزاف هذه ، فقامت بتوجيه ضربات جوية ، بعضها على بعد مسافة خمسة أميال من القاهرة ، لاهداف بشرية واقتصادية ، لتظهر لمصر اي ثمن يمكن ان تدفعه . ولم تكن مصر مستعدة لمثل هذه المجابهة . لقد قررت حرب الاستنزاف على الارض ، وبعنصر من المغاوير اساسا ، ومن خلال القصف المدفعي ، فردت قوات الاحتلال بالطيران اضعف اسلحة مصر آنذاك ، وبحرب استنزاف مكلفة لم تكن مصر مستعدة لها .

وقد قادت حرب الاستنزاف الجوية التي مارستها قوات الاحتلال ، الى تطوير اجهزة الدفاع الجوي وسلاح الطيران في مصر ، بادخال صواريخ سام السوفياتية واسلحة جوية جديدة . وكان هذا الرد كافيا لوقف المعركة ، لاقتناع دولة الاحتلال الصهيوني بأن المعركة اصبحت باهظة النكاليف بالنسبة لها ايضا . وبذلك اتفق الطرفان المصري والاردني من جهة والصهيوني

من جهة اخرى على تنفيذ مشروع روجرز في آب سنة ١٩٧٠ .
وكان هذا نجاحا للسياسة الاميركية . وما لبثت الاحداث ان
تتابعت سراعا . وقد قامت السلطة في الاردن بتحريك قواتها
لضرب الثورة الفلسطينية ، بهدف تصفيتا . ولكن بسالة
المقاتلين وصلابة الارادة الجماهيرية ردت الهجمة الشرسة على
الرغم من الخسائر الكبيرة . واستثارت ضراوة المعارك الراي
العام العربي ، فاجتمع الملوك والرؤساء العرب في القاهرة
(ايلول - ١٩٧٠) ، وانتهوا الى اتفاق القاهرة ، بين الثورة
الفلسطينية والسلطة الاردنية ، كما قرروا تكوين لجنة عربية
للاشراف على تنفيذ الاتفاق .

وجاءت اللجنة لتنفيذ الاتفاق ، فأخذ النظام «يقضم» مواقع
الثورة على مشهد منها ومسمع . وظل الامر كذلك حتى اخرجت
اللجنة المقاتلين من المدن والمخيمات «وحشرتهم» في أحراش
جرش وعجلون ، حيث تولى الجيش الاردني تصفية قواعدهم في
تموز سنة ١٩٧١ .

وكانت بعض الاصوات الفلسطينية قد اخذت ترتفع منذ
اوائل العام ، منددة بموقف الثورة الفلسطينية من مشروع روجرز
وموافقة مصر عليه ، ومنتقدة الحملة الفلسطينية على سياسة
مصر تلك (٢) .

واتفق بروز هذا الاتجاه مع انتشار «وشوشات» عن ضرورة
التفكير بحل فلسطيني واقعي ، وضرورة التفكير بمصير
الفلسطينيين المشردين المعذبين . وكانت هذه «الوشوشات»
تقول: ان مبرر وجود النظام الاردني يتلخص في قمع الفلسطينيين،
فاذا ما طالب الفلسطينيون بالاستقلال عن النظام ، وكسبوا عطفًا

٢ - الاهرام ٢٠-١-١٩٧١ ، حديث ابراهيم بكر .

على قضيتهم من خلال طرح واقعي يناهض بسلطة في الضفة الغربية وغزة ، استطاعوا ان يسحبوا البساط من تحت اقدام النظام في عمان . وما لبثت هذه الوشوشات ان ظهرت علنا على صفحات الصحف . ولقد ابتداء الحملة من اجلها سعيد حمامي وفيصل حوراني سنة ١٩٧١ ايضا (٣) .

كانت الرئاسة في مصر قد انتقلت ، بعد وفاة الرئيس عبد الناصر الى الرئيس السادات . والرئيس السادات بالطبع ، ليس عبد الناصر ، ولا هو ممن يمثلون خطه . ذلك ان الرئيس عبد الناصر اسقط في الطريق معظم اعضاء مجلس قيادة الثورة ، وبقي من بقي منهم على هامش النظام ، ومن هؤلاء الرئيس السادات الذي اختير سنة ١٩٦٩ نائبا لرئيس الجمهورية ، نتيجة علاقاته بالاسر الحاكمة في الدول العربية الرجعية وبالاخص المملكة العربية السعودية والكويت والامارات . وكان عبد الناصر آنذاك بحاجة الى تأكيد خط المهادنة مع هذه الدول . كما ان اختيار الرئيس السادات نائبا للرئيس آنذاك لم يكن يعني شيئا على سعيد محاور القوى في السلطة ، لان الرئيس السادات آنذاك لم يكن له اي وزن سياسي داخلي ، وان كان اختياره نائبا للرئيس يخفف عداء بعض الفئات المصرية الرجعية لنظام عبد الناصر .

وبدا الرئيس السادات سياسة عربية تعتمد اساسا على توثيق العلاقات مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، وعلى تحييد الجزائر والعراق وكسب سورية وشراء سكوت القذافي . ثم انجز - تحت الضغط الليبي - اتحادا بين سورية وليبيا

٣ - سعيد حمامي : «روز اليوسف» ، فرسان الجمل الثورية ، العدد ٢٢٤٨ ، ١٢-٦-١٩٧١ . فيصل حوراني «روز اليوسف» ، مشكلة العمل الفلسطيني ، سياسة لا ، العدد ٢٢٦٩ ، تاريخ ١٢-٦-١٩٧١ .

ومصر ، ما لبث ان تعثر ، لتبدأ معركة اعلامية حامية الوطيس بين مصر وليبيا اولا ، ثم بين مصر وسورية اخيرا .
اما على الصعيد الدولي فحاول ان يقيم علاقات مع الولايات المتحدة الاميركية وهو ما زال يناور الاتحاد السوفياتي السذي اذهلته ضربة طرد الخبراء . وبينما كان الباب الى موسكو مقفلا نتيجة قرار طرد الخبراء من جهة ، ونتيجة الاتجاه العام للسياسة المصرية من جهة اخرى ، فانه كان يبدو مفتوحا امام واشنطن .
ذلك ان الوجود السوفياتي قد ضرب ، والقاهرة التي جعلها الرئيس عبد الناصر كعبة الملايين العربية وعاصمة الحركة الوطنية ، ما عادت معنية بحركة التغيير في الوطن العربي .
وكان الرئيس السادات قد تحدث عن الحسم وسنة الحسم كثيرا ، منذ سنة ١٩٧١ ، ولم يحدث شيء .
وكان كثيرون يتحدثون عن استحالة حدوث الحرب ، وعن مؤامرات التسوية .

لقد كنا نرى ذلك كله ، ونرى الاتجاهات التي اخذت تبرز في السياستين الداخلية والخارجية المصرية ، نحو اعادة الاعتبار للقوى الرجعية داخليا والمصالحة والتعايش مع القوى الرجعية عربيا ، والمصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية عالميا . ومع ذلك فقد كنا نرى ايضا احتمال اندلاع الحرب وهذا ما اشرنا اليه في حينه . ولم يكن هذا ضربا في الغيب ، ولكن نتيجة تحليلنا الوضع ومعرفتنا المأزق الذي يجابه السياسة المصرية عامة . لقد كان المأزق يحتم الصدام ، لان السياسة المتصلبة التي كانت تمارسها دولة الاحتلال ، لم تكن تسمح بأي تغيير في الوضع مهما كان ضئيلا ، ولان الولايات المتحدة الاميركية كانت ترى الوضع العربي ضعيفا الى درجة الاستهانة بكل الدول العربية وكل الملوك والرؤساء العرب . ولذلك يؤكد الرئيس السادات ان كيسنجر قال لحافظ اسماعيل مستشاره لشؤون الامن القومي

ان الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع فعل شيء اذا كانت مصر لا تستطيع عمل شيء (٤) .

ولكننا مع ذلك لم نكن نتوهم انتصارا سهلا ، ولا كنا نعتقد ان الحرب ستعني التحرير الكامل او الجزئي . وكان رأينا الذي طرحناه في احدى الجلسات النظامية قبل اندلاع الحرب بأيام يقوم على اساس ان قوات الاحتلال الصهيوني ستعمل على تدمير القوات العربية والانتقال الى الضفة الغربية من القناة . ولم يكن ذلك ايضا قراءة للنجوم ، بل نتيجة دراسة وضع الجيوش المتحاربة وخطط دولة العدو .

وعندما بدأت الحرب قلنا نحن مع الحرب ، ومع استمرارها، وحشد القوى العربية وزجها في المعركة ، ولكننا في الوقت عينه كنا نقول : ولكن عندما تقف الحرب ويبدأ الحديث عن السلام ، فلكل حادث حديث . نحن مع الحرب ضد التسوية ، وكما نعمل من اجل الحرب خلال اشتعالها سنعمل ضد «السلام» عندما تتوقف الحرب (٥) .

والحرب ، بالنسبة لنا ، لم تكن مفاجأة كما كانت للكثيرين . ولذلك لم نستغرب حدوثها . كما ان الانتصارات الاولى لم تحملنا على اجنحة الوهم ، ولذلك رددنا على اطروحات الذين اعلنوا نهاية جيش الاحتلال في اليوم الرابع ، وقلنا لهم ان جيش الاحتلال ما زال قادرا على الهجوم ، وسوف يقوم بعمليات التفاف واختراق كبرى . وربما كان هؤلاء الاصدقاء ما زالوا يذكرون . وعندما توقفت الحرب لم تكن النتائج بالنسبة لنا مفاجئة . وقلنا في حينه : ان الحرب التي لم تغير الخريطة العسكرية لن

٤ - مجلة الحوادث ، تاريخ ٧٥-٨-١٥ و ٧٥-٨-٢٢ : حديث الرئيس

السادات .

٥ - محاضرة في الجامعة الاميركية ، خلال الحرب .

تغير الخريطة السياسية . فاذا ما تراجع العدو ، فسيكون تراجعاً جزئياً ، وسيطلب ثمناً باهظاً له . «واذا ما تراجع العدو فإنه سيقدر كيف يتراجع ، وإلى أية حدود ضمن تسوية يقبض ثمنها السياسي غالباً . وهنا قد يحدث انسحاب جزئي ، ولكن مقابل نتائج أكثر منه خطراً وأبعد منه أثراً» (٦) .

وكان واضحاً لنا أيضاً «أن الولايات المتحدة الأميركية تريد تسوية جزئية ، ولكنها تريد لها ضمن إطار خطة أميركية تستهدف تكريس الانتصار الاسرائيلي واقامة حقائق واقعية في المنطقة لمصلحة الأميركي البشع ...» (٧) .

ولم تخامرنا بالطبع أية شكوك حول طبيعة الحرب وكونها محدودة سياسياً وعسكرياً ، كما أننا أكدنا أهمية الخرقين اللذين انجزتهما قوات الاحتلال على الجبهتين ، وأن كنا لم نتجاهل أهمية الضربة التي وجهت إلى قوات الاحتلال مادياً ومعنوياً .

نعود فنؤكد ذلك كله ، لأننا نرى أن علينا أن نبدأ منه في تقييم ما يحدث الآن .

فما الذي يحدث ؟ وهل هو مفاجيء ؟ ولماذا يحدث ؟
اسئلة سنحاول الاجابة عليها .

- ٣ -

ان ما يحدث ليس مفاجئاً ، لان مصر التي ارادت كسر طوق

٦ - ناجي علوش : من معركة حزيران الى معركة تشرين ، دراسات عربية العدد ٢ كانون الاول ١٩٧٣ . وص (٧ - ٥٥) من هذا الكتاب .
٧ - ناجي علوش : المرجع السابق ص ١٦٠ .

الجمود المحيط بالقضية ، واثارة موضوع تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ، خاضت حربا محدودة ، كما اكدنا بأهداف سياسية محدودة . واذا كانت قد اثارت القضية فعلا ، فان خط الدبلوماسية العربية الرسمية الذي تقوده مصر ، قد وضع القضية ضمن اطار جديد . وهذا الاطار هو اطار «تسويتها» مرحليا من خلال الولايات المتحدة الاميركية . وهذا ليس مفاجئا ، انه طبيعي وما دام خط السياسة المصرية هو هذا ، فان النتائج لن تكون غير ما نرى . فما هو خط السياسة المصرية منذ تسلم الرئيس السادات السلطة ؟

لقد تمثل هذا الخط باستيلاء الجناح الرجعي المصري في ثورة ٢٣ يوليو على السلطة . وقد قام هذا الجناح بضرب العناصر الوطنية الديمقراطية التي اصبحت عماد سلطة عبد الناصر وضرب الحركة الجماهيرية والطلاب والعمال خاصة ، كما قام باعادة ممثلي الاقطاع والكبرادور الى مراكز المسؤولية في الدولة واجهزة الاعلام . ولقد اجرى هذا الجناح تعديلات في الوجوه الممثلة له ، فبعد محمود فوزي وعزيز صدقي وسيد مرعي جاء بممدوح سالم ورفعت المحجوب واسماعيل فهمي وتحسين بشير . اما وجوهه في الصحافة والاعلام فقد ظلت كما هي : مصطفى امين ، علي امين ، احسان عبد القدوس وصالح جودت وان كان قد بدأ يستعين بوجوه جديدة .

وكان من نتيجة هذا الانقلاب ما يلي :

اولا : على الصعيد الداخلي :

أ - ضرب الحركة الوطنية - الديمقراطية .

ب - اعادة القوى الرجعية الى مراكز السلطة والمسؤولية .

ج - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص والسياحة ودخول الاستثمارات الاجنبية وازعاف القطاع العام وضربه .

د - التركيز على الذاتية المصرية .

ثانيا : على الصعيد العربي :

- أ - انتهاج سياسة تضامن تقوم اساسا على التحالف مع المملكة العربية السعودية والكويت وامارات الخليج .
- ب - اسقاط دور مصر الوطني والثوري في البلاد العربية.
- ج - محاربة القوى الوطنية والتقدمية العربية المعارضة لخط السياسة المصرية بحجة انها قوى يحركها الاتحاد السوفياتي .

ثالثا : على الصعيد الفلسطيني :

- أ - ربط القضية الفلسطينية بعجلة السياسة المصرية الرسمية ، واخضاعها لمقتضياتها .
- ب - السعي لاشراك الفلسطينيين بمخطط التسوية الاميركية - الاسرائيلية .
- ج - ضرب قوى الثورة الفلسطينية واستثارة الدول والقوى الرجعية العربية عليها .
- د - محاولة شق صفوف الفلسطينيين واثارة النزاعات فيما بينهم (٨) .

رابعا : وعلى الصعيد الدولي :

- أ - توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية .
- ب - ضرب العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والصين والدول الاوروبية ودول العالم الثالث لمصلحة العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية .

خامسا : على صعيد العلاقة مع العدو الصهيوني :

- أ - المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وتحويل القضية الى قضية الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ .
- ب - القبول بمبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية ، ضمن

٨ - والان تهاجم وسائل الاعلام المصرية الشعب الفلسطيني كله وبلا هوادة.

اطار تنفيذ هذا القرار ، وايجاد أسس لعلاقات ثنائية مع الطرف الصهيوني .

ج - تكريس مبدأ عدم الاعتراض على قيام الولايات المتحدة الاميركية بتزويد دولة الاحتلال الصهيوني بالسلاح والمساعدات الاقتصادية .

ان هذا الخط ، يتناقض بالطبع مع خط الثورة العربية القومية الديمقراطية الشعبية الهادفة الى تحرير الارض العربية المحتلة، وضرب مواقع السيطرة الاجنبية والاميركية منها خاصة ، واسقاط الانظمة والقوى الرجعية العربية وتحقيق الوحدة العربية وبناء المجتمع العربي الديمقراطي المتحرر . وهو خط يوطد الرجعية داخليا ، ويصالحها عربيا ، ويعادي الحركة القومية الديمقراطية داخليا وعربيا . كما انه خط ، وللأسباب عينها ، يعمل على مصالح الولايات المتحدة الاميركية وضمنان مواقعها ومصالحها ، ويتجه الى مهادنة الاحتلال الصهيوني . وهو لذلك خط متماسك ومتكامل .

ومن هنا فان الاتفاقية التي عقدت تجسد هذا الخط في تعامله مع القضية الفلسطينية ودولة الاحتلال الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية . كما ان حملات النظام في مصر ضد الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية العربية تعكس موقف النظام من الثورة الفلسطينية والثورة العربية .

اما حملات النظام ضد الاتحاد السوفياتي والشيوعية فليست ناتجة عن الخلافات القائمة بين قوى الثورة العربية والاتحاد السوفياتي على قضايا هامة بل ناتجة اساسا عن انحياز النظام في مصر الى الولايات المتحدة الاميركية .

ولذلك فاننا نستطيع ان نقول ان النظام المصري يقود الامة العربية الان على طريق مازق جديد ، فهو :

١ - على الصعيد الداخلي : يعيد تحكم القوى الشرهة المتعفنة المعادية لحركة التقدم والمشغولة بمبازلها ورفاهيتها

برقاب الشعب المصري ، والامة العربية نتيجة لذلك . وهو يسحق مصر العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين والوطنيين عموما تحت اقدام مصر التجار والمرتزقة والعملاء المتعطشين الى الجاه والمال والاضطهاد والقمع والعنجهية . كما انه ينهي دور مصر الوطني والتقدمي والمقاتل لمصلحة دور رجعي واقليمي ومساوم .

٢ - على الصعيد العربي : يكرس اعادة الاعتبار للرجعية العربية التي استفلت هزيمة حزيران لتنتزع من عبد الناصر اعادة الاعتبار لنفسها في مؤتمر الخرطوم سنة ١٩٦٧ . وقد جعل السادات من التحالف معها اساس سياسته العربية . وكما انهى السادات صراع ثورة ٢٣ يوليو مع الرجعية العربية ، انهاه كذلك مع الرجعية الداخلية .

٣ - وعلى الصعيد الدولي : يعيد هذا الخط الاعتبار للولايات المتحدة الاميركية الممزقة داخليا ، والمتداعية خارجيا ، وينتهج معها سياسة تعاون وصداقة ، تزيد من دورها وتضمن مصالحها ، وتعمل على تحويل الخلافات مع الاتحاد السوفياتي الى صراعات عدائية ، في وقت هي ليس فيه كذلك . ويتلخص هذا المأزق في ان السياسة المصرية ترمي الان بكل ثقل مصر ، لتجميد حركة الصراع مع الاحتلال الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية ، ولايقاف حركة الصراع مع الرجعية العربية العميلة ، والعاملة من اجل حركة الوحدة العربية والتقدم العربي . وهذا الخط ليس خط الثورة العربية .

ونحن لذلك لا نعارض الاتفاق المصري - الاسرائيلي فقط ، اننا نعارض هذا الاتفاق وندعو الى محاربته واسقاطه ، ولكننا قبل ذلك ، وفوق ذلك ، نعارض اتجاه السياسة المصرية ، وخطها منذ حرب تشرين حتى الان ، كما عارضناها عند الموافقة على مشروع روجرز ، لان هذا الخط هو خط المهادنة والمساومة ، لا خط الصراع الثوري المنشود .

ولقد رددنا في حينه على الذين رأوا الموافقة على مشروع روجرز تكتيكا بالغ الجذ والذين طالبونا عند الموافقة على مشروع روجرز بالألا نشير زوبعة ، وبأن ننظر الى «المنظور التاريخي للصراع» ، وأكدوا لنا بأن «السلام بين العرب واسرائيل مستحيل» وبأن قضية فلسطين لن تصفى (٩) . لاننا كنا نرى أبعاد الموافقة على مشروع روجرز وانحراف اتجاه السياسة المصرية . كما نرى اليوم أبعاد الاتفاق المصري مع دولة الاحتلال الصهيوني ، بإشراف الولايات المتحدة الاميركية ، ونرى مخاطره الجمة ، حتى ونحن نعلم ان اتجاه الصراع مع العدو الصهيوني يسير باتجاه التفاقم ، وليس باتجاه التهدئة . واليوم تخطو السياسة المصرية خطوات الى الامام ، في هذا الاتجاه وتهيء ادواتها لقفزات اخرى . ومن واجبا ان نعد العدة لمحاصرة هذا الاتجاه وتصفيته ، قبل ان يستفحل امره ، فيكيل الضربات القاصمة الى قوى الثورة العربية . ولا يجوز ان نقلل من اهمية مخاطر الاتفاق بحجة ان المرجح هو استمرار الصراع بين مصر ودولة الاحتلال الصهيوني . فمن المؤكد ان الصراع سيستمر على الرغم من السياسة الحالية ولكن خط السياسة المصرية الحالي سيؤثر في زخم الصراع وحجمه على المدى المنظور ، ومن هنا خطره .

قلنا اننا كنا ضد هذا الخط منذ الموافقة على مشروع روجرز، التي تمثل انكسارا في خط السياسة المصرية ، ولكن حرب تشرين حدثت ، بعد الموافقة على مشروع روجرز بثلاث سنوات ونيف ، ولقد كنا نحن مع حرب تشرين فكيف نفسر ذلك ؟ لقد كنا مع حرب تشرين ، ونحن مع اية حرب اخرى بين اية

٩ - ناجي علوش ، المقاومة : مواقع نقدها والهجوم عليها ، دراسات

عربية السنة السابعة ، العدد ١٠ آب ١٩٧١ . وكتاب « نحو ثورة فلسطينية

جديدة ، ص (٢٠٥ - ٢٢٧) .

دولة عربية ، او مجموعة من الدول العربية ، ودولة الاحتلال الصهيوني ، حتى لو كانت هذه الدول رجعية جدا ، لا لشيء الا لان انفجار الحرب بين عدوين تعبير عن مأزق السياسة السلمية المساومة بينهما . ونحن مع هذا الانفجار ، ومع تصعيده وتوسيعه . ولكننا عندما نتوقف الحرب وتبدأ المساومة نقف ضد المساومة التي تستهدف ارضنا ومصالحنا ومطامحنا .

وقضية الحرب لا يجوز ان تنسينا اي خط ينتهج هذا النظام او ذاك ، فنحن لسامع الحرب فحسب، نحن مع الحرب لتحرير الارض ، ولكننا ضد الاستغلال والاضطهاد، فاذا خاضت الطبقات التي تستغلنا وتضطهدنا حربا ضد عدونا الخارجي ، حاربنا معها، ولكن هذا اللقاء المؤقت لا يجوز ان ينسينا صراعنا مع هذه الطبقات ، ولا موازنات هذه الطبقات في صراعها الداخلي والخارجي . انها تقاتل العدو الخارجي لتحسن وضعها الداخلي، ولتفرض المزيد من الاضطهاد والاستغلال على الجماهير . كما انها تقاتل العدو الخارجي بالطريقة التي تضمن لها السيطرة الداخلية الكاملة . ولذلك فهي لا تعبئ الجماهير ولا تنظمها ولا تسلحها ، ولا تخوض المعركة مع العدو الخارجي حتى النهاية ، لان خوض هذه المعركة يتطلب حشد قوى الجماهير وبناء الجيوش الجرارة، وهو ما تخافه هذه الطبقات وتخشاه .

ولهذا فنحن لا نجزم بأن النظام المصري سوف لا يقاتل مرة اخرى . قد يقاتل وعندما يقاتل فسوف نقاتل معه . ولكننا ضد خطه السياسي اساسا ، وخطه ليس خطنا ، ونحن لا نتبنى هذا الخط ، ولا ندافع عنه ، ولا نتحالف معه ، لانه خط التحالف مع القوى الرجعية العربية والتعاون مع الامبريالية الاميركية والمهادنة مع دولة الاحتلال .

فاذا ما دافعنا عنه بأية حجة من الحجج نكون قد تجاهلنا في هذا الخط ما يلي :

- ١ - وجهه الرجعي المعادي للتقدم مصريا وعربيا .
- ٢ - وجهه المنحاز الى الولايات المتحدة الاميركية .
- ٣ - وجهه المهادن والمساوم مع العدو الصهيوني .

ونكون بالتالي قد تجاهلنا ان جوهر اي خط وطني عربي ، وثوري عربي يجب ان يكون الصدام مع الاحتلال الصهيوني والامبريالية الامريكية ، باعتبارهما من معسكر العدو الرئيسي ، والصدام مع القوى الرجعية العربية ، المعادية لحركة التحرر والوحدة والتقدم في بلادنا . وهذا يعني اننا نتجاهل ان تحرير فلسطين والاراضي العربية هو قضية رئيسية ، مركزية ، في الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية ، وليس قضيتها الوحيدة . وبالتالي فان النضال لتحرير فلسطين هو في الاساس من مهمة القوى الثورية والديمقراطية العربية المعادية للاحتلال الصهيوني والامبريالية الامريكية ، والمعادية ايضا للقوى الرجعية العربية . فاذا ما قاتلت اية قوة اخرى رجعية الى جانب قوى الثورة ، اعتبرنا ذلك مكسبا ، ولكننا لا يجوز ان نوكل مهمة القتال الى القوى الرجعية ، ولا يجوز ان نتبنى خطها وندافع عنها ، لاننا عند ذلك نصبح من هوامشها وتوابعها ، ونفقد القدرة على ان نكون القوة القادرة على تجسيد ارادة القتال والثورة لدى جماهيرنا العربية .

ومن هذا المنطلق نرى ان حرب تشرين حركت القضية فعلا ، ولكن السياسة نفسها التي انتجت حرب تشرين المحدودة والمحركة قادت الى وضع القضية ضمن ظروف جديدة . وهذه الظروف هي :

- ١ - ظروف الاتفاقية الجديدة بين مصر ودولة الاحتلال الصهيوني ، بما في ذلك حل النزاع بالطرق السلمية .
- ٢ - ظروف التدخل الاميركي والالتزام الاميركي اللذين تكرسا باشراف الولايات المتحدة الاميركية على عقد الاتفاق ، وضمانه من خلال الالتزامات المتبادلة والفنيين والمساعدات

الكبيرة والاسلحة الكثيرة والمتطورة .

٣ - ظروف عزل مصر عن القضية والبلاد العربية .

ان هذه الظروف الجديدة اخطر من ظروف الجمود التي احاطت بالقضية من قبل . فالظروف السابقة كانت نتيجة العجز والقصور ، ولم يكن فيها التزامات من جانبنا «بحل الخلافات بالطرق السلمية» ، ولا كنا ملتزمين باشراف الولايات المتحدة الاميركية على مساعي اقرار السلام ، ولا كنا موافقين على ان تقدم الولايات المتحدة الاميركية لدولة الاحتلال الصهيوني كل ما تريده من الاسلحة والمساعدات . وبعد ذلك ، لم تكن السلطات في مصر قد اختارت طريق عزلتها عربيا ، وطريق تخليها عن مسؤولياتها القومية .

وهذا الذي يحدث ليس مفاجئا ، انه ثمرة خط السياسة المصرية منذ مشروع روجرز ، وما قادنا اليه ليس الا بداية الطريق ...

اما لماذا يحدث ما حدث ، فلذلك وقفة اخرى .

- ٤ -

ان ما يحدث يعود الى ما يلي :

اولا : غياب الحزب الطليعي العربي الفعّال والجبهة الوطنية القومية الثورية والبرنامج الوطني القومي الديمقراطي المعبر عن مصالح الجماهير ومطامحها . ان غياب هذا كله حرم الجماهير من القوة المنظمة والمعبئة والقائدة ، وجعلها قوى متفرقة واحزابا متنافرة واشتاتا لا يجمعها جامع . كما انه جعل القيادة في الغالب في ايدي فئات مشغولة بمصالحها الخاصة والدفاع عن استئثارها وتسلطها وامتيازاتها ، او فئات قاصرة وعاجزة ، حتى

لو كانت معادية للاحتلال الصهيوني .
ولذلك فان الجماهير ما زالت تحس انها ضائعة ، والقوى
الوطنية والثورية ، المنظمة وغير المنظمة ، ما زالت تحس انها
«ممزقة» ، وعاجزة . اما قوى البرجوازية الصغيرة الحاكمة في
بعض الاقطار فانها ما زالت مشغولة بمعاركها الكثيرة ، الهامة
والتافهة ، دون ان تكون قادرة على حل الاشكالات الاساسية
التي تواجهها : وعلى رأسها اشكال مواجهة الاحتلال الصهيوني ،
حل مشكلة الوحدة العربية ، حل مشكلة التخلف والتنمية الخ..
وهي نتيجة عجزها ما زالت تتخبط ، فتكثر الشعارات كلما
عجزت ، وتكثر الحديث عن المبادئ كلما فشلت ، وتغطي الهزائم
والاخفاقات بالاعذار والمبررات ، وتحارب الاعداء بالبيانات
والاناشيد ، وحين تحارب فعلا لا تعد للمعارك عدتها .
ولذلك فان البرجوازية الصغيرة الحاكمة ما زالت عاجزة عن
خلق الجبهة القومية العربية الموحدة ، والسير على طريق انجاز
اهداف الثورة القومية الديمقراطية الشعبية على الصعيد العربي . وما
زال عجزها ظاهرا ومكشوفاً امام الاحتلال الصهيوني اكثر منه في
اي مجال آخر .
ومع ذلك فان شرائح البرجوازية الصغيرة الحاكمة ما زالت تحكم ،
لان الجماهير الكادحة لم تنظم ولم تعباً لانتزاع القيادة منها ،
ولتطوير العمل الوطني ولتثويره .
ولهذا كله فان النضال الجماهيري ما زال عفويا ، وخاضعا
لظروف مختلفة ، لا تتيح له وضوح الرؤية وصلابة الموقف
وتماسكه .
وما لم يحل إشكال الحزب الطليعي على النطاق العربي
والجبهة الوطنية القومية الموحدة والخط السياسي السليم ، فان
النضال ضد الاحتلال والتجزئة والتخلف سيبقى عفويا ومتقطعا
ومتعثرا . ومن المتعذر مواجهة العدو الصهيوني والامبريالية
الاميركية والتخلف المزمّن والتجزئة «العتيقة» بمثل هذه العفوية

والتقطع والتعثر والضياع .

ثانيا : تحكم القوى الرجعية العربية بمصائر الامور في قسم كبير من بلادنا العربية ، فالمملكة العربية السعودية ما زالت تخضع لحكم شبه اقطاعي عشائري اقرب ما يكون الى انظمة القرون الوسطى ، وان كانت ثروة النفط الهائلة قد عززته بامكانيات سياسية واقتصادية كبيرة ، و«هجنت» طبيعته العشائرية . ولقد اصبحت «العشائر الحاكمة» في المملكة العربية السعودية وامارات الخليج شركات دولية كبرى ومؤسسات مالية عظمية وهيئات استيراد وتصدير وتوظيف الخ . انها ظاهرة فريدة تجمع تخلف القرون الوسطى واقتصاد اواخر القرن العشرين ، وتجعل الملك والامير والشيخ يلعبون دورا اقتصاديا «راسماليا» على الصعيد العالمي ، وعلى صعيد «راس المال المالي» .

ولقد زاد هذا الدور من اهمية الشيخ والامير والملك في السياسة العالمية ، وكان طبيعيا ان يزيد من دورهم في السياسة العربية . ولذلك تحولوا الى مدافعين شرسين عن الانظمة الرجعية المتداعية في بلادنا ، والى حراس امناء للنظام الراسمالي العالمي ، واعتبروا ان من مهمتهم مساندة هذا النظام المتداعي ، ورفده بكل ما يلزمه ليقف على رجليه ، ويتعافى من ازماته الخائفة .

ولذلك فان استعداداتهم للمساهمة في تطوير الاقتصاد العربي ، او مجابهة العدو الصهيوني ، لا تتعدى حل ازمة انظمتهم وازمة النظام الراسمالي العالمي . وهم لذلك مع حل مشكلة الصراع مع العدو الصهيوني ، لا مع تفاقمها ، لان حلها لا يقود الى تفاقم ازمة النظام الراسمالي العالمي ، ولا الى تفاقم ازمة انظمتهم . اما تفجر الصراع فانه يدفع المزيد من الجماهير العربية الى ميدان المعركة ، ويخلق بالتالي المزيد من الاشكالات للطبقات الحاكمة . كما انه يهز وضع الراسمالية العالمية ويزيد

ازمتها تفاقما .

ومن هنا فان هذه الفئات ، حتى ولو تناقضت جزئيا مع الدول الرأسمالية ، او مع الاحتلال الصهيوني ، فانها لا تتناقض كليا . وسبب ذلك انها ترى امكانية ان تعيش دون عودة فلسطين ، وامكانية ان تبقى ودولة الاحتلال الصهيوني قائمة . وليس هناك بينها وبين دولة الاحتلال الصهيوني تنافس الان على السلطة او الاسواق . اما الصراع القومي فضعيف ، لان هذه الفئات ليس لديها مصالح قومية ، وبالتالي وعي قومي . وهي ليست بحاجة الى السوق القومية ، لانها لا تصدر الى هذه السوق منتجاتها . بل انها بحاجة الى السوق الرأسمالية والدولية ، لان ثروتها الاساسية تصدر اليها . وهي هنا تلعب دور البرجوازية الاوروبية الذي كان مع التجزئة ، ضد الوحدة القومية ، ولا تلعب دور البرجوازية الاوروبية التي كانت مع الوحدة ومع نمو الشخصية القومية ، لان هذا كان مجال قوتها السياسية والاقتصادية .

ومن هنا ايضا ، ولما كانت المصالح الاساسية لهذه الفئات مع القوى الرأسمالية العالمية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية كانت حريصة على تسوية علاقاتها معها دائما ، وازالة كل ما يوتر هذه العلاقات او يعكرها . واذا كانت القضية الفلسطينية سبب التوتير او التعكير يجري العمل لتسويتها «وديا» حتى لا تضطرب الاسواق وتهتز العملات ويتأثر الدخل السعودي او الخليجي . . . واذا انفجر الوضع ، كما حدث في حرب تشرين ، واستفادت هذه الفئات ، فانها تسمح لنفسها بالاستفادة ضمن اطار بقاء النظام الرأسمالي العالمي ، ولا تسمح بكل ما يمكن ان يقوده الى الانهيار . لان هذه الطبقات تعتبر انهياره انهيارا لها ، وسقوطه سقوطا لها . . .

ولذلك كانت هذه الفئات حريصة دائما على علاقاتها بالدول الامبريالية (بريطانيا ، فرنسا ، ثم الولايات المتحدة الاميركية)

اكثر من حرصها على فلسطين وتحرير فلسطين .

هل من يشك في ذلك ؟

هل من يشك بعد وقائع الخمسين سنة الماضية ، وبعد وقائع

السنوات الخمس الاخيرة ...!

ثالثا : سيادة شرائح من البرجوازية الصغيرة على قسم آخر من ارض الوطن . وهذه الشرائح تتراوح في وطنيتها ومساومتها بين الوطنية العفوية والمساومة العلنية . ولقد قاد خطها فسي الماضي الرئيس عبد الناصر الذي قاتل ضد الاستعمارين البريطاني والفرنسي وضد الاقطاع والكمبرادور ، وظل يناور الامبريالية الاميركية ، وان كان قد ظل متصارعا معها ، حتى موافقته على مشروع روجرز . ولكن عبد الناصر ظل على صراع مع القوى الوطنية والديمقراطية والشيوعية وكان يكتبها ويقمعها احيانا . ولم يستطع عبد الناصر ان يعد للمعركة مع الاحتلال الصهيوني عدتها . ولقد خسر هنا كل حروبه . ويعود ذلك بالطبع الى ان شرائح البرجوازية الصغيرة التي تسلمت السلطة من خلال الجيش النظامي ، لم تكن قادرة على ان تجعل الجيش النظامي جيشا قادرا ومقاتلا ، ولا كانت قادرة على ان تبني جيشا شعبيا ثوريا قادرا ومقاتلا . ولقد فشلت في المجال الاول ، لان الجيش كان عماد سلطتها . وضباطه الكبار اركان هذه السلطة ، وكان هؤلاء الاركان يحكمون سعيدا ، ويقدمون في الاحتفالات ويعطون الامتيازات والرتب والنياشين بغير حساب . ولم يكن التحدي الداخلي والصراع الداخلي على السلطة يتطلب منهم ان يكونوا اكثر جدية او اكثر صلابة . وكانت جيوشهم تبني على صورتهم ومثالهم ، ولذلك ظلت هشة وهزيلة في تكوينها ومعنوياتها وقدرتها القتالية .

وقد ظل الامر كذلك حتى هزيمة حزيران المنكرة ، فبدات البرجوازية الصغيرة تعي اهمية ان يكون لديها جيش مقاتل ،

صلب الى حد ، كفؤ الى حد ، لانها ادركت ان هشاشة جيوشها في حزيران اسقطتها معنويا امام جماهيرها ، وامام اعدائها الرئيسيين : الاحتلال الصهيوني ، والامبريالية الاميركية والقوى الرجعية العربية . وانها ان لم تتدارك هذا الوضع سقطت وخسرت السلطة التي اكتسبتها بالقوة .

ولقد بدا الرئيس عبد الناصر اعادة تكوين الجيش ، واعادة تدريبه ، وعمل على ادخال المثقفين اليه ، وحدث حدوده البرجوازية الصغيرة الحاكمة في البلاد العربية . الا ان البرجوازية الصغيرة الحاكمة ظلت تخاف قضية تسييس الجيش وتحويله الى جيش شعبي ، كما ظلت تخشى فكرة تنظيم الجماهير وتدريبها ، وتسليحها . ولقد طورت كفاءة الجيوش نسبيا ، ولكن ضمن الحدود التي تكفل ولاءها والسيطرة عليها ، وخدمة اهداف سادتها . ولهذه الاسباب ظلت الجيوش دون مستوى الصدام الشامل والحاسم مع العدو الصهيوني ، وتحرير الارض المفتتة .

وعندما بلغت جيوش البرجوازية الصغيرة حد خوض حرب تشرين ، واثبتت كفاءتها المحدودة ، هب بعض قادتها السياسيين متوجين «بأكاليل الغار» ليعقدوا «سلام الانداد» . ولم تكن الارض قد تحررت بعد ، ولا كان العدو قد هزم هزيمة حاسمة . وبدلا من ان يستثمر النصر المحدود في الاعداد لانتصارات اخرى ، بدأ الحديث عن السلام وكان القضية انتهت ، او كان هذا الجيل انهي مهمته ، وترك الباقي لاجيال اخرى . والذين رفضوا هذا السلام المذل المهين لم يفعلوا حتى الان ما يقنعنا انهم سيكونون قادرين على خوض حرب اكبر واوسع .

وليس غريبا ان يحدث ذلك . لان الذين يريدون حربا اوسع واضرى عليهم ان يعودوا الى جماهيرهم ، فيبنوا جهات داخلية متماسكة ، ويعدوا الجماهير للقتال ، وينهوا التسلط عليها ، ويفجروا كل طاقاتها وامكانياتها . وهذا يعني ان اساس

سلطتهم الاستثنائية سوف يهتز . وانهم سيصبحون جزءا من جبهة جماهيرية واسعة ، لا سلطة حاكمة متفردة . وهم لا يريدون ان يحدث ذلك ، لان ذلك يفقدهم امتيازاتهم ، ويجعلهم مطالبين بالمزيد من العمل المتفاني .

ولهذا فهم يصعدون المواجهة الى الحد الذي يظهر قدرا من الجدية التي تسمح لهم ان يظلوا سادة على شعبهم . ولكنهم لا يسمحون بتصعيدها الى الدرجة التي تشارك فيها كل الجماهير ، حتى لا تصبح الجماهير قوى منظمة فاعلة فتفرض ارادتها وتنتزع حقوقها .

من هنا تظل القدرة على الصدام مع العدو الرئيسي محدودة ، ويظل الحديث عن الحرب كثيرا وكثيرا وممارسة الحرب صغيرة ومحدودة . ولهذه الاسباب جميعا ، فان المعركة مع الاحتلال الصهيوني لم تحقق خلال السبع والعشرين سنة الماضية تقدما كبيرا . ولقد كان ما حدث في حرب تشرين تطورا ، ولكنه محدود ومحدود جدا ، على الرغم من اهمية حرب تشرين سياسيا وتاريخيا وعسكريا . ولكن الانتكاسة التي حدثت بعد حرب تشرين على الصعيد السياسي خطيرة جدا ، ويجب ان ينظر اليها باهتمام بالغ الجد . وهذه الانتكاسة التي يمكن ان تعتبر النتيجة الطبيعية لحرب حزيران ، وليس لحرب تشرين ، تقود السياسة العربية باتجاه الاستسلام ، لا باتجاه الحرب والتحرير والنصر .

ولهذا كله فما زالت حركة الجماهير غير موحدة ، وما زالت قواها الثورية غير مفجرة . ولهذا ما زال العدو متفطرسا ، وما زالت الارض محتلة . ولقد اثبتت كل الوقائع والاحداث التي مرت بالوطن العربي خلال السنوات السبع والعشرين الاخيرة ، ان الفئات الحاكمة على اختلاف هوياتها لم تكن مؤهلة لحل الاشكالات الاساسية التي تواجه الامة العربية ، وعلى راسها :

١ - تحرير فلسطين والارض العربية المحتلة . ٢ - توحيد الوطن العربي . ٣ - اسقاط بقايا الاقطاع والكمبرادور والقرون الوسطى ووضع اساس سليم لتنمية قومية تخدم الجماهير الكادحة ، ولقيام ديمقراطية شعبية في الوطن العربي .
فهل يعني ذلك اننا نقول بوجود طبقة ثورية واحدة ، وثورية جدا ، وان بقية الطبقات ، ومن ضمنها البرجوازية الصغيرة ، رجعية وساقطة ؟ اننا لا نقول ذلك ابدا . وهذا ما اوضحناه اكثر من مرة (١٠) . الا اننا نود ان نؤكد ان مسيرة التحرير والوحدة والتقدم تتعرض الان لمخاطر جمة ، بسبب عوامل ثلاثة :
الاول : عفوية الحركة الوطنية وعجز قياداتها عن وضع البرنامج الثوري وخلق الادوات المناسبة .
الثاني : هجمات القوى الرجعية العربية العميلة والمتخلفة وحربها الشرسة على القوى الوطنية .
الثالث : هجمات الامبريالية الاميركية ودولة الاحتلال الصهيوني ومؤامراتها لضرب قوى الثورة العربية ، وتفتيت ارادة الجماهير العربية .
وكان من نتيجة هذا كله ان نشأ الان اتجاهان في السياسة العربية ، وسط البلبلة والضياع والتمزق التي تعيشها الجماهير العربية .
اولهما : يدعو الى تسوية القضية الفلسطينية من خلال الولايات المتحدة الاميركية ، وتقود السلطات المصرية هذا الاتجاه الان . وقد أدت هذه السياسة الى عقد اتفاق فك الارتباط الاول ، ثم الاتفاق الثاني بين مصر ودولة الاحتلال الصهيوني .
ويقوم هذا الاتجاه على الموضوعات التالية :

١٠ - ناجي علوش ، الثورة الفلسطينية : ابعادها وقضاياها . دار الطليعة ١٩٧٠ .

١ - لا حل عسكري للقضية الفلسطينية ولقضية الصراع العربي - الصهيوني .

٢ - ان الولايات المتحدة الاميركية ، هي التي تملك كل الاوراق الاربعة ، ولذلك لا بد من التوجه الى الولايات المتحدة الاميركية لحل المشكلة حلا سلميا .

٣ - ان القضية المطروحة الان هي قضية تنفيذ القرار ٢٤٢ ، وانها بالتالي ليست قضية تحرير الارض المحتلة . وان تنفيذ هذا القرار يمكن ان يتم من خلال المفاوضات والعمل السياسي . ولا ينسى هذا الاتجاه ان يتحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة مراعاتها . وينتج عن ذلك :

١ - سياسة مصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية واتجاه نحو التعاون مع المملكة العربية السعودية والكويت وامارات الخليج العربي .

٣ - سياسة عداء للحركة الوطنية الديمقراطية في الداخل وعلى الصعيد العربي ، وسياسة عداء للاتحاد السوفياتي .
ان هذا الاتجاه ليس استسلاميا وتصفويا ، في ميدان القضية الفلسطينية فحسب ، بل هو كذلك في ميدان الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية ، وفي كل الميادين . انه اتجاه القوى الرجعية العربية وليس اتجاه الجماهير وقواها الثورية الناهضة .
وثانيهما : يدعو الى «تسوية وطنية» ينفذ بموجبها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، على ان يضاف الى ذلك اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، ممثلة في دولة مستقلة . وهذا

١١ - حديث الرئيس السادات الى مجلة الحوادث تاريخ ١٥-٨-

و ٢٥-٨-٧٥ .

الاتجاه يبرر لنفسه بأنه علمي وواقعي وثوري ، وبأنه يمثل مصالح الجماهير الراهنة . وقد ناقشنا هذا الاتجاه، مرارا وتكرارا (١٢) . ولن نضيف هنا الا ان هذا الخط لا يمثل خط صدام جدي مع الخط الاول . انه يمثل صراعا ضمن خط التسوية الدولية للقضية الفلسطينية . ولقد اخذت هذه التسوية سنة ١٩٤٧ صيغة قرار التقسيم ، واخذت سنة ١٩٦٧ صيغة القرار ٢٤٢ ، وسنة ١٩٧٣ صيغة القرار ٣٣٨ . ولكنها في الواقع اخذت اشكالا اخرى . ففي سنة ١٩٤٨ اصبح قرار التقسيم قياما لدولة صهيونية على معظم الاراضي الفلسطينية والحاقا للباقي بالمملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المصرية . وفي سنة ١٩٦٧ بقي القرار ٢٤٢ صيغة ينادي بتنفيذها الخطباء المتحمسون للقرارات الدولية ، وتهاجم بعض القوى باسمها كل القوى الوطنية التي رفضت ان تعتبر تنفيذ القرار ٢٤٢ غاية ثورية . وتحول تنفيذ القرار ٣٣٨ سنة ١٩٧٣ الى مجال للمساومة استغلته الولايات المتحدة الاميركية لابتزاز تنازلات عربية ، ولتنفيذ استراتيجية العدو الصهيوني القائمة على اساس انتزاع تنازلات عربية جوهرية من خلال سياسة البدء بمصر ، والخطوة خطوة ، واخذ ضمانات من الولايات المتحدة الاميركية . وهكذا يصبح موضوع «التسوية الوطنية» ان نصارع لتحسين شروط التسوية ، لا ان نرفضها اصلا ، وان نقر مبادئها ونختلف حول شروطها وظروفها . اما من حيث الجوهر والمبادئ العامة فلا خلاف . القرار ٢٤٢ متفق عليه والقرار ٣٣٨ متفق عليه ، ويبقى ان تصارع الاطراف المعنية ضمن هذه الاطر . وعلى الرغم من اختلافنا مع هذا النمط وصراعنا معه ، فاننا نقول بأن الصراع بين خطي التسوية هام ،

١٢ - ناجي علوش : نحو ثورة فلسطينية جديدة (دار الطليعة - بيروت)
الصفحات ١٤٠ ، ١٦٥ ، ٢٠٥ .

ولا يجوز الاستهتار به .

واذا كان الاتجاه الاول يحاول ان يكسب الارض من خلال السلطة التي يملكها وفي مصر تحديدا ، ومن خلال تأييد الولايات المتحدة الاميركية له وحرصها على نجاحه ، فان الخط الثاني يسعى الى كسب بعض الاحزاب السياسية وبعض المثقفين والاعلاميين . ويلتقي الخطان الان في التعبئة ضد ما يسميانه الاتجاهات المغامرة والرومانسية ، ومن اجل الفهم الواقعي والعلمي للظروف القائمة . والذي يقرأ كتاب محمد سيد احمد (١٢) ، او مقالات سعيد حمادي ، لا يستطيع ان يعرف اي الاتجاهين تخدم من الناحية النظرية ، وان كان يرى انها تخدم اتجاه التسوية عموما واتجاه التسوية الاميركية عمليا .

واذا كان الاتجاه الاول يرى ان «السلام» هو شرط التقدم والتنمية في المنطقة ، فان الاتجاه الثاني يرى ايضا ان توقف الصراع مع الاحتلال الصهيوني سيقود الى تفجير الصراع السياسي والاجتماعي ، والى حدوث تحولات سياسية واجتماعية كبرى .

وبهذا يكون الخطان خطي تسوية وتصفية : الاول : خطره كامن في القوى السياسية الحاكمة التي يملكها الان . والثاني خطره كامن في انه يترعرع في صفوف المثقفين وبعض اوساط الشعب ، وان كان نموه محدودا . الاول تدعّمه الولايات المتحدة الاميركية ، والثاني يدعّمه الاتحاد السوفياتي .

ويكاد تهافت الانظمة العربية ، المتجهة الى الولايات المتحدة الاميركية ان يجعل الخيار الثاني يبدو وطنيا ، ووطنيا جدا ، وان

١٢ - محمد سيد احمد ، بعد ان تسكت المدافع ، دار القضايا - بيروت

سنة ١٩٧٥ . وهذا الكتاب ، ص (١٦٤ - ١٨٦) .

يجعل الخيار الحقيقي الثوري غائبا .
ان هذه الحالة التي خلقها تخاذل القيادات الرجعية العربية ،
وقيادات البرجوازية الصغيرة المتحالفة معها حالة خطيرة ، لا بد
من مواجهتها بحزم ، حتى لا تسيطر على بلادنا العربية ، فتحل
سنوات ظلمة قاتلة .
كيف ؟

اجبنا على هذا السؤال بعد حرب تشرين ، وحددنا المهمات
العاجلة والآجلة (١٤) وقلنا آنذاك : «نحن اليوم مطالبون ان نخرج
من خطة التعريب والتدويل الاستسلاميين ، وذلك لا يكون الا
بزيادة دورنا الذاتي ، دور الطلائع المنظمة الواعية والجماهير
الثورية المسلحة» ، وأوضحنا ما نعنيه بذلك عند تحديد المهمات .
وأضفنا بعد تحديد المهمات العاجلة : «ان مهمة تعريضة
الاتجاهات الاستسلامية وفضحها واحباط مؤامرات التسوية
الاميركية - الاسرائيلية هي المهمة العاجلة الاكثر الحاحا . انها
تتطلب حشد كل القوى وتنظيمها وتعبئتها لمواصلة القتال ،
ولخوض المعارك الشرسة» . وزدنا على ذلك : «وصحيح ان طبيعة
الحركات الوطنية العربية في كل الساحات ، بما في ذلك
الساحة الفلسطينية ، وغياب قوة طليعية مؤهلة وقادرة سيجعل
الوضع صعبا ومعقدا ، ولكن علينا ان نبدأ اليوم لا غدا ، ومن
خلال الامكانيات المتوافرة ، لا الامكانيات التي نحلم بها» .
ولكن حدث الذي حذرنا منه فاتجاه التسوية بشقيه نما ،
بدلا من ان يضعف . ولقد كنا نتوقع ذلك وقلنا في حينه «... ان
تبلور الاتجاهات الدولية لتسوية القضية الفلسطينية ، يدفع الى
خلق توجه تصفوي داخل المقاومة الفلسطينية ، ويقود الى

١٤ - ناجي علوش : من معركة حزيران الى معركة تشرين (دراسات عربية ،
العدد ٢ كانون الاول ١٩٧٣ . وص (٧ - ٥٥) من هذا الكتاب .

الدفع باتجاه التسوية» . لقد تبلورت هذه الاتجاهات ، ودفعت باتجاه خلق أسس للتسوية ، تتناول خلق الوقائع والمناخ الملائم . وأصبح اليوم هذا التوجه واضحا ، وواضحا جدا .

يبدو الان وكأن الصراع قائم بين اتجاهين : تسوية السادات وتسوية نايف حواتمة وسعيد حمامي وعبد الله حوراني ومن لف لفهم ومن سار معهم ووراءهم . وكأن هذين الخيارين لا ثالث لهما . وطرح القضية ضمن هذا النهج يبعدنا عن القضية الاساسية ، ويقودنا الى دوامة الخيارين البديلين الممثلين لاتجاهي التسوية . اما خيارنا الوطني الثوري الحقيقي ، فهو في رأي الاتجاهين حلم ووهم ومغامرة .

وفي الوقت الذي تعلو فيه اصوات ممثلي الاتجاهين ، ويحاط دعائهما «بالطبول والزمور» ويشوه كل من يخالفها ، يبدو صوت الثورة والجماهير الاعلى والاقوى خافتا .

وعلى الان ان نخرج من هذه الحالة : ان نحطم اسوارها وقيودها ، وان نرفع صوتنا عاليا ، وان نعبئ طلائع الجماهير وقواها الجبارة لمواصلة المعركة .

نقول هذا الان ، وظروف المقاومة اصعب منها بعد تشرين . ولقد كنا ندرك ان اي توجه نحو «السلام» سيقود الى ان «تعاني المقاومة صعوبات جمة» ، «فاذا خطت التسوية خطوة نحو الحلول الجزئية ، كان على المقاومة ان تدافع عن وجودها بكل قوتها ضد الاتجاهات الاستسلامية والمؤامرات والمنساورات . واذا خطت الاطراف المعنية خطوات نحو تسوية اشمل كان على المقاومة ان تقاتل بضراوة وشراسة حتى لا تقع في المأزق القاتل » (★) .

والمقاومة اليوم تعاني الصعوبات الجمة التي تحدثنا عنها . وما يجري اليوم في لبنان جزء من المخطط الرامي الى تحجيمها وانهاؤها . وما يجري اليوم استمرار لما حدث في الاردن ، وما حدث في لبنان سابقا . الا ان الوضع اليوم اكثر خطورة . ففي

(★) هذا الكتاب ، ص (٤٦) .

الاردن لم تكن التسوية خطت اية خطوة ، واليوم خطت خطوات، وقبل تشرين سنة ١٩٧٣ ، كان اتجاه «التسوية الوطنية» داخل المقاومة ضعيفا وهزيلا ، اما اليوم فليس كذلك . وقبل تشرين ايضا لم يكن هناك دولة عربية تلتزم باتفاقية تنص على حل النزاع مع دولة الاحتلال بالطرق السلمية ، واليوم هناك مصر. وقبل تشرين لم تكن قد رست العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الاميركية على اسس من التعاون الرسمي والعلني ، واليوم يعتبر الرئيس السادات الولايات المتحدة الاميركية دولة «صديقة» ، تملك كل اوراق اللعبة التي يريد ان يلعبها .

ان الوضع اليوم اصعب كثيرا . ومع ذلك «فنحن مطالبون ان نخرج من خطة التعريب والتدويل الاستسلاميين ...» .
ان هذا يتطلب ان نناضل بحزم وقوة ضد الاتجاهات الاستسلامية ، ان نفضحها ونعريها ، ان نقاتلها ، ان نمنعها من النمو ، ان نسحقها حتى الجذور .

ولكن هل يعني ذلك ان نقف من سياسة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، وسياسة السادات ونايف حواتمة الموقف ذاته ؟ هل نعتبر اتجاهاي التسوية على درجة واحدة من الخطورة ؟ من نقاتل ومن نحاور ؟ من نعادي ومن نعارض ؟

ان هذه القضية بحاجة الى جواب ، وخاصة بعد ان انتهج السادات سياسة استهدفت النيل من الاتحاد السوفياتي للتقرب من الولايات المتحدة الاميركية. واستهدفت ضرب القوى الوطنية، ومنها الشيوعيون العرب ، بحجة انها قوى يحركها السوفيات ، وضرب المقاومة الفلسطينية بحجة ان «الوساس الخناس» هو الذي يوجه مواقفها .

ان هناك مجموعة من الحقائق التي يجب ان تؤكد هنا .
اولا : ان الولايات المتحدة الاميركية في معسكر العدو الرئيسي ، الى جانب العدو الصهيوني والقوى العربية الرجعية. وليس هناك مجال لمواجهة هذه القوى بغير القوة ، كل اشكال

القوة وعلى رأسها القوة المسلحة . ولا مجال هنا لصداقة او تحالف او مودة وان كان لا يمنع المهادنة مع بعض القوى الرجعية، لضرب العدو الصهيوني او الولايات المتحدة الاميركية ، ولضرب قوى رجعية اخرى اكثر خطرا . ان المعركة واحدة وشاملة من الناحية المبدئية ، ومن حيث الخط العام ، اما من ناحية العمليات والتكتيك فهي تخضع للقوانين المعروفة : تجزئة الاعداء ، ضرب الحلقات الاضعف ، دون ان يعني ذلك ان الرجعية العربية يمكن ان تكون حليفا اساسيا في تحرير فلسطين .

ولقد كان هذا خط الحركة الوطنية العربية ، منذ اخذت الولايات المتحدة الاميركية تبرز في ميدان الصراع في بلادنا . وكانت كل السياسات التي حاولت ان تقنعنا بغير ذلك ، خلال الثلاثين سنة الماضية ، تدان وتجرم وتحارب . وجاء الرئيس السادات فأحدث خرقا خطيرا في هذه الجبهة .

ثانيا : ان الاتحاد السوفياتي ، ليس عدوا ، وهو في معسكر القوى المتصارعة مع الولايات المتحدة الاميركية . وهذا يعني انه في معسكر القوى الصديقة وان التحالف معه وارد (١٥) مع ان في جبهتنا من يختلف معه سياسيينا في عدد من القضايا : اهمها قضية تحرير فلسطين كاملة وقضية الوحدة العربية . وان في جبهتنا ايضا من يختلف معه ايدولوجيا على قضايا الحرب والسلام والعلاقات بين الشعوب الخ ... ولكن هذه الخلافات جميعا لا تجعله في معسكر الاعداء ، ولا تمنع ان يكون في معسكر الاصدقاء . وان كانت لا تمنع بروز تناقضات معه احيانا ، او

١٥ - وهو حاصل الان بين بعض القوى العربية والاتحاد السوفياتي ، كما كان حاصل في عهد الرئيس عبد الناصر ، وان اختلفت صيغ التحالف ومفاهيمه .

بروز خلافات هامة . وعلينا ان نحرص لكي يكون في معسكر الاصدقاء . وهذا يقتضي ان نعمل بكل الوسائل لزيادة نقاط اللقاء وتقليل نقاط الاختلاف والتعارض . وان نمارس الحوار والنقد في سبيل ذلك . ولا يجوز ان نسمح للسياسة العميلة للولايات المتحدة الاميركية او «للهوس الايديولوجي المثالي جدا» ان يدفعانا الى موقف عدائي من الاتحاد السوفياتي ، يرفض التعاون على اساس الند للند . كما لا يجوز ان ننسى ، ونحن ندعو الى اللقاء والتحالف ، نقاط الخلاف الهامة ، ونجعل من التحالف مع الاتحاد السوفياتي «حلما رومانسيا» .

ولقد كنا نرفض دائما صيغة «التحالف الرومانسي» ، ونحن نرفضه اليوم ، ونرفض معه صيغة العدا «الطبعي جدا» و«الرومانسي جدا» الذي يلوح بفزاعات السوفيات وبأخطارهم الداهية .

ثالثا: ان القوى الرجعية العربية - والحاكمة منها خاصة - قوى معادية لحركة الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية اساسا . وهي قوى لا بد من ان تقاثلها قوى الثورة العربية وان تسقطها . وهذا يعني انه لا مجال للتحالف معها ، ولا للحوار الديمقراطي الا اذا وافقت على محاربة العدو الصهيوني ، واتخذت موقفا غير معاد من الحركة الثورية العربية . واذا ما حدث احيانا لقاء فهو مؤقت ومرهون بأسباب محددة . وهو أشبه بالهدنة منه بالتحالف . اما قوى البرجوازية الصغيرة فنحاربها عندما تساوم العدو الرئيسي وتضرب الحركة الشعبية ، ونهادنها عندما تهادن الحركة الشعبية ولا تعمل للاستسلام للعدو ، ونحالفها عندما تتجه للقتال ، وتمد يديها الى القوى الشعبية .

رابعا : ان الاحزاب الشيوعية العربية والقوى التي تدعو الى «تسوية وطنية» للقضية الفلسطينية ، والى التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي ، قوى مختلفة سياسيا وايدولوجيا . ويجب ان ينظر الى كل من هذه القوى على ضوء موقفه السياسي

وامكانيات تغييره وتطوره . وهذه القوى التي نختلف معها اساسا حول « قضية التسوية الوطنية » لا يجوز ان نعاملها على انها قوى عدوة . انها ليست قوى عدوة ، وامكانيات التعاون معها تظل قائمة ما دامت لم تعترف بالعدو ، وتقم علاقات معه ، وما دامت تلتقي معنا حاليا على بعض النقاط الهامة مثل محاربة العدو الصهيوني ، حتى ضمن حدود ، ومحاربة الولايات المتحدة الاميركية والقوى الرجعية العربية التي تحاربنا .

ولكن هذا كله لا يجوز ان ينسبنا جبهتنا الاساسية . انها جبهة قوانا الطليعية وجماهيرنا الوطنية ، القائمة على اساس تحقيق برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية كاملا ، وعلى رأسه تحرير فلسطين ، كل فلسطين ، واسقاط القوى الرجعية العربية الحاكمة ، وضرب التجزئة ومواقع السيطرة الاجنبية والتخلف وتحقيق الوحدة العربية الشاملة .

وهكذا ، فنحن ، ونحن بنينا جبهتنا الاساسية ، نحارب معسكر العدو الرئيسي : الاحتلال الصهيوني ، والولايات المتحدة الاميركية والقوى الرجعية العربية ، ونتعاون مع كل القوى العربية والعالمية التي تلتقي معنا في نقطة او اكثر من نقاط برنامجنا . نحشد اوسع القوى ضد معسكر العدو الرئيسي ، في كل مرحلة تاريخية ، ونكسب اوسع القوى المترددة والمتذبذبة او التي تختلف معنا ، ونحيد اوسع القوى المعادية ، ونسير قدما مؤكداين اصلتنا الوطنية واستقلاليتنا وجدية خطواتنا ، وثورية مواقفنا .

وبعد سنتين من حرب تشرين الى اين تتجه الاحداث ؟
هنالك اتجاهات متعددة ، ولكن هناك اتجاهان اساسيان ضمنهما . وهذان الاتجاهان هما :

- ١ - اتجاه الثورة العربية - القومية الديمقراطية الشعبية .
- ٢ - اتجاه التسوية والاستسلام - القائم على تحالف القوى الرجعية العربية مع الامبريالية الاميركية .

وبين هذين الاتجاهين يقوم الصراع الرئيسي الان . اما
الاتجاهات الاخرى فثانوية ، ولذلك لن نتحدث عنها في هذه
المقالة .

وتحاول القوى الرجعية العربية المتحالفة مع الامبريالية
الاميركية ، ان توجه ضربات الى الثورة الفلسطينية وقوى حركة
التحرر الوطني العربية لتضمن لنفسها ما يلي :

- ١ - استمرار الاوضاع العربية القائمة ومنع تردي موقف
القوى الرجعية العربية ، ووقف حركة التحرر والوحدة والتقدم .
- ٢ - زيادة دور القوى العربية الرجعية في الوطن العربي ،
وزيادة فعاليتها وسيطرتها على صعيد الوطن العربي كله .
- ٣ - تقليص دور القوى الثورية والوطنية والتقدمية وتدمير
مكاسبها وانتصاراتها التي تحققت خلال العقود الثلاثة الماضية .
- ٤ - المحافظة على وجود الولايات المتحدة الاميركية في
الوطن العربي ، وضمان مصالحها ، وزيادة دورها في شؤونه ،
ضمن صيغ جديدة ، توفر للقوى الرجعية العربية وضعاً افضل ،
وللامبريالية شكلاً جديداً من الهيمنة .

٥ - تجميد المعركة مع العدو الصهيوني والولايات المتحدة
الاميركية ، والتفرغ لحل المشاكل الداخلية المتفاقمة ضمن اطار
قمع الحركة الشعبية وضرب ارادة الجماهير الساعية الى التغيير ،
وفرض اجراءات تغيير مدروسة تسمح للقوى الرجعية بممارسة
سيطرتها ، وتتيح ظروفًا اكثر ملائمة لتطور رأس المال العربي
ونموه .

ويلعب نظام الرئيس محمد انور السادات الدور الرئيسي في
هذا كله الان . لقد اخذ على عاتقه مسؤولية تحقيق هذه المهمات
التي عجزت كل القوى الرجعية العربية عن تحقيقها خلال العقود
الثلاثة الماضية . واذا كانت كل الانظمة العربية الرجعية لستم
تستطعن ان تستقبل رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية ،
منذ زيارة روزفلت للملك ابن سعود ، فقد استطاع الرئيس

السادات ان ينظم مهرجانات خيالية لاستقبال نكسون في القاهرة ، وبعد حرب تشرين . كما استطاع ان يجعل «العزير هنري» الضيف الذي لا يمل في بلادنا ، بعد ان كان وزراء الولايات المتحدة الاميركية يستقبلون ضمن اجراءات امن مشددة ، ويرشقون بالبيض والبندورة . واستطاع فوق ذلك ان يتحدث بطلاقة عن مساهمات الولايات المتحدة الاميركية في سد عجز الخزينة المصرية ، وأن يعلن تشكيل لجنة استثمار مشتركة مصرية - اميركية ، وأن يطمح بالتعاون والصداقة الخ ...

واستطاع ، الى جانب هذا كله ، ان يجعل «الاميركي البشع» حكما في شؤوننا ومراقبا على أمننا وسلامتنا ، كما استطاع ان يبرر للولايات المتحدة الاميركية كل مساندتها السياسية والعسكرية لدولة الاحتلال الصهيوني .

وأصبح ممكنا في ظل هذا الاتجاه ان تنمو كل الاتجاهات الاستسلامية ، وأن تجد لها من يروجها ، من سعيد حمامي الفلسطيني الى محمد سيد احمد المصري .

وفي ظل هذا الاتجاه تمكن ابواق الدعاوة الرجعية ، أمثال علي امين ومصطفى امين واحسان عبد القدوس وموسى صبري الخ ان يبشوا سمومهم ضد قوى الثورة العربية ، وأن يمارسوا حملاتهم التضليلية ودعاواهم التخريبية .

ويستخدم هذا الاتجاه كل وسائله لفرض التسوية القائمة على اركان ثلاثة :

١ - المصالحة مع العدو الصهيوني ، ٢ - المصالحة مع الولايات المتحدة الاميركية ، ٣ - المصالحة مع الرجعية العربية .

ويسمى هذا الاتجاه جهده الان لتأمين سيطرته الكاملة على الوطن العربي .

ولذلك فان اتجاه الثورة العربية القومية الديمقراطية الشعبية

مطالب الان، بالمزيد من النضال والمزيد من العمل . وهذا يستلزم:

١ - ان تهىء الطلائع الثورية نفسها للمعركة بالتنظيم الدقيق والبرنامج السياسي السليم والاستعداد لكل التضحيات .

٢ - ان تحشد الجماهير العربية ، وأن تدرب وتنظم وتسليح لمحاربة العدو الصهيوني والامبريالية الاميركية والقوى الرجعية العربية .

اننا مطالبون ان نخرج من خطة التعريب والتدويل الاستسلاميين ، ومطالبون ان نرسخ خطنا المقاتل الثوري ، المختلف مع خط القوى الرجعية العربية والمناهض له ، وأن نرفع راية القتال الخاصة بنا، راية الطلائع الثورية والجماهير الوطنية، راية محاربة الاحتلال الصهيوني والامبريالية الاميركية والقوى الرجعية العربية .

اننا مطالبون بزيادة دورنا الذاتي ، وهذا لا يكون ، كما قلت قبل حوالي سنتين ، الا بزيادة «دور الطلائع المنظمة الواعية والجماهير الثورية المسلحة» .

والحالة الحالية ليست كذلك . ان الطلائع الثورية ممزقة والجماهير الوطنية مبللة ومشتتة ، وليس هناك برنامج وطني متفق عليه يجمع كل القوى الوطنية . وهذا يخدم مخطط السادات والقوى الرجعية العربية .

ولهذا يصبح من الضروري ان نؤكد الان الخطوط العامة لهذا البرنامج . وهي مستقاة من موقف الجماهير العربية ، ومن دراسة الاوضاع العربية وتحليلها ، والاحاطة بمطامح الجماهير العربية ومصالحها .

ان هذا البرنامج ينطلق مما يلي :

١ - محاربة اتجاه السياسة المصرية والقوى العربية الرجعية الهادفة الى فرض برنامج التسوية الشامل مع دولة الاحتلال الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية، وضرب الثورة الفلسطينية وقوى الثورة العربية . وهذا يتطلب خوض المعارك ضد هذه

السياسة ، بكل الوسائل ، كما يتطلب خوض الحرب النظرية ضد منظري هذه السياسة وأفكارها وسياساتها .

٢ - حشد القوى الطليعية وال جماهير لحماية الثورة الفلسطينية ولتصعيد كل أشكال النضال والقتال ضد العدو الصهيوني ولاحباط كل المناورات الاستسلامية وفرض كل الاتجاهات الاستسلامية .

٣ - تعبئة القوى الوطنية العربية لخوض المعارك ضد الولايات المتحدة الاميركية ومواقعها ومصالحها في بلادنا ، وضرب عملائها وحلفائها والمروجين لاقامة علاقات طبيعية معها ، وهي ما زالت تنهب الثروات العربية ، وتقدم للعدو الصهيوني كل اشكال المساندة السياسية والعسكرية الفعالة .

٤ - خوض النضال بكل اشكاله ضد القوى الرجعية العربية، التي تقاتل بضراوة ضد حركة الثورة العربية ، وتحافظ على تجزئة الوطن العربي وتخلفه وتبعيته للامبريالية الاميركية خاصة ولكل اشكال الاستغلال الخارجي عامة .

ان هذا يقتضي :

١ - بناء القوى الطليعية العربية القادرة على المباشرة بأداء مهمات الثورة القومية الديمقراطية الشعبية ، لان هذه القوى هي وحدها القادرة على المضي في المعركة قدما حتى تحقيق كل اهدافها .

٢ - بناء جبهة القوى الوطنية والثورية المعادية للاحتلال الصهيوني ، المعادية للولايات المتحدة الاميركية ، المعادية للرجعية العربية ، وحشد اوسع القوى الوطنية والثورية فيها .

وبذلك نستطيع خوض المعركة ، ومواصلتها والاستمرار فيها ، وهزيمة العدو هزيمة حاسمة ، وتحقيق اهدافنا القومية الديمقراطية . والا فمزيد من المماطلة والتسويق والهزائم وخيبات الامل ومزيد من التجزئة والتدهور السياسي والاقتصادي واستغلال الجماهير وسحق ارادتها .

لقد مرت سنتان على حرب تشرين ، وكانت جماهيرنا العربية خلالها تتلهف وهي ترى الموقف يتردى . وتمزق وهي ترى «دولها» تبحث عن «السلام» في اروقة الامم المتحدة والمحافل الدولية . وقبل ان يحتفل بالذكرى السنوية الثانية لحرب تشرين وقع الاتفاق بين مصر ودولة الاحتلال الصهيوني ، باشراف الولايات المتحدة الاميركية ، وتدهورت العلاقات بين مصر وسورية ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية . وهذا الوضع يهدد بالمخاطر الجمة قوى الثورة الفلسطينية وكل قوى الثورة العربية .

لقد خطت التسوية خطوة ، علينا ان ندافع عن وجودنا ومواقفنا بكل ما نملك من قوى ، حتى لا تحقق التسوية خطوات اخرى .

- ٦ -

والآن ، وبعد سنتين من حرب تشرين ، تبدو الحقائق اكثر وضوحا . فالتسوية التي كانت واضحة بالنسبة لنا ، والتي حددناها بأنها اميركية - اسرائيلية ، جزئية تصفية ، تكسر عن انيابها ، وتكشف عن وجهها الحقيقي . ولا مجال هنا للمناقشة ، بعد الاتفاق المصري - الاسرائيلي الاخير خاصة . ونحن ، بالطبع ، لم نفاجأ بذلك ، لاننا حددنا بالتحليل طبيعة التسوية المقبلة وآفاقها ، ولم ننخدع لحظة واحدة ، بإمكانية ان يكون هنالك «تسوية وطنية» . وكان منطقنا في ذلك واضحا في كل كتاباتنا ونقاشاتنا وصراعاتنا .

اما التسوية الاخرى التي رفع لواءها دعاة «التسوية الوطنية» ، فقد كانت بالنسبة لنا غطاء للتسوية الاخرى ، شاء دعاؤها او لم يشاؤوا ، كما كان قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ غطاء لقيام دولة الاحتلال الصهيوني على ٨٠ بالمئة من الارض

الفلسطينية ، وكما أصبح القرار ٢٤٢ ، الذي ينادي بالانسحاب من كل الاراضي المحتلة ، غطاء لابتزاز الدول العربية وانتزاع تنازلات اساسية منها . قلنا ذلك واكدناه مرارا وتكرارا ، واليوم يبدو واضحا كيف قادت «الواقعية» و«العلمية» السى مازق ، وكيف استخدمت كل التحليلات التي طرحت لتبرير تحقيق «تسوية وطنية» وسيلة لاشاعة امكانية التسوية ، ولاقناع قطاعات من الراي العام العربي بالقبول بها .

واذا كان هنالك من يقول لنا اليوم ، من دعاة «التسوية الوطنية» تعالوا لنقاوم الغزو الاميركي والمخطط الاميركي ، فاننا نقول لهم : نحن معكم ضد المخطط الاميركي ، ولقد قاتلناه وسنبقى نقاتله ، ولكن حشد الجهود لمقاتلته يقتضي تنقية جبهتنا من الثغرات التي ينفذ منها . ومن هذه الثغرات موضوعة التسوية . ان اية تسوية ، و«التسوية الوطنية» ايضا لا تتم دون التدخل الاميركي في الظروف الحالية . لان دعاة هذه التسوية راهنوا فيها على الدور السوفياتي ، ومشاركته في فرض حل سوفياتي - اميركي ، يكون للشعب الفلسطيني فيه نصيب . وبالتالي فانهم لم يستبعدوا التدخل الاميركي ، انما ارادوا ان «يحجموه» ، وان يزيّدوا من الدور السوفياتي لمصلحتنا . وكان هذا في قناعتهم ممكنا . اما نحن فكنا نرى ان الولايات المتحدة الاميركية ستعمل كل جهدها لاضعاف الدور السوفياتي ، وبالتالي لفرض حل اميركي - اسرائيلي . وهذا الذي حصل . ولقد استفاد الاميركيون ودعاة الحل الاميركي من موجة الدعوة للتسوية الوطنية ، لانها كانت خير غطاء يلتحفون به . ولم يكن الاتحاد السوفياتي ، وما زال لا يستطيع ، ان يخرج لنا من الوضع الراهن «حلا وطنيا» . ولن يكون اي حل وطنيا اذا كان تسوية للقضية ، ايا كانت الايدي التي تباركه .

ان هذه الثغرة خطيرة ، لان «الاميركي القبيح» ينفذ منها ليزيد

دوره على حسابنا . واذا سمحت له بالدخول ، وبالتالي التدخل ، فانه هو الذي يحدد دوره وليس نحن . وهو يملك من اوراق التسوية ما لا يملكه الاتحاد السوفياتي ، عندما تكون القضية قضية التسوية . ولذلك لا بد من معالجة هذه الثغرة . ويقول المثل الشعبي الفلسطيني : «الباب اللي بتجيك منه الريح هده واستريح» . وهذا هو الحل بالنسبة لنا ان نرفض دخول باب التسوية ، وان يبقى طريقنا خارج اطار التسوية الاميركية ، واية تسوية اخرى ، لانه ليس هناك تسوية حتى الان يمكن ان تتم دون الاميركيين . وسيبقى الامر كذلك حتى تحدث حرب اخرى ينتصر فيها العرب انتصارا حاسما ويفرضون تغيير الخريطة السياسية .

ان الباب الذي تجيء منه «الريح» واسع الان ، والخلاص لا يأتي بدخوله ولكن «بهدمه» كما يقول المثل الشعبي الفلسطيني . وهدمه بالنسبة لنا يعني : التمسك بالقضية الاساسية ومواصلة القتال على المبادئ الاساسية ومحاربة اتجاه التسوية الاميركية ومعارضة اي اتجاه آخر الان . وهذا يعني ان نختار طريقنا ، خارج اطار اية تسوية ، وان نحبط اية تسوية لانها تمس حقوقنا وسيادتنا وارضنا وكرامتنا . والاتفاق المصري مع دولة الاحتلال الصهيوني دليل ناصع . وهو يكشف ماذا يمكن ان تعني التسوية الشاملة ، او التسويات الجزئية التي تقود الى التسوية الشاملة .

وما دام خط السادات هو خط التسوية الاميركية ، فان معركتنا الرئيسية مع الاحتلال الصهيوني ومع الولايات المتحدة الاميركية هي معركتنا الان معه . وهذا ليس موقفا من مصر . فمصر ليست السادات ، ومصر ليست هذا الخط . ونحن عندما نقاتل هذا الخط ، فاننا لا نريد ان تخرج مصر من دائرة القوى المحاربة ضد العدو . ان السادات هو الذي اراد ، وهو الذي فرض هذه المعركة . واسقاط خط السياسة المصرية ، خط السادات واسماعيل فهمي ومصطفى امين واحسان عبد القدوس

هو طريق عودة مصر الى الجبهة المقاتلة ضد الاحتلال الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية والقوى الرجعية العربية .

والذين يهولون علينا اليوم بفزاعات الخطر السوفياتسي والهجمة الاميركية تدق الابواب ، يدفعون بنا الى غير الميادين . ان المعركة الان ، والمعركة الرئيسية : مع العدو الرئيسي ، مع الاحتلال الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية والقوى الرجعية العربية ، وهي معركتنا ضد التسوية الحالية ، التسوية الاميركية الجزئية - التصفوية . اما اشكال التسوية الاخرى المطروحة وغير المطروحة فما زالت تمنيات واحلاما . واذا كانت القوى التي تؤمن بها قد اتسعت نسبيا ، فان مواصلة النضال والقتال واسقاط خط التسوية الاميركي وبناء قوى الثورة العربية القادرة على مواصلة مسيرة التحرير ، سوف يغير قناعات كثيرين ممن تبنوا موضوعات التسويات الاخرى ، وسيسقط من يظلون ينادون بموضوعات خارج اطار حركة الثورة العربية .

والخط الذي يجب ان يبرز من هذا انصراف كله هو خط الثورة العربية ، الخط النابع من ارادة الامة العربية وممن مصالحها ومطامحها ، والمعبر عن هذه المصالح والمطامح عبر الثقة بالنفس والاعتماد عليها ، وحشد القوى الذاتية لتحقيقها وبناء التحالفات التي تساعدنا على تحقيق هذا الخط . وهذا هو خطنا كان وما زال . ومن اجله دخلنا المعارك على كل الجبهات ، من الكفاح المسلح ضد العدو الرئيسي الى المساجلات النظرية مع القوى المختلفة . واذا كنا لم نتهادد او نتهاون مع الرجعية ، ولو مرة واحدة . فاننا ايضا لم نتهادد او نتهاون مع اليسار الاصلاحى والانتهازي ولكننا كنا في كل مرة نعرف اين اتجاه المعركة الرئيسي . وكنا نفرق دائما بين المعركة الرئيسية والمعارك الثانوية ، وبين التناقض الرئيسي والخلافات النظرية ، وبين من نريد ان نحاربهم ومن نريد ان نصادقهم او نحيدهم .

ونعود اليوم ، وبعد سنتين من حرب تشرين ، فننبه الى ما نبهنا اليه بعد حرب تشرين مباشرة . ويتلخص ذلك فيما يلي :

١ - ان اتجاه التسوية خطير ، وان محاربته مهمة رئيسية لكل القوى الوطنية والثورية العربية ، وان مهادنة هذا الخط ، لاي سبب من الاسباب ، يخدمه ويتيح له الفرصة لمزيد من التغفل والتأثير .

٢ - ان خط «التعريب والتدويل» الاستسلاميين ، هو خط التسوية ، وان علينا ان نخرج من دائرة هذا الخط .

٣ - ان علينا ان نواصل القتال بالقوى المتوافرة ، على علاتها ، وان نواصل بذل الجهود لبناء القوى الطليعية والجهوية القادرة على تحقيق اهدافنا القومية الكبرى .

٤ - ان الامبريالية الاميركية في موقف الضعف استراتيجيا ، ولكنها تحاول تقوية موقفها وتعزيز مواقعها . ولقد استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ان تستعيد «هيبتها الدولية» بعد فياتنام وتشرين ، وان تعيد وحدة حلفائها نسبيا ، وان تخوض معركة تثبيت ، ثم تخفيض اسعار النفط بجهة موحدة ، وان تشق طريقها الى قلب القاهرة الخ . . . ولقد وجدت وموقفها يتدهور من يمد اليها يد الانقاذ ، بدلا من ان يدفعها الى الهوة . وعلينا ان نواصل المعركة معها ، وان نواصل تسديد الضربات السريعة والقوية ضد مواقعها وعملائها ، لان هذا هو طريق التحرير . ولهذا لا يجوز ان نرحم من يمد اليها يدا .

٥ - ان الطريق الوحيد للخلاص هو طريق النضال والقتال ، ولا طريق غيره . اما طريق التسوية الاميركية ، وسائر اشكال التسويات فانه ليس طريق الخلاص . انه طريق الاستسلام ، وان اختلفت الحجج والمبررات .

٦ - ان تحرير فلسطين من مهمات الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية ، وان كانت احدى المهمات الرئيسية المركزية

فيها ، ولا يجوز ان ينظر الى هذه القضية خارج اطار قضية التحرير .

واليوم ، وبعد سنتين من حرب تشرين ، ندعو الوطنيين والثوريين العرب جميعا الى اخراج الوطن العربي من دوامة السياسات الرجعية المساومة والمتذبذبة . وليس هناك الا طريق واحد هو حشد القوى وخوض المعركة من اجل الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية .

الفهرس

مقدمة

•	مقدمة الطبعة الثانية
٦	من معركة حزيران الى معركة تشرين
٧	خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية
٥٦	حربنا مع العدو الصهيوني : الاهداف والخصائص والآفاق
٧٥	الشعب الفلسطيني وقضية حقوقه القومية
١٠٩	قرارات الدورة الثلاثين للامم المتحدة حول فلسطين
١٣٩	التسوية مع العدو الصهيوني والصراع في المنطقة العربية
١٦٤	اتفاقية سيناء واتجاهات السياسة المصرية
١٨٧	بعد سنتين من حرب تشرين
٢٥٩	

منشورات دار الطليعة

صدر للمؤلف حول القضية الفلسطينية :

- ١ () المسيرة الى فلسطين ، الطبعة الاولى ١٩٦٤
- ٢ () المقاومة العربية في فلسطين ، الطبعة الثالثة ١٩٧٥
- ٣ () الماركسية والمسألة اليهودية - الطبعة الثالثة ١٩٨٠
- ٤ () الثورة الفلسطينية : ابعادها وقضاياها - الطبعة الثانية ١٩٧٨
- ٥ () مناقشات حول الثورة الفلسطينية - الطبعة الاولى ١٩٧٠
- ٦ () الحركة الوطنية الفلسطينية امام اليهود والصهيونية ، الطبعة الثانية ١٩٧٨
- ٧ () نحو ثورة فلسطينية جديدة ، طبعة ثانية ١٩٧٧
- ٨ () حول الخط الاستراتيجي العام لحركتنا وثورتنا ، الطبعة الاولى ١٩٧٤

هَذَا الْكِتَابُ

يستهدف هذا الكتاب تحديد معالم خطين يتصارعان في الساحة العربية : هما خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية . وهما الخطان اللذان يقفان وراء صراعات الوطن العربي وصداماته . ويعتقد المؤلف اننا ما لم نفهم هذا الصراع جيداً ، فلن نستطيع فهم ابعاده وتحديد اطرافه بدقة . كما اننا لن نستطيع بدون ذلك ان نتخذ موقفاً صحيحاً فيه .

ومن خلال هذا كله يعالج الكتاب حرب تشرين والمؤامرات على المقاومة ، والمشاريع والاطروحات السياسية التي تتجاذب المنطقة العربية .

ان « خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية » مساهمة في بلورة موقف واضح ومحدد من كل قضايا الثورة العربية .